دكتور كمال بشر

اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم

١٩٩٩

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الكتاب : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم

المؤلف : د. كمال بشر

رقم الإيداع : ٤٥٥٠ / ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 215 - 407 - 2

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة للناشر ولا يسمح باعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أى قسم من أقسامه ، بأى شكل من أشكال النشر إلا بإذن كتابى من الناشر

الناشر : **دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت : ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

واجهة الكتاب

لقد شغلتنا - وما زالت تشغلنا - أفكار هذا الكتاب منذ زمن طويل. ذلك أنها تدور حول قضية مصيرية ، وأهم مقوِّم من مقومات حياتنا العربية فى القديم والحديث على سواء . لقد راعنا وحرَّك وجداننا ما آلت إليه لغتنا ، وما أصابها من هزّة تهددها بالانهيار والتمزق ، أو إزاحتها عن مملكتها ، وإحلال أنماط أخرى من الكلام محلها ، تعتلى عرشها فى صلف وتبجح، أو يُدفع بها دفعا إلى هذا العرش ، بأيد غير واعية وسط جلجلة أصوات نافرة ، زاعقة بأحقية هذه الأنماط من الكلام لاعتلاء هذا العرش والسيطرة على مقدرات الجماهير .

هذه هى حال «عربية العرب» الآن (الفصحى أو الفصيحة) وحال أهليها أو نفر غير قليل منهم إزاء هذا الصراع وتنازع المواقع لكل مستوى من مستويات الكلام ، فصيح أو عاميّات أو رطانات تملأ الساحة بالهياج ورفع العقائر تخويفا وترهيبا ، لما حظيت به هذه العاميات والرطانات من فوضى الكلام وتسرُّب تنوعاته هنا وهناك ، حتى خيِّل لها أو لرافعى لوائها أنها سيطرت على سوق الكلام بأجمعه ، وصارت صاحبة اليد العليا ، تشير فتطاع وتصرِّف شئون الناس فيستجيبون طوعا أو كرها .

هذه العاميات والرطانات تطير فى الجوِّ العربى وتملؤه بغبار المتنافرات النواشز من صور الكلام ، وتحاول تعتيم المساحة الضيِّقة

الصافية التى ما زالت «عربية العرب» تتمسك بأهدابها فى جهد جهيد، وتستصرخ أهلها المنسوبة إليهم ليفسحوا لها مجالا أوسع وأرحب ، حتى تستطيع - وإن بالتدريج - أن تزيح هذه العتمة أو أن تضيق دائرتها، فتسطع الشمس ويصيب ضوؤها السائرين فى فيالق الظلام ، حتى يصلوا إلى غايتهم ، على هدى وبصيرة.

نعم ، العربية الفصحى أو الفصيحة محشورة فى موقع ضيق ، وسط زحام الجموع المتنافرة من أنماط الكلام، المتفاخرة بالكثرة ، وغلبة العدد ، غير مدركة أو غير واعٍ الزاحفون بها نحو ساحة المعركة اللغوية بأنها جموع هشَّة ، لا تلبث أن تتساقط أفرادها فى الطريق، لفقدانها سلاح الانتصار وعدَّته .

وعلى الرغم من ذلك ، فما زال نفر من غير العارفين يصرخون بالهتافات المحمومة ، تشجيعًا لفيالق الظلام من العاميات والرطانات ، وشدًا لأزرها ، حتى تسيطر على أرض العرب ، فيخضعوا لها ويولُّوا وجوههم شطرها ، متنكرين «لعربيتهم» أو ملقين بها عُرض الحائط. وشمَّر هؤلاء عن سواعدهم واعتلوا أعواد المنابر ، يدعون وينصحون ويقدمون أدلتهم وبراهينهم الواهية على أحقية هذه الأنماط من الكلام للاستحواذ على الأرض العربية من أقصاها إلى أقصاها . إنها فى نظرهم أوسع انتشارا وأقرب منالا ، وأسهل استيعابا وأوفى بحاجات الناس ورغباتهم فى التواصل ، وتدبير شئونهم ، إنها معهم ، أينما حلُّوا وأينما ارتحلوا فى حين أن الفصحى الفصيحة قد نأت بها الديار ، وتخلت عن الزحف فى المسيرة ، لضعف أجنادها ، وهزال أسلحتها ، فقنعت بركنها الضيق الذى لا يعرفه ولا يركن إليه إلا فئة أو فئات من

الأقوام محدودة ، مشدودة بطبيعتها إلى العزلة والانحياز إلى التقاليد الموروثة التى عفَّى عليها الزمن، وذهب بفاعليتها أدراج الحياة.

هكذا قدَّروا «العربية» وهكذا نعتوها بالجمود والانحسار ، وجهدوا أنفسهم فى تقديم أدلتهم على أوهامهم تلك ، ناسين أو متناسين أن العربية الفصحى الفصيحة لم تأنس إلى هذا الركن الضيق بنفسها ، ولم تألفه بطبيعتها ، وإنما دُفع بها دفعا إليه بصنع أهليها وتضييق الخناق عليها وسدِّ منافذ الحركة أمامها ، فكان ما كان : استقرت حيث هى ، ولم تجد لها منقذا أو نصيرا .

ومن هنا تدور المناقشة فى صفحات هذا الكتاب فى موضوعية وحَيِّدة . سجلنا فى البدء واقع السوق اللغوية فى عالمنا العربى ، ودلفنا بعد إلى بيان أسباب هذا الجمود وذاك الانحسار الموسومة بهما لغتنا القومية ، ظلمًا أو وهمًا، منتهين إلى أن هذا كله كان بالصنع لا بالطبع ، صنع العرب أنفسهم لا طبع اللغة بذاتها . فلنعمل على إزاحة آثار هذا الصنع ، ونفسح الطريق أمامها للحركة والنمو والانتشار ، حتى تغطى سماء العرب المنسوبة إليهم لغتهم ، قوام شخصيتهم وعماد قوميتهم ، إن شاءوا الانضمام إلى صفوف الأمم المتحضرة التى لا تألو جهدا فى الحفاظ على ألسنتها القومية ، تأكيدا لوحدتها ، وانتصارا لهويتها .

يقع الكتاب فى بابين ، ينتظم كل منهما فصولا تعرض بشىء من التفصيل لجوانب هذه القضية الشائكة وبيان وجه الحق فيها ، وختم البحث كله بخاتمة ، تشير فى إجمال إلى ما انتهينا إليه من أسباب وعوامل أفسدت علينا الجو اللغوى ، محاولين فى النهاية رسم خط علمىّ موضوعى نسلكه فى إصلاح مسارنا اللغوى .

الباب الأول

الواقع المعاصر للغة العربية
وموقف الناس من هذا الواقع

وبه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الواقع المعاصر للغة العربية

قررنا فيه أن لغتنا القومية مضطربة اضطراب أهليها فكريا وعلميا وثقافيا واجتماعيا . فصحى أو فصيحة (لغة العرب) محشورة فى ركن ضيق من الساحة اللغوية ، وعاميات ذات لهجات ورطانات تسيطر على الجو العام ، أو خليط من هذا وذاك.

وزاد الأمر سوءا انصراف الناس عن فصحاهم ، والميل إلى التغريب اللغوى ، فى صورة عزلها عن بعض المواقع العلمية ، واتساع دائرة اللغات الأجنبية ممثلة فى مدارس اللغات إلخ .

وكان طبيعيا أن يحار الناس إزاء الوضع المضطرب، فتفرقوا شيعا وأحزابا ، لكل منها وجهة نظر (صائبة أو غير صائبة) تدعو إلى الأخذ بهذا المستوى أو ذاك، ولم ينته أى من الفرقاء إلى رأى حاسم أو خط واضح يخلصنا من هذا التلوث اللغوى .

الفصل الثانى : المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم

حاولنا فى هذا الفصل الكشف عن بعض الأوهام الداعية إلى الانصراف عن الفصحى (الفصيحة) والانحياز إلى العاميات ، وتلك التى تدعو إلى توزيع هذه اللغة توزيعا جغرافيا أو زمنيا . رأى قوم أن العربية الآن «عربيات» لا عربية واحدة. فهناك فى رأيهم العربية المصرية والعربية السعودية والعربية الشامية إلخ ، وهناك أيضا عربية العصر الجاهلى وعربية صدر الإسلام وعربية العصر الأموى ، حتى وصلوا إلى ماسموه «العربية المعاصرة» . فكل من هذه العربيات صالح لبيئته أو كان صالحا لفترته الزمنية ، وأدى دوره فى سياق زمنه . فليقنع كل قطر عربى بعربيته ، ولنتمسك الآن - إن أردنا الإصلاح - بالعربية المعاصرة ، فهى أوثق صلة بالناس وأوفى بحاجاتهم التعبيرية فى العصر الذى نعيش فيه.

وقد نسى هؤلاء أن هذا التوزيع الجغرافى وقبيله الزمنى ، من شأنهما تمزيق العربية ، وقطع أوصالها . وربما يؤدى الأخذ بهذا النهج أو ذاك (وهو وارد) إلى الوصول بنا إلى عاميات ورطانات تفرّق الفكر العربى وتشتت وحدته ، وتبقى المشكلة اللغوية على حالها ، ونعيش فى حلقة مفرغة لا يُدرى طرفاها .

ورأى فريق آخر اعتماد لغة المثقفين (هكذا قالوا) لغة عامة ، إذ إنها تنتظم عناصر لغوية ترشحها للقبول من الجماهير العريضة. وقد فشلوا - بالطبع - فى تحديد مفهوم هذه اللغة وبيان خواصِّها التى تميزها من غيرها من المستويات . كما لم يوفق القائلون بأخذ اللغة المكتوبة نموذجا

للإصلاح اللغوى ، ولم يدركوا أن اللغة لا تكتسب من المكتوب وحده، وإنما الأساس فى ذلك هو الاكتساب عن طريق الأداء النطقى الفعلى . اللغة اصطلاحًا هى اللغة المنطوقة ، فى حين أن اللغة المكتوبة ليست إلا مجرد تصوير للمنطوقة.

إن كل هذه المقترحات أوهام ناتجة عن سوء الفهم للمشكلات الحقيقية للعربية التى ينبغى النظر فيها والعمل على إزاحتها ، حتى تبقى لنا لغة موحَّدة أو شبه موحَّدة ، على غرار ما تفعله وتسلكه الأمم المتحضرة.

الفصل الثالث : اللغة بين الطبع والصنع

اختلف الدارسون فى حقيقة اللغة وطبيعتها : أهى عقلية، وظيفتها التعبير عن الأفكار أم هى ظاهرة اجتماعية وظيفتها التوصيل والتواصل. وقررنا أن للجانبين وجودا وأثرا ، وأن اللغة تمرُّ بدورة من مراحل ثلاث، هى الطاقة أو القدرة أو الخليقة ، ثم تفعيل هذه الطاقة وقدرتها على الإنتاج وهذه هى السليقة، ثم الإنتاج نفسه ، المتمثل فى المنطوق الحى. وهذا المنطوق أسبق ، وأوفى نصيبا فى تشكيل اللغة وبنائها . فالإنسان يسمع ، فتنطبع فى ذهنه آثار ما سمع ، ويستطيع بعدُ التوليدَ من هذا المخزون ، فيخرج وفقا لهذا المخزون . إن كان المخزون فصيحا ، كان المولد كذلك، وإن كان عاميا ، جاء المنطوق على مثاله.

ومن هنا كان لابد لنا - إن أردنا الإصلاح - أن نركِّز على المنطوق. ومعناه أن اللغة فى جملتها من صُنع الإنسان، وتعتمد فى ذلك على منهجه وسلوكه فى هذا الصنع . وبعبارة أخرى، اللغة تكتسب عن طريق

الممارسة والخبرة، بمعونة الطاقة أو القدرة التى يتم تفعيلها دائما وأبدا ، وفقا لخواص هذا المكتسب وطبيعته ، وهكذا دواليك طوال فترة الاكتساب التى قد تطول أو تقصر، فالطفل يسمع ويلاحظ ويخزِّن ، ثم يحاول بنفسه ، ولكنه فى كل الحالات فى حاجة إلى وسط لغوى يأخذ منه ويسيرعلى دربه . ومن ثم كانت القدوة أهم عامل من عوامل صنع اللغة واكتسابها ، فكيفما يكن المسموع يكن الإنتاج؛ أى المحصول اللغوى للطفل (وغيره) .

الباب الثانى

من مشكلات اللغة العربية

وبه فصلان :

الفصل الأول : مشكلات قديمة

وبه مبحثان :

المبحث الأول : تقعيد اللغة ومناهجه

برع العرب القدامى فى تقعيد لغتهم وضبط أحكامها ، وصولا إلى بنية صالحة للأخذ بها والسير على مثالها. واعتمدوا فى الأساس على المنهج المعيارى ، ولكنهم فى وسط الطريق كانوا يلجئون إلى مناهج فرعية أخرى، لصعوبة تطبيق هذا المنهج فى كل الأحوال . عادوا إلى النظر المنطقى والفلسفى ، وإلى التأويل والافتراض إلخ. ومن ثم وقع شىء من

الاضطراب فى نتائجهم التى استقرت حتى اليوم ، نشكو من بعض وجوهها ، ويحار الناشئ الحديث فى فهم بعض أمثلتها .

هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الأجداد قصروا التقعيد على فترة زمنية محددة ، الأمر الذى فوَّت عليهم (وعلينا) أن ينظروا فيما جدَّ فى العربية من مظاهر التطور والتجديد فى أثوابها المتغيِّرة ، وفقا لمتغيرات الحياة وظروفها .

كانت النتيجة ظهور بعض الصعوبات فى استيعاب قواعد العربية، كما رسمها لنا هؤلاء الأجداد. فانطلقت بعض الأصوات حديثا تنادى بتيسير هذه القواعد أو تهذيبها وصقلها، وركزوا على جانب واحد من جوانب هذه القواعد ، وهو النحو، وهو مسلك مخلص من حيث المبدأ. ولكن أصحاب هذه الحركة الإصلاحية لم يدركوا أن قواعد النحو إن هى إلا جانب (وهو جانب مهم) من جوانب قواعد اللغة بمعناها الدقيق. هذا بالإضافة إلى أن إصلاحهم لقواعد النحو جاء مشوبا بشىء من القصور وعدم الرؤية الصحيحة لخطوط الإصلاح الحقيقى لهذا الجانب من جوانب اللغة.

ومن ثم حاولنا تقديم منهج يُرجى أن يكون بداية الانطلاق إلى وضع قواعد اللغة فى صورة متكاملة، تأخذ فى الحسبان كل ضوابط المستويات اللغوية ، صوتية كانت أم صرفية ونحوية ودلالية، بلا فرق . واقترحنا منهجا علميا يفى بحاجة هذا التقعيد الجديد، هو المنهج البنوى الوصفى .

لا يشك أحد فى أن نظام الكتابة العربية خير نظام لهذه اللغة، إذ هو يفى بحاجتها إلى حد ظاهر ، ويفوق غيره من النظم الكتابية للغات كثيرة.

ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأن هذا النظام لا يخلو من قصور وهنوات، تنعكس على اللغة، وتفسد ترجمتها نطقيا فى حالات كثيرة. من أهم نواحى القصور فى هذا النظام عدم وضع رموز الحركات القصار فى بنية الكلمة، إذ اكتفى بوضعها فوق الحرف أو تحته ، الأمر الذى يؤدى إلى الخلط بينها أو إلى إهمالها ، وتكون النتيجة الوقوع فى الخطأ واللحن، على ما هو معروف.

حاول الدارسون حديثا إصلاح هذا النظام، وقدموا لنا مقترحات عديدة. من أهمها ما اقترح من اتباع رموز الكتابة اللاتينية ، والأخذ بها فى ضبط الكتابة العربية ، وقد بيَّنا وهم هذا الاقتراح ، لأن رموز الكتابة العربية - وإن مسَّها النقص - ليست مجرد رموز تصوّر المنطوق وحده ، وإنما هى رموز أو قل ، هى عناصر مهمة ، لها دلالتها الصوتية والصرفية والنحوية . يتمثل هذا مثلا فى رموز الحركات قصيرها وطويلها فى دلالاتها الصوتية على البنى الصرفية والحالات النحوية .

وانتهينا إلى أن نظام الكتابة العربية - على الرغم مما ينتظمه من قصور - لا يعدله أى نظام آخر ، مقارنة بنظم الكتابة فى لغات كثيرة ، كالفرنسية والإنجليزية مثلا .

الفصل الثانى : مشكلات حديثة

ويقع فى أربعة مباحث :

المبحث الأول : النظرة الاجتماعية والنزعة إلى التغريب

انصرفت الجماهير العربية العريضة عن لغتهم ، وقنعوا بما ألفوه من عاميات ذات لهجات ورطانات مختلفة ، وأصبح هذا الانصراف عادة لهم ، ولم يفكروا فى مشكلات هذه اللغة أو محاولة العودة إليها حفاظا عليها ، وتأكيدا لوحدتهم . حدث ويحدث إما لأنهم انشغلوا بأمور حياتهم المتشابكة المعقدة ، ولم يجدوا قدوة أو أصواتا مخلصة تأخذ بيدهم نحو الطريق السوىِّ ، وإما توهُّما بأن العربية أصبحت عصيَّة المنال ، بعيدة عن التطويع ومقابلة حاجاتهم الآنية ، لجمودها وعجزها عن إمدادهم بوسائل التعبير الحديثة.

عزلوها ، واصطنعوا بينها وبينهم جدارا من الجفاء، وحرموها من الحوار والتفاعل معها ، وساروا هائمين فى جوِّهم اللغوى المغلوط المشحون بالمتنافرات من أنماط الكلام. ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن بعضهم مال إلى التغريب اللغوى والثقافى ، فحشوا كلامهم بكلمات وعبارات أجنبية ، تحمل فى طيها ثقافات تبعد بهم - فى مجملها - عن ديارهم الأصلية . ظهر هذا التغريب فى شتى مجالات الحياة ، فى الشارع ودور التعليم والفنادق والمحال والمؤسسات العامة والخاصة.

وزاد الأمر سوءا حجب العربية عن مجالاتها الطبيعية ، حيث أغلقوا دونها الأبواب واستبدلوا بها لُسنا أجنبية فى بعض العلوم، كالطب والهندسة والصيدلة إلخ. ولم يرق هذا الصنيع فى الأيام الأخيرة نفرا من

المخلصين ، فنادوا بوجوب التعريب فى هذه التخصصات ، وذلك بتوظيف العربية فكرا وتطبيقا . واحتدم الخلاف - وما زال - بين أهل الاختصاص ، ولم تصل بعد إلى رأى يحسم الأمر فى هذه القضية.

هذا السلوك اللغوى المضطرب يوحى - للعارفين وغير العارفين - بأن القوم فى مجملهم لم يقدروا للغتهم قدرها ، ولم يعدلوا فى موقفهم منها، كما يوحى هذا السلوك أيضا - وهو وارد وله شواهد كثيرة - بنظرة العرب إلى العربية « نظرة دونية » فى سُلَّم التواصل اللغوى. وهذه نظرة اجتماعية غير مقبولة تصيب اللغة وأهليها فى الصميم .

المبحث الثانى : سيطرة العاميات

أشرنا فى هذا المبحث إلى أن العاميات بلهجاتها الكثيرة المختلفة من بلد عربى إلى آخر قد سيطرت على السوق اللغوية العربية. وهو وضع يهدد الفصحى الفصيحة بالخطر. فكان لا مناص من النظر فى الأمر ، لمعالجة هذا الوضع غير المقبول .

برزت إلى الوجود أربعة اتجاهات ، لا تلتقى فيما بينها فى قليل أو كثير .

الاتجاه الأول : يميل أصحابه إلى فكرة مغلوطة ، تفصح عن نفسها بالقول بأن من طبيعة اللغة التنوع والتوزيع إلى عاميِّات ، وأن هذه العاميات تقوم بدورها فى التواصل والتوصيل. ومن ثم كان الأولى بنا ترك الأمور على ما هى عليه. **والاتجاه الثانى** : ينادى به جمع من المخلصين الذين يرون ألاَّ مناص لنا إلا التمسك بالفصحى، كما ورثناها عن الأجداد ، والعمل على نشرها والأخذ بها دائما وأبدا ، وهذا اتجاه

سليم مقبول من حيث المبدأ . ولكنهم بالغوا فى الأمر، ونبذوا كل تجديد أو تطوير فى هذه اللغة ، الأمر الذى يناقض واقع العربية فى عصورها المختلفة التى شهدت ضروبا من التجديد فى أزيائها وأكسيتها ؛ وفقا لظروف الحياة المتجددة.

أما **الاتجاه الثالث** فقد رأى أهلوه التوسط فى الأمر . ونادوا بما سموه اللغة الثالثة التى تنتظم عناصر من الفصيح وأخرى من العاميات ، ولكن هذه الدعوة لم تنجح ولم يكتب لها البقاء، على الرغم من أن بعض الكتاب قد حاول هذه السبيل فى كتابات الروايات والمسرحيات .

وتفرع عن هذا الاتجاه نداء يرى أن المسألة سهلة ميسورة: يمكن اعتماد لغة المثقفين لغة عامة ، تفى بحاجة القوم أجمعين . ونسى هؤلاء أن لغة المثقفين هذه ما زالت تمثل ضربا من الخلط بين المستويات اللغوية.

أما **الاتجاه الرابع** فهو أخطرها وأبعدها أثرا على «العربية» وأهل العربية على سواء: ظهرت دعوة قديمة حديثة تدعو إلى الأخذ بالعاميات، ونبذ الفصحى نهائيًا ، لأنها لم تعد ذات غناء فى التوصيل والتواصل لجماهير الشعب العربى ، وترخص بعضهم قليلا ، فرأى إمكانية اعتماد الفصحى لغة كتابة ، والعاميات وسيلة التعامل اللغوى العام.

وفى هذا الإطار الداعى إلى العاميّات ، ظهرت محاولتان لتسويغ قبول العاميات أو أمثلة منها . المحاولة الأولى (وهى محلية مصرية) تجهد نفسها فى إثبات صلاحية العامية المصرية للتعامل اللغوى، إذ هى لصيقة بوجدان القوم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم. إنها فى رأيهم ذات نسب

قريب باللغة المصرية القديمة، لغة الأجداد المصريين، وإن انتظمت فى أحشائها عناصر منوَّعة من عربية العرب.

وتسلك المحاولة الثانية مسلكا غير دقيق لتسويغ صلاحيَّة العاميات أو ما يشبهها . يرى الطارحون لهذه المحاولة أن «الفصاحة» ليست مقصورة على مستوى لغوى دون آخر، أو فترة زمنية دون أخرى. الفصاحة فصاحات: العربية فصيحة فى كل عصورها وبيئاتها، وامتدت الفصاحة هذه إلى مستوياتها الأخرى المولَّدة منها، فى صورة لغة الكتابة وصورة العامية كذلك، وهذا فى الحق توظيف خاطئ للمصطلح «فصاحة» . نعم ، كل كلام فى بيئته فصيح، ولكننا نودُّ الوصول إلى مستوى فصيح عام ، ينتظم البيئات العربية بأجمعها . والعاميات لا يمكن أن ترشح نفسها لهذا الموقع ، لأنها متعددة مختلفة فى أنماطها أشدَّ اختلاف.

وهكذا اتضح لنا الخلط فى الرؤية والتجاوز فى الاتجاه نحو علاج المشكلة اللغوية العربية. كل ما اقتُرح من مستويات لغوية نادى أصحابها بصلاحيتها وضرورة الأخذ بها ، لا تؤهل نفسها بواقعها الحاضر لأن تكون نقطة الانطلاق إلى الإصلاح اللغوى. العاميات كثيرة، فبأى عامية نأخذ؟ وما معايير الأخذ بهذه العامية أو تلك؟ الأخذ بالعاميات (وما أكثرها) عود إلى «الشعوبية» التى قاسينا منها فى فترات معيَّنة من الزمن، وانزاحت من الساحة العربية إلى غير رجعة . والقول بعمومية «الفصاحات» وشمولها قول مضلل. كل مستوى فصيح فى حدود ضيقة، مقصورة على فئة من الناس دون أخرى. ولكن الفصاحة العربية واحدة، وليست مثنى أو ثلاث أو رباع إلخ. الفصاحة العربية تعنى علميا وقوميا مستوى واحدا من الكلام يجمع العرب جميعا على كلمة سواء.

هذا المستوى الواحد هو اللغة العربية المنسوبة إلى العرب، ذات الحدود والرسوم الضابطة لها ولأحكامها ، ولها وجود واضح بين ظهرانينا. فلنعمل على تقويتها وتخليصها من أدوائها ، مع منحها فرصة النمو والتجديد والتطوير فى طلائها.

المبحث الثالث : العربية فى دور التعليم

العربية فى دور التعليم فى وضع يدعو إلى القلق بل الانزعاج. فالجو اللغوى العام هناك ما يزال مشحونا بأخلاط الكلام ونوافره : من عاميات ورطانات فى الأفنية والفصول والمدرجات أحيانا ، مع توظيف قليل للعربية الفصيحة ، وهو - للأسف - توظيف مغلوط فى أحيان غير قليلة . والعربية بفروعها المتعددة محسوبة مادة واحدة، منقوصة القدر والاهتمام كما وكيفا ، من حيث وجوب النظر إلى فروعها الكثيرة ، والأوقات المخصصة لها والدرجات المرصودة لها فى الامتحان . وفى كثير من الأحيان تقدم مادتها بأسلوب عربى معوَّج ، مشحون بالعاميات وما إليها ، ويعتمد على «التلقين» فى التعامل معها .

أما مهارات اكتساب اللغة وتعليمها فهى غائبة تقريبا . فالاستماع إلى عربى فصيح صحيح نادر ، والقراءة الجهرية لها وجود لا يذكر ، إذا قيس بأهميتها بوصفها سيدة المقررات فى اللغة . وغياب هاتين المهارتين يستتبع - بالضرورة - ضعفا ملحوظا فى تفعيل المهارتين الأخريين ، الكتابة والحديث.

هذا الوضع غير المقبول ينطبق بحذافيره على وضع العربية فى

الجامعة وكلياتها المتخصصة ، بل قد يزيد سوءا . إن الأساتذة فى هذه المراحل العالية يتكلمون عن اللغة ومشكلاتها وفلسفة قواعدها إلخ ، ولا ينصرفون إلى مهارات اكتساب اللغة إلا بطريق المصادفة فى أوقات محدودة.

وهكذا يخرج معلم العربية من الكليات أو الأقسام المتخصصة خالى الوفاض من بضاعته الأصلية. فنشكو من ضعفه ومن صعوبة العربية، ناسبين الصعوبة كلها أو جلها إلى «النحو»: والمعروف علميا أن النحو ليس اللغة، إنه أشبه بقوائم البيت وقواعده ، ولا خير فى الاهتمام بهذا الجانب إلا بالنظر الدقيق فى البناء كله : اللغة نفسها بكل مستوياتها المختلفة.

ويأتى بعدُ موقع المعلم فى العملية التعليمية كلها، إنه فى الأصل ضعيف ضعفا ظاهرا فى اللغة العربية، إذ ألقى به التنسيق إلى هذه الدور والمعاهد ، لأبناء على صلاحيته ورغباته ، بل على أساس مجموعه العام فى الثانوية العامة .

فنشكو المعلم وننذب حاله الذى يحتاج إلى نظر وعلاج. تفتقت أذهان بعضهم عن بدعة إنشاء سموه «كليات التربية». وهى كليات تجمع بين شقين من المواد : مواد التخصص ومواد الإعداد الفنى . ولاحظنا - ولاحظ كثير غيرنا - أن اهتمام الطالب ووقته ينصرفان - طوعا أو كرها - إلى مواد التربية وما لفّ لفها . وكانت النتيجة ضعفا ملحوظا فى مواد التخصص ، ومنها العربية ، على ما هو معروف للجميع.

ورأينا أن الحل - إن أرادوا حلاً - هو الفصل بين الجانبين:

التخصص فى المواد مكانه ومقره الكليات المتخصصة ، والإعداد الفنى وحده فى كليات التربية أو معاهد التربية التى نقترح العود إليها ، على نحو ما كان يجرى العمل به فى سنوات سابقة . ولا خوف من طول المدة، فالدراسة فى كليات الطب ونحوها تستغرق ست سنوات أو نحو ذلك . والمنطق الذى يسوِّغ هذا الطول فى المدة فى هذه الكليات يسوغها بل يوجبها فى حال إعداد المعلم. الطبيب يرعى جسم المواطن ويعالج أدواءه المادية العضوية ، والمعلم يعالج أدواء النفس والعقل ، والجانبان مهمان ومتكاملان ، ويشكلان معا الدرع الواقية من الضعف والهزال والتخلف من الجانبين الجسمانى والعقلى معا ، ومن هنا ننادى - ونلح فى النداء - بضرورة الاهتمام بالمعلم علميا وفنيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كذلك: إنه المعلم والمرشد والمربى والرائد فى حياة هائجة مائجة تحتاج إلى أسلحة تمكنه من خوض هذه المعارك بكفاية ونجاح.

المبحث الرابع : اللغة العربية لغير العرب

فى البدء كانت العربية تحظى باهتمام جملة من المفكرين المستشرقين حيث تناولوها بالدراسة والتحليل لتعرُّف أسرارها وخواصها المميزة لها بوجه علمى أكاديمى، ولما تقدم الزمن زاد الاهتمام بهذه اللغة من قبل الجماهير العريضة فى الشرق والغرب، لا لدراستها وتحليل مشكلاتها وإنما لتعلمها واكتسابها وسيلة من وسائل الاتصال بأصحابها للكشف عن معارف العرب وثقافتهم وحضارتهم.

وكان الإقبال شديداً فى الداخل والخارج على تعلم هذه اللغة غير أن هؤلاء الراغبين فى هذا التعلم صُدموا فى السنوات الأخيرة بأن العربية أصبحت ذات مستويات مختلفة : الفصحى أو الفصيحة ،

العاميات بلهجاتها وخليط من هذا وذاك ، فوقفوا فى حيرة من أمرهم ، والمفروض أن يجدوا مادة عربية تلبى رغباتهم المختلفة.

هناك جهود قدمت لمحاولة الوفاء برغبات هؤلاء ولكنها فى الأغلب محاولات فردية أو قطرية ينقصها الضبط وتحديد المنهج وتعيين المادة بصورة كافية.

والمفروض أن يحاول العرب القيام بإعداد خطة لتعليم العربية تفى بحاجات الراغبين فى تعلمها آخذين الفصحى أو الفصيحة أساسًا للعمل مع مراعاة حاجات الطوائف المختلفة بصورة أو بأخرى.

وفى كل الحالات ينبغى عند وضع الخطة أن تراعى أمورًا مهمة منها تحديد مستوى المادة التى تقدم ، مراعاة اختلاف الدارسين ثقافيا وجغرافيا ، مراعاة التدرج فى تقديم المادة من القديم إلى الحديث، ونوصى أيضا بمراعاة اختلاف الدارسين فى أعمارهم .

وعند تقديم المادة لهؤلاء الدارسين ينبغى أن يقوم بها معلِّمون أكفاء ذوو دربة ودراية بتعليم اللغة لغير أهلها آخذين فى الحسبان المهارات الأربع فى تعلم أية لغة وهى الاستماع والقراءة والكتابة والحديث فهذه مهارات متصل بعضها ببعض، ولا ينبغى الفصل بينها بحال، ومن الحتم مراعاتها فى كل درس .

عود على بدء (الخاتمة)

وجاءت الخاتمة فى صفحات قليلة لتشير إلى أهم المشكلات التى عولجت فى الكتاب، وإلى طرائق التخلص منها مع توجيه النصح والإرشاد لكل المتعاملين باللغة العربية – لغتهم القومية .

المحتـويات

الموضوع الصفحة

واجهة الكتاب ٥

الباب الأول

الواقع المعاصر للغة العربية

وموقف الناس من هذا الواقع ٢٥

الفصل الأول :

الواقع المعاصر للغة العربية ٢٧

الفصل الثانى :

المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم ٤٩

الفصل الثالث :

اللغة بين الطبع والصنع ٨٣

الباب الثانى

من مشكلات اللغة العربية ١٢٥

الفصل الأول :

مشكلات قديمة ١٣١

المبحث الأول : تقعيد اللغة ومناهجه ١٣٣

المبحث الثانى : نظام الكتابة العربية ١٧١

الموضوع	الصفحة

الفصل الثانى :

مشكلات حديثة ٢١٧

المبحث الأول: النظرة الاجتماعية والنزعة إلى التغريب.. ٢١٩

المبحث الثانى: سيطرة العاميات ٢٤٣

المبحث الثالث: العربية فى دور التعليم ٢٧١

المبحث الرابع: العربية لغير العرب ٢٩٥

خاتمة ٣١٧

الباب الأول

الواقع المعاصر للغة العربية وموقف الناس من هذا الواقع

وبـــه ثلاثـــة فصـــول :

الفصل الأول : الواقع المعاصر للغة العربية.

الفصل الثانى : المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم.

الفصل الثالث : اللغة بين الصنع والطبع.

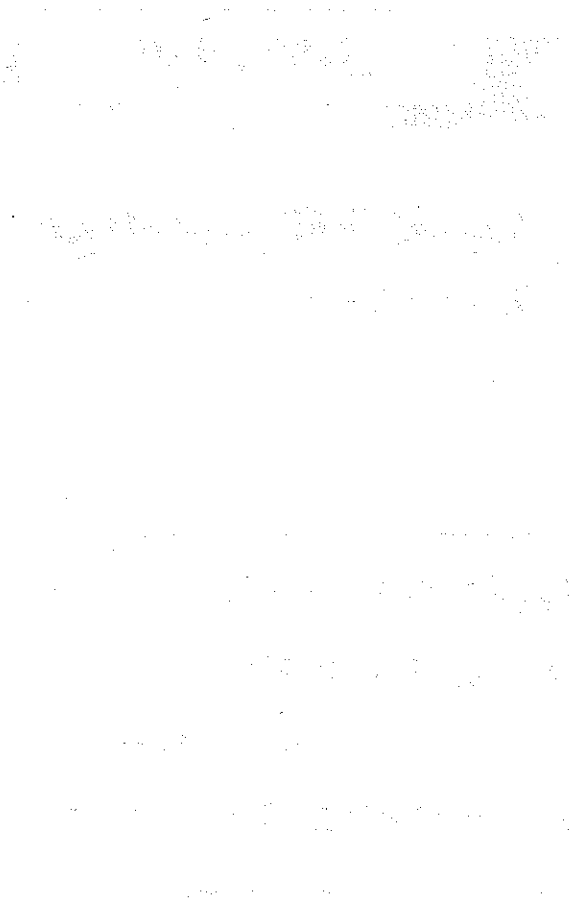

الفصل الأول

الواقع المعاصر للغة العربية

اللغة العربية فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه مضطربة اضطراب أهليها فكريا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كذلك .

ليست لنا ثوابت فكرية نلتقى عليها ونعود إليها لتوحيد الرؤى أو تقريب مسارات هذه الرؤى فى الحاضر، ولرسم خطوط متناسقة متآلفة ذات خواصٍّ عربية مميِّزة للمستقبل . محرومون من التوافق والانسجام الثقافى والاجتماعى. ثقافات من أنماط غير متآخية ، مولَّدة من أصول شتَّى ، ونازعة إلى توجُّهات ومرامٍ مختلفة . قوم يهرولون نحو «التغريب» بحجّة التجديد والتنويع «والتحضير» ، وقوم مشدودون إلى الموروث القديم، دون تبصر أو إدراك لطبيعته أو ظروفه الزمانية ، ولا يحاولون فتح النوافذ لاستنشاق الهواء المتجدد تجدُّد الحياة ذاتها. وأقوام (وهم الكثرة الغالبة) واقفون حيث هم ، لا يدركون لأنفسهم موقعا أو مكانا فى معترك الحياة الفائرة الثائرة ، راضين قانعين بهذا «التهميش» إلى أن تهب الرياح فتزحزحهم - كلهم أو بعضهم - إلى يمنة أو يسرة ، حسب قوة الرياح الدافعة إلى هذا الجانب أو ذاك ، وحسب ما تنتظمه من دعاوى أو إغراءات تدفع بغير الواثقين إلى واحد من القبيلين أو تقربهم من ساحته .

هذا التنافر فى المنظومة الثقافية (إن كان لدينا منظومة) تلحظه

بوضوح فى سلوك الإنسان العربى فى حياته العامة والخاصة . تأمَّل نظرة هؤلاء وأولئك إلى الموروث والتاريخ والتقاليد ، وإلى الوقت وقيمته والانضباط فى التصرف مع أنفسهم أو غيرهم أو إلى سلوكهم فى اللقاءات العامة والخاصة ، وإلى تصرفاتهم فى الشارع أو حتى فى معاهد العلم وهيئاته . وحاول أن تلقى نظرة فاحصة إلى «كرنفال» أزيائهم ، وإلى طرائق إعداد الطعام وأنواعه وكيفيات تناوله. ولا تنس أخيرا - وليس آخِرا - أن تراقب معاملتهم للحياة ذاتها، وإلى تصرفاتهم مع البيئات التى يعيشون فيها ، وإلى أبنيتهم وأشكال هندستها وإلى ما بداخلها من متاع وأثاث .

هذا السلوك الناشز النافر ليس إلا ترجمة اجتماعية مادية لأنماط ثقافية كامنة ترجع أصولها وجذورها إلى موارد ليس بينها نسب قريب أو صلة تجمع شتاتها أو تقرِّبها بعضها من بعض. وهكذا تفصح الأنماط الثقافية غير المتآلفة عن نفسها فى صورة نماذج سلوك اجتماعية، مؤهلة لتصنيف الجماهير العربية إلى طبقات اجتماعية محرومة من وشائج التناسق والانسجام ، متباعدة الدرجات أو معدومة التدرج فى سلسلة المنظومة الاجتماعية ، بحيث نصل فى النهاية إلى طوائف من البشر معزول بعضها عن بعض ، ومحصور نشاطها فى بيئاتها الضيقة التى تكاد تحرمهم من روح التواصل النفسى والتثاقف الوجدانى، وتُغشى أبصارهم، فلا تبصر كل طائفة منها إلا موضع أقدامها، فاقدة بذلك الرؤية «الاجتماعية» التى من شأنها تجميع الخيوط وضمّ اللبنات بعضها إلى بعض حتى يستوى البناء متكاملاً ذا خصوصيات تصنع وطنية أو قوميَّة من حقها أن تنضم إلى المنظومات الاجتماعية السائدة فى العالم المتحضر من حولنا.

فإذا انضم العامل الاقتصادى إلى هذه الفوضى الاجتماعية الناتجة عن الفوضى الثقافية ، كان الأمر عجبا والوضع شائنا غير مقبول . المال كثير والثروة طائلة والموارد الطبيعية ومعطاء بلا حدود . ولكن الأنصبة من كل ذلك مختلة إلى حدٍّ يحتاج إلى نظر وتأمل ، إننا نلاحظ فى بعض البيئات العربية أن قوما يعملون ولا يأخذون ، وآخرين لا يعملون ويأخذون كثيرًا وبلا حساب أحيانا . ما السِّر فى هذا الاختلال وما أسبابه؟ الأسباب كثيرة معقَّدة متشابكة لا يستطيع تحليلها وتحديدها إلا المتخصصون من رجال الاجتماع والاقتصاد ، أما نظرة الرجل العادىِّ فى هذا المجال (من أمثالنا) فلا يجاوز حدَسه أكثر من القول بأن هناك خللا فى المنظومتين الثقافية والاجتماعية وما يلفُّهما أو يرتبط بهما من ملابسات حياتية وظروف معيشية موروثة وغير موروثة ، كالحرفة والصنعة والمهنة ، وما أتيح لهؤلاء وأولئك من فرص موقوتة أو طارئة كالإدارة والسلطة أو الجاه والحسب والنسب ، ومهما تكن الأسرار والأسباب لهذا التفاوت ، فالخلل فى البنية الاقتصادية العربية ظاهر للعيان بصورة تسمها بالاضطراب وعدم التناسق بين لبناتها وجوانبها .

ومن اللافت للنظر أن عناصر أو مكوّنات بنيتنا الاقتصادية الأساسية فى السنوات الأخيرة تميل إلى «التغريب» ، بتهجير الوطنى (أو القومى) منها واستقدام الغريب الأجنبى عنها، ذلك أن كثيرا من أهل الغنى والثراء وأصحاب الوفرة المالية درجوا - ويدرجون - على «تهجير» أموالهم بإيداعها فى مصارف أجنبية فى بلاد غير عربية ، حيث ينعم الآخرون بهذا المال ويوظفونه لصالحهم وخير بلادهم ، تاركين الفُتات (الفوائد) الذى لا يغنى فتيلا ، ولا يصنع شيئا ذا بال فى دنيا المال والاقتصاد لأصحاب الثروة الأصليين. وهناك فى الوقت نفسه دعوة

محمومة إلى استقدام المال الأجنبى وتشجيع الإكثار منه، بدعوى الاستثمار وإصلاح الاقتصاد الوطنى (أو القومى) ، فى حين أن هذا المال «الغريب» قد يطغى - إن لم يكن بالتسلط على مقدراتنا - بالسيطرة على السوق الاقتصادية ، ويحيلها ميدانا يبسط فيه نفوذه ويلهو فيه وحده دون منازع أو وجود فريق قوى يلاعبه ويصارعه حتى يحجِّم تحركاته ويضيق عليه الخناق، فيعود إلى أهله ملوما محسورا .

وليست منظومتنا السياسية بأوفر حظا وأسعد حالا من بنياتنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . فمنذ وقت ليس بالبعيد هبَّت علينا رياح الفرقة المصطنعة أو المتعمدة ، فذهبت بروح التآخى والتآلف التى كنا ننعم بها قبلا ، بوصفنا أمة واحدة ذات قيم ومبادئ إنسانية رفيعة، ورثناها عن الأجداد العظام الذين بتآزرهم وتكاتفهم حازوا موقعا فى أرض الله يُشار إليه نموذجا للقوة والمنعة لا يمسُّه أو يقترب منه أىٌّ طامع أو طامح .

سياستنا فى الداخل أصابها عَوَر التنازع والفرقة، بحيث أصبح الفرقاء فى بعض البلاد العربية يتنابذون بل يتقاتلون فيما بينهم بأسلحة الكلمة وأسلحة النار، دون مسوِّغ إنسانى أو قومى. وسياستنا الخارجية ذات ألوان وأشتات من السياسات : فتارة يميل الركب إلى اليمين وأخرى إلى اليسار ، وثالثة يعود الفرقاء إلى رشدهم فيجتمعون ويضعون منهج السير فى الطريق الراشد الذى يجمع صفوفهم ويوحِّد كلمتهم ، وما إن يعلن المنهج ويفصح عن أساليب الأخذ به ، حتى تهب رياح أخرى داخلية أو خارجية فتفسد التخطيط وتحجب التطبيق.

وهكذا خضعت وتخضع منظومتنا السياسية للاضطراب والاهتزاز،

على الرغم من وجود أصوات عاقلة وقيادات حكيمة هنا وهناك فى أرض العرب ، تحاول بكل جهد وإصرار العمل على لمِّ الشتات وجمع الصفوف وتماسك الأجناد فى الداخل ليكونوا قوة فاعلة ترهب عدوَّ الله وعدوَّهم.

وباختصار ، يمكن القول بأن ليس لدينا منهج حياتى عام ، ذو خصوصيات ترشحه «منهجا عربيا» ذا حدود ومعالم واضحة للتعامل مع الحياة ومع أنفسنا : منهجا يؤكد الهوية القومية أو الشخصية العربية.

وفى ميدان «العلم» بالمعنى الدقيق ، وهو حصيلة البنيات المشار إليها سابقا ، نلاحظ اتجاهات مهزوزة ، لا تقف على أرض صلبة ، لأنها فى الغالب ، تابعة أو مقلدة أو مقترضة ، دون سند قومى أصيل ، تمتاح منه أو تستمد منه الغذاء والرِّى ، حتى يصلب عودها ويقوى فرعها ، وتكون قادرة على الإثمار ذى المذاق العربى ومرشحة فى العاجل أو الآجل للابتداع والابتكار فى دنيا العلم والمعرفة.

كل هذا الذى وقع ويقع من اضطراب فى حياتنا الفكرية والاجتماعية كان له أثر واضح فى لغتنا القومية فى الوقت الحاضر. وليس ذلك بدعا من القول ، أو ادِّعاء نروِّج له ، أو مبالغة فى الأمر وتهويلا لشأنه.

ذلك أن اللغة (أية لغة على وجه الأرض) مرآة عاكسة لكل مناحى النشاط الإنسانى فى مجتمعها ، أو قل - بعبارة أوجز وأدق تعبيرا - اللغة هى الإنسان نفسه . وقد قيل : «إذا فتحت فاك عرفناك»، أى أدركنا وضعك فى مجتمعك وموقعك، فى بيئتك فكريا وثقافيا واجتماعيا واستطعنا أن ننسبك إلى قبيل من الناس دون قبيل آخر.

لهذا لا نعجب إذا كانت اللغة العربية الآن تشكو من الاضطراب

والضعف وفقدان التماسك، وتصرخ من تفكك أوصالها وتفرُّق عناصرها، تفرُّق أهليها فى الفكر وأنماط السلوك الاجتماعى ، إنها ذات أنماط وأخلاط وأشتات من الكلام المتباينة طبائعه المتنافرة خواصُّه ، بحيث فقدت وحدتها واهتزَّت بنيتها الأساسية .

اللغة العربية الآن فى الوطن العربى على اتساعه لها عدة من المستويات المتداخلة المتشابكة التى ضاعت الحدود فيما بينها ، بحيث اختلط الحابل بالنابل، وتسرَّب غير المقبول إلى المقبول ، وأصبحنا عاجزين عن تحديد مستوى معيَّن يُتفق عليه ونرشحه لسانًا عربيا موحَّدا، يمثِّل مفهوم «العروبة» بقيمها الأصيلة ذات الموروث المشترك من تاريخ وآمال وآلام وحضارة وفكر ومعارف وغير ذلك ، ممَّا يشكِّل منظومة متسقة مُتجانسة ، تستحق الإعلان عن نفسها برمز جامع لكل أولئك ، مانع للدخيل والغريب، هو «الهوية العربية» .

وعلى الرغم من هذا التداخل والتشابك بين مستويات العربية ، يمكننا - نظريا فى الأقل - أن نتلمَّس شيئًا من خصوصيات كل منها، وبعضا من الفوارق المميّزة فيما بينها ، حتى نستطيع إلقاء الضوء على حقيقة التعدُّد هذه، بغية تحديد موقفنا من هذا التعدد ، وكيفية معالجته - إن أمكن - أو محاولة إقرار مستوى معيَّن منها ، وأخذه صيغة لغوية مقبولة ، ترشِّح نفسها لأن تكون لغة عامة تجمع العرب على لسان واحد ، تأكيدا لهويتهم «العربية».

لدينا «الفصحى» ممثلة فى كتاب الله العزيز وحديث رسوله ﷺ ، وما لفَّ لفهما من آثار أدبية وعلمية وثقافية ، وهى لغة استطاعت - بحكم طبيعتها وظروفها الخاصة - أن تعبُر مزالق الزمن ، وأن تزيح من

طريقها كلّ أو جُلّ ما يقابلها من صعوبات أو يعترضها من مشكلات حياتية ، حتى استقرت (وسوف تستقر إلى يوم الدين) محافظة على بنيتها وأساسيَّاتها المميزة لها .

ولكن «الفصحى» بهذا المفهوم ، لم يسعد أهلوها ولم يشّرفوا بتوظيفها التوظيف الكامل فى مجالات الحياة المختلفة ، كتّبا ونطقا من وقت إلى آخر ، وبخاصة فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه. انحسر توظيفها الآن واقتصر استعمالها على التعامل معها كتّبا فقط فى مجالات محدودة بصورة واضحة. ولسنا نزعم أن أحدا منا يخبرها الآن نطقا فى كل حين وآن. والواقع يشهد أن لو حاول بعضنا أداءها نطقا - دون الاستعانة بمكتوب - لوقع فى مزالق اللحن والخطأ إلى درجة تُفسد محاولته ، وتسىء إلى اللغة نفسها.

وعلى الرغم من هذا التخاذل من أهليها ، لم تفّن الفصحى ولم تختف (بفضل موروثاتنا الدينية والأدبية) بل ظلت تسير فى طريقها ، مطوِّعة نفسها لمقتضيات ظروف هذا الطريق وزمانه ، وأخذت بحكم طبيعتها العبقرية - تكيِّف خطواتها ، وتعدِّل من مساراتها ، فتلبس لكل مسارٍ لبوسه الملائم له ، وتغيِّر من ملامحها الشكلية ، وفقًا لظروف الزمن وما ينتظمه من تغيُّرات فى مجالاته الحياتية المختلفة .

وهكذا بدا للفصحى وجه جديد ذو ملامح من ألوان مختلفة تلائم الزمن المتغيِّر وظروفه المتطورة ، ولكن مع الاحتفاظ بثوابتها وجوهرياتها الأساسية التى تحافظ على بنيتها الأصلية وتميزها من غيرها من أنماط الكلام ، هذا الوجه الجديد هو ما نميل إلى تسميته (بقصد التمييز فقط) «العربية الفصيحة» أو «العربية فى العصر الحاضر» ، مخالفين

بذلك الاتجاه الشائع المغلوط إلى تسميتها «العربية المعاصرة» . إن هذه التسمية الأخيرة تحمل فى طياتها أمرين خطيرين ليس لهما قبول لدينا بحال.

الأول : تعنى هذه التسمية تفكيك جسم العربية وتوزيع أوصالها على فترات الزمن المختلفة ، بحيث يصبح لكل فترة «عربية مستقلة» من نوع ما، انقضى زمنها وأدَّت دورها فى زمنها هذا الذى حدَّدوه لها، فيمكن اطِّراحها جانبا ، وحسبانها أثرًا من الآثار انقضت فعّاليته وانتهى التفاعل أو التعامل به أو معه . **الثانى** : أن هذا المصطلح (العربية المعاصرة) مصطلح غامض ، غير محدد المفهوم ، وقد يعنى انتظامه لأنواع أو أشتات من الكلام المعاصر، فى صورة لهجات ورطانات «عربية» تملأ السوق اللغوية فى البيئة العربية .

هذان الأمران مغلوطان ومرفوضان ، ذلك أن العربية ظلت فى مسيرتها الطويلة مستقرة البنيان ، تصارع الزمن وما يواجهها من مشكلات وصعوبات ، ولم تنفصل حلقاتها أو تنفصم بنياتها الأساسية، على الرغم من تجديد فى ألوانها وتحريك فى أزيائها وفقا لحركات الزمن ومقتضيات حاجاته ، والقول بتوزيع مسيراتها على فترات زمنية، وانتهاء دور كل مسيرة بانتهاء الفترة الزمنية المعيَّنة، يعنى - شئنا أو لم نشأ - اطِّراح كل آثارها المسجَّلة بها من كل الموروث الأدبى والحضارى والعلمى والتاريخى ، الأمر الذى من شأنه أن يقضى على هذا الموروث برمَّته ، ويذهب بتاريخنا الطويل أدراج الرياح ويقتلع جذور هويتنا ، فنصبح أقوامًا متفرقين تفرُّق فترات الزمن، قُطع حبل الوصل بينها، وضنفت إلى مراحل منبتّ بعضها عن بعض .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المصطلح (العربية المعاصرة) ذو مفهوم واسع قد ينسحب (كما قررنا سابقا) على كل ألوان الكلام المعاصر من عاميِّات وأساليب دارجة ، الأمر الذى قد يغرى بعض العابثين أو غير العارفين بحقائق الأمور إلى محاولة الدعوة إلى اعتماد هذه العاميات وما لفَّ لفَّها من مستويات كلامية ، لغة أو لغات صالحة للتوظيف العام والخاص ، بوصفها لسان العصر ووسيلته التعبيرية والملائمة لظروفه ، والعاكسة لواقع أهليه فى السوق اللغوية العامة، وهذا - فى الحق - ما ينادى به بعضهم بحجة أن الفصحى أو الفصيحة قد غادرت هذه السوق ، واحتلت العاميات أرضها، واستولت جحافلها على كل الأصقاع ، والبقاع شرقا وغربًا ، وأصبح لها السيطرة الكاملة أو شبه الكاملة على هذه الأرض.

ومهما يكن الأمر ، فنحن لا ننكر وجود مستويات من الكلام ذوات أخلاط وأمشاج نافرة متباينة تحاول تضييق الخناق على الفصحى أو الفصيحة وتنازعها أرضها وتملأ ساحتها صخبا وفوضى ، وتحاربها بأسلحة فاسدة ، من طبيعتها أن تعود إلى صدور حامليها ومروِّجى توظيفها ، هذه المستويات المتنافرة تتمثل فى اللهجات العامة والرطانات المحلية التى تقدر بالعشرات، بل بالمئات، لو توصلنا إلى استقصاء دقيق لأعدادها .

ففى المشرق العربى لهجات وفى المغرب العربى رطانات ، تحمل كل منها طابعها الخاص الذى يفرق بينها وبين غيرها ، الأمر الذى من شأنه أن يعوق التفاهم والتواصل بين أبناء الأمة العربية، بل بين أهل المنطقة الواحدة أو الوطن العربى الواحد . هذا بالإضافة إلى ما يعكسه هذا الاختلاف من تباين فى الرؤى واتجاهات الفكر وأنماط الثقافة ، وما

يزيد هذا الاختلاف ويعمقه فى العاجل أو الآجل ، حتى يصير القوم فرقًا وشيعًا متنافرة متنابذة ، مقطوعة الأواصر وأسباب التواصل ، وتكون النتيجة تفكيك البناء العربى الكبير إلى بنيات صغيرات هزيلة لا حول لها ولا طول فى هذا العالم المتصارع الذى يأكل كبيره صغيره، ويسيطر على مقدَّراته ويتسلط على حركاته وسكناته، ويحيله كمًّا مهملاً، فاقدا حريته فى التفكير والتدبير ، مسلوبة شخصيته التى تميزه من غيره، منزوعة هويته التى تحمى كيانه واستقلاله.

وليس الأمر مقصورا على عدد اللهجات والرطانات وكثرتها، بل تعدَّاه الواقع إلى ما هو أشدُّ خطرا وأبعد أثرا فى حياة المجتمع العربى ، ذلك أن هذه اللهجات والرطانات متداخلة متشابكة مخلوطة العناصر والمكوِّنات إلى درجة تجعل المحصول اللغوى لأى واحد منَّا محصولا فاقد الهوية ، بحيث لا نستطيع نسبته إلى لون معيَّن من الكلام دون لون، إنه أشتات متنافرات من الكلم والصيغ والعبارات والأساليب ، التى ينزع كل منها إلى مستوى من الكلام لا يلائم صاحبه ولا يؤاخيه فى نوعيته أو طبيعته أو أصله ، فهناك العامى الدارج مخلوطا بعناصر دخيلة من الرطانات البيئية والحرفية ، ومنتظما لكلمات أو مصطلحات سوقيَّة أو عبارات نابية ألقى بها الجو الثقافى والاجتماعى الذى اضطربت مساراته واعوجَّت مساربه ، الأمر الذى يدل على انهيار البنية الثقافية والاجتماعية، والذى يشير إلى انفراط حبات عِقد الهويَّة وضياع مكوّنات الشخصية.

ربما يستطيع الناظر المدقق أن يحسب - تجاوزا - هذا المحصول المتهالك ضربا من كلام عربىّ سفلت مدارجه ، واختلطت صوره ، انعكاسًا لما يلفُّه من ظروف اجتماعية وملابسات حياتية ، ولكنه مع ذلك

يمكن - بالبحث والدرس - ردُّه إلى أصوله والكشف عن موارده ، ومن ثم يرتجى صقله أو تهذيبه أو إصلاحه بمعاودة النظر والتأمل فيه .

قد يكون هذا صحيحا ولو من الناحية النظرية ، ولكن ما موقفنا من هذا اللون العجيب من الكلام المحشوّ بعناصر أجنبية غربية وشرقية؟ درج بعض شبابنا والمتشببين من شيوخنا، وبعض المتحذلقين من المثقفين فى السنوات الأخيرة على دسِّ الكلمات والأساليب الأجنبية فى عربيتهم الكسيحة ، دون حاجة ملحَّة أو ضرورة علمية أو فنيَّة .. إنهم يفعلون ذلك تحذلقًا أو إعلانًا عن «فوقية» مصطنعة ، أو إظهارًا لاتساع الثقافة وتنوُّعها ، تنوُّع ما تكفَّفوه من عناصر ، لا يدرى أكثرهم مصدرها ، ولا يدركون معانيها الدقيقة، ولا يجيدون نطقها ، بل يمسخونها مسخًا. إنهم يلوكونها بألسنتهم، ويلوون أعناقها ، فتخرج من أفواههم مغلوطة غير ذات نسب صحيح بهذا الأصل أو ذاك.

والنتيجة واضحة؛ خلط فى خلط واضطراب فى اضطراب ، ولا علاج له فى رأينا إلا بإصلاح ثقافى اجتماعى ، يرد الأمور إلى نصابها الصحيح، فتصبح أنماط السلوك القومى كلها ، وعلى القمة منها فى الأهمية الإصلاح اللغوى ، إن شئنا ذلك ، وما ذلك على الله بعزيز .

ويزيد الطين بلَّة فى هذا السياق العجيب وذاك النهج الغريب تلك الرياح التى غطت سماءنا وملأت أجواءنا متمثلة فى الجامعات والمدارس الأجنبية وما يدور فى فلكها من مدارس اللغات . قد يكون مقبولا - نوع قبول - ضيافة بعض الجامعات الأجنبية ذات التخصصات العلمية التى توسع معارفنا وتعمق أفكارنا وتمدُّنا بالجديد الذى لم ننل منه نصيبا موفورا وقدْرا من الكفاية ميسورا. والمفروض أن الطالب العربى فى هذه

الجامعات قد نال فى دراساته السابقة قدرًا مناسبًا من الثقافة العربية، وألمَّ إلمامًا معقولاً بلغته القومية، وتعرَّف نصيبًا ملحوظًا من قواعدها وضوابطها التى تمده بمخزون عقلى ، يستطيع أن يترجمه أو يولِّد منه ما يشاء من مادَّة لغوية فى حياته العامة والخاصة على سواء. إنه فى هذه الحال يفكِّر عربيا ويستطيع بكل سهولة ويُسر أن يفصح عنه بكلام عربى ، ومن ثم نضمن له ويضمن لنفسه - بصورة أو بأخرى - أن يحافظ على هويته العربية وشخصيته القومية ، ومع ذلك ينبغى أن تكون «ضيافة» هذا النوع من الجامعات ضيافة مشروطة خاضعة للرقابة والمتابعة ، حتى لا يستهوى الضيف «المقام» فيمرح ويسرح فى أوساط الشباب ويستميلهم إليه ويقدم لهم من الثقافات والرؤى والاتجاهات ما ينزعهم من دوائرهم القومية ، ويضمهم إلى دائرته فكرا وثقافة ولغة، وتكون النتيجة انسلاخ قوة ضاربة من الرجال وانعزالهم عن أهليهم وذويهم ، فيسيرون مسارات لا تلتقى مع مسارات فصائل الجماهير ، فيتفرق الجمع ، وتتبدد القوى ، ويهتزّ البناء القومى ، وربما يصبح أثرا بعد عين.

أما المدارس الأجنبية فسائغ وجودها لخدمة أبناء الجاليات غير العربية . ولكن الذى حدث ويحدث أن أقوامًا من العرب ينظرون إليها نظرة «فوقية» فيحشرون أبناءهم فيها حشرا ، ويلقون بهم فى جوٍّ غريب لا يقوى الصغير على التكيُّف معه أو انتقاء أجود نسماته وأصحِّها؛ فيختلط الأمر عليه ، فيقذف بنفسه أو تنزعه الرياح إلى هذا الجو الغريب ، فتتطاير تقاليده وتتناثر مبادئه القومية ، وتتأرجح شخصيته بين هذا وذاك، وربما تذوب ، وتذوب معها كل مقوِّمات هويته ، وفى

مقدمتها اللغة التى هى بمثابة قطب الرحى الذى تدور حوله هذه المقوِّمات وتعتمد فى حركتها وطبيعتها عليه.

ولمدارس اللغات نصيب ملحوظ فى هذا الخلط الثقافى واللغوى، بل والاجتماعى كذلك. إن تعلُّم اللغات الأجنبية حتم لا ينازعه أحد، وتعرُّف ثقافات الأقوام الآخرين ضرورة إنسانية فى هذا الزمن الذى يتسابق الناس فيه إلى الأجود والأفضل ، ولا يكون ذلك إلا بالتثاقف وتبادل المعارف والخبرات ، ولكن أن تقدَّم الموادّ كلها فى هذه المدارس باللغات الأجنبية فليس من التثاقف فى شىء . إنه - فى رأينا - أسلوب (مقصود أو غير مقصود) من أساليب طمس الفكر القومى أو تعتيمه أو إزاحته، وفرض بنيات فكرية أخرى تذهب بالصغير مذاهب تنزعه من صفوف قومه ، وتسلك به مسالك مجهولة الحدود والرسوم. ذلك أن اللغة (أية لغة) ليست مجرد ضوضاء أو أصوات تلقى فى الهواء، وإنما هى قوالب من الكلم تحمل فى طياتها وتنتظم فى أحشائها ثقافات أهليها وأفكارهم، وتنبئ عن أنماط سلوكهم. ومن هنا كان التعليم باللغات الأجنبية للصغار والناشئة (رجال المستقبل) أمرًا خطيرًا ، من شأنه أن يعزل هؤلاء وأولئك عن أقرانهم، ويصنع منهم طبقات ثقافية واجتماعية محرومة من التآخى والتآلف مع سائر مواطنيهم.

إن التعليم الأجنبى بصوره الثلاث السابقة ليس قضية لغوية بقدر ما هو قضية فكرية ثقافية اجتماعية، تحتاج إلى نظر وتأمل ، حتى نضمن التكامل للبناء القومى الذى ينبغى أن تكون مكوِّناته ولبناته متسقة غير ناشزة أو نافرة .

ومن اللافت للانتباه أن النظر إلى اللغات الأجنبية نظرة فوقية قد

امتدَّ أثره وانتشر ريحه وكثر هواته ، حتى لترى انعكاساته واضحة للعيان فى الشارع العربى ، ممثلة بوضوح فيما درج ويدرج عليه أصحاب المحلات أو المؤسسات التجارية وغيرها من كتابة لافتاتهم باللغات الأجنبية ، أو بالعربية ممسوخة بحروف أجنبية .

وهكذا يبدو الوضع اللغوى فى العالم العربى وضعًا غير ذى حدود أو رسوم : خليط من الكلام وضروب من بلبلة الألسن بالرطانات واللهجات التى تضيق الخناق على «العربية» (الفصحى الفصيحة) وتهدِّد بنيتها وتعزلها عن مساراتها الطبيعية المشروعة ، فتعطل نموَّها وتفاعلها مع أهليها ، الأمر الذى دعا غير العارفين إلى الانصراف عنها أو مهاجمتها والتنكر لها .

والسؤال الآن : ما موقفنا من هذا الخلط والاضطراب اللغويين الباديين فى كل أرجاء الوطن العربى، بلا فرق ؟

العرب إزاء هذا الوضع المعقَّد وما يدور حوله من مشكلات ثقافية واجتماعية يمثلون ثلاث طوائف ، أو هم يسلكون اتجاهات ثلاثة لا تلتقى أطرافها فى معظم الحالات.

الطائفة الأولى :

وهى طائفة تمثل أغلب المواطنين العرب وهى فى شغل شاغل بالحياة وهمومها ، يكدُّ أفرادها فى سبيل الحصول على لقمة العيش بما يضمن لهم استمرارية رحلتهم فى الدنيا وبما يفى - قدر المستطاع - بحاجة أبنائهم من بعدهم ، ولهذه الطائفة أيضا تقاليد حياتية أو بيئية تحجبهم عن رؤية ما يجرى من حولهم من قضايا فكرية أو ثقافية لا قبل لهم بها ، أو لا تمسُّ مصالحهم المادِّية العاجلة ، أو لا تدخل فى إطار

عالمهم الضيق المحروم من التفاعل مع ما تموج به السوق الاجتماعية من هذه القضايا ونحوها .

عناصر هذه الطائفة يشار إليهم غالبًا بالمصطلح «العامة» أو من ينعتون أحيانا بالجماهير العريضة من الشعب. إنهم يتحدثون ويتواصلون ويتفاهم بعضهم مع بعض بلغتهم (أو لغاتهم) الدارجة ، أو ما تنعت أحيانا بالعامية. يفعلون هذا فى سهولة ويسر ، دون تفكير فى نوعية هذه اللغة أو اللهجة أو فى وصفها من حيث الصواب والخطأ ، أو فى موقعها وعلاقتها بلغة أخرى تسمى الفصحى أو الفصيحة . ليس لهم شأن بهذا كله، وليس هناك ما يبعث على التفكير فيه أو الالتفات إليه. فالناس كلهم فى هذه السبيل سواء ، والإذاعة نفسها (لسان الأمة والوطن) تؤثر توظيف لغتهم أو لغاتهم العامية فى كثير من برامجها ، والتليفزيون الساحر هو حامل اللواء والرائد الأول فى مسيرة توظيف العاميّات ، كما يبدو ذلك واضحًا فى مجمل برامجه ، مهما تنوعت مجالاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وهؤلاء الناس فى الوقت نفسه يفهمون ويستوعبون إلى حدٍّ ملحوظ ما يُلقى إليهم من كلام أو حديث جار على مستوى لغوى آخر ، هو الفصيحة ، كما فى خطب المساجد أو بعض الأحاديث فى الإذاعة . وهم أيضا قادرون على فهم ما يكتب فى الصحف ونحوها ، إن انصرفوا إلى قراءتها ، ولكنهم قليلا ما يقرأون ، على عادة أهل البلاد النامية . إنهم أقوام يسمعون ولا يقرأون فى الأغلب الأعم.

هذا هو الجو اللغوى الذى يعيش فيه أفراد هذه الطائفة ؛ وهم لا يدركون أبعاده أو نوعيته أو (وهو الأهم) مدى تأثير هذا الجوِّ على

أفكارهم وثقافتهم وشخصيتهم بما يحمله من عناصر متنافرة ومكوِّنات متباينة ، ويزيد فى هذا التنافر والتباين تنوُّع ألسنتهم العاميِّة ، وما يقرع آذانهم من لهجات ورطانات تختلف باختلاف البيئة الجغرافية أو الطبقة الاجتماعية. وعلى الرغم من كل هذا التخليط اللغوى فإن هذه الطائفة من الناس (وهم يمثلون الأغلبية) لا تشغل نفسها بهذا التخليط ولا تلقى إليه بالاً ؛ لأنه خارج عن دائرة اهتماماتهم ، ويتجاوز حدود ثقافاتهم وأفكارهم ، وإن كان هذا الوضع جدّ خطير وذا أهمية بالغة بالنسبة لهويتهم وشخصيتهم القومية . إنهم لا يدركون - وهذا قدرهم - أن هذا التخليط اللغوى يؤدى إلى تخليط فكرى ثقافى يهدد قوميتهم ، ويوزِّع اتجاهاتهم، ويخلق نوعا من التنافر فى أنماط السلوك وطرائق العيش فى مجتمعهم، هذا بدوره يقود إلى التفكك فى القصد وتفرُّق فى الاتجاه، فتضيع البنية القومية وتتناثر عناصرها أشلاء بتناثر ألسنتهم ورطاناتهم.

الطائفة الثانية :

أما الطائفة الثانية فهى تنتظم عددا من الناس ، أكثرهم من ذوى الحنكة والتجربة فى معالجة الأمور وعدم الاندفاع إلى الأهداف دون الأخذ بالأسباب التى توصِّل إليها، إنهم ينظرون إلى المشكلة من منطلق الصالح العام للغة ولأهليها على سواء. يجأرون بالشكوى من هذا الوضع غير السوى الذى آلت إليه لغتنا ، ويحاولون البحث عن أسبابه وعوامله، حتى يمكن الوصول فى النهاية إلى علاج مقبول ، تصح به اللغة ، وتنجو من الأدواء التى لاحقتها وتلاحقها عبر الزمن . وهذا النهج فى الإصلاح اللغوى هو فى الوقت نفسه إصلاح لحال الأمة ، وتخطيط مرسوم للوصول بهذه الأمة إلى وضع راشد سوىٍّ يجمع كلمتها ويؤاخى بين اتجاهاتها فكريًا وثقافيًا وسياسيًا .

نقطة البدء فى هذا العلاج تنطلق من وجوب الاعتماد على الفصحى الفصيحة واتخاذها الأساس الذى تتبغى رعايته ودعمه ، واعتماده القطب الذى ندور حوله ولا نجاوز ساحته ، ونعمل على إزاحة كل دخيل على هذه الساحة مما يهدد كيانه أو يشوِّه بنيته من أجواء اجتماعية وثقافية لا توائم طبيعته ، ومن أخلاط لغوية نافرة تشوِّه وجهه، وتعرِّض كيانه للتخلخل والضياع .

هذه اللغة - وإن ضاق انتشارها نسبيا وقلَّ توظيفها عمليا - ذات حدود مرسومة وضوابط معلومة ، الأمر الذى يمهِّد الطريق وييسِّر الانطلاق إلى الهدف ، وهو الوصول إلى لغة عامة ، موَحَّدة وموحِّدة (بفتح الحاء وكسرها) .

هذا الرأى (وهو ما نأخذ به ونتبناه) يحتاج - لتحقيق أهدافه إلى صحوة قومية عامة ، تأخذ فى حسبانها العوامل والوسائل التى من شأنها أن تفى بالغاية وتصل بنا إلى الغرض المطلوب . أصحاب هذا الرأى لهم صوت صادق مخلص ، ولكنهم موزَّعون متفرقون ، وصوتهم صوت خافت محصور فى دوائر ضيقة ، فى حين أن الدعوة تحتاج إلى التجييش «وتكتيب» الأجناد لنشرها بصوت عال مؤثِّر ، يطغى على الأصوات الزاعقة الملحَّة فى الصياح باطِّراح الفصحى الفصيحة جانبا ، والدعوة إلى تبنِّى الألسن والرطانات العامية واللهجات المحلية.

الطائفة الثالثة :

ونأتى بعدُ إلى الطائفة الثالثة من طوائف المجتمع العربى. إنها طائفة يحار المرء فى الكشف عن أسرار موقفها غير المتعاطف من اللغة العربية، بل المنازع فى أهميتها القومية، والمعارض صراحة لاتخاذها

أو اعتمادها اللسان القومى العام، أو اللغة التى تفى بأغراض التواصل بين أبناء الأمة الواحدة . إن المنتمين إلى هذه الطائفة يرونها لغة جامدة متخلفة بعيدة عن الوجدان وعصيّة على التفاعل مع الجماهير العريضة من المواطنين ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحل الأمثل للمشكلة اللغوية العربية يتحقق أساسًا فى فك الحصار عن اللغة العامية وتحريرها من شبهة «الدونية»، واعتمادها لغة عامة توظف فى شتى المجالات الحياتية كتّبا ونطقا على المستويات العلمية والاجتماعية كافة.

وحجتهم فى ذلك أن اللغة العربية (الفصحى الفصيحة) فقدت أرضها الجماهيرية ، ولم تعد قادرة على تقديم الزاد لأهليها، أو التعبير عن حاجاتهم والحوار مع أفكارهم وما تجيش به نفوسهم . إنها هناك ولكن توظيفها (إن وقع وهو قليل) مقصور على فئة من الناس ، لهم فى مسلكهم هذا الذى اختاروا مصلحة مادية تتعلق بأشخاصهم أو مهنهم أو مواقعهم التقليدية ، أما العامية أو العاميات بلهجاتها فهى فى تعايش مستمر مع أفراد المجتمع كافة ، بلا تفريق بين مثقف وغير مثقف ، أو عالم وجاهل، أو صغير وكبير ، وهى بهذا ترشّح نفسها للاختيار لسانا عاما ومعترفًا بشرعيته وأحقيته فى تمثيل القوم والتعبير عن آمالهم وآلامهم.

هذا الموقف غير المنصف «للعربية» والمناصر للعامية قديم، ظهرت بوادره فى أواخر القرن الماضى واشتدت الدعوة إليه فى أوائل هذا القرن، ولم تختف هذه الصيحة إلا قليلا حتى انطلقت أشد ضراوة وعُنفًا فى السنوات الأخيرة ، هذه الصيحة الجديدة رفع لواءها الحداثيون الجدد أو العلمانيُّون (بفتح العين) الذين يحلو لهم أن ينعتوا

أنفسهم بالمتنوّرين . وهم فى حقيقة الأمر من فلول الشيوعية التى هزمت نفسها بنفسها فى بلادها الأصلية ، وانهار قوامها ، ولم يعد لها أثر يذكر على الساحة العالمية.

ومن سوء حظ العالم الثالث (والعالم العربى بالذات) أن مجموعات من هذه الفلول ما زالت ترفع عقائرها بأفكار الشيوعية، وتحاول ترويجها والدعوة إليها بطرق ملتوية تحت شعار مرادف، أخف وقعا على نفوس الجماهير الطيبة ، وإن كان هو وقبيله لا يفترقان فكرا ومنهجا ، هذا الشعار المرادف هو «اليسارية» وحواريُّوها هم اليساريُّون الذين يتنكر معظمهم لهذه التسمية أيضا ويستبدلون بها شعارات أخرى غامضة مثل «المستقبليون» أو «المتنورون» .

هذا الاتجاه بشعاراته المختلفة يقف من الماضى بتراثه موقف الجفاء ، بل التنكر له أحيانًا ، بدعوى تخلفه وجمود محصوله الذى كسدت سوقه لعسر هضمه، وعدم تقبله فى العصر الحاضر المشحون بالحركة والنشاط والحيوية ، واللغة العربية (الفصحى الفصيحة) عنصر من عناصر هذا المحصول ، بل هى قوامه وأساس بنيانه ، ومن ثم جاءت دعوتهم إلى التخلِّى عنها والاتجاه إلى اللسان الدارج المتجاوب مبنى ومعنى مع إيقاع الحاضر بجدَّته وطموحه وهو «العاميات» أو بناتها اللهجات.

واللافت للنظر ، بل المؤسف الخطير أن الدعوة إلى اطِّراح العربية والابتعاد عنها وعدم التمسك بها لغة مشتركة للعرب أجمعين - هذه الدعوة أصبحت دعوة لها صوت مسموع فى الوطن العربى، مشرقه ومغربه، وإن كان البديل أو الدعوة إلى هذا البديل تختلف من منطقة إلى

أخرى . ففى المشرق - وبخاصة فى لبنان ومصر - يدعو مروِّجو الفوضى اللغوية إلى اتخاذ العامية بديلا للعربية ، وفى المغرب - وفى الجزائر بوجه خاص - يحاول أقوام لهم وزنهم الثقافى والسياسى الترويج للغة الفرنسية والأمازيغية وتفضيلها على العربية ، فى شتى مجالات الحياة ، كتْبا ونطقا .

وهكذا التقى الجمعان على أقبح السوءتين ، ونعنى بها محاولة إبعاد العربية من السوق اللغوية والتهجم عليها ، وعلى مناصريها والمدافعين عنها . ذلك لأنها - فى نظر الحداثيين وأضرابهم من الواهمين غير المدركين لحقائق الأشياء - لغة فقدت مؤهلات التعايش مع مجريات الأمور فى هذا العصر الفائر الثائر المشحون بالمعارف والثقافات الجديدة والتقنيات الحديثة التى تعجز العربية عن الوفاء بحاجاتها ولا تقوى على مسايرتها بمنحها الوسائل التعبيرية الصالحة . هذا بالإضافة إلى ما تعرف به العربية من تعقيد فى قواعدها ، وألفاظها وأساليبها ، الأمر الذى يُبعد الشقة بينها وبين الناس ، ويصرفهم عن توظيفها وعن التعامل بها ومعها . ومن ثم كان من الضرورى النظر الجاد فى أمر هذه اللغة والعمل على تقييم وضعها بالتفكير فى بديل لها - هكذا يقولون.

أما فيما يتعلق بالسوءة الثانية ، ونعنى بها محاولة تقديم بديل للعربية ، فيبدو أن المنحازين للغة الفرنسية لم يحظوا حتى الآن بقبول الجماهير العريضة لدعوتهم، ولم يجدوا تجاوبا ملحوظا من العامة وغالبية الخاصة على سواء ، أما البديل العامِّى الذى يروِّج له بعض الواهمين فى المشرق العربى فقد كثر أنصاره ومشايعوه الذين يتصايحون ويرفعون عقائرهم منادين بضرورة تبنى العامية لسانًا قوميًّا عامًّا

وتتويجها اللغة المالكة للسوق اللغوية والمسيطرة على أرجاء هذه السوق وجنباتها كتّبا ونطقا . ذلك أنها أكثر انتشارا وأقرب منالا واستيعابا، وأسهل توظيفا فى التعامل والتواصل .

هذان النداءان (اطِّراح العربية وتبنِّى العامية) الصادران عن تلك الطائفة الثالثة من المجتمع العربى فيهما كثير من الوهم الذى أوقعهم فيه سوء الفهم وعدم التعمق فى النظر إلى الأمور وتقليبها على وجوهها المختلفة ، حتى يتبين وجه الحق معتمدا على أماراته ودلائله دون تعصب أو انفعال .

ولنا مع الحداثيين مزيد من القول نجمله فى الفصل التالى الذى أفردناه لمحاورتهم فى موقفهم من المشكلة اللغوية العربية، نظرا لخطورة هذا الموقف ، وما يتفرع منه أو عنه من آراء مختلفة.

★ ★ ★

الفصل الثانى

المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم

الاتجاه الأساسى للحداثيين ومن لف لفهم هو اطِّراح العربية بمفهومها العام التقليدى وتبنِّى العاميات بديلاً صالحًا للتوصيل والتواصل فى كل المجالات العامة والخاصة على سواء .

ولكن نفرا منهم خرج علينا ببدعة أخرى تعدل صاحبتها (اطراح العربية وتبنى العامية) مضمونا وغرضا ، لم ير هؤلاء النداء صراحة إلى وجوب اعتماد العامية بمعناها المطلق لغة التعامل والتفاهم ، وإنما عمدوا إلى «العربية» بمفهوم لم يحددوه أو يرسموا لها حدودًا ، ونادوا بفكرة جديدة تتمثل فى نبذ فكرة العمومية للغتنا ، وتفتيت بنيتها الكلية المتكاملة وتوزيعها أوصالا وأشتاتا من وجهين مجتمعين أو منفردين ، أحدهما توزيع جغرافى والثانى توزيع أو تصنيف زمنى .

الوجه الأول :

يرى بعض هؤلاء أن «العربية» قد صارت «عربيات» ، لكل منها خواصُّها وسماتها ، ولكل منها مستقر خاص ووطن عربى معيَّن . فهناك - فى رأيهم - العربية المصرية - العربية الشامية - العربية السعودية إلخ، أو هناك - فى أحسن تقدير - عربية المشرق وعربية المغرب .

هذا الاتجاه الحداثى اتجاه زائف ومضلَّل ومضلِّل . أما زيفه فينبئ عنه التاريخ ويؤكده الواقع؛ ذلك أن العربية ذات الحدود المرسومة

والضوابط المعلومة كانت ولا تزال لغة العرب أجمعين ، بها يتواصلون ويتثاقفون ، وينتظمون فى سلك واحد ذى خصوصيات مميَّزة تتبلور فى رابطة مقدَّسة معلومة هى العروبة .

وأما أنه مضلَّل (بفتح اللام المشددة) فتكمن حقيقته فى جهل هؤلاء القوم وأمثالهم بحقائق الأمور وطبائع الأشياء . لقد خدعتهم بعض التغيرات والتجاوزات التى أصابت العربية والتى تختلف فيما بينها باختلاف الأوطان العربية ، الأمر الذى ربما يسوِّغ لغير العارفين حسبانها أنماطا من العربية ، لكل نمط استقلاليته وحدوده وضوابطه . نعم ، لا ننكر وقوع شىء من التغيرات، وحدوث شىء من الملامح القطرية فى اللسان العربى ، وبخاصة فى الأداء النطقى ، ولكن هذه التغيرات البيئية والملامح المحلية لم تجاوز البنية السطحية للغة، ولم تمسّ جوهرها وبنيتها العميقة . فما زالت العربية هنا وهناك فى المشرق العربى ومغربه لغة عربية واحدة منتظمة لقواعدها الأساسية وضوابطها المستقرة والمتفق عليها فى القديم والحديث . من المقرر علميا أن اللغة – أية لغة – لا يمكن أن تثبت على حال واحدة ، بل لابد لها ومن الحركة وقابلية التجديد وشىء من التنويع فى بعض مظاهرها ، ولكنها فى جميع الأحوال تظل لغة واحدة ، بالمعنى العلمى.

وهذا الاتجاه الحداثى مضلِّل (بكسر اللام) أيضا؛ ذلك أن نعوتهم الجديدة الزائفة هذه (العربية المصرية – العربية السعودية إلخ). توحى بأنهم يقصدون بها اللغات العامية أو اللهجات الدارجة فى الأقطار العربية، بل ربما كان هذا هو المعنىُّ بالفعل ، ولكنهم عبَّروا عنه بصورة خادعة إمعانًا فى التضليل ، وصرف الأنظار عن مكنون أنفسهم الذى يدينون به، وإن هابوا الإفصاح به وعنه ولو إلى حين .

هذا الاتجاه الذى رأوه أملا أو اعتقادا جازما يعنى أن «عربية العرب» أو فصحاهم ذات التاريخ الطويل التى قُدِّر لها أن تسيطر على أرضهم جميعا بلا فرق ، قد تقطعت أوصالها وأخذت تلملم أطرافها استعدادا للرحيل، وإفساح المجال لتلك اللهجات والرطانات المحلية.

هذه النغمة النشاز ، سواء أكانت تُعزف سرًّا أم علانية ، واحدة من أهمِّ المشكلات التى تواجه العربية فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه . ذلك أنها قد تجد طريقها إلى آذان العامة وأنصاف المثقفين وأشباه هؤلاء وأولئك ، فيُخدعون ويمعنون فى توظيف العاميات واللهجات المحلية الدارجة فى كل مجالات الحياة نطقا وكتْبا . وربما يمتد خيالهم - أو خيال بعضهم - إلى حسبان هذه العاميات لغات قومية ، من حقِّها أن تنتزع أرض الفصحى أو النموذجية وتصبح واقعا لا مردّ له إن عاجلاً أو آجلاً.

وهكذا يلتقى هذا الاتجاه الخطير مع خطر آخر، يدعمه ويؤكده، وهو خطر سيطرة العاميِّات واللهجات المحلية على السوق اللغوية العربية، ومحاولة بسط نفوذها على العامة والخاصة على سواء .

نعم ، العاميات بلهجاتها ظاهرة طبيعية فى كل زمان ومكان ، ولا سبيل إلى إنكار وجودها ، ولكن ليس طبيعيًّا ولا منطقيا أن تحسب هذه العاميّات اللسن القومية التى تعبِّر عن الأقوام بعامة والتى تحدِّد هويَّاتهم وتفصح عن شخصياتهم. فهذه العاميّات كثيرات وذات أنماط من الكلام مختلفات ، وهى قابلة بمرور الزمن للتنوعات والتغيرات ، حتى تصبح فى النهاية أعدادًا لا حصر لها من اللهجات والرطانات ، فلو اتخذت هذه العاميات بلهجاتها لُسنا قومية ، وقعنا فى مأزق التفرُّق

والتشتت فكريا وثقافيا وسياسيا ، إذ اللغة موحَّدة أو موزَّعة هى العامل الفاعل والأساس الحقيقى لصنع هذه الأشياء ، وتشكيلها موحَّدة أو موزَّعة ، حسب بنية هذه اللغة من التماسك والتكامل أو التفرُّق والانهيار.

ولم نسمع فى التاريخ قديمه وحديثه أن أمة من الأمم آثرت اللهجات العامية على اللغة النموذجية (الفصحى الفصيحة فى حالتنا)، واعتمدتها المستوى اللغوى العام الذى يتعاملون به فى حياتهم العامة والخاصة ، والذى به يسجلون أفكارهم وآدابهم وأعمالهم العلمية، والذى يُنسب إليهم ويأخذ صفته المميِّزة من اسمهم ، فيقال مثلا : اللغة العربية (نسبة إلى العرب) ، والألمانية (نسبة إلى الألمان) وهكذا فى جميع اللغات.

وما كان ذلك من جميع الأمم إلا لإدراك كل أمة أنها لا تكون أمة بالمعنى الدقيق سياسيا واجتماعيا وثقافيا إلا بمقوِّم يجمع شتاتها ويوحِّد بين أفرادها، وبعماد صلب قوى تقام عليه بنيتها الأساسية وتشيَّد بفضله هويتها القومية . وما ذلك المقوِّم وذاك العماد إلا اللغة الموحَّدة المتمثلة فيما يسمى باللغة النموذجية، أو الفصحى الفصيحة فى حالتنا نحن العرب.

ولقد أدرك العرب فى القديم هذا المعنى . معلوم أن العربية فى القديم كانت ذات لهجات متنوعات وأنماط من الكلام مختلفات ، لكل قبيلة لهجة أو نمط من الكلام ذى خصوصيات بارزة ، ولكن عندما بدأ علماؤهم فى التقعيد وضبط اللغة، انتهجوا فى ذلك نهجًا مثاليًا لم يدرك قيمته أو مغزاه بعض الدارسين .

ذلك أن هؤلاء العلماء عندما عكفوا على النظر فى اللغة العربية بتقعيدها وضبط أحكامها ، انصرفوا إلى مستوى لغوى معيَّن له وضعه

المميز ثقافيا واجتماعيا وسياسيا ، بالإضافة إلى ما يتسم به هذا المستوى من الشيوع الواسع والتكامل النسبى بين عناصره ، وخلوّه من تنافر الرطانات وبلبلة الألسن ؛ ذلك المستوى -على ما يروى التاريخ - هو لغة قريش ، لأنها تنمار من جميع اللغات (اللهجات) الأخرى بهذه السمات المذكورة جميعا .

وبهذا الاختيار العلمى ضمنوا - إلى حدٍّ معقول - وحدة المادة الخاضعة للدرس والنظر ، لتصبح النواة الخصبة لنموِّ لغة عامَّة زمانًا ومكانًا ، هى ما اصطلح عليها بالاسم «العربية الفصحى» ، وقد كان هذا الاختيار منهم يهدف إلى غرضين ساميين ، علَّنا نتأسَّى ببواعثهما فى أزمتنا اللغوية الحاضرة.

أما الهدف الأول فهو هدف دينى ، وهو المحافظة على كتاب الله وصيانته من بلبلة الألسن وتفرُّقها ، وذلك بوضع إطار عام محكم للغة التى شَرُفت بنزوله بها ، عن طريق تعيين خواصِّها وإخضاع هذه الخواص للتقعيد والتقنين. وأما الهدف الثانى فهو تابع للأول ومتمم له ، ويتمثل ذلك فى العمل على وحدة الأمة وحمايتها من التفرق والتشتت ، ولا يكون ذلك إلا بلسان موحَّد يعبِّر عن هويتهم وشخصيتهم ويشكِّل لهم بناء ثقافيا متكاملاً، خاليا من تنافر العناصر وشذوذ مكوِّناته .

وهذان الغرضان أديا فى النهاية إلى تثبيت قواعد العربية وتأكيد خواصها المميزة لها ، ومنحها قدرا موفورا من العمومية وسعة الانتشار، حتى أصبحت اللغة القومية أو بالأحرى اللغة النموذجية التى يعتز بتوظيفها كل مدرك لدينه وقوميته، ويفتخر بتمكنه منها كل مثقف راشد.

والاعتزاز باللغات القومية دليل الحضارة وأمارة الوعى القومىِّ

الصحيح ، ولكن يبدو أن قومًا من العرب هنا وهناك لا يعون هذا المعنى ولا يستوعبون أهميته فى هذه الأيام ، فهناك من يتنكر للعربية وينظر إليها نظرة «دونيَّة» ، على أساس واهم واتهام جاهل ، فكثيرا ما ينعت بعضهم العربية بالجمود والتخلف عن ملاحقة أحداث العصر وما يموج به من معارف وألوان من الفكر والإبداع فى شتى مجالات الحياة، ونسى هؤلاء وأولئك أو تناسوا أن اللغة (أية لغة) لا تجمد بنفسها ولا تتخلف بطبيعتها ، كما أنها فى المقابل لا تنمو وتزدهر منعزلة عن مجتمعها وما يجرى فيه من أحداث .

إن جمود اللغة وتخلفها، ونموَّها وازدهارها ، كل أولئك يرجع أولا وآخرا إلى وضع أهليها وإلى نصيبهم من التعامل والتفاعل مع الحياة وما يجرى فى العالم من أفكار وثقافات ومعارف جديدة ومتنامية، فإن كان لهم من ذلك كله حظ موفور انعكس أثره على اللغة ، وإن قلَّ هذا النصيب أو انعدم ، بقيت اللغة على حالها دون حراك أو تقدُّم. اللغة لا تحيا ولا تموت بنفسها، وإنما يلحقها هذا الوجه أو ذاك بحسب الظروف والملابسات التى تحيط بها ، فإن كانت الظروف فاعلة غنية بالنشاط العلمى والثقافى والفكرى ، كان للغة استجابتها الفورية وردٌّ فعلها القوى، تعبيرا عن هذه الظروف وأمارة على ما يموج به المجتمع من ألوان النشاط الإنسانى ، وإن حرمت اللغة من هذا التفاعل ظلت على حالها ، وقدَّمت للجاهلين فرصة وصْمها بالتخلف والجمود ، فى حين أن قومها هم الجامدون المتخلفون .

الوجه الثانى : (انظر ص ٤٩)

ولم يقف الأمر ببعضهم عند هذا الحدِّ، (حدِّ وصم العربية بالجمود والتخلف، وظهور أنماط لها من الكلام مختلفات باختلاف البنية

الجغرافية سمّوها «العربيات») ، بل طلع علينا نفر من الحداثيين ببدعة «مرحلية» اللغة، انسجامًا مع مرحليَّة الزمان، ويقصدون بذلك أن اللغة العربية يجب أن ننظر إليها من واقع رحلتها أو فتراتها الزمنية . لقد عايشت العربية عصورا من الزمان متعددة وشاهدت فترات من الدهر مختلفة، ومن الطبيعى أن يكون لها فى كل عصر أو فترة مميِّزات وخواصَّ لغوية تتسق وتتواءم مع وظائفها وما قُدِّر لها أن تقوم به من إنجازات فى هذا العصر أو ذاك وهذه الفترة أو تلك، ومن الطبيعى كذلك أن يلحقها تغيُّر فى بنائها وتبدُّل فى عناصرها عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، ومن ثم يصبح - أو أصبح بالفعل - لدينا مستويات من العربية أو أنماط منها مختلفة ، اختص كل مستوى أو نمط بفترته الزمنية الخاصة به .

والغاية التى يهدفون إليها من مقولتهم هذه أو توهمهم ذاك وجوب اطِّراح فصحى العصور الجاهلية والإسلامية الأولى ، وحسبانها أثرا تاريخيا ، انقضى زمنه ، وانتهى عهده ، ولم يعُد فى العود إليها والتعامل معها أية فائدة عملية ، حيث إنها بنسيجها الأول لا تناسب نسيج العصر الحاضر الذى لا تتواءم ظروفه وأحواله معها. إذن فلنمد يدنا إلى «عربية العصر» (هكذا يقولون) ، ونتخذها أساس التواصل والتوظيف اللغوى نطقا وكتْبا . فهى ذات بنية لغوية تتواءم مع بنية المجتمع المعاصر، الذى يختلف جذريا عن مجتمعات العصور السابقة.

هكذا يقولون ، وهكذا نزعم أنهم مخطئون غير واعين بحقائق الأمور وغير مدركين لما يجرُّه هذا النهج من خطر على الكيان القومى وعلى التاريخ اللغوى ، بكل ما يحمله هذا التاريخ من ثقافات وآداب وخبرات وأفكار ، وميراث حضارى .

وفى البدء نتساءل : ما المقصود «بعربية العصر» أو ما يسمونه أحيانا «العربية المعاصرة» ؟ إنهم لم يجيبوا ولم يحاولوا تحديد مفهوم هذا المصطلح ومرادفه تحديداً علميًا ، ولو استطاعوا وحاولوا عدنا إليهم وتساءلنا: ما حدود هذه «العربية» زمنيا؟ ما بداية مرحلتها التاريخية التى انفصلت فيها عن مراحل لها سابقات ؟ وإن كان لديهم ثمة إجابة مقنعة ، طلبنا إليهم تعيين خواص هذه اللغة فى هذه الفترة ، والعمل على تقعيد هذه الخواص وتقنينها، ضبطا لها، وتيسيرًا على موظفيها وتمكينا لهم منها .

وأغلب الظن أنهم لن يجيبوا عن تساؤلاتنا تلك ، وسوف يكتفون بهزِّ الأكتاف استخفافًا، ويصيحون فى وجوهنا قائلين : «المعروف لا يعرَّف»، وهذا «المعروف» فى نظرهم لا يعدو أن يكون واحدا من احتمالين يشيع ذكرهما وتجرى الإشارة إليهما فى الأوساط غير العارفة بالمسيرات التاريخية للغات ، وغير المدركة لطبيعة هذه المسيرات من حيث الاتصال والانفصال عبر مشوارها الطويل أو القصير على حدٍّ سواء .

الاحتمال الأول - وهو أوفى نصيبا من الشهرة عندهم - ينصرف إلى تلك الصيغة اللغوية الخالية من الإعراب (نطقا وكتْبا) والقائمة فى أساسها على قواعد اللغة العامية وقوانينها العامة فى المعجم والتصريف وبناء الجملة ، ولكنها - فى الوقت نفسه - تحظى - فى قليل أو كثير - ببعض الألفاظ أو المصطلحات والتراكيب الفصيحة (أو المفصَّحة) ، وفقا للمحصول الثقافى لمستخدم هذه الصيغة ، ومدى قرب هذا المحصول أو بعده من الثقافة اللغوية الفصيحة ، وهذه الصيغة هى ما يشار إليها أحيانا فى هذه الأوساط وغيرها «بعامية المثقفين».

أما الاحتمال الثانى لتفسير «عربية العصر» (أو العربية المعاصرة) عند هذا النفر من الناس فهو رأى القلة من خاصة المثقفين وبعض المتخصصين فى الدرس اللغوى المزاعقين بشعار الحداثة، الضاربين عرض الحائط بالقديم وما انتظمه من موروثات . هذا الاحتمال الثانى يتوجه نحو تلك الصيغة اللغوية العربية التى توظف فى الكتابات فى الأعمال العلمية والثقافية ، وفى الصحف والمجلات الأدبية، وما إلى ذلك من النصوص المكتوبة بأيد عارفة باللغة العربية وملمَّة إلمامًا مناسبًا بقوانينها العامة وقواعدها الموروثة عبر الأجيال ، وهى لغة كتابة فى الأساس ولا توظف منطوقة إلا قليلا وفى ظروف ضيقة .

هذان التفسيران لما سمَّوه «عربية العصر» أو «العربية المعاصرة» لنا فيهما وجهة نظر أخرى تختلف عما رأوا من تفسير بالنسبة للدَّال (المصطلح) والمدلول (المقصود).

أما «عربية العصر» بمعنى «عامية المثقفين» فتفسير مرفوض شكلاً وموضوعًا . ذلك أن «عاميّة المثقفين» ما زالت عامية ونسبتها إلى المثقفين لا يرشحها للقبول لتكون اللغة العربية العامة التى من شأنها أن تجمع العرب على لسان واحد. قد تكون هذه العامية أرقى درجة من عاميات أخرى، ولكنها – مع ذلك – لم تزل محرومة من الخواص الأساسية للغة العربية بالمعنى الدقيق ، فهى لذلك قد خرجت نهائيا من إطار المناقشة : مناقشة الرأى فى حال «العربية» لا «العامية» أو «العاميات» .

وأما التفسير الثانى فمقبول مقصوده ، مرفوض مصطلحه . ومعناه أن الصيغة اللغوية التى يتحدثون عنها ، والتى يجرى توظيفها الآن فى الكتابة ذات القوانين والقواعد الصحيحة السليمة فى عمومها ، هذه

الصيغة هى «اللغة العربية» ولا اعتراض لأحد عليها أو على مستخدميها، شريطة مراعاة ضوابطها وأحكامها الموروثة منذ أزمان بعيدة .

وقبولنا لهذا المقصود أو التفسير لا يعنى قبولنا المصطلح الذى اصطلحوا عليه ، وهو «عربية العصر» أو «العربية المعاصرة» . نعم، إنها «عربية» وهى فى حقيقة الأمر امتداد لنفسها عبر القرون والأجيال، وليس هناك من فاصل حقيقى بين فترات تاريخها المتعاقبة ، وإن كانت هناك بعض التغيرات واللمسات السطحية التى أصابتها . هذه التغيرات السطحية لا تسوِّغ توظيف هذا المصطلح ، لأن فى توظيفه إشارة إلى الحكم المؤكد بانقطاع حبل مسيرة لغتنا ، واستقلال صورها بعضها عن بعض بحسب فترات الزمن ، وهذا غير صحيح. إنه لمن الصعب أن نضع حدودًا فاصلة مميزة بين الفترات التاريخية لأية لغة . اللغة (أية لغة) فى تاريخها الطويل تساير الزمن والأحداث وتطوِّع نفسها لمقتضيات هذه الأحداث ، ولكن بنيتها الأساسية العميقة بحالها ، وتظل الثوابت والجوهريات من قواعدها وقوانينها ثابتة مستقرة . إن اللغة فى هذه الحال أشبه بالإنسان نفسه : تقابله أحداث الزمن وظروفه المتغيرة، فى عمره الطويل أو القصير ، فيطوِّع نفسه لهذه الأحداث وتلك الظروف ، ويلبس لكل ظرف أو حدث لبوسه اللائق الموائم لحاله، ولكنه فى كل الحالات بلا استثناء يبقى الإنسان المعيَّن ذا الكيان الخاص والبنية المميِّزة له من سائر الأناسىِّ ، وهكذا اللغة: تساير الزمن، وتطوِّع نفسها لمقتضياته؛ وتلوِّن فى عناصرها بطلاء يوائم ألوان النشاط المتجدد المتغير، ولكن يبقى البناء قائما ، والقوام صحيحا متكاملا .

إن «العربية» التى ينعتونها بالعربية المعاصرة أو عربية العصر ، هى العربية الممتدة عبر تاريخها الطويل فى حبل موصول غير منقطع

الخيوط أو مشتت النسيج . وبعبارة أخرى ، إنها العربية الفصيحة بنية وقواما ، وإن بدت فى ثوب له مذاق العصر وطعوم أحداثه . ومعناه أننا لسنا فى حاجة إلى تصنيف لغتنا زمنيا ، ومحاولة العمل على فصل فتراتها التاريخية بعضها عن بعض فصلا متعسِّفا . إن التصنيف الزمنى المفتعل يؤدى فى النهاية إلى اطِّراح العربية فى بعض عصورها ، وإلى نسيانها أو تجاهلها ، وهذا يعنى بدوره اطراح موروثاتنا الأدبية والفكرية والتاريخية، كما يعنى (وهو واضح وربما يقصدون إلى ذلك) إخراج النصوص والتصانيف الدينية من الحسبان، والاكتفاء بالنظر إليها آثارًا تاريخية. ذلك، لأنها صنعت وسيقت بلغة خاصة فى عصر خاص، انقضى عهدهما معًا .

وإذا كان ولابد من الإشارة إلى العصور المختلفة للعربية، لبيان تلوُّن أكسيتها بألوان هذه العصور ومواءمة كل كساء لمناخ كل عصر، فالأصح والأدق فى نظرنا أن نصنف العصور لا اللغة ، فنقول مثلا : «العربية فى العصر الجاهلى» - «العربية فى صدر الإسلام» - «العربية ....» ثم فى النهاية «العربية فى العصر الحاضر» . ذلك أن العصور هى التى خضعت وتخضع تاريخيا للتصنيف؛ من حيث بداياتها ونهاياتها ، فى حين أن اللغة بطبيعتها لا تخضع لهذا التصنيف ، إنها كأمواج البحر تراها متحركة متتابعة ، ولكنك لا تدرك بداياتها ونهاياتها بحال .

ونعود فنؤكد أن هذه النزعة الحداثية المغلوطة صادرة عن أيدلوجية ترمى فى الأساس إلى قطع الطريق على الماضى بتراثه (أو ميراثه فى الأصح) ، وحسبان هذا التراث أكفان موتى. وهذا الاطراح ينسحب - أو يجب أن ينسحب - فى نظرهم على الأدب واللغة بوجه خاص .

هذا الاتجاه المضلِّل قد خدع نفرا من شباب المثقفين (بل وبعض شيوخهم) ، فانصرفوا عن ماضى أمتهم بموروثه الضخم ، وركبوا موجة الحداثة دون فهم راشد لمدلولها الصحيح ، وألقوا إلينا بما سموه «أدب العصر»، وهو أدب كسيح هزيل مبنى ومعنى ؛ إنه أشبه شىء بالزهور الصناعيَّة التى لا أصل لها ولا جذر يمدُّها بالغذاء والرِّى ، فلا تلبث أن تبلى ويلقى بها إلى المزابل أو أوعية القمامة.

ومجاراة للحداثة فى صناعة الأدب كان لابد من اتخاذها منهجا فى التعبير والأداء فكان أن وظفوا عربية مغلوطة فى أعمالهم الأدبية ، وحشوها بالنافر الشاذ من العاميات أو ما اختاروه هم من هذه العاميات، تأكيدا للحداثة وتقريبا لهذه الأعمال من الجماهير ، على ما يدعون.

وهكذا وجد الداعون إلى العاميات منفذا ومنطلقا إلى دعوتهم الزاعقة بضرورة اتخاذ العامية لسانًا عامًّا للقوم أجمعين كتّبا ونطقا ، على أساس أن بيننا وبينها تعايشًا متبادلاً ، وأنها أقرب فى التناول والفهم. وقد استجاب لهذه الدعوة غير المخلصة بعض من يوثق بعروبتهم، وطفقنا نشهد مؤتمرات وندوات تدار بالعامية الصرفة، أو تناقش هذه القضية فى انحياز كامل للعاميات ومحاولة نصرتها وانتزاع التوصيات بوجوب أخذها اللغة القومية.

هذا التزييف فى الحقائق وهذا التضليل فى أعزِّ ما يملك المجتمع من مقوِّمات وهو «اللغة» قد أوقع الجماهير فى بلبلة وحيرة من أمرهم، وكانت النتيجة فى كل الحالات انصراف الجماهير وطوائف كثيرة من المثقفين عن العربية الفصيحة .

وهناك من الدارسين من يسلك هذا المسلك أو ما يشبهه، أى

محاولة تصنيف العربية وتوزيع أوصالها على فترات الزمن، وتخصيص كل وصْل بفترة زمنية معيَّنة ونسبته إليها ، ولكنهم كانوا أوضح من سابقيهم فى تحديد الفواصل الزمنية وتعيين النمط اللغوى المنسوب إلى كل فترة ، وإن لم يبعدهم هذا التحديد وذاك التعيين عن أساس الرؤية التى رآها الآخرون ، من القول «بمرحلية» العربية واطِّراح المراحل المتقدمة زمنيا والانحياز إلى المرحلة الأخيرة التى سمَّاها الفريق الأول «العربية المعاصرة» أو «عربية العصر»، والتى رآها هؤلاء الدارسون ممثلة فى لغة الصحافة.

انطلق هؤلاء الأخيرون (وبعضهم من اللغويين المحترفين) لتحقيق رؤيتهم هذه وتأكيدها بزعمهم تطبيق منهج تقليدى معروف فى الدرس اللغوى، وهو إمكانية دراسة اللغة (أية لغة) دراسة تاريخية وأخرى وصفية. فتطبيق هاتين النظريتين على اللغة العربية، يصل بنا إلى مراحل لغوية متميزة منفصل بعضها عن بعض ، ولكل منها فترتها الزمنية ذات الحدود والرسوم. وهذه عبارة واحد من روَّاد القائلين بتوزيع جسم العربية على مراحل التاريخ : «فأما (الزاوية) التاريخية فإنها تُعنى بتطور معانيها نظريا وتطبيقيا إلى حدود القرن السابع عشر، مرورا بثلاث فترات كبرى من تاريخ اللغة العربية ، وهى فترة الشعر الجاهلى وفترة القرآن وفترة النثر الفنى . أما الزاوية الثانية (الوصفية) فإنها تُعنى بالفصاحة فى العصور الحديثة آخذة بالنظر لغة الصحافة ، وما كان لها من أثر عميق على تطور العربية» (١).

---

(١)الدكتور محمد رشاد الحمزاوى «العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات» ص ١٢ . (دار الغرب الإسلامى).

ونحن نقول : نعم، هاتان نظرتان منهجيتان سائغ بل واجب الأخذ بهما دون خلط بينهما وفى الأعمال اللغوية فى عمومها للوصول إلى معرفة ما يمكن معرفته من أحوال اللغة المعيَّنة وما لحق بها من تطوُّر أو تغيُّر ، وتعرُّف أقدار هذا التطور والتغيُّر وطبيعته وجوانبه التى يمكن أن تجوّز القول بالانفصال أو الاتصال بين الفترات المتعاقبة للغة الخاضعة للنظر والدرس.

ولكنا نقول أيضا : هل طبق هذا المنهج التاريخى على اللغة بالفعل أم أن هذا الحكم الذى رآه هذا الفريق من الانفصال بين مراحل هذه اللغة وتعيين حدود كل فترة ، مبنى على الانطباع الشخصى أو الأخذ بالمقولة الشائعة غير الدقيقة التى تروِّج فكرة الانفصال هذه واستقلال كل فترة عن صاحبتها ، دون سند علمى صحيح؟

إننا نعلم وهم يعلمون كذلك أن اللغة لم تخضع فى يوم من الأيام لأية دراسة تاريخية ، بل إنهم هم أنفسهم ينعون حظ العربية لحرمانها من هذه النظرة ، ويجأرون بالشكوى من هذا الحرمان، ويصرخون فى وجوه الدارسين لحثهم على الانصراف إلى هذا النظر التاريخى ، أسوة بما جرى ويجرى فى اللغات الأخرى .

كل الذى حدث أن بعضا من الباحثين - منفردين لا مجتمعين - لمسوا شيئا من الفروق والاختلافات فى بعض الظواهر اللغوية عبر مسيرة لغتنا فى تاريخها الطويل ، فهرولوا نحو الحكم الذى رأوا ، ويحاولون إشاعته بين الناس ، أمارة على بُعد نظرهم وسبقهم إلى هذ الكشف الخطير ! وما هو كذلك بحال .

إن المنهج التاريخى - حتى لو طبق بدقة - لا يعنى بالضرورة

انفصال أوصال اللغة المعينة بعضها عن بعض ، وإنما يعنى مجرد الكشف عما أصاب اللغة من تغيُّر أو تطور ، ويبقى الحكم بالانفصال أو عدم الانفصال معتمدا على نوع هذه التغيرات والتطورات وماهيتها وأقدارها وموقعها من النظام اللغوى العام للغة الخاضعة لهذا النظر التاريخى .

ذلك أن النظر التاريخى الدقيق يقتضى أن تتم الدراسة باتباع الخطوات التالية :

١ - تتبع الظواهر اللغوية من فترة زمنية إلى أخرى بطريق الحصر والاستقصاء لكل ما بدا ويبدو من فروق واختلافات على المستويات اللغوية كافة .

٢ - لا يتم هذا التتبع ولا يكون صحيحا إلا بعد القيام بدراسة وصفية لكل فترة على حدة ، حتى يتمكن الدارس التاريخى من تعرف طبيعة كل فترة وخواصِّها المميزة لها ، منتقلا إلى ما بعدها من فترات ، فيلحظ ما بدا فى اللغة من وجوه الافتراق والاتفاق .

٣ - تعيين الظواهر الفارقة لكل فترة منسوبة إلى مستواها اللغوى ، صوتيا وصرفيا وتركيبيا ودلاليا وثروة لفظية.

٤ - تجميع هذه الظواهر الفارقة وتصنيفها إلى وجوهها المختلفة ، ثم النظر إليها وفيها بنظرة علمية موضوعية لبيان مدى الاتفاق والافتراق هنا وهناك ، حتى يأتى الحكم الصحيح فى صورة تساؤل : ما نسبة كل من القبيلين (الاتفاق والافتراق) فى واقع الحدث اللغوى فى الفترات المختلفة ، وهل وجوه الافتراق - إن وجدت - أصابت جسم اللغة وبناءها أم مسَّت طلاءها بألوان جديدة تزين البناء وتصقله وتجمِّل أركانه وتزيده تماسكا وإحكاما ؟

كل هذا الذى قررنا من وجوه واجب اتباعها عند تطبيق المنهج التاريخى لم تقع - منفردة أو مجتمعة - ولم يحاول أحد من الدارسين لمسها حتى الآن بطريق علمى دقيق بالنسبة للعربية.

لا ننكر أن جهودا فردية محدودة، وقعت فى القديم والحديث، حاولت تتبع بعض المفردات والكشف **عن اختلاف دلالتها** من فترة إلى أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالعصر الجاهلى وعصر صدر الإسلام، ممثلة - بوجه أخص - فى الشعر الجاهلى ولغة القرآن الكريم. جرى شىء من هذا القبيل فى كتاب «الزينة» لأبى حاتم الرازى[1]، وفى محاولات بادئة من بعض طلاب الدراسات العليا بالكليات والمعاهد ذات الاختصاص، فى صورة رسائل الماجستير والدكتوراه.

ومع ذلك ينبغى أن يعلم الناس أن الاختلافات فى الثروة اللفظية، - كمية وتنوعا -، وأن الفوارق الملحوظة فى دلالات بعضها ما هى إلا ألوان من الطلاء تتعاور جسم البناء، وفقا للجو الثقافى والاجتماعى المتغيِّر بتغير الزمن وأحداثه ولا تستطيع بحال أن تخلخل قوام هذا البناء أو تحيله إلى بناء مختلف. إن الثروة اللفظية «نظام مفتوح» Open System، لا يخضع للتقعيد أو تعيين الحدود والرسوم، على العكس تماما من النظم اللغوية الأخرى، ونعنى بها النظام الصوتى (لا الأداء النطقى) Phonology والنظام الصرفى Morphology والنظام النحوى syntax، وهذه النظم الثلاثة تندرج كلها تحت النظام العام المعروف بقواعد اللغة grammar.

هذه هى النظم الثلاثة أو هذا هو النظام اللغوى العام الذى لابد من النظر فيه ودراسته دراسة علمية دقيقة، حتى يتبين لنا وجه الحق فى

---

(١) نشره فى القاهرة محققًا الأستاذ حسين الهمدانى سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨.

هذه القضية ، فإذا طبقت هذه الدراسة على فترات اللغة المختلفة وتبيَّن لنا أن هناك أقدارًا مناسبة من الفروق والاختلافات فى عناصر هذه النظم فى مسيرة اللغة وأمكن تحديد نقطة الفصل الزمنى بين خطوات هذه المسيرة- إذا حدث هذا جاز لنا القول «بمرحلية» اللغة، والعكس بالعكس.

وهنا نتساءل : هل وقع شىء من هذه النظر والدرس التاريخى للغتنا؟ الإجابة : بالنفى بكل قوة وحسم. ولا يعترض علينا بما قام به بعض اللغويين المحدثين من النظر فى هذه النظم . انصرف نفر منهم إلى دراسة النظام الصوتى، ولم تكن الدراسة بحال دراسة تاريخية ، وإنما كانت دراسة وصفية بالاعتماد على المستوى اللغوى المتَّبع فى الأوساط المتخصصة فى وقت الدراسة ، بحسبان هذا المستوى ممثلا للغة العربية فى عمومها زمانا ومكانا . لقد كان هذا النظر الصوتى منهم ، لمجرد تطبيق قواعد العمل اللغوى الحديث على هذا الجانب، أسوة بما وقع للغات أخرى ، ووفاء بحاجة الناشئة من الدارسين إلى تعرّف هذا النظام الذى لم يوليه القدامى اهتمامًا كافيًا ، ومن اللافت للنظر على كل حال ، أن هذه الدراسات الحديثة للنظام الصوتى (Phonology) ، أصابها عور الاختلاف فيما وصلت إليه من نتائج ، بسبب الاختلاف فى الرؤية والمنهج، وتأثرا إلى حد ملحوظ بالألسنة الدارجة (العامية) هنا وهناك فى الأوطان العربية.

أما النظامان الصرفى والنحوى للغتنا فلم تنلهما حظوة النظر الحديث فيهما بطريقة علمية ، لا من الناحية التاريخية أو الوصفية . نعم، عرض بعض المحدثين لقضايا صرفية ، وحاولوا تحليل مادتها

تحليلا جديدا ، بقصد التيسير والتسهيل على الدارسين ، بمحاولة تصنيف هذه المادة تصنيفًا أقرب منالاً واستيعابًا مما فعله الأقدمون ، فكان كل أو جل ما فعلوه موجَّها نحو المنهج وطرائق التحليل لا إلى النظام الصرفى ، بوصفه بناء متكاملاً ينتظم الظواهر والعناصر الصرفية التى تقيم أركانه وتحدِّد جوانبه . حاول بعضهم اطِّراح مسائل صرفية من النظر أو ضمها إلى أبواب مختلفة ، لقربها منها بطبيعتها فى رأيهم ، وحاول آخرون إضافة صيغ وأوزان مستحدثة أو الاستغناء عن شىء من هذا القبيل من موروث البناء التقليدى القديم. فكان عملهم فى هذا الميدان عملاً منهجيًا صرفًا، موجهًا نحو ترتيب الحقائق الصرفية وتنظيمها مع محاولة تحليلها تحليلاً جديدًا. أما البناء أو النظام الصرفى بهذا الوصف فقد نجا من هذه المحاولات السطحية التى لمست الطلاء ، ولم تشأ أو لم تستطع الدخول إلى عالم البناء وكانت مادة هذا العمل المنهجى الجديد معتمدة فى جملتها على ما ورثناه من مادة جمعها وصنفها وحلَّلها رجال علم الصرف أيَّام التقعيد المحدودة المكان والزمان ، على ما هو معروف. ومعنى هذا كله، أن هذه المحاولات الحديثة - وإن جاءت وصفيَّة المنهج لمادة قديمة - لم يكن لها نصيب فى دراسة النظام الصرفى ، لا من الناحية التاريخية ، ولا من الناحية الوصفية .

أما النظام النحوى (أو علم التراكيب) فكان حظه من المناقشة والجدل والشكوى منه ومن تعقيداته (على ما يدَّعى بعضهم) ، ووجوب النظر فيه حظا موفورا . انصرف إليه الكثيرون ، وحاولوا على فترات الزمن المختلفة أن يصنعوا شيئا فيه ، أو فى بعض مكوِّناته وجنباته ، بغية الوصول إلى نوع من بناء نحوىٍّ جديد ، يمثل واقع اللغة (هكذا يقولون) ويرشح نفسه للقبول من الناشئة والمتعلمين فى أقل تقدير.

نظروا وفكَّروا - منفردين ومجتمعين - وطال بهم الأمد فى بذل الجهد وتقليب الأمور يمنة ويسرة ، علَّهم يصلون إلى غاياتهم المرجو تحقيقها ، وكانت حصيلة جهود بعضهم تتمثل فى مجرد النقد والتهجم على ما صنع الأقدمون من بناء ، وما ألقوا به إلينا من نظام نحوى جرى الائتناس به والعمل بضوابطه وقواعده على فترات طويلة من الزمن. وكان لهذا النقد والتهجم صدى واسع فى الأوساط العامة والخاصة ، فعقدوا خصومات بينهم وبين النحو العربى، حتى إن جمعا من المثقفين ومن يلفّ لفّهم اقترحوا اطِّراح هذا البناء القديم كلية ومحاولة تشكيل بناء جديد يوائم العصر وحاجاته ، أو - فى أقل تقدير - الاستغناء عن تلك القاعدة الأساسية التى ينماز بها هذا البناء وتضبط جوانبه وتفصح عن قوته وتماسكه أو ضعفه واهتزازه ، ونعنى بهذه القاعدة المرغوب إهمالها من بعض غير العارفين ، الإعراب ووجوهه . وإمعانا فى تعميق الجفوة والانصراف عن النحو برمته ، نادى قوم من الأوساط المختلفة باستبدال العامية بالفصيحة ، بوصف هذه العامية اللسان الأشيع والأقرب من الجماهير والأسهل توظيفا فى الاتصال والتواصل .

هذا هو موقف بعض المجادلين والمحاورين حول صلاحيَّة النظام النحوى الموروث ، وهناك - من جهة أخرى - بعض آخر لم يسلك هذا المسلك من المبالغة فى الجفوة وعدم الارتياح لهذا النحو . نظر هؤلاء وفكروا وتدبَّروا الأمر فرأوا فى هذا «النحو» عوجا وعَوَرا، ينبغى التخلص منهما ، والعمل على ترتيب البيت من جديد ، حاول هؤلاء ما حلا لهم من محاولات ، وألقوا إلينا بأعمال تحمل عناوين متفاوتة فى اللفظ متقاربة فى المفهوم من نحو «تيسير النحو» - «تهذيب النحو» - «تجديد النحو» -

«النحو الأساسى» - «النحو المصفَّى» إلى آخر تلك العناوين البراقة التى تملأ الأسواق .

لا ننكر جهد هؤلاء الأخيرين من الدارسين والباحثين فى هذه المشكلة ، كما لا ننكر عمق نظرات بعضهم فى أبعاد الموضوع ، ومحاولتهم تطبيق شىء من مناهج الدرس اللغوى الحديث، ولكنهم - فى جملتهم- لم يصلوا أو لم يستطيعوا تشكيل بناء جديد متكامل للنحو العربى الذى تتكفل قواعده وضوابطه بالإفصاح عن الخواص التركيبية للغة العربية. كل أو جل ما فعلوه يشابه أو يماثل محاولات الناظرين فى الصرف العربى، من اقتراح حذف مسائل أو أبواب، أو ضم شىء من الجزئيات بعضها إلى بعض ، محاولة منهم للتيسير وحسن العرض والتنظيم.

أما النظام أو البناء النحوى بوصفه كلا متكاملا ، فلم يستطعَ واحد منهم إقامة بناء جديد ، أو تشكيل قواعده الأساسية وإحقاقا للحق نقرر أن نفرا من الباحثين ذوى الخبرة والمعرفة بالقديم والجديد فى المادة والمنهج حاولوا تقديم تخطيط لمنهج يصلح أساسًا مقبولا لبناء نظام نحوى جديد، ولكنهم تركوه مسجلا فى الأوراق ولم ينصرفوا فى قليل أو كثير إلى تشكيل هذا البناء أو إرساء شىء من قواعده. والملاحظ على كل حال، أن هذا التخطيط الجديد قد استرشد فى رسومه وتحديد طبيعته وأبعاده بأفكار بعض الأقدمين من أمثال عبد القاهر الجرجانى وابن مضاء وغيرهما، كما أفاد - بالطبع - من الثقافة اللغوية الحديثة لصانعيه .

وقد نبَّهت هذه الخطة الجديدة - مع سابقات لها أقل شأنا وأدنى عمقا - نبَّهت بعض الدارسين والشادين من شباب الباحثين وحفزتهم إلى

مراجعة بعض مسائل النحو المرسومة بالتعقيد أو الشذوذ أو الاضطراب، ومحاولة تحليلها وتقديمها فى صورة أقرب إلى الواقع ومنطق اللغة ذاتها. ومع ذلك لم يزل هذا النهج نهجا وصفيا لمادة قديمة ، منصرفًا فى كل الأحوال إلى بعض لبنات البناء، لا إلى البناء بوصفه كلاً متكاملاً .

من هذا الذى مضى كله ، يتبين لنا بوضوح أن النظامين الصرفى والنحوى للغتنا لم تنلهما يد البحث من وجهة النظر التاريخية فى قليل أو كثير ؛ على الرغم مما توصل إليه بعضهم من وجود شىء من الفوارق الجزئية فى عناصر هذين البناءين (أو النظامين) من فترة زمنية إلى أخرى عبر المسيرة الطويلة لهذه اللغة . ولا يستطيع عارف بالدرس اللغوى التاريخى أن يقضى بأن هذه الاختلافات الجزئية ترشِّح نفسها لأن تكون معيارا علميا للحكم «بمرحليَّة» العربية وقطع حبل الوصل بين «مراحلها» التى زعموها ونعتوها «بفترة الشعر الجاهلى» و«فترة القرآن» و«فترة النثر الفنى» ، بناء على ما توهَّموا من نظرة تاريخية.

إنها نظرة تعوزها الأناة والعمق ، وأظنها مبنية على الانطباع الشخصى الذى شكَّله العثور على أمثلة جزئية متفرقة هنا وهناك توحى – بالنظرة العاجلة – بتعدد الأنظمة اللغوية ، ومن ثمَّ كان الحكم بتعدد مراحل العربية وانفصالها بعضها عن بعض وليس الأمر كذلك بحال.

ولنا أن نتساءل : ما حدود هذه الفترات الثلاث بدءا ونهاية؟ إنها فى الواقع رحلة طويلة ممتدة الأواصر والحلقات المتشابكة المتداخل بعضها ببعض ، بحيث يصعب بمثل هذه النظرات العاجلة أن نحكم بوجود هذه «المرحلية» المزعومة واستقلال بعضها عن بعض .

نعم ، هناك فروق واختلافات فى الظواهر اللغوية على المستويات

كافة عبر الرحلة الطويلة الممتدة بلا انقطاع أو انفصال فى العربية . وهذا أمر طبيعى يقرره منطق اللغة (أية لغة) وواقع الأحداث الحياتية التى تنعكس - شئنا أو لم نشأ - على اللغة وغيرها من أنماط السلوك الإنسانى .

هناك فروق واضحة فى الثروة اللفظية ، ولكنها فى نظرنا - مجرد خيوط جديدة تنضم إلى نسيج اللغة تجوِّده وتصقله ، ولكنها لا تمسّ بناء اللغة أو قواعدها الأساسية من قريب أو بعيد . وكذلك الحال فى الظواهر الصرفية : جدت وتجدُّ صيغ وتخفى أخرى ، وفقا لمقتضيات حاجات التعبير المستحدثة ، ولكنها - كلها أو جلها - مولَّدة من أو راجعة إلى الأصول الصرفية الثابتة المستقرة .

وربما يخيَّل لبعضهم أن هناك اختلافات فى الأنماط التركيبية (النحوية) تسوِّغ القول بمصداقية الفصل بين الفترات، وهذا غير صحيح . إن هذه الاختلافات (ونحن لا ننكر وجودها) تخضع فى جملتها لقواعد النظم فى العربية ، إنها (كما هو معروف) قواعد تتَّسم بالمرونة، تسمح باختلاف الأساليب من تقديم وتأخير وتضمين واعتراض وحذف وحشو لبعض العناصر أحيانا ، كما تسمح بالتبادل بين الأدوات والتعاور بين عناصر الجمل ، ولكن هناك الإعراب (صمام الأمان) الذى يضبط هذه التنوعات التركيبية ، ويحيل كلا منها بناء متكاملا ذا حدود واضحة مقبولة مبنى ومعنى، بحسب قواعد العربية ذات المرونة الواضحة فى هذا المجال بالذات . وقد جرت وتجرى محاولات كثيرة للكشف عن طبيعة هذه التنوعات ، وتحديد مواقعها من نظم العربية ، وانتهى العارفون منهم إلى أنها - فى جملتها - لها أصول فى اللغة ، أو أن لها

شواهد (وإن كانت مجهولة لبعضهم) فى الموروث من كلام العرب ، وأن أكثرها راجع إلى أسباب بلاغية.

وفى رأينا أن التنوعات التركيبية أو الفوارق النظمية البادية فى الأساليب فى مسيرة العربية لا تخرج عن هذا الإطار الذى بينّا، وإن كانت تحتاج إلى درس ونظر .

وخلاصة هذا كله أن القول «بمرحلية» العربية ، بمعنى فصل كل مرحلة عن أختها ، قول فيه تجاوز ومبالغة ، واقعا وتاريخا.

ولنا بعد أن ننظر فى المصطلحات التى حددوا بها فتراتهم المزعومة. القول «بفترة الشعر الجاهلى» قول سائغ مقبول من وجهة النظر الأدبية ، وهو أمر مقرر معروف ، ولكن الأمر ليس كذلك بحال من ناحية النظر اللغوى الدقيق ، باستثناء معجم هذا الشعر المشحون بمفردات لا قبل لنا بها اليوم، ولكنه نوع من الطلاء الذى كسا البناء ، وفقا لظروف البيئة وحياتها الثقافية والاجتماعية .

أما المصطلح «فترة القرآن» فهو مصطلح غير موفق ، مبنى ومعنى. إنه مصطلح ملبس، إذ قد يوحى بأن للقرآن الكريم فترة زمنية ذات بداية ونهاية. وهذا خطأ صريح لغويا وتاريخيا وعقائديا كذلك. فالقرآن بلغته تلك باق بقاء الدهر وإلى أن يشاء الله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾ . وإن كان المقصود «فترة نزول القرآن» ، إشارة إلى حال اللغة فى هذه الفترة، وكونها كانت ذات مستوى لغوى يسوِّغ القول باستقلاله وفصله زمنيا ولغويا عن فترات سابقات وأخرى لاحقات - إذا كان هذا هو المقصود عند صانعى هذا المصطلح ، فقد بينّا زيف هذا الادعاء فيما سبق ، وكشفنا عن هذا الوهم (أو التوهم) الذى لم تدعمه أو تشير إليه

أية دراسة تاريخية للغتنا دراسة علمية ، آخذة فى الحسبان مبادئ البحث التاريخى فى اللغة وخطوات العمل به ، والتدرج بهذه الخطوات من فترة زمنية إلى أخرى.

ونزيد الآن القول إيضاحًا بتقرير أن لغة القرآن الكريم تمثل المظلة اللغوية التى تنتظم أصول العربية وثوابتها فى الماضى والحاضر والمستقبل . وإن كان بينها وبين لغة الشعر الجاهلى من فروق فهى مقصورة فى الأساس على تطويع بعض المفردات وتوظيفها فى دلالات اصطلاحية جديدة، من تخصيص للدلالات أو تعميمها على ضرب من المجاز الذى اعتمده اللغويون فى كل العصور مبدأ فعَّالا من المبادئ الأساسية فى تطويع الخطاب لمقتضيات الحال وظروف المقال ، وصولاً بهذا الخطاب وتدرجه فى مراقى البلاغة التى يحتفل بها العرب قديمًا وحديثًا على سواء .

أما ما يبدو من فروق بين الأسلوبين (أسلوب الشعر الجاهلى وأسلوب القرآن) فى نظم الكلام ورصفه فإنها ترجع إلى المقتضيات البلاغية وتأكيدا لدلالات وتنويع المعانى . وهذه الفروق فى الوقت نفسه لا تخرج عن طبيعة النظم فى العربية المعروف بالمرونة وحرية التنويع ، فى إطار ما استقرَّ لهذه اللغة من قواعد وضوابط عامة.

وما زالت لغة القرآن فى الوقت الحاضر مرجعًا ثرًا ومورداً خصبًا يمتاح منه أولو الفكر والنظر العلمى ، العارفون بلغتهم الفصيحة والمتعاملون بها فى أعمالهم الجادة ، دون صعوبة تمنعهم أو تحرمهم من العود إلى آيات الذكر الحكيم من وقت إلى آخر ، للائتناس والاسترشاد بها مبنى ومعنى ، وإن خفى على بعضهم استيعاب معانى بعض هذه الآى

والوقوف على أسرار دلالاتها العميقة ، فذلك - بالطبع - راجع إلى نقص فى محصولهم اللغوى وخبرتهم الشخصية فى توظيف اللغة العربية فى عمومها . وكذلك الحال بالنسبة لطوائف العامة من الجماهير. إن الصعوبة التى تواجههم فى فهم بعض الأساليب أو المفردات القرآنية ، لا ترجع فى الأساس إلى لغة القرآن ذاتها ، وإنما تعود بالقطع إلى الجفوة التى اصطنعوها بأنفسهم بينهم وبين اللغة الفصيحة ، واطِّراحها بعيدا والتعامل الدائم المستمر باللهجات العامية فى حياتهم العامة والخاصة ، وهذه هى القضية الأساسية فى الموضوع - مشكلة اللغة العربية فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه.

أما المصطلح الثالث الذى ابتدعوه فى إطار القول بانفصام أوصال العربية بعضها عن بعض ، واستقلال كل وَصْل منها عن سابقه ولاحقه ، فهو مصطلح غامض المدلول ، ملبس فى تعيينه وتحديده . ما المقصود «بفترة النثر الفنى» ، تاريخيا وعلميا ؟ ما طبيعة هذا «النثر الفنى» وما خواصّه التى رشّحته أمارة على مستوى لغوى منفصل عن المستويات السابقة واللاحقة ؟ فى اعتقادنا أن «النثر الفنى» فى العربية ذو حلقات متصلات عبر المسيرة الأدبية، وله وجود مقرر فى الماضى والحاضر على سواء، وإن بدت فيه بعض اللمسات الفارقة فى الشكل والمضمون من وقت إلى آخر، وفقًا لظروف السوق الأدبية وما تموج به من اتجاهات فكرية وثقافية ، ولكنه فى النهاية ما زال «نثرا فنيا» .

وهكذا نصل إلى تأكيد أن هذه المصطلحات الثلاثة غير ذات موضوع شكلاً ومفهومًا ، وأن الادعاء «بمرحلية» اللغة العربية ادعاء يحتاج إلى نظر علمى واعٍ دقيق بتطبيق منهج البحث اللغوى التاريخى تطبيقا

سليمـا ، وهذا لم يحدث حتى الآن ، الأمـر الذى يبطل ادعـاءهم الذى توهموه.

ولم يكتف القائلون «بمرحلية» العربية ، وتصنيفها تاريخيا إلى هذه الفترات الثلاث ، فقد حددوا لها فترة رابعة ، تبدأ بما سمّوه «العصور الحديثة» اعتمادًا على النظرة الوصفية . تتمثل هذه الفترة فى «لغة الصحافة» ، لما «لها من أثر عميق فى تطور العربية» (١) .

ونحن لا ننكر صلاحيَّة تطبيق المنهج الوصفى على هذه الفترة ، كما لا ننكر أن للصحافة دورًا بارزًا فى منح العربية شيئًا من التجديد والصقل لبعض جوانبها ، يتركز التجديد فى الثروة اللفظية بإمدادها مفردات وصيغًا مولدة من أصولها أو مستحدثة عن طريق التأثر بالترجمة أو الأساليب الدارجة ، وفاءً بمقتضيات الأحداث الجارية المتلاحقة التى تتسابق الصحافة فى تتبعها وتسجيلها على عجل من كاتبيها ومحرريها . أما ما يبدو فى لغة الصحافة من أساليب وتراكيب مظنون جدتها ، فهى لا تخرج فى جملتها عن تنوعات فى التأليف تسمح بها قواعد النظم وضوابطه العامة التى تتمار بها العربية ، والتى يتسع إطارها للتنويع والتلوين فى التأليف ، كما هو معروف ومقرر عند النحاة والبلاغيين ، ومعنى هذا أن التجديد فى ألفاظ لغة الصحافة والتلوين فى أساليبها لا يعدو أن يكون ضربا من الطلاء المناسب للعصر أو تعديلا «لقدّ» أزيائها وفقًا للأنماط الثقافية الكامنة والظاهرة التى من طبيعتها التجديد والتلوين ، شأنها فى ذلك شأن الحياة ذاتها .

ومعنى هذا أن لغة الصحافة الجيدة لا تعدو أن تكون حلقة فى

---

(١) الدكتور الحمزاوى فى مرجع سابق ص ١٢.

سلسلة مترابطة عناصرها ومتآلف بعضها ببعض إلى درجة لا يمكن الفصل بينها فصلا ينبئ عن استقلالية كل حلقة منها ، واعتمادها تمثل مرحلة ذات كيان خاص من المراحل المزعومة.

وعلى الرغم من الترخص فى اعتماد لغة الصحافة مستوى لغويا مقبولا فى جملته يتزيّى بزىّ العصر ، ويكتسى بأكسية مناسبة له - على الرغم من هذا ، فإن قبول هذا المستوى بوصفه امتدادا لمسيرة العربية ، قبول مقيَّد غير مطلق . كلامنا هنا ينصرف بكل تأكيد إلى لغة الصحافة الجيدة الجارية على قواعد اللغة وضوابطها المقررة ، الخالية من الحشو بمستهجن الألفاظ والأساليب ، ومن الخلط بين الفصيح والعامى ورطانات أخرى.

وهذا الضرب من المستوى المقبول فى لغة الصحافة محدود فى الكم والكيف معًا . ومن هنا يجب التفريق بين صحافة ملتزمة وأخرى تنطلق بساقيها نحو الفوضى أوالتلوُّث اللغوى الذى قد تطغى آثاره فتعتّم الجو اللغوى الصحافى كله، كما ينبغى أن نعلم أن لغة الصحافة تختلف - قليلا أو كثيرا - فى بعض الوجوه من بلد عربى إلى آخر ، وهذا أمر مقرَّر ومعروف.

وعلى هذا ينبغى على القائلين بمقبولية لغة الصحافة واعتمادها مستوى صحيحا فصيحا (ونحن منهم ولكن بنظرتنا الخاصة المسجلة سابقا) أن يبينوا حدود هذه «المقبولية» وضوابطها التى ترشحها لهذا الحكم .

أما إطلاق المصطلح «لغة الصحافة» دون تحديد لمفهومه وجوانبه فقد يجرنا إلى مأزق قومى من جانبين ، منفردين أو مجتمعين . أما

أولهما فقد يفرز لنا الزمن - طال أم قصر - لغة «هجينا» ، غير واضحة الأصول ، فاقدة الهويَّة والشخصية القومية ، **وأما ثانيهما** (وهو ذو اتصال بالأول وذو نسب قريب منه) فيتمثل فى احتمال سيطرة الخلط فى التعبير الصحافى ، حتى يصل بنا الأمر إلى تسلُّل اللسان العامّى ، والتعامل به ومعه ، بحيث يصبح مستوًى معتمدًا فى الكتابة الصحافية ، وهذا أصل المشكلة اللغوية برمتها .

وعلى فرض قبول لغة الصحافة مقيَّدة بقيودها وضوابطها السابقة، فإنه لا يمكن الاعتماد على هذه اللغة وحدها فى الإصلاح اللغوى أو التخطيط له ، أو حسبانها حلقة من حلقات هذا الإصلاح للغتنا . ذلك أن هذه اللغة لغة مكتوبة ، واللغة المكتوبة ليست لغة بالمعنى الاصطلاحى الدقيق . إنها مجرد تصوير للغة المنطوقة ؛ اللغة الطبيعية التى يجهد الناس فى درسها ورعايتها والحفاظ عليها ، حفاظا على قوميتهم وهويتهم. واللغة المنطوقة فى مجتمعنا العربى بالذات هى الأولى بالنظر والحوار حتى نصل بها إلى درجة مقبولة من الخاصة والعامة على سواء ، فنحن قوم نسمع ولا نقرأ .

وجريًا على منهج الحداثيين فى توظيف المصطلحات دون تحديد لمفهومها أو إشارة إلى المقصود منها ، أطلق بعضهم مصطلح «الفصاحة» على لغة الصحافة فى عمومها، واعتمدوها «فصيحة» شأنها فى ذلك شأن «فصيحات أُخَر» من مستويات اللسان العربى فى القديم والحديث على حدٍّ سواء. يفعلون هذا فى سياق ذى أهمية بالغة علميا وقوميا . لم يحاولوا بيان معايير هذه الفصاحة (أو غيرها من الفصاحات التى سحبوها على أنماط أخرى من الكلام) ، ولم يشاءوا أن يشيروا إلى

طبيعتها وخواصِّها التى تسوِّغ صنيعهم هذا الذى صنعوا. لنا (تجاوزا وتسهيلا للأمر عليهم) أن نحسب لغة الصحافة لغة «فصيحة» بمعايير خاصة، أهمها :

(١) كونها أداة من أدوات التعبير ووسيلة من وسائل الإيصال والتوصيل ، ولكن فى إطار طبيعتها وحدودها الخاصة بها بوصفها نوعًا معيّنًا من المستويات اللغوية رشح نفسه لتسميته لغة الصحافة.

(٢) كونها مستوى من الكلام يفى (نوع وفاء) بحاجة الخطاب الصحافى ذى الحدود الضيِّقة، والوظيفة الخاصة التى ينماز بها من وظائف غيره من أنواع الخطاب .

إنها إذن «فصاحة» نسبية غير مطلقة ، ومن ثَمَّ لا يجوز توظيف هذا المصطلح فى هذا المقام أو غيره بهذه العمومية الخادعة ، دون وضع المعايير والحدود لمفهومه الخاص، وبهذه السبيل نستطيع (نظريا ونسبيا) أن ننعت «العامية» بالفصاحة ، (كما رأوا هم ذلك أيضا) ، على أساس أنها مستوى من الكلام له خصوصياته ، ويفى بحاجات أهليه وبيئته من الجماهير فى حدود وظائفهم وصنائعهم ، فكلام الحِرَفيين والتجار وأهل الصنائع المختلفة إلخ كلام فصيح بالنسبة لهم، بمعنى أنه كلام معبِّر عن حاجاتهم وأغراضهم ، كل فى مجاله وساحة عمله ، ولكنه ليس فصيحا بالمعنى المطلق أو المعنى المتعارف عليه المقصور على «العربية» ذات الحدود والرسوم المعروفة.

كل هذا الذى قالوا ، آخذين فى الحسبان ما قررنا من تفسير وبيان للمعايير ، صحيح نظريا ونسبيا ، ولكن هذا كله غير ذى موضوع بالنسبة لقضيتنا الأساسية ، قضية مشكلات اللغة العربية ووضعها الحالى . إن

هذا الذى قالوا ويقولون من إطلاق الفصاحة على المستويات اللغوية المختلفة إنما يؤكدون به فكرتهم الأساسية التى تقضى «بمرحلية» اللغة، وحسبان لغة الصحافة (وربما العامية) مرحلة من مراحلها، ولها استقلالها، وأحقيّتها فى التوظيف، ضاربين الصفح عن المراحل السابقة التى أشرنا إليها ، وبيَّنا بطلان هذا الادعاء فيما مضى.

هذا بالإضافة إلى أنَّ إطلاق مصطلح «الفصاحة» على كل نوع من الكلام أو أى مستوًى منه ، مهما كانت خواصه ونوعيته ، دون تحديد لمفهومه فى سياقه الخاص، ودون إشارة إلى معايير الحكم بفصاحة هذا المستوى أو ذاك- هذا الإطلاق العام من شأنه أن يؤدى إلى خلط الأوراق، وينبئ عن اتجاه يدعو إلى الفوضى اللغوية ، فيختلط الحابل بالنابل ، وتضيع الحقيقة وسط هذا الزحام من الكلام المدعوّ بالفصيح . والحقيقة تكمن فى وجوب اعتماد مستوى معين من الكلام ، يتصف بالعمومية والقبول وصلاحيّته لأن يكون اللسان العام الذى يجمع الكافة تحت مظلته ، على أساس أنه الأوفى بحاجتهم ، والأولى بالاتباع ، دون تفريق بين الطوائف أو الفصائل الاجتماعية المختلفة . هذا اللسان العام - فى رأينا - له وجود مقرَّر ، وله ضوابطه وحدوده التى تسوِّغ وصفه «بالفصاحة» ، يتمثل هذا اللسان فى العربية المنسوبة إلى العرب ، لا إلى طوائف أو فرق أو أحزاب أو بيئات خاصة . وأخشى أن يكون أصحاب هذا الاتجاه يرمون (بطريق مباشر أو غير مباشر) إلى اطِّراح هذه العربية (اللسان العربى العام) وزحزحتها من السوق اللغوية ، بدعوى جمودها وتخلفها ، والأخذ بالألسنة الدارجة بعامياتها المختلفة ، مجاراة «للحداثة» المزعومة.

كل هذا الذى مضى يبين بوضوح عمق المشكلة اللغوية فى الوطن العربى، وعدم استيعاب الناس لهذه المشكلة وأبعادها ، ومن ثم أخطأ بعضهم أو تجاوز فى فهم أبعادها وجوانبها المعقَّدة . وهموا أن الفصحى أو الفصيحة لم يعد فى مكنتها الوفاء بحاجات الجماهير ، أو تلبية متطلبات الحياة الجديدة المشحونة بالأحداث والأفكار التى عزَّ على هذه اللغة التعبير عنها فى سهولة ويُسر.

ومن هنا كان تقديرهم غير الواعى أو سوء فهمهم للمشكلة ، فانتحوا نواحى مختلفة للخروج من هذا المأزق الذى تخيلوه ، أو تصوروه واقعا . راج فى السوق الثقافية الدعوة إلى العامية ، كما ابتدع بعضهم فكرة لا تقل فى نهايتها خطرا عن الانحياز إلى العاميات . فكروا وتدبروا فألقوا إلينا باقتراحات تخلصهم من جمود الفصحى وتخلفها؛ رأوا أن العربية، عربيات جغرافيا أو زمنيا ، وكل عربية منها صالحة لبيئتها ، أو فترتها الزمنية، فهناك «العربية المصرية» و«العربية السعودية» و«العربية الشامية» إلخ. وهناك أيضًا عربية الجاهلية وعربية صدر الإسلام وعربية العصر الأموى إلخ. وحاولوا الوصول من كل ذلك إلى أن هناك «عربيات عصرية» الآن صالحة للتوظيف فى بيئاتها. وبنوا ادعاءهم هذا على أساس واقع الفروق اللغوية من بيئة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر. ونهاية هذا الذى يدعون تمزيق لجسم العربية وتشتيت لأوصالها ، وهذا يعنى - أدركوا أم لم يدركوا - إهمال كل تراثنا العلمى والحضارى والثقافى، كما يعنى استقلال كل وطن عربى بصيغته اللغوية الخاصة به .

والرأى عندنا أن هذه النداءات كلها نداءات واهمة، لا أساس لها من

المنطق أو واقع العربية نفسها . «العربية» هى هى فى كل بئية عربية وفى كل فترة من فترات عمرها الطويل . الفروق اللغوية لها واقع ، ولها وجود ملحوظ نسبيا، ولكن هذه الفروق ما زالت تمثل الطلاء، ولم تمسّ البناء الحقيقى للغة. هذا بالإضافة إلى أن الأخذ بأى من المقترحين (التصنيف الجغرافى والتصنيف الزمنى) لابد أن يصل بنا فى النهاية إلى أنماط من الكلام غير صالحات لتجميع العرب على كلمة سواء. سيصل بنا هذا النهج أو ذاك إلى توليد عاميات ورطانات ، بفعل الزمن وصنع الفرقة الجغرافية ، وتعود بنا المشكلة إلى وضعها الحالى الذى نشكو منه : أخلاط من الكلام، وذوبان لعربية العرب وسط هذا الركام من المتنافرات من مستويات الكلام.

إنهم واهمون غير فاهمين : لم يحاولوا النظر بإخلاص وعمق إلى عوامل وأسباب هذا الوضع الذى دعاهم إلى أفكارهم تلك الزائفة المضللة.

الحل يكمن فى الانتصار للسان الموحَّد أو الذى يرجى البقاء على وحدته واستقراره ، وهذا اللسان موجود بصورة مقبولة ، يمكن اتخاذه منطلقا إلى الخروج من هذه المشكلة ، خدمة للغتهم وخدمة لأنفسهم ، إذ بهذا اللسان العربى يعيشون وينمازون من غيرهم من الأمم.

ولسوف نشغل أنفسنا فى الباب الثانى من هذا الكتاب بالكشف عن جملة من العوامل والأسباب التى فعلت فعلها وأفرزت هذا الخلط العجيب من الكلام العربى، ومحاولة رسم الطريق إلى معالجتها ومجابهتها بكل قوة وحسم ، والعمل على إزاحتها من طريق الإصلاح اللغوى ، مع تقديم أمارات الحل لهذه المشكلة ، إن رآه الناس مقبولا .

وتمهيدا لذلك، رأينا أن نشير فى الفصل التالى إلى آراء الدارسين فى حقيقة اللغة وطبيعتها ، وكيف تكون هذه الكينونة ، وما موقعها من العقل أو السلوك أو كليهما ، وكيف تكتسب وتنمو أو تضعف وتجمد ، على نحو ما نشير إليه فى الصفحات التالية فى إيجاز موجز .

★ ★ ★

الفصل الثالث

اللغة بين الطبع والصُّنع

حار الناس فى تعرّف حقيقة اللغة ، واختلف الدارسون فيما بينهم اختلافا بينا فى تحديد مفهومها ، كما اختلفوا فى منهج دراستها والنظر فيها وإليها ، ذلك أن اللغة بالمعنى العام شىء معقّد مركّب ، تنتظم خواص الإنسان وما يلفُّه من جوانب عقلية ونفسية واجتماعية وثقافية إلخ. إنها المرآة العاكسة لكل هذه الخواص والجوانب ، والمنبئة عن طبيعته وأسراره، وما أصعب الوقوف على هذه المناحى المتباينة المتداخلة فى ذات الوقت بنظرة واحدة أوالنفاذ إليها بمسلك واحد !

فالرجل العادىُّ غير المحترف يأخذ اللغة (بأى معنى شئت، انظر فيما بعد) كما لو كانت شيئا طبيعيا ، شأنها فى ذلك شأن المشى أو التنفس ، أو أنها وراثية ، تنتقل إليه انتقال الدم من الآباء والأجداد ، أو أنها ملازمة له أنَّى أقام وأنَّى ارتحل ، دون تفريق بين زمان ومكان أو جنس من الناس وجنس آخر . إنه يتكلم ويتغنى بها ، ويدبِّر شئون حياته ويصرِّف أموره بتوظيفها ، دون عناء أو تفكير فى أسرارها ومشكلاتها .

هذا هو موقف الرجل العادى من اللغة ، وربما شاركه فى ذلك بعض المثقفين ، إذ لا يعنيهم الدخول فى مشكلات لا قبل لهم بها ، وليسوا فى حاجة ملحَّة أو غير ملحَّة إلى شغْل أنفسهم بهذه المشكلات . أما أهل

الاختصاص المحترفون الدرس اللغوى فقد ذهبوا بنا بعيدا عن هذه النظرة السطحية ، وانصرفوا إلى أعماق اللغة للكشف عن أسرارها وطبيعتها المعقدة ، وألقوا إلينا بمجموعة من الآراء فى تحديد مفهومها ، وإن من زوايا مختلفة . ويكفينا هنا أن نشير إلى ثلاثة من هذه الآراء ، لأهميتها الخاصة فى الموضوع ، ولسعة انتشارها ، وسيطرتها على الدرس اللغوى الحديث فى مجمله .

أولاً : ألقى إلينا «دى سوسير» واضع الحجر الأساس فى علم اللغة الحديث بثنائيته المشهورة langue «اللغة» و parole «الكلام». ويقصد باللغة هنا اللغة المعيَّنة كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية إلخ. وهى عنده بهذا التحديد تعنى جملة القواعد اللغوية المخزونة فى أذهان الجماعة صاحبة هذه اللغة وهى عنده جماعية صرفة وعقلية خالصة . أما الكلام فهو الأحداث الفعلية المنطوقة الواقعة من المتكلم الفرد فى الموقع المعيّن ، وهو بهذا التحديد مادى وفردى.

ثانيًا: ثم جاء تشومسكى بثنائية تشبه (ولا تماثل) ثنائية دى سوسير. تتمثل هذه الثنائية فيما سماه competence أى القدرة (أو الطاقة) و Forformance بمعنى الأداء الفعلى أو الإنجاز. ويعنى تشومسكى بالجانب الأول أن المتكلم – السامع المثالى لديه المقدرة على توليد ما لا حصر له من الجمل الصحيحة ، إذا كان مستوعبا للغته ، ويعيش فى مجتمع موحَّد اللغة، ويعنى بالجانب الثانى تحويل هذه الأمثلة المولدة إلى جمل حقيقية مصوغة وفق قواعد اللغة التى يعرفها هذا المتكلم السامع، ويشير تشومسكى إلى هذين الجانبين بتسميات أخرى ، هى البنية العميقة deep structure والبنية السطحية surface structure ، بهذا الترتيب.

والبنية العميقة عقلية والثانية واقعية ، والأولى هى مدار الدرس اللغوى عنده ، وهى التى يركِّز عليها جهوده، لمحاولة الوصول إلى المعرفة اللغوية عند الإنسان ، والكشف عن هذه «القدرة» وطبيعتها .

وهكذا نرى أن دى سوسير وتشومسكى اتفقا فى مطلق ثنائية اللغة، كما اتفقا فى الاهتمام بالجانب العقلى لها ، وإن كان دى سوسير يفوق صاحبه فى هذا الشأن إذ قصر عمله وكل جهوده على الجانب العقلى وحده ، أى على القواعد اللغوية المخزونة فى أذهان الجماعة صاحبة اللغة ، وهى فى رأيه تمثل اللغة المعيَّنة التى ينبغى توجيه الدرس اللغوى إليها وحدها ، دون الكلام الفعلى الواقعى .

وقد قوبل هذا الاتجاه العقلى (الكامل عند دى سوسير، وما يشبهه أو يقرب منه عند تشومسكى) بشىء من النقد والاعتراض من بعض الدارسين . اعترض «تشارلز بييه» على أستاذه دى سوسير لإخراجه «الكلام» من دائرة الدرس اللغوى، فى حين أن «الكلام» هو العنصر الفاعل فى المجتمع ، وهو أداة التواصل بين أفراد هذا المجتمع فإهماله إهمال للوظيفة الاجتماعية للغة . وبالمثل ، حاول تلامذة تشومسكى تقديم وجهة نظر أخرى لرؤية شيخهم ، فحاولوا تعديل هذه الرؤية أو تفسيرها على وجه آخر ، يضمن للغة أداء وظيفتها الاجتماعية ، أو شىء من هذه الوظيفة . اقترحوا مقدرة ثانية، سموها «المقدرة الاتصالية» Communative Competence فإذا كانت المقدرة اللغوية الأولى التى عنى بها الأستاذ قادرة على توليد ما لا حصر له من الجمل الصحيحة ، فإن المقدرة الاتصالية (وهى المقدرة الثانية) تتمثل فى قدرة صاحب اللغة على اختيار الجمل التى تعكس القوانين والمعايير الاجتماعية التى تحكم

أنماط السلوك فى المواقف الاجتماعية التى تواجهه. فإذا كان المخزون العقلى من القواعد مستوعَبًا من المتكلم ، أمكنه أن يتصرف ويأتى بالأمثلة التى تناسب مواقفه ، وإذا كان الأمر بالعكس فمعناه أن هناك نقصا فى مقدرته الأولى.

ثالثًا : وهناك اتجاه ثالث فى النظر إلى اللغة وتحديد مفهومها . لم يأخذ أصحاب هذا الاتجاه «بثنائية» اللغة، واعتمدوها كُلا متكاملاً ، دون تفريق بين جوانبها ، وركزوا عملهم على الجانب الأدائى النطقى ، مع إشارة واضحة ومؤكدة إلى وظيفتها فى المجتمع ، ودورها فى تيسير شئون الحياة.

اللغة عند هؤلاء : «نظام من رموز ملفوظة عرفية ، بها يتعاون أعضاء المجموعة الاجتماعية المعينة ويتعاملون».

من هذا التحديد لمفهوم اللغة ، يتبين لنا أن هناك فروقًا بين هذا الرأى وسابقَيه الممثلين فيما طرحه علينا دى سوسير وتشومسكى ومن لفّ لفّهما. يهمنا من هذه الفروق ثلاثة لأهميتها الخاصة فى هذا المقام.

(١) المصطلح «رموز ملفوظة» فى هذا التعريف الأخير للغة ، ينبئ بوضوح عن الاهتمام البالغ بالأحداث المنطوقة الفعلية ، وهى ما تقابل الكلام Parole عند دى سوسير، والأداء Performance عند تشومسكى. ومعلوم – كما سبق أن أشرنا إلى ذلك – أن دى سوسير قد أخرج الكلام من الحسبان ، وألقى بمسئوليته إلى علماء النفس ، وأن تشومسكى ركّز على الجانب العقلى (المقدرة) ، دون الجانب الأدائى الذى لم ينل منه حظًا كافيا من الاهتمام يعادل اهتمامه بالجانب العقلى .

وهذه العناية البالغة بالمنطوق من أصحاب هذا الرأى الثالث ،

لا تعنى إهمالهم للجانب العقلى بحال ، إنهم لم ينكروه، وإنما أخذوه مضمّنا فى الأحداث المنطوقة، فالرّمز بالضرورة يعنى بنفسه فكرة «الثنائية» الصيغة والمعنى ، أى أن هناك شيئا يمثل شيئا آخر ، أو بعبارة أخرى، الصيغة جزء من منطوق له معنى ، والمعنى هو المترجم للجانب العقلى .

(٢) والمصطلح «عرفية» فى العبارة «رموز ملفوظة عرفية» ، ذو دلالية مؤكّدة على عمق الاختلاف بين هذا الرأى الأخير والنظرتين الأخريين للغة. كون اللغة «عرفية» يعنى أنها مكتسبة ، يكتسبها الإنسان بالتقليد والخبرة والدربة والممارسة فى المجتمع المعيّن، وفقا لما يجرى فيه وتعارف عليه الناس، فالكلمة «كلب» مثلا لها تقريبا معنى كلمة dog فى اللغة الإنجليزية و Hund فى الألمانية ، وإنما كانت كلمة «كلب» دالة على هذا المعنى الخاص فى العربية ، لأن العرب استعملوها وتعارفوا عليها فى هذا المعنى بالذات ، وهكذا الحال فى كل الكلمات فى كل اللغات .

اللغة ممثلة فى الكلام عند هذا الفريق ظاهرة اجتماعية ، لا توجد ولا تعيش إلاّ فى مجتمع ، بينه وبينها علاقة التأثير والتأثر . إنها ليست مثل المشى أو التنفس فى ذلك ، إذ إن عملية اكتساب الكلام شىء يختلف تماما عن عملية تعلم المشى مثلا ، لاختلاف دور المجتمع وأهميته فى العمليتين، فالطفل مهيَّأ بمفرده بطريق الاستعداد البيولوجى- أن يقوم بكل ما يحتاج إليه من تعديل فى جهازه العصبى وعضلاته التى من شأنها أن تقوده إلى المشى ، والحقيقة أن تكوين هذه العضلات وأجزاء الجهاز العصبى قد أعد أولا وقبل كل شىء وفقا لحركات المشى وما أشبهه من أوجه النشاط الأخرى. وبمعنى أدق يمكننا أن نقول إن الإنسان العادى

مقدر له أن يمشى ، لا لأن من يكبره سنا سوف يساعده على ذلك ، بل لأن تركيبه العضوى معد من وقت ولادته أو حتى من وقت حمله لأن يتقبل كل ما تهبه الطاقة العصبية وكل تكييف عضلى من شأنه أن يؤدى إلى المشى ، وبعبارة أكثر اختصارا: المشى وظيفة وراثية بيولوجية للإنسان ، أما اللغة فليست مثل المشى فى ذلك .

إننا لا ننكر أن الفرد مقدر له أن يتكلم ، ولكن هذا لا يكون إلاَّ فى ظروف خاصة، ذلك أنه مولود لا فى الطبيعة المجردة بل فى أحضان مجتمع معين من المؤكد أن يقوده إلى تقاليده، انقل الطفل المولود حديثا من البيئة الاجتماعية التى ولد فيها ثم ضعه فى بيئة أجنبية صرفة ، إنه فى هذه البيئة الأخيرة سوف ينمى فن المشى بشكل مماثل لما كان سيصنعه فى البيئة القديمة ، ولكن كلامه فيها سوف يختلف كل الاختلاف عن كلام بيئته التى ولد فيها ، وعلى هذا يمكن القول بأن المشى وجه من أوجه النشاط الإنسانى العام الذى يتنوع فقط فى حدود مرسومة محددة كلما انتقلنا من فرد إلى فرد ، واختلافه غير اختيارى ولغير غرض ، أما الكلام وإن كان وجهًا من أوجه النشاط الإنسانى فإنه يتنوع إلى حد غير معين كلما انتقلنا من مجتمع إلى آخر ، وذلك لأنه تركة تاريخية للمجتمع الخاص وحصيلة استعمال اجتماعى مستمر، إنه يتنوع كما يتنوع كل عمل ابتكارى ، وذلك كما هو الحال فى ديانات الناس، وعقائدهم وعاداتهم وفنونهم المختلفة . المشى إذن وظيفة عضوية غريزية ، أما الكلام فهو ظاهرة ثقافية اجتماعية مكتسبة.

وقد فطن أصحاب هذا الرأى الثالث إلى احتمال تساؤل يوجَّه إليهم، هو: أليس المصطلح المعروف المشهور «أعضاء النطق» يوحى بأن

اللغة نشاط مقدَّر مرسوم منذ البدء من الناحية الوراثية البيولوجية ؟ فيجيبون بأنه ينبغى ألاَّ نخدع بهذا المصطلح ؛ إذ لو توخَّينا الدقة ما جاز لنا أن نقول إن هناك أعضاء نطق بالمعنى الدقيق . كل ما يمكن أن يقال هو أن هناك فقط أعضاء ممنوحة للإنسان ، تستغل ويستفاد منها عرضا فى إنتاج أصوات الكلام. صحيح أن الرئتين والحنجرة والفم والأنف واللسان والشفاه إلخ ، كلها تستخدم فى هذا الغرض ، ولكن ليس من الدقة فى شىء أن نقول إن وظيفتها الأساسية هى إنتاج الأصوات الكلامية ، إلا إذا حسبنا أن الوظيفة الأصلية لأصابع اليد هى الضرب على البيانو أو أن الركبتين قد خلقتا فى الأصل من أجل الصلاة.

اللغة (أو الكلام) ليست نشاطا سهلا إلى درجة أنها تتحقق بوساطة عضو أو مجموعة الأعضاء التى كُيِّفت من الناحية البيولوجية لهذا الغرض . إنها شىء معقد إلى درجة كبيرة ، وشبكة من النظم المستمرة فى التغير : نظم فى العقل وفى الجهاز العصبى ، وفى أعضاء النطق وأعضاء السمع ، وتعمل كلها نحو هدف واحد هو اتصال شخص بغيره ، أفرادًا وجماعات ، تلك هى وظيفة اللغة .

الأعضاء المعروفة بأعضاء النطق تقوم بوظائف أخرى قد تكون أهم من الكلام ، وتنمو وتنضج بأداء هذه الوظائف. فالرئتان تنموان عن طريق وظيفتهما الضرورية البيولوجية المعروفة بالتنفس ، والأنف ينمو بوصفه عضوا وظيفته الشمُّ والأسنان بوصفها أعضاء تستخدم فى قضم الطعام قبل أن يكون مُعدًّا للهضم ، وهكذا الحال فى بقية الأعضاء. فإذا كانت هذه الأعضاء وغيرها تستخدم فى النطق، فذلك لأن أى عضو - متى وجد وأمكن التحكم فيه بطريق اختيارى - يمكن استغلاله فى أغراض ثانوية.

ويعود هؤلاء فيؤكدون إجابتهم عن التساؤل السابق بقولهم : اللغة (أو الكلام) من الناحية الوظيفية للأعضاء ظاهرة ذات أطراف متعددة ، أو قل : هى مجموعة من الظواهر المتعددة الأطراف. إنها تستخدم كل الأعضاء وكل الوظائف – عضوية أو غير عضوية – التى يمكن استغلالها فى أغراض مختلفة غير أغراضها ووظائفها الأساسية.

(٣) العبارة «بها يتعاون أعضاء المجموعة الاجتماعية المعيَّنة ويتعاملون» نصّ فى الخروج من دائرة فكرة الثنائية (اللغة × الكلام عند دى سوسير، والمقدرة × الأداء عند تشومسكى) خروجًا كاملاً ، وأن اللغة بكل جوانبها كل متكامل يبلوره ويحقق وجوده الأحداث المنطوقة، هذا الكل المتكامل (سمّه لغة أو كلامًا – لك ما شئت) هو أداة التواصل ، وطريق من طرق الحياة ، بها يدبِّر الناس شئونهم وينجزون أعمالهم، بها يتعاونون ويتعاملون ، خيرا أو شرا.

اللغة عند هؤلاء (ونحن معهم) ظاهرة اجتماعية ، لا تعيش إلا فى مجتمع ، وبينهما علاقة التأثير والتأثر ، فكيفما يكن المجتمع تكن لغته ، نموًا وازدهارًا ، أو جمودًا وانهيارًا ، وكذلك اللغة، فهى مرآة هذا المجتمع وعاكسة لمناحى حياة أفراده وأنماط سلوكهم.

وبهذا يتبين الفرقُ بين أصحاب هذا الاتجاه واتجاه دى سوسير الذى أخرج الأحداث المنطوقة (الكلام) من ساحة الدرس اللغوى ، فى حين أن هذه الأحداث هى محور التواصل فى المجتمع ، وبينهم وبين تشومسكى الذى لم تفصح رؤيته للغة عن دورها الاجتماعى وإن كان تلامذته قد أشاروا إلى شىء من هذا الدور ، بتفسير نظرة شيخهم تفسيرًا آخر ، يقترحون فيه وجود ما سمَّوه «المقدرة الثانية» التى من

شـأنهـا أن تـربط الجـمل المولّدة من «المقـدرة الأولى» بظروف المقـام ومناسـبـاته باختـيـار صاحب اللغة مـا شاء لـه أن يختـار وفـقـا للحـال الاجتماعية المعيَّنة.

هذه النظرة الاجتماعية إلى اللغة (دون تفريق بين جانبيها) هى ما سارت وتسـيـر عليـه تلك المدرسـة التى يمكن وسمهـا «بالمدرسـة اللغوية الاجتـماعيـة» ، ومـن أنصـارها مـدرسـة «لندن» بريادة أستاذنا «فيـرث» ، وكثير من أتباعه وخالفيه من المنتمين إلى هذه المدرسة.

وقد ظهرت هذه النظرة الاجتـماعية فى الأصل بمثابة رد فـعل لاتجاه دى سوسير ومن لفّ لفّه فى تفسير اللغة ، ودعمها وناصـرها من بعدُ ظهور علم مستقل ، ذى حدود وأبعاد مرسومة ، يتولى مسئولية الدرس فى الجانب الاجتماعى للغة . ذلك العلم هو ما يعرف بعلم اللغة الاجتماعى. Sociolinguistircs الذى جـاء هو الآخـر بمثـابة ردّ فـعل لأفكار تشومسكى فى درس اللغة.

وهذا النهج الاجتـماعى فى النظر إلى اللغة يمكن حسبـانه أيضا معـارضـة مـبـاشـرة أو غـيـر مبـاشـرة لآراء نفـر غـيـر قليل من الفـلاسـفـة والمناطقة واللغويين الذين يقررون ويؤكدون أن الوظيفة الأساسية للغة هى التعـبيـر عن الأفكار ونقلهـا أو توصيلهـا. هذا الرأى ، فى نظر اللغويين الاجتـماعيين ، رأى غـيـر دقيق ، ويجـافى الحقيقـة والواقع ، إذا تدبرنا بعمق كيفيات توظيف اللغة ومناحى استخدامها فى المجتمع .

إن استـعمـال اللغة فى التعبيـر عن الأفكار ونقلها إنمـا ينطبق على رجال الفكر والفلاسفة وأمثالهم فى اللحظات التى يكونون فيها مشغولين بأعمـالهم العلمية التى تحتاج إلى تفكيـر جاد عميق. أما بالنسـبة للغالبية

العظمى من الناس فليست وظيفة اللغة الأساسية التعبير عن الأفكار ، وإنما هى بالنسبة لهم طريق من طرق الحياة ، بها يتواصلون وينجزون أعمالهم . ومعناه فى النهاية أن اللغة لا تستخدم للتعبير عن الأفكار بقدر ما تستخدم وسيلة للتعاون والترابط الاجتماعى، أو قل: إنها تستعمل فى الأغلب الأعم لإشباع النزعة إلى الاجتماعية . فإذا كانت اللغة تعبِّر عن الأفكار (وهذا أمر لا شك فيه) فهذه وظيفة ثانوية.

هذه الاتجاهات الثلاثة السابقة التى تبدو متعارضة أو متضاربة ليست ضربًا من العبث أو الخلط وسوء الفهم. إنها فى الواقع رؤى مختلفة، تعبر كل رؤية منها عن وجهة نظر صاحبها فى النظر إلى اللغة، وفى اللغة من الحقائق والخواص ما يلبِّى حاجة هذه الاتجاهات ويفى بأغراضها وأهدافها. فاللغة شبكة من النظم والخواص المعقدة المتشابكة المتداخلة: فيها الجانب العقلى الكامن والأداء المنطوق الفعلى، وفيها الجانب الاجتماعى والثقافى، وفيها خواص بيولوجية وعصبية إلخ. إنها الإنسان نفسه بما ينتظمه من خواص وعوامل من أنواع شتَّى ، لا يعرفها إلا مانحها وهو الله سبحانه وتعالى .

فالذى حدث ويحدث هو أن كل دارس أو باحث اختار أو يختار جانبا واحدا (أو أكثر) من جوانب اللغة للنظر والدرس ، وفقًا لرؤيته الخاصة ومنهجه فى البحث وما يرمى إليه من هذا البحث ، ومعنى هذا أن كلا من الاتجاهات السابقة صحيح ومقبول ، وإن فى إطار نظرة صاحبه أو أصحابه.

ولنا مع ذلك أن نحاور الآخذين بهذه الاتجاهات ، أو أن نحسبهم-

منفردين أو مجتمعين - مبالغين فى رؤيتهم للغة بالتركيز على جانب معيَّن من جوانبها، مع الإهمال التام (أو ما يشبهه) للجوانب الأخرى التى ربما لا تقل أهمية عما اختاروا ، بوصفها منبئة عن حقيقة اللغة ومفصحة عن بعض خواصِّها التى تعين على كشف هذه الحقيقة.

ولنقدم الآن وجهة نظر أخرى لا تدعى الكمال أو الدقة المطلقة ، وإنما هى رؤية تستشرف جوانب أساسية تنتظم بطبيعتها الجوانب الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر ، لأنها جماعها والمبلورة لشتاتها ، والممثلة لخواصها ، وقد جاء هذا الاختيار منا - بالإضافة إلى كونه أقرب إلى الحقيقة والواقع - وفقًا لمنهجنا فى الدرس اللغوى بعامة ، ولأهدافنا وغاياتنا من مناقشة هذه القضية (قضية تحديد مفهوم اللغة) فى هذا المقام بوجه خاص : مقام محاولة تعرّف واقع لغتنا القومية والكشف عن الجوانب التى تنقصها من النظر والتحليل، لنلقى الضوء على الداء ، ومحاولة وصف الدواء .

اللغة عندنا (وعند نفر من الدارسين) لها جانبان من الوجود : وجود بالقوة Potential ووجود بالفعل actual ، والثانى أسبق . تبدأ الدائرة اللغوية بنطق الكلمات (وهى رموز منسوقة ملفوظة) ، وكل كلمة تنطق أو تسمع تترك فى إثرها مجموعة من الانطباعات فى ذهن كل من المتكلم والسامع : انطباعات الأصوات وانطباعات حركات أعضاء النطق ، كما تترك أيضا استعدادا معينا لإعادة هذه الحركات والإتيان بهذه الأصوات نفسها . هذه الانطباعات أو الفكر - كما يسميها علماء النفس - تودع فى الأذهان، ومن الممكن أن تصير حقيقة واقعية فى الكلام بكل سهولة وطواعية.

هذه العملية بدائرتها المشار لها سابقا - تنطبق على الجمل والعبارات وما إليها . وهى بطبيعتها - وكما هو معلوم - مشحونة بالعلاقات والروابط والخواص التركيبية التى تمثل القوانين الضابطة لتأليف الكلام، المعروفة فى الأوساط العلمية بقواعد اللغة المعيّنة؛ هذه القواعد تستخلص من الأحداث المنطوقة وتنطبع فى الذهن وتستقر فيه، وتترك استعدادًا للتأليف على منوالها فيما يجدُّ من أحداث فعلية منطوقة. وهكذا تتحقق أطراف الدائرة، وتتبادل الأخذ والعطاء بصورة مطردة منتظمة ، متى كان العنصر الفاعل (وهو الإنسان) عنصرا سويًا مستوعبًا للغته مدركًا لخواصِّها .

ومعنى هذا أن الصور النطقية والقواعد التركيبية المخزونة فى الذهن تمثل جانب اللغة الموجود بالقوة ، وأن الأحداث المنطوقة المسموعة تعنى الجانب الموجود بالفعل ، ومن الواضح إذن أنه لا وجود لأحد الجانبين دون الجانب الآخر ، وإن كان الموجود بالفعل أسبق من صاحبه، وهو فى الوقت نفسه - الجانب الفعَّال الذى يمنح الجانب الأول (الجانب العقلى أو القواعد المخزونة فى الذهن) وجوده ومادَّته، فالجانبان متعادلان فى الأهمية وأحقّية النظر فيهما بالدرس والتحليل. فإفراد أحد الجانبين بالنظر دون الآخر، كما فعل دى سوسير أو التركيز عليه دون صاحبه، كما فعل تشومسكى وأصحاب الاتجاه الثالث، مسلك غير دقيق.

ونحن من جانبنا نعدل بين الجانبين فى الاهتمام ووجوب أخذهما فى الحسبان معًا أو على خطوات متتابعة متصلة غير منفصلة ، وفقًا لحاجة الدرس وغاياته وأهدافه الموقوتة . ومن ثم ساغ لنا - فى هذا المقام - الأخذ بهذا النهج المرحلى ، ونبدأ بالنظر فى الموجود بالفعل

(الأحداث اللغوية المنطوقة) ، لأنه الأسبق (كما تشير الدائرة اللغوية الطبيعية)، ولأنه المصدر أو المورد الذى يستمد منه الجانب الثانى (المخزونات العقلية) حقيقته . وليس يعنى هذا إفرادا منا للموجود بالفعل وعزلا له عن الموجود بالقوة، وإنما يعنى الوقوف عنده ومعه فترة موقوتة، كى نخبر حاله ونتعرف ماهيته أو طبيعته التى لابد أن تنعكس آثارها على الذهن وتكون فى النهاية جملة حقائق الموجود بالقوة. فتعرُّف الموجود بالفعل يقود حتما إلى تعرُّف الموجود بالقوة ، إذ الأول مرسل والثانى مستقبل الذى من شأنه - بعد استقرار ما استقبل - أن يصير مرجعًا أو مصدرًا لمادة الموجود بالفعل ، وهكذا تتحقق الدائرة الطبيعية لعملية الكلام .

وهذا النظر المرحلى فى الموجود بالفعل يوجبه بل يفرضه علينا واقع لغتنا القومية فى عصرنا الحاضر . إن أداءها الفعلى (نطقًا وكتْبا) مشحون بالخلط والاضطراب ومنسوج من أشتات من الكلام ، حتى أصبحت مهددة بفقدان هويتها وضياع خواصِّها الأصلية، والنظر فى هذا الواقع، ومحاولة الكشف عن عوامله وأسبابه ربما تقود إلى إصلاح ذات البين، وهذا الإصلاح للموجود بالفعل إصلاح للموجود بالقوة، دون شك، وإصلاح الموجود بالقوة تفعيل لدوره فى إصلاح الموجود بالفعل ، وهكذا دواليك ، فكيفما يؤد الكلام ويسمع يكن حال المخزون فى الذهن ، صحة وخطأ وغنىً وفقرًا إلخ .

ونعود فنصوِّر رؤيتنا للحقيقة اللغوية وماهيتها من حيث الطبع والصُّنع ، ونصيبها من الجهتين ، حتى نصل إلى غايتنا من هذا البحث الذى يرمى أولا وآخرا إلى بيان واقع العربية ، ومحاولة ردِّ الأمور إلى نصابها الصحيح، من جانبيها الموجود بالقوة والموجود بالفعل معًا .

خُلق الإنسان مهيّأ ، بيولوجيا وعصبيا وعقليا ، واجتماعيا كذلك- لأن تكون له لغة ليعمر الأرض ، ويتواصل بها مع غيره ، ويدبِّر شئونه، ويرعى أحواله . فيتكلم أى يوظف نظاما من رموز ملفوظة منسوقة ، تنتظم كل خواصه العقلية وما إليها، وثقافته العامة وما يدور فى فلكها، وتعود آثار هذا المنطوق إلى الذهن أو الدماغ وتنطبع فيه، ويصبح لدى الدماغ مقدرة على إنتاج الكلام وتوليد ما لا حصر له من الجمل ، وفقا لما استقر فيه من نظم وقواعد.

فهناك - فى رأينا - ثلاثة خيوط أو عناصر متتابعة : التهيُّؤ (أو الاستعداد) أو الطبع أو الخليقة ، والمقدرة الدماغية على الإنتاج ، وهى ما يسمها العرب بالسليقة أو Competence بعبارة تشومسكى، وأخيرا عملية الإنتاج نفسه ، أى الإتيان بالأحداث الكلامية المنطوقة بالفعل ، وهى على ما يبدو - تقابل ماسماه دى سوسير بالكلام Parole . والأولى فى نظرنا أن نعكس الترتيب بين العنصرين الأخيرين ، لتصبح الدائرة بهذا الترتيب : الأحداث المنطوقة أى عملية الإنتاج ، فالمقدرة على هذا الإنتاج ، أما الخليقة فهى هناك فى كل الحالات .

وإنما عكسنا الترتيب بين الخيطين الأخيرين ، لأن المنطوق أو الكلام الفعلى أو عملية الإنتاج فى الأصل هى التى تولِّد المقدرة على هذا الإنتاج ، إذ لا تتصور المقدرة على إنجاز شىء، دون توافر أسبابها وعواملها أو مادتها الفاعلة .

ويمكن تشبيه هذه الدائرة اللغوية ، (لمجرد التيسير والتقريب إلى الفهم) بما يجرى فى عالم الكمبيوتر أو الحاسوب ، فالمخ أو الدماغ الإنسانى بطبيعته وخليقته يقوم بدور الهيكل الصلب Hardware فى

الحاسوب، وهو بذلك تصبح لديه المقدرة على إنتاج ما لا حصر له من الجمل الصحيحة ، بمجرد سماع الإنسان فى فترة تعلّمه أو حياته جملة مماثلة وبمجرد تزويده بالرموز الصحيحة (وهى المعانى) التى تقابل برامج الكمبيوتر Software .

وهكذا نرى أن جانب الصنع ، أى صنع الإنسان للغته أوفى نصيبا وأوفر حظا من الطبع . والصنع هنا فى اللغة يتمثل فى الكلام والسماع (النطق الفعلى وأثره) وفى تزويد المخ بالمادة أو البرامج التى تكوِّن لديه المقدرة على الإنتاج . ومن هنا يمكن تفسير المقولة العربية المشهورة : العربى يتكلم كلاما صحيحا فصيحا بسليقته ، فالسليقة هنا لا تعدو أن تكون المقدرة على الإتيان بهذا الكلام الذى هو فى الأصل آت على وفق الرموز أو البرامج التى تعمل على تفعيل هذه المقدرة ، وهذه الرموز أو البرامج هى الكلام الفعلى المنطوق والمسموع .

ومعناه فى النهاية أن هذه الرموز أو البرامج إذا كانت صحيحة كان تفعيل «المقدرة» صحيحا، وبتعبير لغوى نقول إذا كان الكلام المنطوق صحيحا فصيحا ، كان إنتاج المقدرة كذلك، والعكس بالعكس تماما .

ولنا فى ذلك شاهد واقع ملموس ؛ نتكلم «العامِّية» بكل سهولة وطلاقة ، لا لأننا خلقنا بها ، وإنما لأننا نتعامل بها ليل نهار ، فاستقرت رموزها وبرامجها فى المخ ، فلم يكن بدّ من التوليد على منوالها ، ونحن أيضا نتكلم فى بعض الأحيان كلاما عربيا مخلوطا ، ومن ثم يكون الناتج على وفقه ، حذوك النعل بالنعل .

ومن هنا نرى أن اللغة أساسها الصنع والاكتساب، وأنه لذلك ينبغى توجيه النظر مرحليا إلى عملية الصنع والاكتساب هذه، فنعمل على

كشف طبيعتها والعوامل المؤدية إلى تحقيقها بالطريق الذى نختار ونأمل فى الوصول إليه .

ونحن بكل تأكيد نود صنع أو اكتساب لغة عربية صحيحة فصيحة أو بالأحرى ، إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، باستعمال لسان عربى صحيح كتْبا ونطقاِ ، فما السبيل إلى هذا وذاك ، وكيف يتم لنا ذلك؟ هذا هو ما يشغلنا فى هذا البحث كله ، مشيرين فى البدء إلى أهم عوامل الاكتساب الصحيح المأمول تحقيقه ، متبعين ذلك - فى الباب الثانى - بالعوامل والأسباب التى حجبت هذا الاكتساب ، والتى أدّت فى النهاية إلى هذا الخلط العجيب فى توظيف لغتنا القومية .

اللغة تكتسب من البيئة التى يعيش فيها الفرد ويتعامل مع أهليها، ويمكن أن نشير هنا بإيجاز إلى كيفية اكتساب الفرد للغته، آخذين فى الحسبان عملية اكتساب الطفل لهذه اللغة، وما يقع منه ويجرى حوله فى بيئته ، بوصف هذا الطفل النموذج الحىّ الواقعى فى هذه العملية بدءا ونهاية. إنه يمثل المسيرة الحقيقية لعملية الاكتساب هذه، إذ هو البادئ غفلا والمستمرُّ نموا فى الاكتساب والمنتهى فى آخر الشوط بمعرفة لغوية مطابقة فى جملتها لما يجرى حوله من خبرات وممارسات فى توظيف لغة الجماعة التى ينتمى إليها .

إن الطفل يسمع ويحاول أن يفهم ، وبمرور الزمن يعمق فهمه وإدراكه للمسموع المتكرر المسوق على أنماط لغوية معيَّنة . أقول إنه يسمع (ولا يتعلم) الكلمات المفردة والجمل والعبارات مئات المرات ، فيلاحظ ويحاول أن يدرك ثم يميِّز بين هذا المسموع ، فيكتسب ما شاء له أن يكتسب منها ، وفقًا لمراحل نموّه اللغوى .

إنه لا يتعلم ، بمعنى أنه لا يُلقَّن ليحفظ هذه المفردات والعبارات والجمل ، وإنما يسمعها مرارا وتكرارا حتى يحين الوقت الذى يسمح نموّه الإدراكى للغة (وغيرها) باكتسابها ، وإذا به فى فترة ما يتعلمها بنفسه ، بصورة أو بأخرى . فالطفل لا يعرف أن هذا اسم وذاك فعل ، أو أن هذه أداة نفى أو استفهام أو عطف إلخ. وكذلك لا يعرف قواعد ترتيب الكلمات فى الجمل أو الروابط والعلاقات بينها ، أو أوجه إعرابها (فى اللغات المعربة ، كالعربية مثلا).

إنه لا يعدو أن يكون سامعًا وملاحظا لما يسمع ، ومدركا له ، فى أول الأمر ، ثم يحاول بعدُ «تقدير فرضيات hapotheses معيَّنة مبنية على النماذج اللغوية التى يسمعها ، ثم يضع هذه الفرضيات موضع الاختبار فى الاستعمال اللغوى، ويُعَدِّلها عندما يتّضح له خطؤها تَعْديلا يؤدى إلى تقريبها تدريجيا» من الشائع فى بيئته ، إلى أن تصبح لغته مطابقة للغة بيئته.

ومعناه أن الطفل يستخلص بنفسه – حسب مراحل نموِّه الإدراكى – ما يستطيع من قواعد اللغة وضوابطها من النماذج التى يسمعها ، ويحاول تطبيقها ، وقد يعدّلها إذا اكتشف خطأه فى التطبيق، وهكذا يستمر على هذا النهج إلى أن يستوعب قواعد لغته ويسلم له تطبيقها بصورة أو بأخرى ، حتى يطابق كلامه كلام بيئته فى مجمله.

يقوم الطفل بهذا الدور الفاعل ، ويقع منه على كل المستويات اللغوية ، صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا ، وإن كانت درجة الإدراك لما يسمع تختلف من حال إلى حال ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، حسب مراحل نموه ونضج آلياته الفاعلة نطقًا وأداء وفهمًا واستيعابًا .

فعلى مستوى الأصوات ، يسمع الطفل أصوات اللغة تكرارًا ومرارًا ، فتنطبع آثارها فى ذهنه ، ويحاول بنفسه أن يأتى على مثالها ، وقد يقع منه تجاوز فى أداء بعض الأصوات لصعوبتها أو لالتباسها بغيرها ، أو لقربها بعضها من بعض فى معظم الصفات والسمات ، فقد لاحظت أن حفيدى «عمر» لا ينطق الهاء فى أول الكلمة ويأتى بالعين بدلا منها، واستمر معه هذا السلوك حتى الآن وهو فى سن الخامسة والنصف، أما الأصوات المفخمة (الصاد والضاد والطاء والظاء) فيأتى بها جميعا مرققة، باستبدال نظائرها المرققة بها فى كل الحالات . وربما يرجع ذلك إلى النماذج المسموعة فى بيئته الضيقة المتمثلة فى الأم ومن يقوم مقامها من المربيات والمدرسات فى دور الحضانة ، وكذلك الحال فى صوت القاف ، حيث يأتى بها شبيهة بالكاف أو هى هى .

وعلى الرغم من مثل هذه التجاوزات النطقية ، فإن الأطفال فى عمومهم يستخلصون بأنفسهم النظم والقواعد الصوتية بصورة متدرجة حسب مراحل نموهم فى الإدراك والتمييز والفهم.

وكذلك الحال فى قواعد الصرف والنحو. يستخلص الطفل قواعد هذين المستويين من النماذج التى يسمعها من بنى صرفية وجمل وتراكيب، ويأتى بكلامه على وفاقها بالتدريج حتى تكتمل له المعرفة اللغوية بقواعد وضوابط هذين المستويين.

وقد يقع منه التجاوز والخطأ فى تطبيق بعض القواعد، وهذا أمر مشهود معلوم . فقد يخلط مثلا فى توظيف علامات التأنيث أو التثنية والجمع ، وفى استخدام أدوات النصب والجزم للفعل المضارع . فكثيرا ما نسمع الطفل فى سنٍّ مبكرة يقول «أحمرة» بتأنيث هذا النموذج بالتا

بالقياس الخاطئ على نحو «كريمة» و«صغيرة» مثلا . وقد يجمع نحو «أحمر» بزيادة الواو والنون (أو الياء والنون) بالقياس الخاطئ أيضا على نحو «مسلمون» إلخ.

وفى مجال التراكيب قد يخلط بين أدوات النفى مثلا، وهو سلوك لغوى مشهور بين الأطفال فيقولون (بالعامية المصرية) «مش قلت» بتوظيف أداة النفى «مش» مع الفعل الماضى ، قياسًا على نحو «مش قايل».

وواضح أن الخلط فى البنى الصوتية والصرفية والتركيبية يؤدى حتما إلى الخطأ فى معانى هذه البنيات . هذا بالإضافة إلى أنه قد يستخدم كلمة فى غير معناها ، كأن يلتبس عليه الأمر فى فهم معانى بعض الكلمات ، فيتجاوز عن توظيفها فى موقعها المناسب.

هكذا يكتسب الطفل لغته، باستخلاص قواعد هذه اللغة وأحكامها عن النماذج المسموعة من حوله ومن بيئته الخاصة والعامة. ويأخذ بعدُ فى مراحل التجريب فيصيب ويخطئ ، ثم يحاول بالتدريج تصحيح أخطائه وفقا لظروفه وقدراته ، ووفقا للجوِّ الثقافى الذى يلفُّه.

وهكذا أيضا يستمر الطفل فى حياته فى عملية الاكتساب ومحاولة التجريب، والتعديل لتجاوزاته ، إلى أن يصبح راشدا مسيطرا على لغته أو مستوعبا لجملة خواصِّها وأحكامها على المستويات اللغوية كافة.

ومعنى هذا كله أن الإنسان يكتسب لغته أو يصنعها بنفسه وفقا للمسموع فى مجتمعه . فكيفما يسمع ويتكرر السماع تكن لغته ، وتكن ترجمته لقواعدها وخصائصها فى كلامه الفعلى المنطوق المسموع. فإن

سمع - باطراد وتكرار - كلاما عربيا كان إنتاجه عربيا ، وإن كان المسموع المطرد إنجليزيا أو ألمانيا إلخ كان كلامه على وفق ما سمع .

قد يخطئ الطفل أو الراشد فى التطبيق أحيانا فإما أن يعدّل ويصحح الخطأ بنفسه عند اكتشافه ، وإما أن يُوجَّه أو يُرشد إلى ذلك بدعم وتعزيز من المحيطين به أو من دور التعليم . وهذا الدعم أو التعزيز - فى نظرنا - ليس الأساس فى اكتساب اللغة أو صنعها ، وإنما هو مجرد عامل خارجى وظيفته الصقل والتهذيب .

وربما يستمر الخطأ أو التجاوز فى التطبيق إلى النهاية لأسباب مختلفة ، فتظهر الفروق الفردية والتنوعات اللغوية من لهجات ورطانات فى البيئة المعيَّنة ، كما يشهد التاريخ بذلك قديما وحديثا.

وفى رأينا أن عملية الاكتساب هذه بكل خطواتها وأبعادها قد مرَّ بها الإنسان العربى فى القديم . عاش فى بيئة تتكلم لغة ، سموها العربية الفصحى أو الفصيحة ، فاستخلص منها قواعدها وضوابطها ، وحاول بالتجريب والمرانة الإتيان على وفاقها ، حتى اكتمل محصوله اللغوى أو كاد، وصار عربيا فصيحا يتكلم بالسليقة ، أى بالاستخلاص من جملة ما سمع وبالإنتاج من عند نفسه على وفاق ما سمع.

ومن الطبيعى أن تقع من بعضهم تجاوزات فى التطبيق ، ويفشلون - لسبب أو لآخر - فى تعديلها، فتستمر على حالها من التجاوز ، فتظهر اللهجات والتنوعات ، فردية كانت idiolects أم جغرافية geographical dialects أم اجتماعية sociolects . وهذا ما يشهد به الواقع اللغوى العربى فى القديم .

جاء نطق الهمز بالتحقيق فى لهجة وتسهيلها فى أخرى، وخضعت

الجيم لأكثر من صورة فى النطق . ووردت بعض أوزان الفعل الثلاثى بأكثر من صورة ، فهناك «عتب يعتُب» بضم التاء وكسرها فى المضارع ، وجاء جمع «غضبان» و«أحمر» جمع مذكر سالمًا (غضبانون وأحمرون) ، وهناك فى التراث «مبيع ومبيوع» إلخ.

وعلى مستوى التركيب ، وقعت تجاوزات كثيرة مشهورة معلومة، وقد صنَّفوها لهجات نسبوا بعضها إلى مجتمعها أو بيئتها . فقد ورد لزوم المثنى الألف وجمع المذكر السالم الياء فى جميع حالاتهما الإعرابية. وكذلك نُقل عنهم إعراب «أب وأخ وحم» بثلاث صور : الإعراب المشهور والمعروف (بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا) وإعرابها بالنقص (بالحركات القصيرة) والقصر أيضا ، أى لزومها الألف. وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله :

وارفع بواو وانصبن بالألف
واجرر بياء ما من الأسما أصف
أب أخ حم كذاك وهن
والنقص فى هذا الأخير أحسن
وفى أب وتاليه ينـدر
ذا النقص وقصرها من نقصهن أشهر

وفى مجال الألفاظ المفردة ودلالتها ، قد يأتى اللفظ الواحد لمعان مختلفة قد تصل إلى مستوى الضدية ، وقد يحدث العكس فتأتى ألفاظ متعددة لمعنى عام واحد ، كما فى حال «الترادف» . وهذا التنوع الدلالى وإن كنا ندركه ظاهريا ، يحتاج إلى وقفة خاصة للكشف عن أسبابه وعوامله ، جغرافيا وثقافيا واجتماعيا ، عبر الزمن الطويل.

هذه التجاوزات والتنوعات اللغوية وأمثالها - بمعنى عدم مجيئها على وفاق القواعد العامة، وعدم تعديلها - هذه التجاوزات - وإن اعتمدها بعضهم صحيحة مقبولة أخذا بمنهج ابن جنى «ولغات العرب كلها حجة» تنبئ عن شيء غاية فى الأهمية فى سياق موضوع هذا البحث. وهو الكشف عن واقع العربية فى وقتنا الحاضر، وما أصابها من خلط واضطراب على المستويات كافة.

تنبئ هذه التجاوزات فى القديم عن حتمية وقوع أمثالها، قلة وكثرة، بمرور الزمن، وهكذا تسير عجلة التنوع اللغوى إلى أن يختلط هذا بذاك، ونصل فى النهاية إلى خلط لغوى غير محدود الجوانب والأبعاد أو إلى بروز تنوُّع معيَّن يسيطر على البيئة المعيَّنة، ويصبح لسانا دارجا لها. وهذا الأمر بشقَّيه هو ما يمثل واقع العربية الآن : خلط فى توظيف العربية وسيطرة اللهجات العامة أو الألسن المتعددة فى الأوساط العربية.

وسيطرة الخلط أو اللهجات قد ترشحهما - منفردين ومجتمعين - لاعتماد صورهما لُسنا عامَّة أو لغاتٍ مستقلة . وبهذا يصير الجوُّ اللغوى العربى ملوَّثا بأنماط من الكلام متعددة ، من شأنها أن تفرّق بين القوم فى كل مجالات الحياة، وتزحزح العربية **العربية** التى من شأنها أن توحِّد وتجمع الناس على كلمة سواء.

من هنا كان هذا الجهد المتواضع بمحاولة الكشف عن طبيعة هذا التلوث وأسبابه وعوامله التى يُرجى النظر فيها وتنبيه القوم إليها ، حتى نصل إلى جوٍّ لغوىٍّ نظيف نستنشق منه سرَّ الحياة واستمراريتها محافظة على وحدتنا وهويتنا القومية.

ونقطة الانطلاق إلى إزالة هذا الغبار اللغوى والتخلص منه قدر

الإمكان يحتاج إلى أساس لغوى محدود السمات والصفات ومقبول من الكافة فى القديم والحديث ، بوصفه من صنع الأجداد ، ومنبئا عن تاريخهم وحضارتهم وتراثهم إلخ. هذا الأساس هو اللغة العربية بهذا الوصف المنسوب إلى العرب جميعا لا إلى طائفة منهم أو بيئة من بيئاتهم.

والعربية الصحيحة الفصيحة لها وجود واضح ، وإن فى دوائر ضيقة نسبيا ، فهى أداة الكتابة الجيِّدة ، وهى لسان طوائف كثيرة من المعلمين والمتخصصين وجمع كبير من المفكرين والأدباء وأولى الرأى فى التوجيه القومى والإرشاد الدينى معًا .

فلنمسك إذن بخيوط الأمل ، حتى يتحقق الأمل كله. وذلك بالعمل على خلق جو لغوى عام ، أداته الأساسية العربية الصحيحة الفصيحة ، باتخاذ الوسائل والعوامل التى تؤدى إلى تشكيل هذا الجو وتعميقه واتساعه . وأول هذه العوامل وأبعدها أثرا هو التجريب ومحاولة توظيف هذه اللغة كتّبا ونطقا ، وإن بالتدريج ، حسب طاقات المرء وموقعه العلمى والثقافى.

والأداء النطقى الفعلى بالذات هو قطب الرحى الذى تدور حوله عملية اكتساب اللغة وخطواتها المتتابعة الحلقات حتى تستقر قواعد هذه اللغة وضوابطها فى الدماغ ، ويصبح كل فرد فى المجتمع المعين قادرا على التوليد منها ما شاء له أن يولد وفقا لهذا المنطوق المسموع فى الوقت نفسه.

كل واحد منا متكلم - سامع ، والسماع فى بدء عملية الاكتساب أسبق. ومن ثم كان من الحتم الاهتمام بالمسموع، والعمل على ضبطه وتجويده حتى نصل به إلى صيغة مقبولة مرضىٍّ عنها من الكافة . وذلك

كله فى حاجة إلى تخطيط لغوى محكم ، باتخاذ الوسائل والسبل التى تفى بحاجته.

هذه الوسائل والسبل فى مقامنا هذا (مقام النظر فى الواقع المعاصر للغة العربية) كثيرة متنوعة ، وأهمها القدوة.

كل منا قدوة فى موقعه «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته». والقدوة الصالحة ، فكرا وسلوكا ، تعنى المثل الطيب الذى يظلل الرعيَّة بمظلة الخير والنعمة وأسباب الراحة والاستقرار ، حتى تتأكد لها خاصة الإنسانية بكل أبعادها وجوانبها . وأهم هذه الأبعاد وركيزتها الأولى اللغة. فهى المنحة الربانية التى امتاز بها الإنسان من سائر المخلوقات ليعمر الأرض، ويجنى نعمها وخيراتها. ولا يكون هذا وذاك - بطبيعة الحال - إلا بالتواصل والتعاون وتبادل المصالح بين بنى الإنسان فى بيئتهم الصغيرة أو الكبيرة على حدٍّ سواء . من هنا كانت وتكون اللغة المقوّم الأول لهذه البيئة وعنوان شخصيتها ، وأداة تماسكها وربط أفرادها بعضهم ببعض ، حتى تسير عجلة الحياة فى انتظام وتناسق ، وصولا إلى تأكيد العمران وتثبيت أركانه.

فكلما كانت أداة التواصل والتفاهم (وهى اللغة) محكمة النسيج، منسوقة العناصر المتآلفة الخالية من المتنافرات الجانحات كان الأمر كذلك عند أهليها على وفاق هذه الصورة ، تتآخى أفكارهم ، وتتآلف اتجاهاتهم ، وتتأكد شخصيتهم، ويشتد انتماؤهم لجماعتهم أو مجتمعهم. من هنا كان حرص الأقوام المتحضرين على لغتهم وحمايتها من عوامل التشتيت والتفريق ، حتى لا ينقطع حبل الوصل بينهم ويصبحوا شراذم لا حول لها ولا طول .

والقدوة الصالحة فى السلوك اللغوى خير بداية للانطلاق إلى خير اللغة ، برعايتها وصيانتها ، والعمل على تثبيت أركانها وضبط حدودها، حتى لا تتفرق أوصالها ويذوب بناؤها فى بحور الألسن والرطانات الناشزات المتنافرات .

ومن المعلوم أن اللغة فى صورتها المادية توليد من مخزون هائل منضبط القواعد والنظم . هذا المخزون مستقر فى العقل، ويسميه بعضهم «البنية العميقة». وللإنسان مقدرة على استغلال هذا المخزون واستخراج ما يحلو له من جمل وعبارات وصور لغوية منطوقة وفقا لقوانين هذا المخزون وحدوده.

ومن المقرر أن هذا المخزون لا يأتى من فراغ ، وإنما هو نفسه تجميع أو انعكاس لآثار صوتية مسموعة. ومعناه أن هناك علاقة متبادلة بين الجانب اللغوى الكامن فى الدماغ والجانب المنطوق الفعلى: كلاهما يؤثر فى صاحبه ويتأثر به، وهما معا يشكلان الحقيقة اللغوية، ومن البديهى أن الجانب المنطوق أسبق من قسيمه المخزون. عندما يتكلم الإنسان ينتج أصواتا تنطبع آثارها فى الدماغ ، منتظمة لكل خواصِّها ، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية . وعندما يحين الوقت المعين يعود إلى حصيلته اللغوية العميقة ، يستمد منها حاجاته التعبيرية فى صورة منطوق.. ومعنى هذا من جهة أخرى أن هذه الثروة المخزونة تأتى على شاكلة المنطوق فى جملته ، صحة وعمقا واتساعا وسلامة أداء، والعكس صحيح ، أى إذا كان خطأ أو مضطربا متنافرا جاء المخزون واستقرت ظواهره وقوانينه على وفاقه . وهكذا تجرى سلسلة متصلة الحلقات من التبادل المستمر بين الجانبين ، وإن كانت بداية هذه العملية اللغوية هى

الجانب المنطوق ، أو الأداء الفعلى للكلام . ومن هنا كانت أهمية القدوة فى السلوك اللغوى.

والقدوة تختلف صورها ومواقعها بحسب الزمان والمكان. فنحن بالقطع لا نتطلع إلى الاقتداء بالسلوك اللغوى فى الشارع العربى . فهذا الشارع - كما هو معروف - يعجُّ باللهجات وما جرى مجراها من لىٍّ الألسن بأصوات تبدو عربية فى المظهر دون الجوهر . ولا ننكر فى الوقت نفسه أنه يمثل موقعا واسعا عريضا من مواقع الكلام. ولكنا لا نطمع فى العود إليه الآن للإفادة منه عند النظر فى إصلاح المسار اللغوى العربى ، كما لا نظنه قدوة أو مثلا يسترشد به فيما نحن بصدده من قضايانا اللغوية . ذلك لأن لسن الشارع هذه ولهجات الحياة العامة - وإن كانت مهمة فى سياقها ووظائفها الاجتماعية - ما زالت تمثل واحدة من مشكلاتنا اللغوية وما زالت هى نفسها فى حاجة إلى نظرة مستقلة من النواحى الاجتماعية والثقافية واللغوية ، حتى يمكن الوصول بها إلى درجة ما من القبول النسبى الذى يمكن الانتفاع به أو توظيفه للكشف عن هموم العربية والأخذ بيدها نحو نوع من التجويد اللغوى العام .

ولكن هناك صورا منها ذات خصوصيات ثابتة مستقرة هنا وهناك عبر العصور والأزمان . وهى فى الوقت نفسه ذات حضور طبيعى فى كل البيئات والتجمعات البشرية صغيرها وكبيرها على سواء .

أهم هذه الصور فى نظرنا ثلاث هى المنزل ودور التعليم ووسائل الإعلام.

المنـــزل :

يمثل المنزل (وما فى حكمه) بداية المسيرة فى التنشئة والتربية ، فكيفما يكن جوُّه الفكرى والسلوكى يكن مردوده على وفاقه . يتحقق هذا المردود خيره وشره فى الناشئة، متمثلا (بصورة أو بأخرى) فى ترجمة ما استخلصوه من قيم هذا الجو ومبادئه وأنماط سلوكه . وللوالدين (أو من يقوم مقامهما) فى تربية الصغير دور ذو خطر وبال ، فهما اللذان «يهوِّدانه أو ينصرانه» ، وهما اللذان يرسمان له الطريق - بالقدوة وواقع المسئولية - نحو حياة طويلة عريضة.

ومن أهم خطوط هذا الرسم خط السلوك اللغوى ، إذ هو المنتظم أو الجامع لجملة خواص الخطوط الأخرى وأساسياتها . فاللغة بنية إنسانية تكمن فى أحشائها وتستقر فى جنباتها كل قيم المجتمع المعين وأعرافه وتقاليده ، فكرا وسلوكا .

وللأم بالذات الدور الأكبر والأعمق والأكثر تأثيرا . إنها تداعب صغيرها وتلاعبه ، وتراقصه وتغنِّى له ، وترضعه من لسانها كما ترضعه من صدرها ، فكيفما يأت منطوق هذا اللسان يكن استخلاص الصغير لظواهره العامة وقواعده وضوابطه . فإن كان المنطوق عربيا صحيحا فصيحا أو عاميا مخلوطا أو مغلوطا جاء استخلاص الطفل على وفاقه.

وتوظيف العربية الفصيحة الصحيحة ليس بالأمر المستحيل. إنه ممكن بالتجريب والمحاولة، وبمرور الزمن يدرج اللسان فى طريقه إلى التجويد والصقل والتهذيب. فلو درجت الأم أو سار الآباء فى عمومهم على هذاالنهج لكان خيرا لهم ولأولادهم صغارا وكبارا ، وللغتهم، مركز الدائرة الحياتية بكل خيوطها وخطوطها ، مهما تنوعت وتعددت .

ما أجمل وأكرم أن يشب الصغير وقد انتقل إلى بيئات أوسع وأرحب، مستوعبا قدرا مناسبًا من لغة صحيحة مقبولة : قدرا يستطيع أن يوسعه ويعمقه ويصقله بالتفاعل والتبادل مع الصحاب فى ساحات الحياة التى تستقبله صبيا أو شابا مسلحا بمقومات هذه الحياة ، وعلى القمة منها لغته . وما أتعس أن يخرج خالى الوفاض ، أو محشوَّة حصيلته اللغوية بالتجاوزات والأخطاء التى تخجله أو تنقص من قدره بين الرفاق . وربما يرجع ذلك كله أو بعضه إلى السلوك اللغوى المضطرب فى بيته. فقد يحدث أحيانا أن تداعب الأم صغيرها وتلاعبه بتكرار تجاوزاته وأخطائه على مسامعه ، فرحًا وفخرًا بما يتفوَّه به «المحروس» فى سنينه الأولى. تسلك الأم هذا المسلك غير المقبول تربويا ، وهى لا تدرى أن «محروسها» هذا قد تنعكس آثار هذا المغلوط فى ذهنه ، ويشب على اتباعه وأدائه بحاله . وهكذا كان ويكون المنزل وما فى حكمه حجر الأساس فى القدوة اللغوية ، خيرها وشرها .

دور التعليم

ينتقل الصغير بعدُ (إن قدِّر له ذلك) إلى دور التعليم. ودور التعليم – بكل مستوياتها – هى صانعة الرجال ، وساحات تربية الأجيال. تستقبل هذه الدور فى بداية الشوط الصغار ، وقد يكون لديهم محصول لغوى صحيح مقبول، وربما يكون هذا المحصول مغلوطا أو مخلوطا بلهجات ورطانات مختلفة فى قليل أو كثير. والمفروض أن تعى المدرسة (بدءًا بالحضانة) احتمال وقوع هذا الوضع اللغوى المحروم من التكامل والتناسق، فتعمل (وهذا واجبها الأول فى رأينا) على مواجهة هذا الاحتمال ، وذلك بإشاعة جوٍّ لغوى متكامل ، من شأنه تقريب ألسن

الصغار بعضها من بعض ، وصولا - بالتدريج - إلى لسان مشترك خال من الخواصّ الفئوية أو الطبقية ، قدر الإمكان. وبذلك نضمن تعميق الصحيح وتأكيده وتعديل الأخطاء والتجاوزات والتخلص من الرطانات المتنافرات. وبذلك أيضا نضمن للصغار شعورهم بالانتماء إلى قافلة واحدة ، تنضم فى مراحل التعليم المختلفة إلى قوافل أخرى مماثلة فى هذا الشعور الذى يقود فى النهاية إلى تعميق الانتماء إلى القوم أجمعين ، أى الوطن المعيَّن فى عمومه .

ولا يكون هذا وذاك إلا بقدوة تعليمية مخلصة تسلك مسلكا لغويا سليما ، معتمدا على صيغة لغوية تمثل القوم أجمعين . وما ذلك فى نظرنا إلا اللغة العربية فى صورتها السهلة الميسرة ، رعاية لقدرات الصغار ، وواقعهم اللغوى الذى وفدوا به المتمثل فى لهجات ورطانات متباينة.

وهكذا يستمر الدعم اللغوى والتوجيه إلى اكتساب المزيد من ضوابط اللغة المأمول استيعاب جوانبها فى نهاية مراحل التعليم.

ولنا أن نتساءل هنا : ما واقع السلوك اللغوى فى دور التعليم الآن ؟ وما حظ اللغة القومية فى هذا السلوك؟ الإجابة تقتضى منا وقفة خاصة أفردنا لها مبحثًا مستقلاً فى الفصل الثانى من الباب الثانى فى هذا الكتاب نظرا لأهمية الأمر وخطورته (انظر ص ٢٧).

وسائل الإعلام

وسائل الإعلام - مكتوبة ومنطوقة - مدارس جماهيرية عامة ، تقدم المعرفة والثقافة والخبرة للجميع بلا فرق بين صغير وكبير ومثقف وغير مثقف ، وبقطع النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والمهنية

والحرفية. إنها للكل فى واحد : الكُل هم المواطنون فى مجموعهم والواحد هو الوطن الذى يعيشون به وله . إنها - فوق هذا وذاك - ميسور تناولها ، سهل الحوار معها، تصحب الإنسان أو تصاحبه أنَّى حلَّ وأنَّى ارتحل : فى المنزل ، فى الشارع، فى المصنع والمتجر ، وفى الحقل وفى البحار والأجواء، بالليل والنهار على حد سواء. وهى فى كل الحالات لا تكلفه مالا يذكر أو جُهدا كبيرا يُبذل . إنها تقع بين يديه أو تُلقى على مسامعه كلما رغب دون نصب أو تعب .

ووسائل الإعلام فى جملتها لسان الأمة ومنبر التواصل بين الجميع والتحاور معهم . إنها بذلك آلة فاعلة فى تشكيل الأفكار ورسم الاتجاهات والنزعات ، وتقديم الخبرات والمعارف والثقافات. فهى قدوة أو مثل يحتذى بخيره وشرِّه ، لأن كلمتها صادرة عن مواقع المسئولية التى من شأنها أن تقود إلى مواطن الخير وساحات الأمن والاستقرار ، بتجميع القوافل ووضع أقدامها على الدرب إلى غاية مأمولة ، هى المواطنة الكاملة.

من الحتم إذن أن تكون كلمة هذه الوسائل جميعا كلمة منتظمة لكل معانى المواطنة والالتفاف نحو علَم واحد ، تتبادل الأجيال حمله والتسابق إلى رفعه فخرا واعتزازا . وقوام المواطنة الأول هو اللغة القومية التى من شأنها أن تعبِّر عن القوم كافّة ، وأن تمدّهم بعوامل القوة والوحدة فى الآمال والآلام.

والملاحظ أن الكلمة المكتوبة فى الصحافة ونحوها تجىء فى جملتها على وفاق المأمول من توظيف عربية فصيحة صحيحة تلقى قبولاً من جملة القارئين ، لعموميتها وانتظامها سمات القومية فى مبناها ومعناها.

وهى سمات تجمع ولا تفرّق ، ولا تخلط الفصيح الصحيح من الكلام بنوافر العاميّات والرطانات .

ولكنا للأسف قوم نسمع ولا نقرأ ، ومن ثم كان مردود الكلمة المكتوبة مردودا غير ذى بال يذكر فى ساحة الجماهير العريضة. وإن كنا مع ذلك لا ننكر نصيبها ومسئوليتها فى التثقيف اللغوى بوجه أو بآخر .

أما الكلمة المنطوقة بالإذاعة والتليفزيون فهى أدنى من صاحبتها المكتوبة بكثير . تحاول الإذاعة أن تدرج على طريق سليم للوصول إلى درجة من التوظيف اللغوى الصحيح والفصيح . ولكن هذا التوظيف - وهو مشكور - ضيق الحدود نسبيا زمنا وموقعا. إنه ما زال مقصورا على برامج معينة، تضطرهم طبيعتها ومادتها إلى الأخذ بهذا النهج الراشد ، كالأخبار والتعليقات الإخبارية الرسمية واللقاءات الأدبية والثقافية الجادة، وما إلى ذلك من المواد الدينية والتاريخية والآنيّة التى من شأنها أن تلزم المرسل للكلام (إذاعيا كان أم ضيفا) أن يأتى بحديثه بعربية فصيحة مقبولة على وجه من الوجوه ، وفاقا لخواص هذه المادة أو تلك ، ووفاء بمقتضيات الظرف والحال للرسائل المذاعة.

أما بقية البرامج ، وما أكثرها ، فنصيبها من العربية الصحيحة قليل، أو غير ذى حضور. يُرسل الخطاب فى هذه البرامج بكلام مخلوط، تضرب بعض مفرداته إلى أصول فصيحة ، ولكن نسيجه أو بناءه يستمد قوامه وهيئته من شتات العاميات بلهجاتها ورطاناتها النافرة الناشزة.

قد يقال : إن هناك برامج توجَّه فى الأساس إلى فئات أو طبقات من الناس ، الأولى بهم ولهم أن تلقى إليهم رسائلهم بلسانهم الدارج العامّى المألوف فيما بينهم ، وفقا لأوضاعهم وطبيعة حرفهم وصنائعهم.

وهم فى الوقت نفسه غير ذى معرفة كافية باللغة الفصيحة ، ومن ثم يكون الخطاب بها ضربا من العبث أو التجاوز الذى يؤدى حتما إلى تفويت الغرض المقصود والطلب المنشود من التحاور معهم .

ونحن نقول : هذه كلمة حق يراد بها الباطل . إن كثيرا من العرب لا يوظفون العربية فى حياتهم العادية وبيئاتهم الضيقة ، ولكنهم يفهمون ويستوعبون الخطاب الفصيح (وإن بمضمونه العام)، كما هو الحال فى خطب المنابر والدعاة وبعض السياسيين ، وغيرهم من أهل الفكر والوعى القومى الراشد. والقرآن الكريم ، قمة الفصاحة والبيان ، يرتّل أو يتلى إليهم وعليهم ليل نهار ، ويستمتعون بلغته ويتجاوبون مع معانيه ومضمون خطابه ، كليا أو تفصيليا بحسب الحال .

القضية قضية قومية . فلتدرج الإذاعة على الطريق الذى يفى بمسئوليتها بوصفها قدوة فى اكتساب الكلام العربى الفصيح الصحيح، وبخاصة أن الكلام المنطوق (وهو سلاحها الأول والأخير) يمثل بداية الشوط إلى اكتساب اللغة. وما نريده ونسعى إليه هو اكتساب لغة العرب ، أو صقلها وتعميقها والوصول بها إلى مستوى يجمّع ولا يفرّق ويلبى حاجة القوم بوصفهم أمة واحدة.

ومع ذلك ، لنا أن نترخص مؤقتا وفى حدود ضيقة ، بتوظيف عامية مقبولة شديدة الصلة بأمها الفصيحة ، ونعمل فى الوقت نفسه على تقريب الشقة بينهما ، حتى نصل بالتدريج وبتخطيط مرسوم دقيق ، إلى التحام الصورتين وصيرورتهما لسانا واحدا مشتركا .

ومهما يكن الأمر ، فإن الإذاعة (الراديو) ما زالت فى مجال التثقيف اللغوى ، أوفر حظا وأعلى قدرا وأكرم عطاء من التليفزيون. يبدو أن

التليفزيون فى مصر قد فوّت على نفسه فرصة تفعيله أداة قومية ذات خطر فى التثقيف بوجه عام وفى التثقيف اللغوى بوجه خاص، كما لم يف وفاء يذكر بحق مسئوليته بوصفه قدوة ومثلا يحتذى فى هذين المجالين، بوصفهما قطب الرحى الذى تدور حوله وتعود إليه كل أعراف القوم وتقاليدهم وأنماط سلوكهم .

أما بالنسبة للتثقيف العام ، فهيهات أن تحظى بطلبتك وما يشبع رغبتك أو يفى بأملك. مواد ثقافية سطحية لا تحمل مضمونًا فكريا أو رسالة جادَّة تهدف إلى الصقل والتهذيب والتنوير.وهى فى الوقت نفسه رسائل عشوائية يعوزها التخطيط والتكامل الذى يحيلها بنية متماسكة منسوقة العناصر، يأوى إليها السامع أو المشاهد للراحة والمتعة وتزويد النفس والعقل بما ينشطهما ويوسِّع آفاق الرؤية ويعمّق النظر فيما يلفّنا ويجرى حولنا من أحداث الزمان المتغيِّرة والطامحة نحو التجويد.

نعم ، نحن لا ننكر كرم التليفزيون فى تقديم جرعات ثقافية جادّة ، ولكنها جرعات أشبه بقطرات متفرقة لا تروى غليلا ، ولا تشبع ظامئًا. وهى فى أغلبها جرعات مستوردة ، ربما لا تلقى قبولاً أو ارتياحا من قبل قطاعات كبيرة من الجماهير العريضة.

أما بالنسبة للتثقيف اللغوى (وهو مدار حديثنا) فهو أكثر عشوائية، وأشدّ ضعفًا وتخبطا . ليس بالتليفزيون أسلوب لغوى معين يُتبع أو يحاول اتباعه ، وإنما هناك أخلاط من الخطاب اللغوى الذى لا تعرف هويته أو تدرك حدوده وطبيعته. هناك محاولات «بالفصيح» المغلوط، ولهجات عامية ورطانات متباعدة تباعد المذيعين والمذيعات فى ثقافاتهم، وإدراك

مسئولياتهم ومواقعهم فى هذا الجهاز الخطير. والمذيعات ، على وجه الخصوص ، درجن على توظيف أساليب لغوية غريبة عجيبة. يُردن التأنق وينشدن الملاحة والتودُّد فى إلقاء الخطاب ، فيقعن فى دائرة الاستهجان والتندر بما يأتين به من «هجين» الكلام ، أى المخلوط المغلوط ، فصيحا كان أم عاميا. عند محاولة الفصيح (وهو نادر) يستبدلن أصواتا بأصوات ، ويحرفن الكلم عن مواضعه. استعصى على ألسنتهن نطق أصوات التفخيم (الصاد والضاد والطاء والظاء) واستبدلن بها نظائرها المرققة (السين والدال والتاء والذال) ، وأصرَّ جهاز النطق عندهن على اطِّراح أصوات ما بين الأسنان (الثاء والذال والظاء) . وربما يكون لهن شىء من العذر فى هذا المثال الأخير ، إذ يشاركهن أحيانا فى هذه الحالة بعض زملائهن من المذيعين ، بل وكثير من المثقفين ، وجملة غير قليلة من المشتغلين بالعربية، نظريا وتطبيقيا .

ويزيد الأمر سوءا وتخليطا فى الخطاب اللغوى والتثقيف العام ما درج عليه التليفزيون فى السنوات الأخيرة من الانحياز الصارخ نحو ما سموه «الأغانى الشبابية» ، وهى أغانٌ فى جملتها لا تعدل ما يبذل فى إنتاجها من جهد ومال وضياع للوقت . إنها تركيبة عشوائية ، ناشزة العناصر والمكوّنات ، بعيدة عما يتوقع منها من إمتاع أو صقل للعواطف والوجدان، وتوسيع المعرفة أو تعميقها. وكلمات نافرة فى مبناها ومعناها، ولحون مضطربة، وموسيقا زاعقة صاخبة ، تزعج ولا تريح وتنفّر ولا تستميل . هذا بالإضافة إلى ما يصاحبها من حركات «بهلوانية» يقوم بها نفر من الشباب الذين يتحركون ويتمايلون ، غير واعين بما يفعلون ويجهدون فيه أنفسهم .

يحدث هذا فى حين أن «الأغنية» بمعناها الصحيح من خير أدوات التثقيف وراحة النفس ، وتعميق المعرفة اللغوية أو صقلها ، لما تنتظمه من عناصر يأنس إليها الإنسان وتشحذ الذهن وتؤثر فى العقل والقلب معا. ومن ثم كان حرص المربّين على ضرورة البدء الباكر مع الصغار بتقديم الأغانى والأناشيد ذات المستوى الرقيق الرفيق، حتى تتفتح قلوبهم وأذهانهم تفتّح الزهرة كلما مسّتها قطرات الندى وأمدتها بعناصر النمو ويزيد من النضج والاكتمال . وكلمات الأغنية بالنسبة للناشئة هى المنطلق الحقيقى لاكتساب اللغة ، ورسم الخطوط للتذوق اللغوى الذى تعمق أبعاده وجوانبه خبراتهم اللغوية المتنامية بمرور الزمن ، وفقا لتقاليد وأعراف الجماعة اللغوية التى ينتمون إليها ويعيشون بين أحضانها .

وإذا ما درجنا نحو إعلانات التليفزيون ألفينا أمرًا إدّا وسلوكا عجبا: كلمات فاقدة الهوية ، تؤدى بأصوات وحركات جانحة، تصاحبها موسيقا لا طعم لها ولا لون . كل همها الجذب وشدّ الانتباه إليها ، وإن خلت من أى مضمون ثقافى، يفيد المتلقّى أو يشبع حاجته ، باستثناء دعوته قسرا إلى سوق بضاعة أو سلعة تروِّج لها هذه الإعلانات بهذا الأسلوب غير المقبول شكلا ومضمونا. وقد فات هؤلاء وأولئك ما تصنعه هذه الإعلانات من تأثير فى الصغار (وغيرهم) فيقلدونها ، كلمات وحركات ، وهى فى واقع الأمر غير ذات نفع لثقافتهم أو معرفتهم اللغوية ، بل قد تسىء إليها وتهبط بمستواها .

هذه نظرات سريعات فى الخطاب اللغوى المنطوق فى الإذاعة والتليفزيون، وما يجرى عليه أسلوب هذا الخطاب . وفى رأينا أن الإذاعة تحاول جاهدة فى تجويد منهجها اللغوى وتسعى - مشكورة - إلى تشكيل

مستوى لغوى فصيح صحيح ، نازع فى جملته إلى مرتبة أعلى وأرقى حتى يصل إلى الوفاء بمسئوليتها المنوطة بها، وهى كونها قدوة صالحة فى تصحيح مسار اللغة القومية والإسهام الفاعل فى نشرها وتوسيع دائرتها بين الخاصة والعامة جميعا .

أما التليفزيون فما زالت الرؤية نحو مسئوليته فى التثقيف اللغوى غائمة ومعتمة، وما زال أهلوه يخبطون خبط عشواء فى المسار اللغوى الصحيح: يتجهون يمنة ويسرة ، ويقعون أحيانا فى مزالق التخليط اللغوى الذى من شأنه أن يقود إلى التخليط فى الفكر والثقافة . قد يتعلل بعضهم بصعوبة استيعاب المتلقّى لرسائلهم الموجهة بالعربية الفصيحة ، لغياب إلف الجماهير بها منطوقة ، ولقلة أو ندرة التعامل بها والتفاعل معها فى حياتهم العامة والخاصة . نقول : ربما يكون هذا الادعاء صحيحا من بعض وجوهه ، ولكنا هنا فى موقع المسئولية نحو التثقيف والتوجيه والإرشاد إلى الأوفى بالغرض المطلوب، وهو تجميع الناس على كلمة سواء، وتخليصهم من هذا التلوث اللغوى الذى - من الحتم - لابد أن يمتد أثره إلى أفكارهم وقلوبهم .

والكلمة الفصيحة المنطوقة التى يُدّعى صعوبة التعامل بها مع الجماهير العريضة ، كان - وما زال - لها دور بالغ الأهمية فى الإعلام من كل وجوهه، وفى التأثير فى نفوس المتلقين، وجذبهم إليها والاستمتاع بها ، لما لها من خواص تتمثل فى سحر أدائها المشحون بالنغمات والألوان الصوتية التى تفصح عن صدق التعبير ودفء الواقع وحقيقته.

كان للكلمة المنطوقة عند العرب فى القديم موقع خاص ودور بالغ الأهمية. فمحصولهم الأدبى - شعرا ونثرا - تم أداؤه ونشره باللسان

الحىّ المنطوق ، من قِبل أصحابه ومنشئيه ورواته وناقليه. وليس بمنكور دور الأسواق الأدبية وما فعلته فى جماهير المتلقين من تأثير، وما منحته إياهم من خبرات ومعارف ثقافية واجتماعية وأدبية ولغوية كذلك. ونحن الآن فى أشدّ الحاجة إلى الكلمة المنطوقة ، بوصفها الوسيلة الأولى للتوصيل والتحصيل والوقوف على ما يجرى فى الحياة فى الداخل والخارج على سواء .

وهنا يبرز دور الإذاعة (الراديو والتليفزيون). إنه دور قومىّ ، ينبغى أن يعمّق الانتماء ويؤكد الهوية ، وذلك لا يكون - فى نظرنا - إلا بالكلمة الصحيحة الفصيحة مبنى ومعنى . وليس ذلك بمستحيل أو عسير بلوغه وإنجازه . الأمر يحتاج إلى حسم من قِبل المسئولين المخططين وإلى صدق مع النفس وإخلاص فى أداء الأمانة ممن وُضعوا فى مواقع التنفيذ ، وهم الإذاعيون .

وليس ما نقول بِدْعا أو أملاً بعيد المنال ، أو تصورا مثاليا لما ينبغى أن يكون . فها هى ذى شبكة القرآن الكريم، وهى منبر من منابر الإذاعة ، يتولى العمل فيها فتية صفت نفوسهم وخلصت نياتهم ، وصدقوا فيما عاهدوا الله عليه والوطن ، فقاموا ويقومون بما يفى بذلك كله طواعية واختيارا ، لا فرضا أو إجبارا. تنطلق ألسنتهم صباح مساء وفى كل فقرات برامجهم باللغة العربية الفصيحة فى أحلى صورها وأجلى بيانها وأوضح ألفاظها وأدق عباراتها وأساليبها. إنهم يفعلون ذلك دون تكلف أو اصطناع، ودون لجلجة أو غمغمة يخيل إليك أنهم بقية باقية من فصحاء العرب فى القديم ، روّاد الأسواق الأدبية وفرسان البيان العربى الذين ملأوا أجواء الأرض بنغمات العربية وشحنوا النفوس والقلوب

بمعانيها وأفكارها السامية . فلله در هؤلاء الفتية ، ولله درّ القائمين على أمرهم.

ويمكن أن يلحق بالإعلام بمعناه العام كل المواقع والمناسبات التى توجه فيها الكلمة إلى الجماهير أو التى توظف فيها للحوار بين الحاضرين فى هذا الموقع أو ذاك. وذلك كما فى مجلسى الشعب والشورى والمؤتمرات العلمية واللقاءات الثقافية والسياسية إلخ.

فهذه المواقع فى جملتها - بحكم مسئولياتها ودورها فى التوجيه والإرشاد - ينبغى أن تكون قدوة صالحة فى التثقيف اللغوى كذلك . ولكن يبدو أن الأمر ليس كذلك بحال ، أو أنه - فى أحسن تقدير - لا يجرى على الوجه المأمول أو المتوقع من رجال هذه المحافل ذات الخصوصيات «الفوقية» فى مدارج السلم الاجتماعى .

استمع إلى اللغة العربية فى هذه المحافل ، وتأمل كيف يتعامل بها ومعها الناس هنا وهناك : تقرع أذنك أصوات عربية، ولكنها مغلوطة ملحونة فى نطقها وصيغها وقواعد نظمها فى جمل وعبارات ، بحيث يأتى الكلام فى جملته مشوَّها مضطربًا . أما طرائق الأداء أو الإلقاء وأوجه إعراب الكلم ، فتلك أمور قد تاهت وضلت طريقها الصحيح جملة وتفصيلا. إن المتحدث هنا يوظف هذه الطرائق وتلك الأوجه توظيفا يناقض قصْده ، أو يعبر عن الشىء بضدِّه ، أو بما لا يلائم معنى الكلام ومغزاه وفقًا لظرْفه وسياقه.

نعم ، إننا لا ننكر على هؤلاء وأولئك جُهدَ المحاولة ، كما لا ننكر عليهم فضلهم فى مواقعهم العامّة والخاصة ، ولكنا لسنا معهم فى طرائق توظيف اللغة القومية ، لأن لهذا التوظيف ردود فعل بعيدة المدى عميقة

الأثر فى جماهير المواطنين أدبيا وثقافيا وسياسيا كذلك . إن هؤلاء الرجال جميعا فى قمة المسئولية فى مجال أدوارهم ، والقمة دائما تشرئبّ إليها الأعناق تقديرًا ومحاولة اقتداء ، واللغة القومية بلورة للقيم والأهداف القومية.

إن المستمع لكلام محرّف مغلوط واحدٌ من اثنين : إما أنه يعرف مواقع الخطأ والزلل فيما سمع فيأسَى ويحزن وقد يجرّه الأمر إلى موقف «اللامبالاة» أو فقدان روح الانتماء ، وإما أنه يجهل ذلك فيستقرُّ الخطأ فى نفسه ويظنه صحيحًا لصدوره عن أهل القُدوة ، ويصبح هذا الخطأ معترفًا به ، وقد ينضم بالتدريج إلى جوهر اللغة وكيانها . وما الأخطاء الشائعة إلا نتيجة مباشرة لمثل هذا السلوك اللغوى ونحوه ، حيث يقع الخطأ ويُقلَّد ويستمر التقليد وينتشر حتى يصبح ظاهرة لغوية عامة، يمارسها الناس جميعا بلا تحرُّج ؛ إذ خيل لهم أنها صواب ، وما هى كذلك فى حقيقة الأمر .

ويبدو أن الوقوع فى هذه الهفوات اللغويات أصبح سمة العصر، وعادةً تلازم المتحدثين بالعربية ارتجالا ، والناقلين من أوراقهم أحيانا. ودليلنا على ذلك ما نلحظه فى بعض المواقع والمحافل التى هى - بحكم الحرفة والصنعة - من أَوْلى البيئات بالالتزام بالكلمة الصحيحة وتقديمها إلى الناس فى صورة تليق بالمقام أو المكان الذى إليه ينتسبون . فهناك على أعواد المنابر (فى المساجد مثلا) وفى ساحات القضاء تقع زلاّتٌ وعثرات ما ينبغى لها أن تكون ، على الرغم من إمكان التخلص منها بالاهتمام ومراجعة النفس قبل الأداء وفى أثنائه. وربما يحدث هذا ونحوُه من التجاوزات اللغوية فى مدرجات الجامعة عند مناقشة الرسائل

العلمية. وهذه الرسائل - كما نعلم - تعنى إجازة الرجال لقيادة الشباب الذين هم أمل الأمة وعُدّةُ المستقبل .

وفى رأينا أن مراجعة النفس عند الأداء اللغوى تستلزم تجريبا وتدريبًا مستمرًا لمن نصبوا أنفسهم لتولّى هذه المهامّ الخطيرة وتحمّل هذه المسئوليات القومية الرائدة . وإذا كانتْ دور التعليم - بمراحلها المختلفة - لم تنجح النجاح المبتغى فى تدريب الناشئة على الإفصاح عن النفس بلغة سليمة فى ثقة وتمكن ، فإننا نوجِّه دعوة مخلصة إلى محفلين اثنين مهمين فى هذا المجال يتمثلان فى «النوادى الأدبية» و«بيوت الثقافة» . إننا ندعو المسئولين فى هذه الأندية وتلك البيوت إلى توسيع دوائر نشاطهم بتنظيم لقاءات جماهيرية دورية منتظمة ، تُلقَى فيها المحاضرات العامة وتدار فيها المناقشات والمناظرات ، ويشترك فيها الشباب اشتراكا فعليا إيجابيا ، تعويدا لهم على «فن الكلام»، ولتدريبهم على أساليب الأداء وطرائق الإلقاء فى المجتمعات العامة والخاصة بلغة سليمة صحيحة . وذلك - فى الحق - عمل قومى جليل ، يُشكر له أهلوه، إن هم استجابوا لدعوتنا هذه .

وهكذا نرى أن القدوة الصالحة فى التوظيف اللغوى تكاد تكون مفقودة أو أنها غير مؤهلة تأهيلا مناسبًا للقيام بدور التثقيف اللغوى الصحيح ، فى حين أنها من أهم وأخطر العوامل التى تؤدى إلى خلق مناخ صحى تسترد فيه العربية أنفاسها ، وتعود إليها قوتها وحيويتها .

وليست القدوة الصالحة وحدها هى الطريق إلى تصحيح المسار اللغوى، بل هناك عوامل أخرى كثيرة ، يتمثل أكثرها أو جملة منها فى المشكلات، التى تقف فى طريق ازدهار العربية وانتشارها على وجه

مقبول يرشحها للتوظيف العام والخاص جميعا. وبالكشف عن هذه المشكلات ومحاولة علاجها أو التخلص منها نظفر بجو صحيح يضمن للعربية انطلاقة مشهودة؛ جوّ مملوء بعوامل جديدة مهمة تنضم إلى عامل القدوة الصالحة فى الأداء اللغوى. وبهذا تزول تلك النغمة غير العادلة التى تدعى جمود العربية وعدم قدرتها على الوفاء بحاجات الناس الفكرية والعلمية فى عصرنا الحاضر .

★ ★ ★

الباب الثانى

من مشكلات اللغة العربية

وبـــه فصـــلان :

الفـــصل الأول : مـــشكلات قـــديمة.

الفـــصل الثـــانى : مـــشكلات حـــديثـــة.

بيان وتحديد

من المقرر بين الدارسين أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه. ومن ثمّ كان هناك ارتباط وثيق بين ما يبدو فى اللغة من مشكلات وما يسود البيئة المعينة من عادات وتقاليد ، وما يجرى فيها من أنماط سلوك وتفكير وطرائق معالجة العلوم والحرف والصنائع، وما قد يكون لهذه البيئة من حضارة أو تراث . فليست اللغة - أية لغة - بمعزل عن المجتمع الذى تعيش فيه ، إذ هى ليست كائنا مستقلا يدبر أموره أو يرعى شئونه بنفسه . وإنما هى ظاهرة أو عادة اجتماعية تتلقى من المؤثرات والعوالم الخارجية ما يستقبله غيرها من العادات الاجتماعية الأخرى .

ومعنى هذا أن ما نلحظه فى اللغة من قوة أو ضعف ، ونماء أو جمود ، وسهولة أو تعقيد ، وما تنتظمها من عوامل الوفاء أو عدم الوفاء بحاجات المجتمع ، وما يصيبها من ازدهار أو تخلف ، إنما يرجع ذلك كله إلى الأجواء العلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تحيط بها فى مجتمعها الخاص .

إذا استقر لنا هذا الإدراكُ لحقيقة اللغة ، أمكننا أن نحدد مشكلات اللغة العربية نوع تحديد، وأن نقف على أسبابها ، وأن نشير - كلما أمكننا ذلك - إلى طرائق العلاج ووسائله . وللغة العربية مشكلات كثيرة

منوعة المناحي والاتجاهات ، شأنها في ذلك شأن غيرها من اللغات، غير أن مشكلات العربية تتسم بأنها من ذلك النوع الذى يهدد مقوماتها وكيانها ، ويعوق تقدمها وازدهارها ، ومن ثم يحرمها من التفاعل المتبادل بينها وبين أهليها ، ويجعلها عاجزة عن أداء دورها فى بيئتها عجزا كليا أو جزئيا بحسب ما يحيط بها من ظروف وملابسات. لهذا كان من الحتم النظر فى هذه المشكلات ، بغية إصلاح المسار اللغوى .

يرى الدارسون أن المنهج الأمثل فى تصحيح المسار اللغوى فى أية بيئة ينبغى أن يوجّه نحو التقريب بين المستويات اللغوية ، لأن التفاوت الكبير بين هذه المستويات عيب اجتماعى ومنقصة حضارية. ويحضرنا فى هذا الصدد ما سجله من قبلنا باحث فاضل ، إذ يقول : «والفرق بين المجتمع المتكامل السليم والمجتمع (المتنافر) المريض هو فى تقارب المستويات اللغوية فى الأول وتباعدها فى الآخر ، فتقارب مستويات التعبير اللغوى دليل على تجانس المجتمع وتوازن طبقاته وحيوية ثقافته . ومن ثم (يشير) إلى تكامله وسلامته (الفكرية) . فمن الثابت أن العصور التى يسود فيها نوع من التآلف بين المستويات العلمية والأدبية والعملية هى غالبا أزهى العصور وأرقاها . أما إذا كان كل مستوى لغوى بعيدا كل البعد عن الآخر ، فهو دليل على الانفصام (الفكرى) فى المجتمع ، وهذا يؤدى إلى التدهور والانحطاط والشيخوخة...».

ونحن - باتفاقنا الكامل مع هذه المقولة الصادقة - نضيف أن التقريب بين المستويات اللغوية يقتضى وجود أساس أو مستوى لغوى معين يصلح أن يكون نقطة الانطلاق نحو هذا الهدف؛ لما يحظى به من درجة القبول وسعة الانتشار واتسامه أو اتسام أغلب مظاهره بالصحة، وخلوّه من عناصر التنافر والشذوذ .

وهذا المستوى يتمثل فى نظرنا فى العربية الفصيحة التى ورثناها عن الأجداد ذات الحدود المرسومة والقواعد المعلومة ، والتى لها وجود يذكر فى التأليف الجيد نثرًا وشعرًا ، وهى أيضًا اللغة القومية المعتمدة أساسًا فى دور التعليم ، وإن كنا مع ذلك نلحظ أن توظيفها نطقًا فى الحديث الخاص أو العام يأتى محشوًا بالأغلاط واللحن ، ومملوءًا بالخلط والتشويه .

وهنا تبرز المشكلة الحقيقية ، لأن الخطأ هنا أشدّ خطرا وأبعد أثرًا ، لسعة انتشاره ولأن الكلام المنطوق هو أصل اللغة أو هو اللغة الحقيقية . واللغة المكتوبة نفسها لا تخلو هى الأخرى من الخطأ والتحريف : نلاحظ هذا فى أعمال بعض الأدباء - كتابا وشعراء - ، وفى المجلاّت الأدبية والصِّحافة ، وكتب الثقافة العامّة، وفى النشرات الرسمية والرسائل الجامعيّة . وربما نلحظ بعضًا من هذه الهفوات كذلك فى أعمال بعض المتخصصين والباحثين . نلمس هذا وذاك على الرغم من أن هذه المادة المكتوبة كلّها خضعت - بكل تأكيد - لشىء من المراجعة والنظر .

فالمشكلة اللغوية العربية إذن واحدة ، لا تقتصر على مكتوب دون منطوق أو العكس. فهما متلازمان ومتداخلان ، ويؤثر أحدهما فى الآخر، وإن كان تأثير المنطوق أوسعَ وأعمق ، لأنه الأصل ، كما قررنا ، ولأن كل العرب يسمعون ، ولكنهم ليسوا جميعا يقرأون .

وللمشكلة اللغوية عندنا عوامل وأسباب كثيرة متنوعة المناحى والاتجاهات ، ولها مصادر وروافد ذات أشكال وأبعاد مختلفة ، شأنها فى ذلك شأن ما يعرض لغير العربية من لغات ، غير أن مشكلات لغتنا ذات

طابع خاص ، وفقا لخصوصيات أهليها وأنماط سلوكهم فى الحياة والتعامل معها. وهذه المشكلات متشابكة متداخلة ، ليس من السهل الفصل بينها فصلا حاسما . ولكنا مع ذلك رأينا تصنيفها صنفين كبيرين، وفقا للمراحل الزمنية التى شهدت هذه المشكلة أو تلك أو التى ألقت إلينا بها ، أو كان لهذه المشكلات وجود ذو أثر فاعل فى المراحل الزمنية المختلفة .

فهناك مشكلات قديمة امتد أثرها حتى الآن ، وهناك أيضًا مشكلات حديثة أو معاصرة وهى كثيرة.

★ ★ ★

الفصل الأول

مشكـلات قديمـة

وبـــه مبحثـان :

المبحـــــث الأول : تقعيد اللغة ومناهجه.

المبـحث الثـانى : نظام الكتـابة العـربيـة.

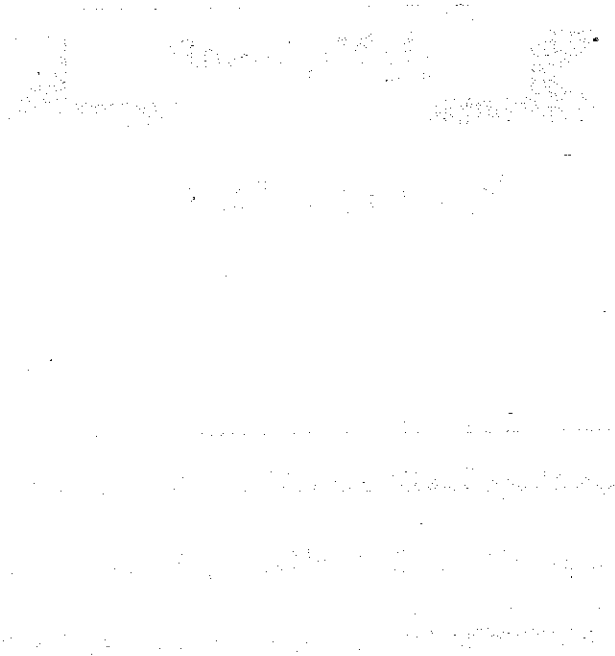

المبحث الأول

تقعيد اللغة ومناهجه

لسنا فى حاجةٍ إلى أن نؤكدَ براعةَ علماء العربية فى دراسة لغتهم والنظرِ فى جوانبها المختلفة ، والوصولِ من ذلكَ كلِّه إلى حصيلةٍ هائلة عميقة من القواعدِ والقوانين التى حددت خواصَّها الأساسية ، وضمنت لها النقاءَ والتفوق على ما حَولها من ضروب الكلام الدارجِ المتسم بالفردية والصفات البيئية الضيّقة. ولقد وصلت العربيةُ بجهود علمائها إلى منزلةٍ لم تحظ بها لغة أخرى على وجه الأرض فى القديم والحديث معًا. ذلك أنهم قتلوها دراسةً وبحثا وأشبعوها نظرًا وتأملاً، وجرَوْا خلف ظواهرها. يجمعون ويسجلون، حتى حَفَلت المكتبة العربية القديمة بتراث لغوى ضخم ، متشعبِ النواحى ومتعددِ الجوانب .

غير أن النظرة الموضوعية المنصفة تقودنا إلى تسجيل بعضِ نواحى القصور فى المنهج الذى اتبعوا ، وفى طرائق التقعيد التى اختاروا. وذلك - بالطبع - إنما يصح إطلاقُه فيما لو أخذنا مناهج البحث اللغوى الحديث دليلاً للعمل وأساسًا للمناقشة ، وإلا فإن جملة ما أتى به هؤلاء القومُ فى حدِّ ذاته عملٌ علميّ رائع، وبخاصة إذا ما أخذنا فى الحسبانِ ظروف حياتهم وأدواتِ معايشهم آنذاك ، حيث كانت وسائل المعرفة محدودة وعُدَدُ البحث وأجهزتُه معدومة .

لقد غاب عن علماء العربية أن اللغة ظاهرةٌ يصيبها التطورُ والتغير،

فنظروا إلى العربيةِ كما لو كانت شيئاً جامداً لا يتحرك : نظروا إليها فى وضعها الضيق فى الزمان والمكان، فلم يحفلوا بماضيها، ولم يُفسحوا المجال للتفكير فى مستقبلها وما عساه أن يكون . وكان من نتائج هذه النظرةِ أمران بارزان ، ظهرت آثارُهما فى القواعد التى سجلوها ، وفى مسار هذه اللغة منذ زمن التقعيدِ حتى وقتنا هذا. ومازالت هذه الآثار تمثل مشكلاتٍ حقيقيةً أمام طلاب اللغة فى شتى المجالات .

أما أول هذين الأمرين فيبدو فى ذلك الاضطراب الذى نلمسه فى معالجة بعض القواعد ، صوتيةً كانت أم صرفية أم نحوية . ففى دراسة الأصوات مثلاً – على الرغم من أنها أفضلُ الدراسات اللغوية التى أتوا بها على الإطلاق – نقابَلُ باختلافاتٍ واسعة فى وصْف هذا الصوت أو ذاك ، كما نشاهد ذلك مثلا فى أصوات القاف والجيم والضاد والطاء إلخ. كان على لغويىّ العرب فى هذه الحالة وأمثالِها أن ينظروا إلى هذه الأصوات وغيرها فى ضوء التاريخ الطويل للغة العربية ، على أساس أنها امتدادٌ لنفسها عبرَ زمن طويلٍ مستمرٍّ الحلقات حتى تصل فى النهاية إلى الأصل أو اللغة الأم ، وهى اللغة السامية (أو العربية) الأولى . هذه النظرةُ التاريخية الواسعة كانت ستقودهم حتمًا إلى الإجابة الواضحة الحاسمة؛ إذ سوف تقفهم على الوضع الصحيح أو الأصلىّ لهذه الأصوات . ومن ثمّ يستطيعون الحكمَ ما إذا كان هذا الاختلافُ فى حقيقة هذه الأصوات إنما يرجع إلى الأصولِ الأولى أم أن تطوراً ما أصاب هذا الصوت أو ذاك.

وهناك فى الصرف على ضربٍ من التمثيل ، مسائلُ الإعلال والإبدال التى عالجوها، كلَّها أو جُلَّها، بمنهج الافتراض والتخمين ، على

حين أنها سهلةُ المأخذ طيّعةُ التحليل فيما لو نُظِرَتْ فى إطار الأصل التاريخى لها فى اللغة العربية ذاتِها ، أو فى أخواتِها الساميات (أو العربيات) . وكذلك لانعدم أن نجد تفسيرات مقبولةً لبعض قواعد النحو ، تقدمها لنا الأصول التاريخية للظواهر النحوية . وليس فينا من ينكر أن الإعراب نفسه - وهو قمة المشكلات- يرجع فى أصوله إلى مصدر تاريخى قديم .

ويتمثل الأمر الثانى الذى أصاب العربية فى مسارها الطويل فى فرض القيود الصارمة على حركتها وتفاعلها مع الظروف المتجددة فى كل مجالات الحياة من حولها . لقد قرر القدماءُ وقف الاستشهاد فى قواعد اللغة بمنتصف القرن الثانى الهجرىّ تقريبًا بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجرى بالنسبة للبادية ومنعوا بذلك الأخذ بكلام العرب الذين جاءوا بعد هذا التاريخ. بلى تجاوزوا هذا الحد وحكموا على كل ما استُحدثَ بعد ذلك بأنه من الخطأ المحض .

وإذا ما انتقلنا إلى حقل « الألفاظ» ألفيناهم يخلعون على الجديد منها مصطلح « المولَّد» ، وهو مصطلح يحمل فى طياتِه التحذير ، وينبئ عن عدم فصاحة هذه الألفاظِ ، وعن عدم أهليَّتها لمواكبة ما ارتضوه وباركوا استعماله من ألفاظ.

والحق أن إهمال عامل الزمن فى النظر إلى اللغة العربية وما تبع ذلك من عدم الاعتراف - بطريق مباشر أو غير مباشر - بتطورها وتجددها ، كانت له آثار ذات خطر أصابت هذه اللغة فى مسارها الطويل عبر الزمن . إن علماء العربية بنظرتهم هذه فرضوا على لغتهم الرسمية عوامل الجمود، وكفوا عن متابعتها ودراستها فى بيئاتها الجديدة وفتراتها

الزمنية المتلاحقة دراسة من شأنها أن تأخذ بيدها نحو النمو والازدهار. وظهرت فى الأفق نظرات إلى اللغة تعكس هذه الاتجاه المناقض فى حقيقته للخاصية الأساسية للغة وهى أنها - دائمًا وأبدا - تقبل التجديد والابتكار ، كلما عبرت طريقها من فترة زمنية إلى أخرى وانتقلت من جيل إلى آخر .

ظهرت حركة « التنقية » أو « التصويب اللغوى » ، وكانت مهمتها الأساسية الجرى وراء الجديد ومتابعته لبيان وجه الخطأ فيه ، وفقًا لما سجلوا من قواعد وما انتهوا إليه من قوانين فى فترات سابقة لنمط من الكلام حددوا هم مواقعه الزمنية . وفاتهم أن يحفظوا لهذا الجديد قدره وأن يعترفوا أنه إنما صدر عن أصحاب اللغة، وأنهم -أو خاصتهم فى أقل تقدير- يصدرون عن لسان عربى ، لا يختلف فى الفصاحة التى حددوا واختاروا إلا بقدر ما توجبه ظروف الحياة الجديدة وما تفرضه الطبيعة المتطورة للغة . وكلام شأنه هذا واستعمال لغوى صفته تلك يعد فصيحًا لا محالة.

كان على علماء العربية -فى رأينا- أن ينظروا إلى هذا الجديد، لا بقصد تخطئته أو نبذه أو التقليل من شأنه، وإنما بغرض درسه درساً موضوعيا، للوصول منه، أو نمط خاص منه فى الأقل ، إلى قوانين أو ضوابط مميزة له بوصفه ممثلاً لعصر زمنى معين . وكان عليهم كذلك أن يستمروا فى هذا النوع من الدرس والمتابعة لكل الظواهر اللغوية المتجددة على فترات الزمن المختلفة ، حتى وقتنا هذا الذى نعيش فيه. وكنا بذلك نضمن الوصول إلى ثلاث نتائج مهمة فى حياة الأمم وتراثها اللغوى والحضارى .

النتيجة الأولى ، وهى أهمها، إفساح الطريق أمام الاستعمال اللغوى للنمو والابتكار بقدر ما يحتاجه الناس فى حياتهم من وسائل التعبير ، وما تتطلبه أمور حرفهم وصنائعهم المتغيرة بتغير الزمن وتبدل أحواله.

النتيجة الثانية ، تتمثل فى الوصول إلى تسجيل علمى ذى بال لتاريخ اللغة العربية ، وهو أمر حرمت منه هذه اللغة -دون غيرها من اللغات ذات الشأن - بسبب هذا المنهج الذى أهمل العامل الزمنى فى دراستها . ولقد كان رجال الأدب وتاريخه أدق نظرا وأصح منهجا؛ حيث درسوا مادتهم وقسموها أو صنفوا خواصها إلى عصور : هناك العصر الجاهلى ، وعصر صدر الإسلام ، وعصر بنى أمية إلخ . وكلها آداب عربية سليمة الشكل والمضمون فى نظر العرب جميعًا.

ولا يظنُّ ظان أن تطبيق هذا التصنيف الزمنى على اللغة يؤدى إلى شىء من الفوضى واختلاط الصحيح بغير الصحيح من الكلام. إن هذا التصنيف القصد منه تعرف وضع اللغة العربية وأحوالها فى تاريخها الطويل، وربط حاضرها بماضيها ، أملا فى الوصول إلى مادة لغوية ديناميكية الخواص والسمات ، توائم فى جملتها حلقات الزمن المتتابعة وما تنتظمه هذه الحلقات من علوم وفنون متجددة . إضافة إلى هذا أننا ما قصدنا بهذا النهج تطبيق هذا التصنيف على كل صور الكلام وضروبه، وإنما أردنا تطبيقه على أنماط خاصة مقبولة من المجتمع فى عمومه.

النتيجة الثالثة ، أن هذه الدراسة المستمرة للغة لابد أن تقود فى النهاية إلى نوع من التعديل أو التجديد فى قواعدها وضوابطها العامة؛ بحيث تأتى هذه القواعد والضوابط ممثلة للواقع اللغوى فى كل فترة زمنية ، وبهذا تصبح اللغة فى جملتها قريبة المنال، طيعة المأخذ ، ليس فى تناولها أو استعمالها أية صعوبة على المستويين العام والخاص معا.

وزاد الأمر صعوبة وتعقيداً أن نهج علماء العربية فى رصد مادتهم وتحليلها وتقنينها ، منهجًا غير متسق الجوانب والاتجاهات. ركزوا فى البدء على النظرة المعيارية التى تعنى محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطردة، وفرضها على أهل اللغة . فمن سار على هديها كان مصيباً ومن تجاوزها وقع فى مزالق الخطأ. والنظرة المعيارية بهذا المفهوم نظرة مثالية، من الصعب تحقيقها أو الأخذ بها فى كل حال. ذلك أنها تفرض نتائجها على الناس بقطع النظر عن الزمان والمكان، فى حين أنه من الثابت والمقرر أن الظواهر اللغوية بطبيعتها لا ينخضع لهذا المعيار الصارم : إنها تتفاعل مع البيئة تأثيراً وتأثرًا ، فتتغير -فى قليل أو كثير - أو تختلف بعض وجوهها ، الأمر الذى يفسد على «المعيارية» الصارمة فعاليتها ومصداقيتها فى التقعيد .

ومن ثم اضطر علماء العربية -راضين أوكارهين - إلى المعونة من مناهج فرعية أخرى تخلصهم من قبضة هذه المعيارية المثالية ، فركنوا إلى النظر الفلسفى حينا وإلى التأويل حينا آخر، ولجئوا فى كثير من أعمالهم فى التعقيد اللغوى إلى المنطق ، كما أخذوا بمنهج الوصف فى حالات محدودة.

وهكذا كانت النتيجة أشتاتًا من الأفكار والاتجاهات التى ربما يتسق بعضها مع بعض أحياناً ، ولكنها كثيرًا ما تتنافر أو تتباعد وربما يناقض بعضها بعضا، وقد ظهر أثر هذا الخلط فى المناهج فى قواعد اللغة ، حيث نلاحظ اضطرابًا وتعقيداً فى تحليل بعض هذه القواعد ، وبخاصة فى قواعد النحو. ومعنى ذلك كله أن خلط فى مناهج التعقيد كان سببًا بارزًا من أسباب صعوبة استيعاب قواعد اللغة ، أو الأخذ منها بنصيب كافٍ للحصول على معرفة لغوية تفى بحاجات الإنسان العربى فى

مجتمعه الصغير أو الكبير على سواء . ومعروف أن قواعد النحو هى جماع قواعد اللغة ومحصِّلتها النهائية ، فالشكوى منه أو من صعوبته تعنى فى حقيقة الأمر الشكوى من اللغة فى مجملها .

ومع ذلك نحن لا ننكر أن النحو العربى فى جملته عمل رائع عميق واسع الجنبات والاتجاهات . ولم يكن غريبًا على علماء العربية أن يهتموا بشئون هذا العلم، ويعملوا على استقصاء مباحثه وقضاياه. فهم يدركون تمام الإدراك أن النحو هو قمة الوسائل والأدوات إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام . جاء فى مقدمة ابن خلدون : « أنَّ من أراد الشريعة فلابد له من معرفة علوم اللسان العربى ، وهى أربعة : لغة ونحو وبيان وأدب . **أهمها النحو** ، لأنه يبين أصول المقاصد بالدلالات ولولاه لجُهِل أصل الإفادة واختلف التفاهمُ جملة » .

غير أن هذا النحو قد أصاب منهجية البحث فيه - كما ذكرنا - بعضُ الشوائب ، ولحقته بعض نواحى القصور.

ولنشر الآن إلى مثال واحد من أمثلة الاضطراب المنهجى فى التقعيد، بسبب الخروج عن واقع اللغة والاعتماد على مناهج أو أفكار جانبية لا تلائم الحقيقة اللغوية بمعناها الدقيق. كثيرا ما كان علماء العربية يلجئون إلى المنطق، يلتمسون منه العون فى تقعيده وضبط أحكامه ؛ فجاءت بعضُ أعمالهم فى هذا المضمار مخالفة للواقع اللغوىِّ والاستعمال الحىِّ للغة ، الأمر الذى أدَّى إلى تعقيد بعض جوانب هذا النحو واضطراب شىء غير يسير من قوانينه، بحيث أصبحت مثارًا للشكوى فى القديم والحديث ، وسبباً من أسباب النفور منه وعدم القدرة على فهمه واستيعابه فى يسر وسهولة .

اتخذوا القياس المنطقى لهم منهجًا وطريقا من طرائق التفكير فى النحو . والقياس فى حد ذاته مبدأ مقبول مشروع فى كل العلوم ، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه فى السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه – فى اللغة بالذات – له واقع ووجود يتمثل فى الاستعمال الحى للكلام . ولكن علماء العربية بالغوا فى تطبيق هذا المبدأ وبالغوا فى الالتزام بأحكامه ، حتى لقد كانوا يقبلون ما يجيزه القياس المنطقى وإن لم يرد به سماع. ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى ، على أساس من القياس ، لا على أساس الظواهر اللغوية التى تتمتع بالأفضلية ، بسبب سعة الانتشار واطِّراد الخواص وتوافقها .

لقد كانوا مغرمين بالقياس حقا، حتى إن بعضهم نصب نفسه للدفاع عنه، وترويج أحكامه، واتخذها مبدأً عاما فى صنعة النحو، وتصنيف مسائله وقضاياه. وها هو ذا ابن جنى اللغوى الفيلسوف والفَيلسوف اللغوى يقول: «إذا بطَل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا». ويقول آخر: « إن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق لأن النحو قياس كله، فمن أنكره فقد أنكر النحو» كما ينسب إلى الكسائى قوله :

إنما النحو قياس يُتَّبع وبه فى كل أمرٍ يُنْتفعْ

ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله ، فنظروا فى أركانه وأصوله ، قصدًا إلى الأخذ بها وتطبيقها على التفكير النحوى .

ولقد كان لواحد من هذه الأركان شأن أى شأن فى معالجة قضايا النحو ومسائله؛ ذلك هو مبدأ « العِلّة ». فلكل شىءٍ عندهم علة منطقية،

ومن ثم أخذوا يلتمسون العلل والأسباب للظواهر النحوية ، ويجمِّعونها ويصنفونها إلى مجموعات ، حتى ضاقت بها كتُب النحو وامتلأت بها أدمغة الدارسين والمتعلمين قبل أن تمتلئ بالحقائق اللغوية المتمثلة فى القواعد والضوابط الأصلية التى ينتظمها الكلام الفعلىّ .

أما أمثلة هذه العلل فكثيرة متنوعة : فهناك علل الإعراب، لم رُفع الفاعل ولم نُصب المفعول مثلاً ؟ وعلل البناء وأنواع البناء : لم بُنيت هذه الصيغة أو تلك؟ ولمَ كان بناؤها على الفتح أو الضم أو السكون مثلاً ؟ وهناك علل التشبيه ، كما فى إعراب المضارع لمشابهته للاسم ، إلى غير ذلك من العلل التى أفرطوا فى الجرى وراءها وفى تشعيب أنواعها، حتى أصبح لديهم ما يعرف بالعلل الأُوَل والعلل الثوانى والثوالث . وإنك لو نظرت فى هذه العلل كلها أو جُلها لوجدتها عللاً متهافتة عارية من الفائدة بعيدة عن الواقع . وإنما الواقع فى الحقيقة أن جميع الظواهر اللغوية نحوية كانت أم غير نحوية إنما ترجع إلى المتكلم نفسه ، فهو صانعها والمنشئ لها .

ولقد كان لهذا الضرب من التفكير الفلسفى آثار بعيدة المدى؛ إذ جرهم إلى الاهتمام بالصور والأشكال أكثر من عنايتهم بمعانى الكلام ووظائفه . ومن ثم ضاع كثير من حقائق النحو وسط هذا الزحام من مسائل الجدل الصورى ، وهى مسائل أثقلت كاهل الدارسين والمتعلمين ، وحالت دون وقوفهم على واقع اللغة كما جاءت على ألسنة أصحابها ، لا كما رسم النحاة وأرادوا لها.

وهكذا نرى أن كثيراً من صعوبات النحو العربى ومشكلاته ترجع إلى التجاء النحاة إلى التفكير المنطقى والنظر الفلسفى مضحّين فى كثير

من الأحوال بواقع اللغة واستعمالها الحى. من أهم آثار هذا النهج الغريب عن طبيعة اللغة -بالإضافة إلى ما ذكرنا -ظهور ما عرف فيما بعد «بنظرية العامل» فإذا كان «لكل حادث محدِثٌ» فى الفلسفة الكلامية فكذلك «لكل معمول عاملٌ» عند رجال النحو . ومعناه فى اصطلاحهم أن هناك علَّة لكل حالة من حالات الإعراب من رفع ونصب وجرّ وجزم، وكذلك حالات البناء وإن لم تتغيَّر صورة الصيغة المعينة من مكان إلى آخر فى الجملة والعبارة . وهذه العلّة عندهم تكمن فى العامل الذى يقوم بدور التفسير و التوضيح لحدوث هذه الحالة الإعرابية أو تلك فى هذا الموقع أو ذاك . فإن كان هذا العامل موجوداً فقد عثر النحاة على ضالّتهم ، وإلاّ يكن، قدّروه وافترضوا وجوده على وجه يتّسق مع الحالة الإعرابية المعيّنة . وقد يكون العامل شيئًا معنويًا ليس له وجود لفظى فى الكلام ولا يمكن تقديره أو افتراض صورة لفظية له ، كما فى حالة «المبتدأ » إذ هو مرفوع «بالابتداء» عند قوم منهم . ولقد كان لهذه النظرية دور خطير فى تقعيد النحو وتصنيف أبوابه وتبعيج مسائله وتشعيب أمثلته إلى حدٍّ أصبحت معه قضايا هذا العلم- وقضايا الإعراب بخاصة – تدور وجوداً وعدما وصحة وفسادًا مع المفهوم الفلسفى لفكرة العامل . وقديماً قالوا « الإعراب أثر يجلبه العامل» كما وضع بعض شيوخهم الكبار كتبًا مستقلة فى العامل وصنوفه : وضع أبو على الفارسىّ كتابًا سماه «العوامل» وكذلك ألقى إلينا عبد القاهر الجرجانىّ بكتاب آخر دعاه « العواملَ المائة » .

أما الآثار الفعلية لتطبيق نظرية العامل هذه ، فهى كثيرة ، متنوعة الأشكال والأنماط ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين ، بينهما اتصال وانفصال من هذا الوجه أو ذاك .

المجموعة الأولى :

ونعنى بها تلك الآثار التى طغت على منهجية البحث فى النحو وضبط أحكامه. يتمثل ذلك بوضوح فى تصنيف أبواب النحو ومسائله على «وَفْق الأثر» الذى يحدثه العامل فى الكلم حين تؤلف منه الجمل والعبارات . فهناك أولاً المرفوعات فالمنصوبات وينضم إلى هذين القبيلين أو تتخلّلهما أبواب أو مسائل هى خليط من هذا القبيل أو ذاك مع التعريج فى هذه الأثناء إلى مسائل ما كان لها أن تلقى هذا الاهتمام الذى بذلوا ، وتلك العناية التى أعطوا لولا التزامهم الصارم بفكرة العامل وتطبيق أحكامه ، كما يظهر ذلك جليًا فى بابى الاشتغال والتنازع. ويعقب ذلك المجرورات ومواضيع أخرى علّقوا ترتيبها وطرائق النظر فيها بهذه الفكرة الفلسفية ذاتها .

أصبح هذا التصنيف « العاملىُّ » تقليداً عندهم ، وبخاصة عند المتأخرين منهم كما نلمسه وندركه دون عناء فى ألفية ابن مالك وشراحها، وكما جرى عليه العرف النحوىُّ التقليدى حتى وقتنا هذا . ولقد أدى هذا النهج منهم إلى الاهتمام المبالغ فيه بواحدة فقط من وظائف النحو وهى الإعراب ، مع حرمان وظائفه الأخرى مما تستحقه من عناية وتوجيه نظر . هنالك للنحو - كما نعلم - وظائف أساسية كالموقعية وقواعد المطابقة وتعليق الكلم بعضه ببعض ، لم تَنَلْ حظها من الدرس والتأمل إلا لماما وفى صورة إشارات عابرة ، متناثرة هنا وهناك فى تصانيفهم الواسعة المتشعبة المناحى والاتجاهات حول مقصدهم الأسمى وهو الإعراب .

أما المجموعة الثانية :

من الآثار الفعلية لتطبيق المفهوم الفلسفى لفكرة العامل فهى ذات اتصال وثيق بآثار المجموعة الأولى بل هى مترتبة عليها ونتيجة حتمية لها . لقد أدى غلوهم فى الإعراب وتوجيهاته وتحليل مسائله ، على وجه يتفق مع العامل ونوعيته، إلى الإسراف فى التمارين غير العملية والافتراضات الذهنية ، وما يتبع ذلك من تأويلات وتقديرات ليس لها من الواقع اللغوى نصيب . لقد كانوا يجيزون فى المثال الواحد أكثر من وجه إعرابى على أساس من العامل ، وتقليب وجوهه الممكنة عقلاً ، على حين أنه من المؤكد أن المثال الواحد لاينطق إلا بصورة واحدة فى الموقف الواحد فإذا ما جاء بصورتين من النطق أصبح مثلين أو جملتين مختلفتين. وهكذا شغلوا أنفسهم بالأشكال والصور وأهملوا وظائف الكلام ودلالاته على الرغم من أنها هى لُبُّ وظائف النحو وقمة مقاصده. وهكذا أيضًا حشوا كتب النحو بفلسفات جدلية وخلافات غيرمجدية طمست حقائق النحو وجعلته مطلبًا وعر الطريق عصى المنال .

ولم ينج النحو وغيره من قواعد اللغة من ملابسات أخرى كان لها بعض الأثر فى المادة الخاضعة للتقعيد وإصابتها بشىء من الخلط. من ذلك مثلاً منهجهم فى جمع اللغة وطرائق هذا الجمع ووسائله .

لقد كان علماء العربية حريصين على جمع كل شاردة وواردة من لغتهم ، وتسجيل ما يسمعون ويجمعون . وقد كانت لهم فى هذا السبيل طرائق عدة : كان الواحد منهم يعتمد أحياناً على ثقافته الخاصة ومحصوله اللغوى ، أو يستمع إلى فصيح عابر أو مقيم ، أو يستشيره فى مسألة أو أخرى، أو يجادله فى حقيقة الأمر فيها ، بتقليبها على وجوهها

المختلفة ، أما الطريق الأساسى الذى اتخذوه منهجًا أو ما يشبه أن يكون كذلك فى الجمع والتسجيل فقد كان النزول إلى البادية .

يشير التاريخ اللغوى إلى العديد من رحلات كبار اللغويين ومشاهيرهم إلى البادية، حيث الفصحاء الذين جَفَت لغتهم وسلِمت من اللحن أو التخليط الذى أصاب كلام الحضريين ومن على شاكلتهم ، وحيث القبائل الموثوق بعربيتها، والمطبوعة ألسنتها على الفصيح من القول دون تكلف أو صنعة . أضف إلى هذا ، أنهم -قصداً إلى التأكد من صحة ما يأخذون وفصاحة ما يتلقون -حددوا هذا وذلك التلقى بحصره - على ما روى - فى قبائل معينة. وهى قبائل انمازت من غيرها بعامل مشترك هو البعد النسبى فى المُقام عن الأعاجم ومن لف لفهم من الأمم الأخرى التى ليست العربية بلغتها الأصلية .

هذا النهج فى جمع اللغة نهج سليم الاتجاه ، صائب النظرة فى حد ذاته. إذ هو يتمشى فى إطاره العام مع ما يقرره المحدثون من وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وصيغته ، ومن وجوب اعتماد التلقى على المشافهة . غير أن ما صاحب هذا النهج القديم من ظروف وما واكبه من عوامل عند تصنيف المادة وتقعيدها خرجت به عن الهدف المنشود، وحالت دون الإفادة منه على الوجه الأكمل .

ذلك أن الجرى وراء كل ما يسمع أو يقال، وتعدد مصادر هذا المحصول الذى جمعوا قد ترتب عليهما كثرة الأحكام وتداخلها ، بل تضاربها ومخالفتها بعضها لبعض أحياناً . ظهر ذلك واضحًا فى جمهرة كبيرة من مسائل النحو ، حيث نجدهم يقررون أكثر من حكم ويسجلون أكثر من قاعدة للمسألة الواحدة ، حتى صارت النظرة الأولى لهذا الذى

قرروا وسجلوا توهم بأن قواعد النحو غير مستقرة، وأن كل مثال أو شاهد يجوز فيه وجهان أو أكثر، حتى لقد قيل على ضرب من التساهل والتجوز فى النظر - «لا يخطئ نحوى قط» . ويرجع ذلك فى حالات غير قليلة إلى أن البيئات أو القبائل المأخوذ عنها المادة اللغوية لا تتفق اتفاقًا تامًا فى الاستعمال ، أو طرائق التعبير ، الأمر الذى ينتج عنه حتمًا اختلاف فى الأحكام وقواعد الكلام .

وليس ذلك بغريب عن طبيعة اللغة وخواصِّها الأساسية ، إذ تختلف مادتها وصور التعبير فيها -بصورة أو بأخرى- باختلاف البيئات الاجتماعية وما يلابسها من ظروف ثقافية أو اقتصادية، وما تنتظمه هذه البيئات من حِرَف وصنائع . أضف إلى ذلك أن قصر الأخذ والتلقى على قبائل معينة لم يمنع من التضارب فى الأحكام اللغوية واختلافها وتعدد وجوهها، لا لسبب كثرة هذه القبائل فى عددها وإنما بسبب مواقعها الجغرافية ، فالملاحظ والمقرر كذلك أن هذه القبائل التى حكموا بصحة الأخذ عنها كانت تتوزع مضاربها ومعالم إقامتها على مناطق متباعدة من الجزيرة العربية المترامية الأطراف . ولم تكن هناك من وسائل تقرب الشقة بينها أو تساعدها على نوع من الاتصال الاجتماعى الذى من شأنه أن يعمل على تقليل الفروق الفردية فى الاستعمال اللغوى وعلى ظهور نوع من الكلام الموحد فى السمات والصفات، أو المنتظم لمجموعة أساسية من الخواص المشتركة التى تجعل منه لغة ذات إطار عام واحد.

ولا ننسى فى هذا المقام دور « الرواة » الذين كانوا يسمعون من أهل اللغة ويلقون بما يسمعون إلى علماء اللغة فى مقارهم أو عند الالتقاء بهم

فى هذا الموقع أو ذاك، ومعلوم أن الراوى للكلام المنطوق لا يمكنه – شاء أم لم يشأ – أن يأتى بالمروى على صورته الأصلية لأسباب كثيرة ، منها الاختلاف بين الطرفين (الراوى والمروى عنه) فى طرائق أداء الكلام ، واختلاف سياق هذا الكلام . ومن المحتمل أن يزيد الراوى فيما ينقل أو ينقص منه ، أو أن تظهر بعض خواص لهجته فيه. كل هذه احتمالات منطقية ويؤيدها الواقع الذى نلمسه واضحًا فى كتب القواعد المحشوة بالأمثلة المختلف فى تحليلها وتقعيد ظواهرها بسب باختلاف الرواة أو اختلاف ترجمتهم للمنقول.

كل هذه الظروف والملابسات التى صاحبت تقعيد اللغة تمثل واحدا من أهم العوامل التى دفعت إلينا بكثير من المشكلات. وهى مشكلات ظهرت آثارها على مر الزمن ، بالشكوى من كثرة القواعد واضطرابها وتضارب بعضها مع بعض فى حالات غير قليلة. ولم تقتصر الشكوى على فترة دون أخرى أو طائفة من الناس دون أخرى ، وإنما امتد أمرها لتشمل كل الفترات وكل الفئات ، حتى وصلت ريحها إلى الأدباء واللغويين أنفسهم. فهذا أبو على الفارسى (وهو من هو فى ساحة الدرس اللغوى) ينعى على «الرمانى» منهجه فى التفكير وإغراقه فى المنطق ومسائله عند تناول النحو وقضاياه ، فيقول : «لو كان النحو ما عنده ما كان عندنا من شىء ، ولو كان النحو ما عندنا ما كان عنده من شىء » . وفى هذه المقولة دليل واضح على اختلاف منازع اللغويين واتجاهاتهم فى تقعيد اللغة ، الأمر الذى انعكس أثره على حصيلة ما شغلوا به أنفسهم ، وهو : «النحو » أو قواعد اللغة التى ظهر فيها شىء من التعقيد والاضطراب ، نتيجة لهذا الاختلاف فى الرؤية لحقائق اللغة وطرائق تحليلها .

وإذا ما وجهنا النظر إلى عصرنا الذى نعيش فيه ألفينا صعوبة قواعد العربية قد جاوزت حدود مجرد الشكوى ، وانتقلت إلى موقع النفور والجفاء ، بل العداء أحياناً من العامة وبعض الخاصة ، ولم يكن هذا الموقف الجديد من أصحاب اللغة مقصوراً على القواعد وحدها، بل امتد الأمر إلى اللغة ذاتها .

ولكنا -على الرغم من كل ما ذكرنا - لا ننكر أن علماء اللغة قد ألقوا إلينا بثروة لغوية هائلة ذات قيمة علمية كبيرة . إنها تقدم لنا صورة واضحة عن ماض فكرى مجيد، وتهيئ لنا فرصة طيبة للإفادة منها واستغلالها فيما لو أردنا الآن أن نقوم بشىء من النظر الجديد فى لغتنا ومشكلاتها المتعددة . إننا - بكل تأكيد - سوف نظفر بمادة طيبة من شأنها أن تأخذ بيد المصلحين وترشدهم إلى مواطن التيسير والتسهيل فى تقعيد اللغة ، إن رأوا ذلك وألفوه ضروريًا.

ولقد جرت بالفعل محاولات كثيرة فى القديم و الحديث للنظر فى قواعد العربية ، بهدف تيسيرها وتقريبها من الناس بصورة من الصور، حتى يأنسوا إليها ويسهل عليهم تذوقها واستيعاب أحكامها . وفى العصر الحديث بالذات تزاحم « المصلحون أو من يدَّعون الإصلاح» ، حول هذه القضية وتسابقوا فى الهجوم على القواعد الموروثة ، لاضطرابها وتخلفها عن روح العصر، وصعوبة وفائها بحاجات التعبير بالأساليب الحديثة. وجدُّوا واجتهدوا وألقوا إلينا بأعمال كثيرة تنشد ما سموه «إصلاح النحو» . وحملت أعمالهم هذه أسماءً وعناوين تنبئ عن هذه الفكرة «الإصلاحية» ، مثل «تهذيب النحو - تحرير النحو - تيسير القواعد - النحو الواضح - النحو المصفى ... إلخ .

والملاحظ على كل حال أن هذه الأعمال فى جملتها لم تنج من القصور فى الوفاء بآمال أصحابها وآمال الناس فيها ، ذلك أن بعضها- وهو الأكثر عددًا وانتشارًا - اقتصر فى عمله على تغيير الأمثلة والشواهد ، وعلى شرح القاعدة أو التقديم لها بأسلوب يألفه المثقف العادى ويمكنه أن يستوعب مضمونه بصورة من الصور . ولكنها -فى الوقت نفسه - التزمت بالتصنيف وترتيب الأبواب وقواعدها على الوجه الموروث التقليدى المأخوذ به فى الأعمال القديمة التى ألقى إلينا بها متأخرو اللغويين من أمثال شراح ألفية ابن مالك ، ومن سار على هديهم ومنهجهم.

وهنلك بعض آخر من هذه الأعمال - وهو قليل العدد - اتخذ طريقًا مخالفًا لكل ما ذكر : فسّر أصحاب هذه الطائفة الأخيرة مصطلح « التيسير » بمعنى «تيسير القواعد» ذاتها ، أى بحذف بعض أبواب النحو ومسائله ، والاستغناء عنها ، أو بضم بعض مسائل باب إلى باب آخر ، أو إدماج مسائل البابين بعضهما فى بعض ، كما فى اقتراح بعضهم ضم خبر «كان» إلى باب الحال ، و باب « الاختصاص » إلى « التمييز» إلخ. فعلوا ذلك أو اقترحوه ، على أساس أنه ضرب من التسهيل ونوع من التخفيف عن كاهل الدارسين والمتعلمين .

والرأى عندنا ، أن أصحاب الطائفة الأولى من الأعمال قد نهجوا نهجًا مقبولاً (نوع قبول) نحو التيسير ، وإنّ بالنسبة للناشئين من المتعلمين ، وأمثالهم من راغبى تعرّف قواعد العربية وتذوقها بقدر ما يفى بحاجتهم المتواضعة فى حياتهم العامة والخاصة. ولكنهم - فى الوقت نفسه - ما زالوا واقعين تحت مظلة التقعيد القديم من حيث

ترتيب الأبواب وتصنيف مسائلها وترتيب حقائقها ، الأمر الذى فوَّت عليهم فرصة الوصول إلى ماسمّوه « الإصلاح » بمعناه الدقيق .

أما أصحاب الطائفة الثانية من الأعمال « الإصلاحية » فقد خانهم التوفيق فيما فعلوا أو حاولوا ، على الرغم من إخلاصهم فيما قصدوا إليه ورأوه سبيلاً فاعلاً فى إطار الإصلاح أو التيسير على أصحاب اللغة. ذلك أن « تيسير » القواعد لا يعنى -بحال - حذف بعضها أو ضم بعضها إلى بعض ، أو الخلط بين الأبواب ومسائلها على غير هدى أو منهج متكامل تعالج به مسائل النحو كلها من أولها إلى آخرها وفقًا لرؤية جديدة تبنى ولا تهدم ، ولا تؤدى إلى خلخلة البناء ، القديم الموروث المبنى على أسس مستقرة ثابتة ، وإن لم ترق فى نظر هؤلاء وأضرابهم من المصلحين .

إن ما فعل هؤلاء أو حاولوه ضرب من « الترقيع » أو «الترميم» لا يجمِّل ولا يجوِّد ، إلا على وجه سطحى موقوت ، لا يلبث أن يمَّحى بعوامل التعرية ومرور الزمن، ويبقى البناء « المعيب » (فى نظرهم) بحاله، منتظرا العود إلى إصلاحه أو ترقيعه مرة ومرات ، وهكذا ، دون معالجة أساس هذا البناء وهندسته .

وينبغى أن يعلم هؤلاء المصلحون (وغيرهم) أن هناك فرقا بين القواعد والتقعيد فالقواعد جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة ، وهو الجزء الضابط لخواصها و المرشد إلى كيفيات توظيفها . والقواعد بهذا المفهوم «لا تيسَّر ولا تسهَّل » بالحذف أو الإهمال. أو الاستغناء عن بعض جوانبها. ذلك لأنها هناك فى اللغة تسرى فى جسمها ولا تنفك عنها ، شئنا أم لم نشأ. فتيسيرها بهذا المفهوم الذى رأوا ليس تيسيراً ، وإنما

هو اطراح لأهم حقائق اللغة وأسسها التى تحكم بناءها وتربط لبناته بعضها ببعض. وكذلك التيسير بضم باب إلى آخر أو دمج قاعدة فى قاعدة أخرى، ليس تيسيرا مقبولاً ، لأنه يصيب تكامل البناء فى الصميم، ويفسد هندسته.

إنما التيسير العلمى الدقيق يكون فى نظرنا بتيسير التقعيد ، أى باتباع منهج جديد ، من شأنه أن يتخلص من الصعوبات أو الاضطرابات التى جلبتها عوامل خارجية ليست من صلب اللغة ، و إنما وقعت بالصنع لا بالطبع: عوامل تلفُّ اللغة بالمشكلات ، وأهمها -فى سياقنا هذا - رؤية القائمين بالتقعيد وطرائقهم فى تشييد البناء وهندسته على وجه يجعل الانتفاع به سهلاً ميسرًا للشادين أو الراغبين فى الالتجاء إليه والاحتماء به .

التيسير إذن إنما يكون فى التقعيد لا فى القواعد. وذلك يقتضى منا (إن أردنا الإصلاح) ، رسم خطة دقيقة تقود إلى هندسة بناء للقواعد جديد .

ومعنى هذا أننا نرى الإبقاء على نظام التقعيد القديم الموروث بحاله ، وحسبانه أثرًا علميًا شاهدًا على العصرالذى وضع فيه ، ومنبئًا عن رؤية واضعيه وطرائقهم فى التفكير آنذاك ، وأهدافهم من صنع ما صنعوا وشغلوا أنفسهم به . إنه موروث تاريخى ألقى إلينا به الأجداد، منتظما لأنماط ثقافتهم وألوان حضارتهم . وليس من الحكمة أو الصواب هدمه، أو خلخلة بنائه بنزع بعض لبناته ، أو استبدال بعضها ببعض. فذلك إن حدث ضياع لمعلم من معالم الحضارة العربية ، وتشويه لهندسته وإساءة إلى تكامله .

فلننطلق إذن (إن أردنا الإصلاح) إلى تشييد بناء جديد لقواعد العربية ، يتواءم مع ثقافتنا ورؤيتنا لحقائق اللغة ، ويناسب حاجتنا الحاضرة المتجددة، وبخاصة حاجات المتعلمين غير المتخصصين . أما المتخصصون فالأولى بهم بل من الضرورى لهم أن يركنوا إلى البناء القديم، ويقفوا على جوانبه وأبعاده ، ويتعرفوا حقائقه وأسراره ، تعميقاً لمعارفهم ، وتأصيلاً لمحصولهم اللغوى . وفى ذلك تأكيد لمواقعهم العلمية ووصل للحاضر بالماضى . وهو طريق راشد من طرق الحفاظ على الهوية وسبيل من سبل الكشف عن الذات من البدء إلى النهاية .

وليس من شأننا فى هذا المقام أن نقدم منهجًا تفصيليا لوضع نظام جديد لقواعد العربية . ولكن لا علينا أن نضع خطوطًا عريضة تحدد إطارا صالحًا ندور فى جنباته للقيام بهذه المسئولية . ونعنى بهذه المسئولية تقعيدًا جديداً مناسبًا لعامة المثقفين وطلاب مراحل التعليم العام، لا للمتخصصين ، وأضرابهم من المشتغلين بالبحوث العلمية الأكاديمية ذات الطابع الخاص الذى ليس من الحكمة تعيينه أو تقييده بقيود تحرمه من سمة البحث الحر تعمقًا واتساعًا وشمولاً .

نعم ، لا ننكر أن لهؤلاء الأخيرين من الدارسين قيودا وضوابط علمية يلتزمون بها فى أعمالهم ، ولكنها قيود وضوابط من نوع آخر . تتمثل هذه وتلك فى الالتزام بالمنهج الذى اختاروا ، شريطة أن يكون هذا المنهج مناسبًا لطبيعة المادة الخاضعة للدرس ، ولأهداف البحث المعين وموقعه فى سلم العمل اللغوى بالمعنى الدقيق .

أما مقترحنا لوضع خطة مناسبة لتقعيد العربية على وجه يفى بحاجة المتعلمين وأضرابهم من الناس، ويخلصهم من صعوبات المنهج

القديم الموروث فيمكن تصويره فى نقاط رئيسية تحدد أبعاده ، وتأخذ بيد القائمين بالتقعيد الجديد فى صورته التفصيلية. وهذه النقاط تكوِّن -فى رأينا - كلاً متكاملاً لمنهج صالح للعمل فى هذا الشأن . وهذه النقاط أو الخطوط قد روعى فيها أن تكون تصحيحاً أو تعديلاً لخطوط منهج الأجداد فى تقعيد العربية .

أولاً : وحدة المادة

ينبغى فى البدء توحيد المادة اللغوية ، أى قَصْر الدراسة على مستوى واحد للنظر واستخلاص القواعد، دون العود إلى مستويات أخرى من الكلام تجنبا للخلط والاضطراب فى جسم النظام الذى يرجى وضعه. والمستوى المختار بالطبع هو العربية الفصيحة الصحيحة ؛ إذ هى الهدف الأول والأخير الذى نسعى إلى تحقيقه ، لتخليص لغتنا مما يلفّها من صعوبات ومشكلات . والاقتصار فى العمل على هذا المستوى الفصيح أمر ضرورى، حتى لا نقع فيما وقع فيه الأقدمون من العود فى أحيان كثيرة إلى اللهجات والأنماط الأخرى من الكلام، الأمر الذى أدَّى إلى الخلط فى القواعد. وتناقضها وتضاربها ، وكثرة الأوجه فى تحليل القاعدة الواحدة كما يشهد على ذلك نظام القواعد التقليدية التى أثارت وتثير الشكوى من الكافة .

ولكن السؤال المحيِّر هو أين العربية الفصيحة الصحيحة الآن ؟ لسنا نبالغ إذا قررنا أن هذا المستوى الفصيح ليس له نصيب يذكر من التوظيف الحى المنطوق ، من الخاصة والعامة على سواء . وإذا ما حاوله واحد منهم فى ظروف خاصة ، وقع فى مزالق الخطأ واللحن. يحدث هذا -للأسف- فى حين أن مفهوم المصطلح « اللغة » فى عرف الدرس

اللغوى الصحيح ينسحب فى أساسه وأصله على اللغة المنطوقة ، لأن فيها صدق الواقع ودفء الحقيقة . وإذا ما انتظم هذا المفهوم - أحيانًا - اللغة المكتوبة فإنما يُترخّص فى ذلك فى ظروف خاصة ولأجل موقوت .

لا مناص لنا إذن - والحال هذه - من العود إلى اللغة المكتوبة قديمها وحديثها ، إذ ما زالت - لحسن الحظ- منتظمة لجملة أساسيات العربية وجوهرياتها التى يمكن الاعتماد عليها فى بناء البيت من جديد . ولكن هذا العود إلى المكتوب ينبغى أن يؤخذ بحذر وحيطة شديدين ، لحرمانها -بطبيعتها - من بعض السمات اللغوية المهمة فى البناء. ونعنى بذلك حرمانها من الخواص الصوتية التى تحظى بها اللغة المنطوقة. من هذه الخواص مثلاً كيفيات نطق الأصوات على وجهها الصحيح ، وما يتخلل المنطوق كله من نبر وتنغيم وفواصل صوتية ، لها أهمية بالغة فى التقعيد السليم .

أما مصادر اللغة المكتوبة التى يمكن العود إليها فهى كثيرة منوعة ، تنوّع الزمن والبيئة والأساليب، ومن ثمّ ينبغى أن يقع الاختيار على تلك النصوص الموثوق بصحتها وسلامتها ، الموسومة بالدقة فى انتقاء لبناتها ومكوّنات هيكلها . على القمة من هذه النصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ، وما سار على دربهما من آثار الأدباء والمفكرين فى عصور العربية المختلفة ، حتى ما يقع تحت أعيننا من نصوص حديثة ترشّح نفسها للقبول واعتمادها مصدرًا صالحاً للنظر فيه والأخذ منه .

هذا ، ومن الضرورى -بطبيعة الحال- أن يعود المسئول عن التقعيد إلى الكلام الحى المنطوق واعتماده مصدراً مساعدًا ، شريطة تحديد نوعيته وتعيين مصدره من أصحاب الحرفة والصنعة ذوى الدراية العميقة

بأسرار العربية ، والمعروفين بصحة اللسان وجودة البيان والتعبير بالعربية الفصيحة ، وما أقلهم ! وينبغى أيضًا - تأصيلا للقواعد وربطاً للحاضر بالماضى - أن نعود إلى القواعد الموروثة للائتناس بها واسترشادها ، واقتراض أمثلتها وشواهدها من وقت إلى آخر .

هذا خط واحد من مقترح طموح ، نلقى به إلى السوق اللغوية ، ونعرضه على ذوى الاختصاص ، لينظروا فيه ويقلبوه على وجوهه، بالقبول أوالتعديل أو الرفض. ولسوف يتبين لهم صلاحيّته ، إذا نظروا فى بقية خطوط النسيج الراسمة لهيئته المتكاملة.

ثانيًا : وحدة المنهج

من المعلوم أن أساليب التقعيد (أى مناهجه) كثيرة منوعة ، تنوع الاتجاه والهدف والحاجة. وكلها صالح للعمل ، ولا يضير بحال أن نأخذ بهذا الأسلوب أو ذاك ، فمادة النظام المرغوب فى بنائه موجودة هناك فى اللغة . وليس يفسدها أو يضيرها أو يضيّعها اختلاف المناهج والأساليب ، شريطة عدم الخلط بينها فى العمل الواحد . فاللغة هى اللغة وقواعدها مبثوثة فيها . وفى هذا تأكيد لما قررنا سابقًا ، من أن هناك فرقًا بل فروقًا بين التقعيد والقواعد. فالتقعيد هو عملية وضع القواعد، أى باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية ، وجعلها أحكاماً كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة . والتقعيد بهذا المعنى من صنع الدارس أو الباحث. وكما يختلف الدارسون فى اتجاهاتهم وأهدافهم ، تختلف أساليب التقعيد عندهم . ولكل أن يختار منهجه بشرط الوضوح والعمومية والموضوعية والصلاحية للتطبيق.

أما القواعد فهى هناك فى اللغة ، شئنا أم لم نشأ ، أدركها الناس أم لم يدركوها . وتتحقق القاعدة المعينة فى الظواهر اللغوية التى تسلك مسلكًا عاما واحداً مطردًا ، والتى تتماثل فى السلوك فى سياقها المعين ، وتقوم بوظائف واحدة . إنها ملك اللغة ، أو قل -إن شئت- هى من صنعها، فى حين أن التقعيد من صنع الباحث .

والمنهج الذى نختاره لمقترحنا هذا ، هو المنهج البنوى الوصفى. أما أنه «بنوى» فمعناه وجوب النظر فى الحقائق اللغوية فى « تراكيب». ينظر الدارس فى جملة التركيب أولاً ، ثم يختبر عناصره ومكوناته من جهات عدة على الوجه التالى .

١- من الوجهتين الصوتية والصرفية :

ينظر فيها من حيث بنيتها الصوتية وجنسها الصرفى ، لتعرف ظواهرها وخواصها الصوتية والصرفية ، وصولا إلى وضع النظامين (الصوتى والصرفى) للغة المعينة . ويرى بعضهم أنه لا مانع من النظر فى هذه المكونات والعناصر مفردة أولاً للوقوف على ماهيتها من هاتين الناحيتين ، ثم تؤكد نتائجها بوضعها فى تركيب. وقد يكون هذا الإفراد ضروريًا فى بعض الأحايين ، لأنه أيسر وأقرب منالاً لاستخلاص النظامين الصوتى والصرفى، قبل الانشغال بمسائل النحو (علم التراكيب) الكثيرة المعقدة . وهذا النهج الأخير الأولى به أن يتَّبع ، بل قد يكون ضروريا فى حالتين: حالة تقديم المادة للبادئين ، وحالة المتخصصين. أما أنه ضرورى للفريق الأول ، فذلك لأنهم خلوٌ من المعرفة اللغوية التى ينبغى أن يتلقوها خطوة خطوة بالتدريج ، حتى يصلب عودهم ويقدروا على التعامل مع البنيات الأكبر . والأكثر تعقيدًا .

أما بالنسبة للمتخصصين فهذا الإفراد لا يضير العمل اللغوى ، بل هو طبيعى لمجالهم الذى اختاروا ، لا لمجرد المعرفة البادئة ، بل للتعمق والتوسيع والتبعيج. إنهم عارفون ومستوعبون لحقائق اللغة المدروسة على اختلاف مستوياتها ، ولكنهم رأوا بعدُ الانصرافَ إلى هذا المستوى أو ذاك، ليزيدوه بحثًا ودرسًا ، على ضرب من التخصص ، كما يحدث فى رسائل الماجستير والدكتوراه ، وما لفّ لفهما من بحوث أكاديمية خالصة.

٢ - من الوجهة النحوية (التركيبية)

ينظر إلى مكونات التركيب على هذا المستوى من جهات أربع :

(١) سلامة اختيار المكوّن أو العنصر من حيث ملاءمته لبقية البناء. (٢) موقعه فى التركيب. (٣) نوع علاقته وارتباطه بالسابق واللاحق من بنيات التركيب. (٤) من حيث الإعراب ووجوهه المختلفة.

وهذا النظر الأخير مقصور بالطبع على اللغات المعربة ، كالعربية مثلا.

وكون هذا المنهج المقترح وصفيًا يعنى بكل بساطة الاقتصار على وصف الحقائق وتسجيل واقعها ، دون الدخول فى متاهات تعتّم على الباحث طريق عمله، كالالتجاء إلى المنطق العام أو الفلسفة أو الافتراض والتأويل. إن الباحث الواصف ينحصر دوره دائماً فى الإجابة عن السؤال: ماذا؟ ، وليس من شأنه مطلقًا أن يجيب عن السؤال : لماذا؟.

والمنهج الوصفى لا يقتصر عمله على مجرد التسجيل. إن اللغوى الواصف يلاحظ ويسجل ويحلل المادة بتقليبها على وجوهها المختلفة،

وينهى عمله بالمناقشة الواثقة الموضوعية. ثم يدرج إلى وضع القاعدة العامة المستخلصة بدقة من الأمثلة الجزئية المتماثلة تماماً فى السمات والصفات، وفى السلوك اللغوى والوظيفة التى تقوم بها فى التركيب .

وقد أثبتت التجارب أن وحدة المنهج أو أسلوب الدرس فى اللغة خير طريق للوصول إلى الحقائق خالية من الخلط والاضطراب فى توجيهها أو تفسيرها ، الأمر الذى يوقع المتعلم فى حيرة من أمره ، كما حدث ويحدث فى تقعيد اللغة العربية فى الماضى والحاضر . والمنهج البنوى الوصفى بالذات يرشح نفسه للأفضلية والأولوية بالنسبة للمتعلمين الذين لا يعنيهم ولايفيدهم بحال الأخذ بمناهج أخرى بعيدة عن واقع اللغة، وبهذين الجناحين (الوحدة والبنوية الوصفية) نسلم من تلك الصعوبات والتعقيدات التى اتسمت بها القواعد الموروثة .

ثالثًا : تكامل القواعد

كثيراً ما يؤخذ مفهوم « القواعد» على أنه يعنى قواعد النحو وحده (بأى معنى شئت) . وهذا فهم غير دقيق ، وأسوأ منه فى الفهم أن يراد به الإعراب ووجوهه .

إن اللغة شبكة معقدة من العلاقات التى تنبئ عن قواعد اللغة وضوابطها على المستويات كافة : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية . وليس من الحكمة أو الصواب الفصل بين هذه المستويات إلا فى حالات خاصة، أشرنا إليها سابقًا. أى فى حالة البدء بتعريف الناشئة وأضرابهم من الناس شيئا مناسبًا من النظم الصوتية والصرفية ، بوصف هذه النظم مدخلاً وتمهيداً للدخول بالتدريج إلى ما هو أكثر تعقيداً وأصعب تذوُّقاً وهى قواعد النحو بالمعنى الذى رآه غيرالعارفين . وكذلك من الجائز بل

من الضروري أحياناً فصل هذين النظامين أو أحدهما في حالة التخصص العلمي الأكاديمي الدقيق .

أما وضع قواعد اللغة في غير هاتين الحالتين الخاصتين فيقتضي لزوما النظر في ظواهر اللغة وخواصها العامة جملة، حتى نصل إلى بناء متكامل، ينتظم قواعدها الضابطة لأحكامها من الزوايا الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية جميعًا.

إن مصطلح «القواعد» الآن يؤخذ بهذا المعنى الواسع الذي لا يفرق بين مستوى وآخر من مستويات اللغة . ويقابله في الإنجليزية المصطلح grammar الذي يفيد هذا المعنى نفسه عند أكثر الدارسين المحققين ، وإن كان بعضهم يميل إلى فصل النظام الصوتي، وحسبانه مستقلاً نوع استقلال .

أما وجوب وضع نظام متكامل لقواعد اللغة فذلك أمر يتمشى مع طبيعة اللغة وخواصها التركيبية التي تعنى بدورها التكامل بين وحدات البناء . ودليل ذلك – مأخوذا من طبيعة اللغة – شدة ارتباط النظم الصوتية والصرفية والنحوية بالذات، واعتماد بعضها على بعض في التحليل والوصول إلى نتائج صحيحة، تنبئ بوضوح عن تكامل القواعد، لافرق بين مستوى وآخر.

فالنظام الصوتي كثيرا ما يمدنا ببعض الضوابط التي تفيدنا، بل والتي لا غنى عنها، في تفسير مسائل الصرف والنحو من آن إلى آخر. ففي العربية الفصيحة (وهي مدار الكلام هنا) نقول « قُل» (صوت صامت + حركة + صوت صامت = (CVC) ، ولا ننطقها قولْ (CVVC) حيث قصرت الحركة وهي الضمة الطويلة في الصيغة الصحيحة . وذلك

سببه أن النظام المقطعى فى الفصيحة لا يسمح بهذا التركيب الأخير (CVVC) ، إلا فى حالتين اثنتين ، ليس منهما هذا النمط من الأمثلة. وفى نحو «اضطرب » ننطق الطاء (لا التاء المفروض أنها الأصل) ، لأن السياق سياق تفخيم أحدثه صوت «الضاد» المفخم ، فناسبه أن يكون المنطوق الطاء المفخمة، لا التاء المرققة التى إن نطقت (فرضا) أفسدت التناسق الصوتى الذى تعمل العربية الفصيحة على تحقيقه دائماً وأبداً . وحقيقة الأمر أن جملة كبيرة من النظام الصرفى العربى لا يمكن تفسيرها تفسيرا صحيحًا إلا بالعود إلى النظام الصوتى ، ويكفينا دليلاً على ذلك جملة قواعد الإبدال والإعلال.

وكذلك النحو، فى كثير من مسائله فى حاجة إلى الاسترشاد بالظواهر الصوتية. علامات الإعراب طويلها وقصيرها ، وعلامات التثنية والجمع من الناحية النحوية (والصرفية أيضًا) ، كلها لبنات من البناء الصوتى فى أصلها وحقيقتها .

وليس بمنكور أن النحو (بمعناه الضيق syntax) يفيد من تلك الظواهر الصوتية التى تكسو التركيب كله فى تعيين نوع جملة وتصنيفها على وجه يميزها بعضها من بعض : من هذه الظواهر التنغيم intonation، والفواصل الصوتية من وقفات وسكتات steps & pauses إلخ. وهى ما تعرف فى النظام الصوتى « بالظواهر التطريزية » أو ما سماها أستاذنا فيرث Prosodies، ودعاها آخرون بالفونيمات الثانوية secandany phonemes أو « فونيمات ما فوق التركيب » suprasegmenal phonemes. وهى بهذه التسمية أو تلك ما تزال جزءا لا يتجزأ من النظام الصوتى للغة المعيَّنة .

فالتنغيم مثلاً له دور مهم فى تصنيف الجمل والتفريق بينها ، كما يظهر ذلك بوضوح فى التفريق بين الجمل المثبتة والجمل الاستفهامية وبخاصة تلك الجمل التى تقتضى الإجابة «بلا أو نعم»، وهى الجمل التى توظف فيها « الهمزة وهل » أداتين صرفيتين للدلالة على الاستفهام .

فهذه الجمل الاستفهامية تنطق بموسيقى (أى تنغيم) مخالفة فى نمطها وتركيبها لموسيقى نظيراتها المثبتة. ودليل أن التنغيم هنا ذو فاعلية واضحة فى الدلالة على الاستفهام مجىء كثير من الجمل من هذا النمط خالية من الأداتين الصرفيتين المذكورتين ، ومع ذلك تصنف جملاً استفهامية . تقول : فهمت ؟ وتكون الإجابة : نعم أولا. ومثل ذلك ما ورد فى قول شاعرهم :

قالوا، تحبها (؟) قلت بهرا ..... إلخ والتقدير ، كما هو واضح «أتحبها؟» . وليس دور « التنغيم » مقصوراً على ما ذكرنا فى تصنيف الجمل والتراكيب وبيان جنسها النحوى ، كما يظهر ذلك (للعارفين) فى أساليب التعجب والاختصاص وغيرها .

ومراعاة الفواصل الصوتية (نطقاً) عامل فاعل فى توجيه الإعراب. قد ترد الجملة بأوجه متعددة فى الإعراب ، ويمكن تفسير هذه الأوجه باختلاف اللهجات أو على ضرب من التأويل ،وهذا معروف وكثير الورود فى أمثلتهم وشواهدهم . ولكن فات الكثيرين أن جملة من هذه التراكيب ذات الأوجه الإعرابية المختلفة لا تفسّر تفسيرا دقيقاً ولا توجّه صور إعرابها إلا بأخذ الفواصل الصوتية فى الحسبان ، كما يظهر ذلك بوضوح فى قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ . ذكر اللغويون ورجال التفسير عدة أوجه إعرابية لهذه الآية الكريمة ، اعتماداً

على ذوقهم الخاص فى فهم الآية وطبيعة مكوّناتها ، ولكنهم لم يعتمدوا (وربما كان فى ذهنهم) الفواصل الصوتية الممكنة فى الآية ، فى حين أنها هى العامل الأساسى فى توجيه هذا الإعراب المتعدد الذى ذكروه. ويمكن للقارئ المتمكن أن يدرك ما نقول ، إذا حاول القراءة الصحيحة للآية بفهم ووعى .

ومهما يكن الأمر، فليس علينا هنا أن ندخل إلى تفاصيل دور النظام الصوتى فى تخصيص مسائل النحو (Syntax) فهى كثيرة كثرة تستوجب الوقوف عندها فى بحث مستقل يفى ببيان أهمية اعتماد التحليل النحوى على النظام الصوتى . وكل ما أردنا فى هذا المقام هو تنبيه المعلمين وواضعى قواعد العربية إلى شدة ارتباط النظام الصوتى بالنظام النحوى ، بل هما متكاملان، لا يستغنى أحدهما عن الآخر بحال.

فإذا ما انتقلنا إلى ذكر شىء عن علاقة الصرف بالنحو ألفينا العلاقة بينهما أشد ارتباطًا وأوثق صلة وتكاملاً . الصرف فى نظر العارفين ليس له استقلال بذاته ، وإنما هو مقدمة للنحو أو جزء من الدرس ممهد له .

قل لى بربك ! ما قيمة قولنا «هذا مفرد أو مثنى أو جمع، أو هذا مذكر وذاك مؤنث ، أو هذا فعل متعدّ وذاك فعل لازم » إلخ.. ما قيمة هذا كله إذا أخذت أمثلته منعزلة عن تراكيبها المناسبة لها ، حتى تبين أدوارها وقيمها فى هذه التراكيب ، وحتى ندرك قيمة هذه الأجناس الصرفية فى اللغة التى لا تعرف ضوابطها وأسرارها إلا فى جمل وعبارات؟ الإجابة واضحة لكل ذى بصر وبصيرة ، وبخاصة عند وضع قواعد اللغة للمتعلمين . أما المتخصصون فلهم مناهجهم المناسبة لأعمالهم وأهدافهم ، كما سبق أن ذكرنا .

ولشدة الارتباط بين النظامين الصرفى والنحوى ، اكتفى بعض العارفين بضمهما بعضهما إلى بعض تحت اسم واحد هو «النحو» بالمعنى الواسع نسبيًا الذى يقابل المصطلح grammar عند كثير من المحدثين. وهكذا هو ابن جنى يقول : « والنحو هو انتحاؤك سمت كلام العرب ، من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكبير... والتركيب». وهكذا جمع هذا اللغوى العظيم بين مسائل النظامين ، وإن كان ما قرره هنا اقتصر أمره على النظر دون التطبيق ، كما هو واضح فى أعماله وأعمال غيره من اللغويين الأقدمين.

وتقديم مادة الصرف بالذات (بالمفهوم التقليدى) للمتعلمين منعزلة، ودون اعتمادها مكوِّنات للتركيب التى تقيم بناءه ،وتحدد خواصه، تقديم لا يجدى؛ إذ تصبح مفردات هذه المادة الصرفية أشبه شىء بلبنات أو أحجار متفرقة هنا وهناك، من شأنها أن تُهمل ، أو لا يدرى المتعلم قيمتها الحقيقية ويحار فى استيعاب وظائفها التى لا تبين ولا تتحقق إلا فى البناء الكبير (التركيب) المناسب لها.

أما النظام الدلالى - وهو سيد النظم وقمتها - فلا يمكن وضعه وتحديد جوانبه إلا بالنظر الدقيق فى حقائق المستويات الثلاثة السابقة. فللأصوات دور فى بيان المعانى ، وللصرف والنحو أدوار أخرى . وباعتماد هذه الأدوار كلها وأخذها فى الحسبان عند التحليل الدلالى يصبح الطريق سهلاً ميسرًا. للوصول إلى المعنى سواء أكان ذلك على مستوى الكلمات أو الجمل والعبارات . فالكلمات لا تظهر معانيها الدقيقة إلا فى سياقها المناسب ، وفقًا للرأى المشهور الذى يقول «لا معنى للكلمة خارج سياقها؛ إذ إن معناها هو استعمالها » . والمعنى العام للجملة أو العبارة هو

حاصل جمع معانى مكوناتها ، وهى الكلمات وخواصها فى التركيب من موقعية وعلاقات متشابكة وإعراب (فى اللغات المعربة كالعربية مثلاً).

وهكذا نصل إلى تأكيد مقولتنا السابقة، وهى وجوب النظر فى خواص اللغة فى جملتها بدون فصل بين المستويات الأربعة: الأصوات والصرف و النحو والدلالة. وجملة نظم هذه المستويات يطلق عليها جميعاً (عند الكثرة الغالبة من الباحثين اليوم) المصطلح « القواعد » grammar . ويميل بعضهم إلى فصل النظام الصوتى عن الباقيات، واستقلاله استقلالاً من نوع ما ، ولكن بالنظر الدقيق فى جملة أعمال هذا الفريق ندرك أنهم يعنون بذلك فصل دراسة المادة الصوتية phonetic material ، لا وظائفها وقيمها فى اللغة المعقود لها النظام المسمى Phonatical system. وآخرون لا يفرقون بين الصرف morphology والنحو syntax، ويطلقون عليهما اسماً واحداً هو «القواعد» أو «النحو» بالمعنى الدقيق ، أى grammar فى رأيهم .

رابعاً : تعدد الأنظمة فى المستوى المعين :

المفروض أن النظام العام للمستوى المعين (أصوات- صرف- نحو إلخ) ينبغى أن يكون نظاماً يتصف بالعمومية وصلاحيته للتطبيق على أمثلة مكوّناته بلا فرق . ولكن يحدث أحياناً أن تقع أمثلة متفرقة لا تخضع لهذا التطبيق، لانتظامها خواص تفترق فى قليل أو كثير عن خواص مفردات هذا النظام ذى الأحكام والضوابط المطردة. وهنا يقع الدارس فى حيرة عند معالجة هذه الأمثلة التى لا تخضع لقواعد هذا النظام خضوعاً يسوّغ ضمها وحسبانها من أمثلة مفرداته. وعند معالجة هذه الأمثلة النافرة يختلف الباحثون فى موقعها وطرائق معالجتها.

جرت العادة عند اللغويين القدماء والتقليديين من المحدثين على حشرها ضمن أمثلة النظام العام ، ومحاولة تفسيرها تفسيراً غير دقيق. يلجأ هذا الفريق إلى التأويل والافتراض أو التعسّف فى التفسير والتحليل لهذه الناشزات من الأمثلة ، محاولين تطويعها بغية إخضاعها للقواعد المطردة للنظام العام. هذا السلوك فى التعامل مع هذه الأمثلة يخرج بالدارس عن الأخذ بوحدة المنهج ، ويشتت الأحكام والضوابط للبناء الكبير، أى النظام العام المعين .

ولكن الأولى بل الصواب فى رأينا أن نضع نظامًا فرعيا لهذه الأمثلة، وفاءً بحقها وطبيعتها ، وحفاظًا على وحدة المنهج ، وتجنبا للخلط بين لبنات ذات خصوصيات مختلفة ، قد يفسد ضمها بعضها إلى بعض فى جدار واحد هندسة النظام العام . وهو ما نلمسه بوضوح فى أعمال التقعيد التقليدية على المستويات اللغوية كافة .

من ذلك مثلاً ما صنعوه فى النظام الصرفى الذى سلكوا فى تقعيد مادته مسلكاً مشوبًا بالافتراض أو التأويل والتعسف ، حتى يخضعوا الأمثلة المختلفة فى بعض خواصها وطبيعتها لنظام عام واحد، مضحّين بذلك بالفوارق التى تميز بعضها من بعض . إنهم يعاملون نحو «قال» و«باع» معاملة « نصر » و « ضرب » فى الوزن وطرائق التصريف، فيقدرن المثالين الأولين على أنهما من باب «فعَل» ومضارعهما على وزن « يفعُل» بضم العين ، و«يفعِل» بكسرها، إلحاقًا لهما بالمثالين الأخيرين (نصر وضرب). ويسيرون على هذا الدرب فى كل ما يعرض لهما من تصرفات. يفعلون هذا فى حين أن أمثلة الفريقين تختلف فيما بينها اختلافًا واضحا فى البنية ومكوناتها وفى صورتها النطقية الواقعة . فبنية « قال وباع» – مستخدمين النظام الصوتى– هى CVVCV، فى حين أن بنية

«نصر وضرب» هى CVCVCV . فالأولان مكونان من مقطعين أحدهما متوسط والآخر قصير، والمثالان الأخيران يتكونان من ثلاثة مقاطع قصيرة . وهذا الاختلاف واجب أخذه فى الحسبان عند التعامل مع الفريقين من الأمثلة فى الدرس والتحليل ، وفقًا للمنهج الذى نرشحه صالحًا لتقعيد العربية ، وهو المنهج « البنوى الوصفى» ، على ما ذكرنا سابقًا .

هذا المسلك التقليدى الذى يجمع الأمثلة المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء آخر فى سلة واحدة يعرف فى الدرس اللغوى الحديث « بمبدأ وحدة الأنظمة» monsystemic principle وهو مبدأ تعوزه الدقة والصلاحية فى التطبيق فى مثل هذه الحالة، وما أكثر أمثلتها فى الصرف العربى وغيره من المستويات، كالأصوات والنحو. وهو فى الوقت نفسه مبدأ يؤدى إلى تشتيت الأحكام، وإلى التعسُّف والتأويل عند محاولة ضم هذه الأشتات من الأمثلة بعضها إلى بعض وإخضاعها لحكم واحدتحت مظلة نظام واحد.

وتجنبا لهذا الخلط ومراعاة للخواص الفعلية الواقعة فى هذه الأمثلة ونحوها ، رئى معالجتها بمبدأ آخر هو ما يسمى مبدأ تعدد الأنظمة Polysystemic principle. فيعاملون نحو «قال وباع» معاملة تختلف عن معاملة نحو « نصر وضرب» ، ويكون لكل فريق من الأمثلة نظام فرعى يندرج تحت النظام العام للباب المعقود أو الجنس الصرفى (وغيره) الواحد ، وهو فى حالتنا هذه باب الفعل الثلاثى.

والأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة عند معالجة الأمثلة المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء ، اختيار يتواءم ويتسق مع المنهج العام الذى نقترحه

سبيلاً صالحًا لتقعيد اللغة العربية بنظرة جديدة ، (وهو المنهج البنوى الوصفى) . لا ننكر أن للدارسين أن يأخذوا باتجاهات أخرى، شريطة أن تكون متمشية مع روح المنهج المختار للدرس والتحليل . فالمناهج كلها -كما قررنا سابقًا - صالحة ، والمحظور هو الخلط بينها أو الخلط فى معالجة المادة بالتأويل والافتراض، أو الالتجاء إلى مسالك تخرج عن مظلة المنهج العام الذى اعتمد فى التقعيد.

إنه من الجائز أن يعالج نحو « قال وباع » معالجة تاريخية فى إطار المنهج التاريخى، فيفترض أن أصلهما «قوَل وبيَع» ثم أصابهما التغير فى البنية ، وبهذا يصح معاملتهما معاملة « نصر وضرب » ؛ إذ إن بنية الفريقين من الأمثلة متماثلة (CVCVCV) (من الوجهة التاريخية). وكذلك لا مانع من تحليل هذين المثالين ونحوهما بانتهاج مبدأ ازدواجية البنية ، فبنيتهما العميقة deep structure هى « قول وبيع» ، أما بنيتهما السطحية surface -structure فهى « قال وباع» (٢٧٧٢٧) ، وهذا الجواز مقصور على حالة الأخذ بالمنهج العام المعروف بالمنهج « التوليدى التحويلى».

هذان الوجهان من طرق التحصيل جائزان ، كما يجوز الاتجاهان المذكوران سابقًا. وهما اتجاه الافتراض والتأويل الذى سار ويسير عليه التقليديون ، والاتجاه « البنوى الوصفى » الذى اخترناه منهجاً عاما عند تقعيد اللغة على المستويات كافة . ولكن جواز أىّ من هذه الاتجاهات الأربعة مشروط بسياقه ، أى بكونه مثلاً أو لبنة من لبنات منهج عام واحد معين: المنهج التاريخى ، المنهج التوليدى التحويلى ، منهج الافتراض والتأويل - المنهج البنوى الوصفى . وليس من الدقة ، بل ليس من الجائز أصلاً الخلط بين المناهج عند بناء النظام العام للمستوى اللغوى المعين ،

على نحو ما فعل علماء العربية ومن سار على دربهم . وهذا الخلط له وضوح ظاهر فى جملة الأنظمة التى وضعوها ، صوتية وصرفية ونحوية. ولكنا اكتفينا هنا بالإشارة إلى الصرف ، لمجرد التمثيل ، ولوضوح الخلط فى نظام تقعيد مسائله على ما هو معروف للدارسين المحققين.

هذا هو منهجنا الذى اخترناه بديلاً لمنهج القدامى فى التقعيد. وهو - كما يبدو - منهج طموح، صعب المنال إذا نظرنا إليه نظرة سطحية عجلى، دون استيعاب لمراميه وأهدافه ، ودون إدراك واعٍ لهندسته ومواءمة أطرافه بعضها مع بعض. وهو فى الوقت نفسه دعوة صادقة إلى ضرورة وضع نظام جديد لقواعد العربية يناسب المتعلمين ، دون هدم أوتشويه للنظام القديم الموروث ، فهو ثروة فكرية تاريخية لها قدرها وشموخها فى البنية الحضارية العربية والإسلامية .

ومهما يكن الأمر ، فلا التقعيد القديم ولا التقعيد المقترح بذى جدوى أو أثر فاعل فى تعليم اللغة أو الكشف عن خواصها وضوابطها، ما لم تخضع القواعد ذاتها للتطبيق والتوظيف الفعلى فى المادة المستخلصة منها، سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة . إن عزل القواعد عن مادتها وتقديمها مستقلة أو شبه مستقلة فى فصول الدراسة - كما يجرى العمل بها ، ومعها الآن -لايفيد الدارس فى قليل أو كثير. إنها حينئذ أشبه ما تكون بقطع الحجارة يقذف بها إلى المتلقى ، دون أن يعرف قيمتها وموقعها المناسب الملائم لها فى البناء المنزوعة منه وهى اللغة . واللغة المنطوقة بالذات خير «معمل» للمحاولة والتجريب لاكتناه هذه القواعد ، واستيعاب قيمها وإدراك وظائفها فى المادة التى استخلصت منها، وهى

اللغة بالمعنى الدقيق. يتكلم الناس ويسمعون فتنطبع آثار ما يسمعون فى أذهانهم ، وتتراكم هذه الآثار وتأتلف وتستقر - بصورة أو بأخرى - ومن ثم يسهل عليهم فى محاولات متكررة أن يستخرجوا أو يولدوا منها ما شاء لهم ، وفقًا لمقتضيات ما ينطقون ويوظفون من كلام حىٍّ منطوق فى مواقع التعامل اللغوى فى مجتمعهم .

إن عزل اللغة عن قواعدها ، أو عزل القواعد عن لغتها عبث وضياع للوقت والمجهود وتمزيق لأوصال اللغة ، وانهيار للجسم كله ، بهيئته وطرائق هندسته الفاعلة فى إحكام هذه الهيئة ، ونعنى بها القواعد . وخلاصته ضياع للجانبين ، فلا القواعد استوعبت ولا اللغة حافظت على هيئتها وبنائها المتكامل ، كما هو الحال فى وقتنا الحاضر .

تلك أهم مشكلة تقابل العربية فى وقتنا الحاضر، وهى حرمانها من التوظيف الفعلى فى مجالات الحياة المختلفة فاستعصت على التطويع أو التحريك ، وطارت قوائمها الضابطة لأركانها ، وهى قواعدها .

وزاد هذه المشكلة صعوبة وتعقيدًا ، ما لفّ لغتنا ويلفّها من عوامل أخرى جرتها طوعًا أو كرهًا إلى مزالق الانهيار وساحة الضياع . ولسوف نشغل أنفسنا فى الصفحات التالية من الكتاب بالإشارة -وإن باختصار شديد - بذكر شىء من هذه العوامل وآثارها فى حياة العربية.

★ ★ ★

المبحث الثانى
نظام الكتابة العربية

لا ينكر أحد أن نظام الكتابة العربية بوضعه الحالى عامل ذو طبيعة خاصة من عوامل التعقيد فى اللغة والخطأ والاضطراب فى عناصرها المختلفة. يظهر التعقيد والخطأ بصورة واضحة عند أداء الكلام المكتوب نطقًا ، حيث يبرز أثر ذلك على المستويات اللغوية، كافة: صوتية وصرفية ونحوية ودلالية كذلك. ومن الطبيعى أن يؤدى هذا النهج المغلوط إلى إحداث ندوب فى جسم اللغة وإصابتها بالخلخلة وفقدان التماسك. ذلك أن استمرار هذا الخطأ وتقبله قد يسوغان ضم العناصر المغلوطة إلى المادة الصحيحة، وتختلط بها، فنصل فى النهاية إلى لغة «ممسوخة» محشوة بالمتنافرات والأخلاط. وربما يؤدى الأمر بمرور الزمن إلى كثرة المغلوط وطغيانه على المادة الصحيحة، وقد يجرنا إلى الخروج عن نطاق العربية الفصيحة بمعناها الدقيق، ويقترب بنا من العاميات أو أن ننزلق إلى ساحتها، دون وعى أو إدراك لما يحدث. وفى هذا المعنى ونحوه يروى عن أبى الريحان البيرونى قوله: «إن للكتابة العربية آفة عظيمة هى تشابه الحروف المزدوجة فيها واضطرارها فى التمايز إلى نقط الإعجام»، ويقول حمزة الأصفهانى: «سبب حدوث التصحيف فى كتابة العرب أن الذى أبدع حروفها لم يضعها على حكمة ولا احتاط لمن يجىء بعده» .

وما نقوله هنا حق وصدق، إذ ليس بمنكور أن نظام الكتابة العربية فيه شيء من القصور ويشوبه شيء من الصعوبة ، والتعقيد، يظهر ذلك فى صور مختلفة ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين كبيرتين .

المجموعة الأولى :

وهى تتمثل فى رموز الشكل وضبط الكلمات وفى رموز بعض الأصوات التى كثيرًا ما تخفى طبيعتها وحقيقتها النطقية على بعض الناس.

ونعنى **بالحالة الأولى** رموز (علامات) الحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة). فهذه الرموز لا ترسم فى صلب الكلمة ، ويكتفى بوضعها فوق الحرف أو تحته . وهى بذلك معرضة للخلط ؛ إذ قد يلتبس الأمر على الكاتب ويقع منه تجاوز بالنسبة لمكانها أو رمزها . كما أنها كثيراً ما تهمل أو تترك كليًا أو جزئيًا ، فيقع الخطأ فى بنية الكلمة صوتيًا وصرفيًا ، أو سلامة التركيب وصحته من الناحية النحوية ، كما فى حالات الإعراب ووجوهه المختلفة . وهذا القصور الأخير (إهمال الرموز أو تركها) هو الأكثر شيوعًا فى الكتابة اليوم ، وهو ذو أثر فاعل فى وقوع التجاوز والخطأ الذى من شأنه أن يفسد المعنى ، أو ن يخرج بالكلام عن مقصود الكاتب، أو عن قواعد اللغة وضوابطها المقررة.

ويلحق رمز السكون (ْ) برموز الحركات الثلاث . فهو الآخر غالبًا ما يترك إما إهمالاً أو جهلاً بوظائفه فى العربية . فالسكون -وإن كان لاينطق phonetically nothing – ذو قيم لغوية لا تقل شأنًا عن قيم الفتحة أو الكسرة والضمة. إنه يتبادل معها مواقعها وأدوارها فى بناء الكلمات ، كما فى نحو فعَل وفعِل ، بفتح العين وكسرها وضمها وسكونها بهذا

الترتيب . ونتيجة هذا التبادل واضحة ، تتبدَّى فى توليد صيغة جديدة ذات وزن مختلف وبنية صرفية مختلفة . والسكون كذلك ذو قيمة نحوية مهمة . وإنه دليل جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر، وأمارة بناء الأمر منه إنه فى حالة جزم المضارع المذكور مثلا يتعادل فى القيمة النحوية مع الضمة والفتحة فى حالتى الرفع والنصب .

فالسكون بقيمه ووظائفه تلك وتميزها محسوب فى نظرنا عنصرا رابعاً فى نظام الحركات فى العربية vowel system of Arabie . أو قل: إنه -وإن كان سلبيًّا نطقًا - إيجابى وظيفة ،فهو إذن وحدة «فنولوجية» phonological unit يتعادل فى القيمة مع وحدات الحركات الأخرى . ومن ثم كان إهمال رمزه فى نظام الشكل والضبط عاملاً من عوامل الخلط والتجاوز فى الصحة اللغوية، كما هو الحال تماماً فى إهمال أو ترك رموز الحركات القصار .

أما الحالة الثانية من هذه المجموعة الأولى فتنتظم عدداً من الرموز التى كثيراً ما تخفى قيمها ووظائفها على بعض الناس فيهملونها أو يخلطون فى أوضاعها ، فيقع الخطأ والتجاوز فى نطق الأصوات التى تمثلها . وهذه الرموز هى الأخرى لا ترسم فى صلب الكلمة وإنما تقدّم منفصلة عن بنية الكلمة ، على الرغم من تمثيلها أصواتًا تشكّل لبنات حقيقية فى البناء ، شأنها فى ذلك شأن رموز الحركات القصار السابق ذكرها. ونعنى بهذه الرموز الأخيرة همزة القطع والتنوين والتضعيف . فهذه الرموز لانفصالها فى الكتابة عن جسم الكلمة قد تترك أو تهمل فتضيع قيم الأصوات التى تترجمها كتْبًا . فهمزة القطع (ء) تنبئ عن ذلك الصوت المرسوم بأنه وقفة انفجارية حنجرية ، ورمز التنوين يمثل

فى النطق نوناً ساكنة، ورمز التضعيف (التشديد = ّ) يشير إلى تكرار الصوت . فإهمال أى رمز من هذه الرموز الثلاثة (وهو أمر وارد) قد يؤدى إلى ضياع الصوت الذى يمثّله أو يخرج به عن طبيعته ، فى حين أن الأصوات التى يشار إليها بهذه الرموز تشكل وحدات صوتية أو لبنات أساسية فى النظام الصوتى للغة العربية. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأصوات ذاتها لها وظائف صرفية ونحوية ذات أهمية بالغة فالهمزة مثلاً قد توظف أداة استفهام أو لتعدية الفعل اللازم ، كما فى نحو: «أفهمت» ؟ استفهاماً ، و« أجلس » تعدية للفعل اللازم « جلس » . والتنوين فى العربية جنس صرفى نحوى ، يدل على التنكير (وغيره)، كما ينبئ عن صرف الاسم وخروجه من إطار الممنوع من الصرف. والتضعيف أو تكرار الصوت يغيّر بنية الكلمة ووزنها ، كما فى «قتّل» (بالتشديد) فى مقابل «قتَل» بالتخفيف - كما يوظف لتعدية الفعل اللازم، كما فى «كرّم» (بالتشديد) أو للتكثير فى نحو «قطّع» (بالتشديد) المولَّد من «قطع» بالتخفيف .

ومعنى هذا كله أن انفصال هذه الرموز السابقة بمجموعتيها وعدم كتابتها فى صلب الكلمة عامل محتمل من عوامل الخلط فى اللغة والتجاوز عن قواعدها الثابتة المستقرة ، نتيجة لإهمالها أو الخطأ فى وضعها فى أماكنها المناسبة. يظهر ذلك بوضوح فى الأداء النطقى للمكتوب ، وليس ببعيد أن ينطبع أثر هذا النطق المغلوط فى الأذهان ، وربما يستقر ويصبح عادة مألوفة وينفذ إلى جسم اللغة ويشكّل لبنة من لبناتها ، فتصير الأمور فوضى بلا رقيب أو حسيب.

المجموعة الثانية :

تنتظم هذه المجموعة أشتاتًا من الصور التى كثيراً ما يلتبس أمرها فى الكتابة على بعض الكاتبين ، وتشكِّل لديهم صعوبات محتملة فى الرسم الإملائى . من أهم هذه الصور ما يلى:

(١) عدم مقابلة المنطوق أحياناً بالرمز الدال عليه والمفصح عن طبيعته ، كما فى نحو «هذا - هؤلاء - الرحمن... إلخ» ، حيث يغيب الرمز الدال على الفتحة الطويلة (الألف) بعد الهاء فى المثالين الأولين وبعد الميم فى «الرحمن » ، على الرغم من أداء هذه الألف نطقاً بوضوح وجلاء .

(٢) يحدث العكس فى بعض الحالات ، حيث يؤتى بالرمز الكتابى دون مقابل له منطوق ، كما فى نحو «أولئك - أولو» . ترسم الواو بعد الهمزة فى المثالين ، فى حين يقتضى المنطوق الإرماز بالضمة لا بالواو الدالة فى قواعدالرسم المقررة على المد أو ما يسمى حديثًا بالضمة الطويلة.

ويلحق بهذه الحالة الثانية إثبات الألف بعد واو الجماعة فى نحو «كتبوا ولن يكتبوا واكتبوا» ، وذكر الواو فى اسم العلم « عمرو» ، على الرغم من عدم وجود مقابل لهذين الرمزين نطقًا . وقد قيل فى تفسير ذلك ما قيل ، ولكن تبقى الحقيقة واضحة ، وهى مخالفة المكتوب للمنطوق.

ومهما يكن من أمر فإن أمثلة الحالتين السابقتين أمثلة محدودة معدودة يمكن التعامل معها بالخبرة والدربة ، ولعلها بقية باقية من آثار قديمة ، حيث لم يكن نظام الكتابة قد استقرت أوضاعه وحدوده.

(٣) هاء التأنيث (أو تاء التأنيث المربوطة) حيث ورد رمزها فى صورة الهاء فوقها نقطتان [ة – ـة] . والذى حدث ويحدث الآن بكثرة فائقة إغفال النقطتين ، إما جهلاً بطبيعة الصوت وحقيقة أدائه نطقاً فى السياقات المختلفة ، أو إهمالاً ونسيانًا . ونتيجة هذا النهج المغلوط التباس تاء التأنيث بهاء الضمير.

ومن اللافت للنظر – وهو فى الوقت نفسه دليل اللمّاحية – أن رمز هاء التأنيث [ة – ـة] لم يرد ذكره فى الألفباء العربية ، واكتفى بتوظيفه بهذه الصورة ، رمزاً ذا خصوصية تطابق خصوصية منطوقة حسب سياق الكلام . فتاء التأنيث تنطق هاء خالصة عند الوقف ، فكان الرمز [ة – ـه] ولكنها تنطق تاء عند وصل الكلام ، فكانت النقطتان. فهى فى الصورة الأولى هاء خالصة ، والهاء رمزاً موجودة فى الألفباء ، وهى تاء فى الصورة الثانية ، فوضعت النقطتان ، إلحاقًا برمز التاء [ت] المذكور أيضًا فى الألفباء .

(٤) الألف الثالثة نطقاً تكتب ألفا فى نحو « دعا» ولكنها تكتب ياء فى نحو « سعى» ولو راعينا النطق وحده لوجب كتّبها ألفًا فى كل حال . وقد قدَّم رجال الرسم الإملائى و علماء الصرف تفسيرا مقبولا بمنهجهم، حيث قرروا كتابتها ألفا إذا كان أصلها واويّا (دعوت) ، وياء إذا كان هذا الأصل يائيا (سعيت). وهو فى الوقت نفسه تفسير مقبول لتعرف البنية العميقة للكلمات ، وللتنبيه على الفروق فى أصل هذه الكلمات عند إخضاعها للتصرفات المختلفة . ومع ذلك يبقى هذا النهج فى رسم هذه الألف يمثل صعوبة ظاهرة تواجه العامة وبعض الخاصة، الأمر الذى دعا بعض الدارسين إلى المناداة بكتابة هذه الألف ألفا فى

جميع الأحوال ، وفاءً بالأداء النطقى لها . وهذا الرأى - وإن كان له مسوّغ فى ظاهره - لا ينبغى قبوله أو الأخذ به إلا بالعود إلى نظام الكتابة كله ، ومراجعة كل جوانب القصور فيه لتعديلها أو تصحيحها فى إطار الإصلاح العام لنظام الكتابة ، بوصفه كلاً متكاملاً أو بنية متآلفة العناصر ، مترابطة اللبنات ، بحيث لا يجوز نزع بعضها أو علاجه مستقلا عن البناء الكلى، وإلا تعرض هذا البناء نفسه لشىء من الخلخلة وتمزيق هيكله .

(٥) لا تقتصر صعوبة الإرماز لهمزة القطع على وضع رمزها منفصلا عن صلب الكلمة ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا، وإنما الصعوبة الحقيقية تظهر فى صورة رسم هذا الرمز. فهو مرة يصاحب الألف فوقها أو تحتها، كما يرسم على الواو أو الياء مرة أخرى ، وكثيرا ما يأتى مفرداً بحاله ، كما يتضح ذلك فى نحو « أحمد- إبراهيم - لؤلؤ - سُئل - شىء» .

وليس بمنكور أن هذا النهج فى رسم الهمزة يشق على كثير من الناس استيعابه وتتبع صوره المختلفة ، الأمر الذى يوقعهم فى الخلط والخطأ، كما هو معروف لنا جميعاً . وعلى الرغم من وضع بعض القواعد الضابطة لهذه الصورة فإنها قد جاءت معقدة متداخلة ، لدرجة أن واضعيها والمشغولين بأمورها يختلفون فيما بينهم فى رسم بعض الحالات ، كما يظهر مثلاً فى نحو شئون ، ورئى ، حيث يرى قوم كتابتها على ياء ، كما فى المثالين ويختار آخرون كتابتها على واو : شؤون ورؤى.

وقصة رسم الهمزة قصة طويلة قديمة ، حاول الدارسون -منفردين ومجتمعين - الإتيان برأى حاسم فيها ، كى يخففوا من صعوبة هذا

الرسم على الكاتبين ، وبخاصة الناشئة من المتعلمين. ولكنهم لم يوفقوا فيما قصدوا إليه، لتباين وجهات نظرهم واختلاف مواقع الهمزة وسياقاتها فى بنية الكلمة ، وظل الأمر بحاله حتى الآن يمثل صعوبة ظاهرة فى نظام الكتابة العربية . وللغوى الفيلسوف ابن جنى لمحة طيبة فى الموضوع، تصلح منطلقًا للإصلاح أو النظر فيه على وجه مقبول ، نظريا، حيث يقرر « أن الهمزة إنما كتبت على واو تارة وعلى ياء تارة أخرى ، مراعاة لأصل التخفيف ، ولو أريد تحقيقها لوجب كتبها ألفا فى كل حال». فهذه العبارة الموجزة تشير إلى أن مشكلة رسم الهمزة ترجع فى أساسها إلى واقع اللغة ذاتها ، فيما يتعلق بنطق الهمزة ، حيث كان قوم يحققونها نطقا وهم التميميون، وقوم يخففونها (أى لا ينطقونها) وهم الحجازيون . ومن ثم جاء الرسم وافيًا بالصورتين : رمز الهمزة نفسه يترجم نطق المحققين ، والواو والياء يمثلان نطق المخففين ، فإذا ما طرحنا هذا الاختلاف فى النطق ، واستقر الرأى على تحقيقها وجب أن تكتب بالألف ، لأنه علامتها الأصلية ، وهو اسمها كذلك. ودليل ذلك أن كل صوت فى العربية له رمز وله اسم ، والاسم باطراد يبدأ بهذا الصوت نفسه، فالاسم « الباء » يبدأ بصوت الباء و «الجيم » يبدأ بصوت الجيم، وكذلك «الألف» يبدأ بالهمزة.

هذا الذى يقرره ابن جنى قابل للنظر ، بل والأخذ به ، ولكنا ما زلنا على رأينا فى إصلاح نظام الكتابة العربية ، وهو وجوب النظر فى النظام كله، لا فى جزئياته أو بعض عناصره، منفصلاً بعضها عن بعض، حتى لا نسلك مسلك « الترقيع» الذى قد يجرنا إلى الإفساد لا الإصلاح.

من كل هذا الذى قررنا (وغيره كثير) ونؤكده الآن يتبين لنا أن هذه النواقص فى نظام الكتابة العربية من شأنها أن تصبح عاملاً محتملاً أو مؤكدًا من عوامل التجاوز فى اللغة والخروج عن قواعدها المقررة التى عُقدت معياراً للصحة اللغوية. ذلك أن هذه النواقص - وبخاصة تلك التى تنتظمها المجموعة الأولى - ونعنى بها غياب رموز الحركات القصار والسكون ورموز همزة القطع والتنوين والتضعيف -تؤدى- شئنا أو لم نشأ- إلى الوقوع فى الخطأ الذى يمتد أثره إلى بنية اللغة عند أداء المكتوب وترجمته نطقًا.

وليس هذا الذى نقوله ضربًا من التشويش أو التهويل أو الادعاء الباطل . فقد وقعت أخطاء لغوية منوّعة فى القديم ، بسبب هذه العيوب الكتابية وغيرها، كما يظهر جليًا فيما سمى عندهم « التصحيف والتحريف»، وقد ألقى إلينا الدارسون فى القديم والحديث بأعمال ودراسات كثيرة فى هذا الشأن. أما الآن فقد كثرت هذه الأخطاء وتنوعت كمًا وكيفًا وامتد بعضها إلى جسم اللغة . ولسنا هنا بقادرين على حصر هذه الأخطاء أو التمثيل الكامل لكل صورها وتنوعاتها. ويكفينا أن نقدم مجموعة من الأمثلة التى تنبئ عن خطورة هذا الوضع ، بسبب الترجمة النطقية الخاطئة للنصوص المكتوبة . وسنحاول هنا تصنيف هذه الأخطاء ، وفقا لنوع الخطأ المعين ومستواه اللغوى . لا ننكر أن الخطأ فى نطق المكتوب قد يعود أحياناً إلى ضعف الثقافة اللغوية عند القارئ أو إلى جهله بقواعد اللغة وضوابطها ، ولكنا لا ننكر فى الوقت نفسه أن قدرا كبيرًا من هذه الأخطاء يعود إلى نظام الكتابة وما يشوبه من قصور.

(١) أخطاء تخرج الكلم عن مواضعه

احتمال الخطأ عند ترجمة المكتوب نطقاً احتمال وارد ، بل واقع بالفعل عند غياب رموز الحركات القصار بوجه خاص وهذا الضرب من الخطأ يشيع الآن على ألسنة العامة وبعض الخاصة ، تأثرا بالنطق الخاطئ للمكتوب. وهذا النوع من الخطأ كذلك يخرج الكلمة برمتها من إطار اللغة على إطلاقها . من ذلك مثلا قولهم :

أَجازة ، بفتح الهمزة ، وبِدء بكسر الباء وتجرُبة (وتجارُب) بضم الراء وفِهم بكسر الفاء .

فهذه الصيغ كلها بهذه الصورة لا وجود لها ألبتة فى العربية . وصحيحها هو كسر الهمزة فى الأول وفتح الباء فى الثانى وكسر الراء فى المثال الثالث وفتح الفاء فى الأخير .

وليس من النادر أن يؤدى غياب التشديد فى الكتابة إلى هذا النمط من الخطأ ، كما فى قولهم « فعَالية - حسَاسية - لَماحية» بتخفيف العين فى الأول والسين الأولى فى الثانى والميم فى المثال الثالث ، وتتحقق صحتها جميعًا بتشديد هذا الحرف المخفف فى الأمثلة الثلاثة؛ إذ هى مولَّدة من فعَّال وحسَّاس ولَمَّاح بالتشديد فيها جميعا، وليس من فعَال وحسَاس ولماح بالتخفيف التى لا وجود لها فى العربية .

وكثيرا ما يقع بعضهم فى خطأ آخر عند نطق هذه الأمثلة الثلاثة (ونحوها) حيث ينطقون الياء بالتخفيف ، فى حين أن الواجب تشديدها. فهذه الصيغ - كما هو معروف - مصادر صناعية ؛ وهى مصادر تصاغ -اطراداً- بإضافة ياء النسب (وهى مشددة) وتاء التأنيث المربوطة إلى الاسم المولَّدة منه .

(٢) أخطاء فى بنية الكلمة :

وهذا الضرب من الخطأ أكثر وقوعاً ودورانًا على الألسنة من سابقه . ويعود أكثر أمثلته فى رأينا إلى التجاوز فى نطق المكتوب بسبب غياب رموز الحركات القصار وغيرها من الرموز التى لا ترسم فى صلب الكلمة كرموز السكون وهمزة القطع والتنوين والتشديد .

وأمثلة هذا النوع من الخطأ كثيرة لا حصر لها . وذلك راجع إلى طبيعة العربية، حيث إن الأصل أو الجذر الواحد يمكن أن تتولد منه أو تتفرع عدة صيغ مختلفة مبنى ومعنى . وعند غياب علامات الشكل والضبط يحتمل وقوع الخلط بين هذه المبانى والمعانى ، كما يظهر ذلك من الأمثلة الآتية ، وهى قُلّ من كُثُرْ:

الصورة الكتابية المكوّنة من العين والراء والضاد (عرض) ، بدون ضبط ، أو معرفة لغوية مناسبة ، قد تؤخذ على أنها اسم أو فعل. وهى فى الحالة الأولى قد تكون بفتح العين أو كسرها أو ضمها فى العربية الصحيحة مع تسكين الراء فى الحالات المذكورة جميعا ، ولها فى كل حالة مبنى ومعنى مختلف . فهى بفتح العين تعنى ضد «الطول» وقد تكون مصدرا ، كما فى قولنا « عَرْض الجيوش» أو « عرْض البضاعة» ومعناها بالكسر « الحسب والشرف » ، وبالضم تعنى الجانب أو الوسط ، كما فى قولهم « ألقى به عُرض الحائط» و« رأى السفينة فى عُرض البحر » وهى فى الحالة الأولى أيضًا قد تكون بفتح العين والراء معًا وجمعها أعراض ، كما فى «أعراض المرض» ، أما فى الحالة الثانية فهى فعل ماض بوزن فَعَل بفتحتين .

هذه الاحتمالات ممكنة وجائزة فى اللغة ، ومن ثم يمكن وقوع

الخطأ فى استعمالها والخلط بينها فى قراءة المكتوب ما دام الكلام عاريًا من الضبط ، وما لم يكن القارئ على وعى لما يقرأ . وما أقل القارئين الواعين فى زمننا هذا المشحون بالتلوث اللغوى .

وكثيرا ما يقع الخلط بين « خِطة » بكسر الخاء و «خُطة» بضمها. والاستعمال الشائع الآن بين العامة وبعض الخاصة هو الانصراف نحو الصيغة الأولى (بكسر الخاء) ، فى كل الحالات بلا تفريق . يحدث هذا فى حين أن الكلمتين مختلفتان فى الوزن والمعنى ، فالخطة بالكسر ذات دلالة مادية ؛ إذ تعنى المكان الذى يختطه الإنسان لنفسه أو لغيره أو المكان المخْتطّ للعمارة والبناء ، وجمعها خِطط (بالكسر أيضًا) . أما خطة بالضم فهى ذات دلالة معنوية مجردة ، إذ تعنى النظام الذى يضعه الإنسان لنفسه أو أولو الأمر لمشاريع مستقبلية يُرجى إنجازها . ومن ذلك قولهم فى صحيح اللغة « الخُطة الخمسية» ونحو ذلك ، وجمعها خُطط بضم الخاء أيضًا . والمقابل الدقيق لها فى اللغة الإنجليزية كلمة plane.

ومثل هذا ما يقع من خلط بين « عَنان » بفتح العين و «عِنان» بكسرها ، على الرغم من اختلافهما مبنى ومعنى ، فالأولى «كسحاب» والثانية « كلجام » وزنا ومعنى. ويمثل للأولى فى الاستعمال الصحيح بنحو «بلغ عَنان السماء» وللثانية بنحو «ملك عِنان الأمر» أى زمامه وسيطر عليه.

وغياب علامات الشكل أيضًا أوقع الكثيرين فى الخلط بين « قيد» بكسر القاف ممدوداً ، و« قيْد » بفتح القاف وتسكين الياء. فالأولى معناها «القدر» كما فى قولهم مثلاً «قيد أنملة»، والثانية معناها ما يقيّد به الشىء أو الإنسان.

ويلحق رمز السكون برموز الحركات القصار فى الأهمية والوظيفة على المستويات اللغوية المختلفة ، كما ألمحنا إلى ذلك سابقًا. فإهماله فى الرسم الكتابى قد يجر غير العارف إلى قراءة مغلوطة ، كما يظهر ذلك مثلاً فى كلمة « أكفاء» بتسكين الكاف وفاء مخففة ، جمعًا لكفء ؛ إذ ربما تترجم نطقًا إلى « أكفّاء » بكسر الكاف وتشديد الياء . وشتان بين الصيغتين فى البنية والمعنى. فالأولى على وزن أفعال ، وهى وصف يعنى قدرة الموصوفين بها وأهليتهم للقيام بعمل معين ، فى حين أن الثانية وزنها « أفعلاء» وهى جمع « لكفيف» ، بمعنى فاقد البصر. وهذا – كما ترى – خطأ شنيع غير مقبول ، ينتظم خطأ لغويًا ظاهراً ، كما ينتظم تجاوزاً غير محمود فى الخطاب اللغوى الاجتماعى . ومن اللافت للنظر أن هذه الصيغة الثانية المغلوطة قد شاع استعمالها على ألسنة الناس عامتهم، وبعض خاصتهم؛ إلى درجة تكاد تزيح الصيغة الأولى الصحيحة وتخرجها من قاموس اللغة. وأغلب الظن أن إهمال رمز السكون فى الكتابة هو المسئول الأول عن هذا التجاوز فى هذه الحالة وغيرها كثير .

تلك أمثلة لا تعدو أن تكون حسوة طائر من بحر عميق ، وهو بحر الأخطاء الشائعة بين الناس التى يعود أكثرها -فى رأينا – إلى نطق المكتوب بصورة خاطئة ، نتيجة لغياب رموز الحركات القصار والسكون .

ورمز الهمزة – كما هو معلوم – رمز منفصل عن صلب الكلمة ، ومن ثم كان إغفاله مظنة الخطأ فى قراءة المكتوب . يظهر ذلك بوجه خاص عندما تكون همزة القطع فى أول الكلمة ، إذ يؤدى إغفال الرمز أو تركه إلى نطق هذه الهمزة كما لو كانت همزة وصل، وشتان بين الهمزتين فى خصائصهما الصوتية ودورهما فى بناء الكلمة. وقد يمتد

الأمر عند غير العارفين إلى وضع هذا الرمز على ألف الوصل أو تحته. وهذا خطأ آخر يشيع بين الناس فى الكتابة والنطق، حيث يتعاملون مع همزة الوصل ، كما لو كانت همزة قطع فى الحالين معًا.

أما إغفال رمز التنوين الذى يخفى دوره ووظيفته فى اللغة على بعض الناس فليس بمقصور أثره على بنية الكلمة وتكوين عناصرها، بل يمتدُّ إلى التجاوز فى خواصه الصوتية والصرفية والنحوية . إن التنوين فى العربية « قفلة صوتية» تتمثل بنون ساكنة فى النطق ، وهو أيضا أمارة صرفية على أنماط معيّنة من الكلام ، كما أنه دليل صرف الكلمة ، ونزعها من الجنس النحوى المشهور بصعوبته وتعقيداته ، وهو « الممنوع من الصرف».

ورمز التشديد (أو التضعيف) ليس حلية كتابية أو رمزا غير فاعل فاعلية رموز الحركات القصار مثلا فى بناء الكلمة . إنه فى حقيقة الأمر إنباء عن تكرار الصوت (الحرف) الذى من شأنه أن يغيّر فى بنية الكلمة، وينقلها من جنس إلى جنس آخر وزناً ووظيفة صرفية - نحوية ودلالية . قارن مثلاً قتل بتخفيف التاء بقتَّل بتشديدها ، وكرُم (بضم الراء) بكرّم (بتشديد الراء) ، تجد الفرق واضحًا بين الحالين فى المثالين. فالتشديد فى المثال الأول أفاد التكثير والمبالغة فى القتل، وأفاد تعدية اللازم فى المثال الثانى .

(٣) أخطاء فى أوجه الإعراب :

ما أكثر وقوع الخطأ فى أوجه الإعراب عند قراءة المكتوب ! يشيع هذا بين القارئين كافة، بلا فرق ، وقد يمتد إثمه إلى بعض المتخصصين

فى اللغة. ليس بمنكور أن أكثر هذه الأخطاء يرجع إلى ضعف الثقافة اللغوية وعدم تمكن القارئ من قواعدها وضوابطها . والملاحظ أن جملة كبيرة من الأخطاء فى الإعراب (بمعنى علاماته) ترجع إلى عدم إدراك الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجر وجزم ، ومن ثمّ يقع الخلط والتجاوز فى الإتيان بالعلامة المميزة لكل حالة والدالة عليها بحسب القواعد المقررة . فقولهم مثلاً : إن هناك أملٌ ، برفع « أمل» ، ليس خطأ فى تعيين العلامة ، بقدر ما هو دليل عدم الإدراك للحالة الإعرابية لهذه الكلمة ، وهى حالة النصب ، لأنها اسم « إنّ» فى هذا التركيب الذى يجب تقدم الخبر فيه ، وهو شبه الجملة « هناك » .

وربما يسهم الجوّ العام الذى يُتلى فيه النص المكتوب فى وقوع بعض التجاوزات فى الإعراب ، كما يحدث أحياناً فى المؤتمرات والندوات ونحوها ، حيث يكون هذا الجوّ مشحونًا بالانفعال والحماس والسرعة فى إلقاء الكلام وترجمة المكتوب .

هذا وارد وواقع بالفعل وله شواهده الكثيرة . ولكن ما زالت القضية الأساسية صحيحة. وهى أن خلو الكلام المكتوب من علامات الضبط من أهم الأسباب التى توقع القارئ فى خطأ الإعراب، وعدم تعرفه الرمز المناسب لكل حالة إعرابية. ومن الواضح أن وجود هذه الرموز وتسجيلها بدقة ، من شأنه أن يسهِّل الأمر على القارئ فتقل أخطاؤه أو تنعدم نهائيًا .

أما أمثلة الخطأ فى أوجه الإعراب ، بسبب خلو الكلام المكتوب من رموز الحركات القصار والسكون فهى لا تعدُّ ولاتحصى . ومن الصعب -

إن لم يكن من المستحيل - تتبعها وإحصاؤها ، لأنها -قلة وكثرة - تتوقف على طبيعة النص وشخصية قارئه ، وعلى الظروف أو الجو الاجتماعى الذى يترجم فيه هذا النص نطقاً ، ويتوقف الأمر فى هذه الحالة على الملاحظة وخبرة السامعين .

ويكفى أن نشير هنا إلى مواقف معيّنة ، تؤخذ دليلاً قاطعًا على التجاوز والخطأ فى نطق المكتوب بصورة تفوق التصور والخيال ، وتدل فى الوقت نفسه على أزمة اللغة العربية وواقعها الحاضر بين أهليها .

استمع إلى خريج أقسام اللغة العربية بالجامعات أو إلى مدرس للعربية ناشئ ، وهو يقرأ نصا غير مشكول، أو راقب مسئولا سياسيًا أو ثقافيًا أو مفكرًا يقرأ ما كتب لنفسه بنفسه . إنك حينئذ سوف تصدم بما يأتون به من خلط فى أوجه الإعراب ، وتصيبك الدهشة لوقوع مثل هذا الذى يفعلون ، وهم محسوبون قدوة ومثلاً يحتذى فى كل ما يصدر منهم ، وفاءً بمواقعهم ومسئولياتهم أمام الجماهير العريضة .

هذه أمثلة صارخة الوضوح ، تقرع آذاننا كل حين وآن ، وأسباب وقوع الخطأ فيها كثيرة معقدة متشابكة . ولكنا ما زلنا نقرر أن غياب رموز الضبط من الكتابة ذو أثر كبير فى هذا الشأن. ومما يدل على ذلك أنه من النادر أن يقع خطأ فى الإعراب بالعلامات الطويلة (الألف والياء والواو ، أخاك - أخيك - أخوك، مثلا) ، لأنها مسجلة فى صلب الكلمة ، يستطيع أن يحققها نطقا كل من يستطيع القراءة بوجه من الوجوه. وإذا وقع الخطأ من القارئ العادى ، فإنما يرجع ذلك -فى أغلب الحالات- إلى الخطأ فى النص المكتوب نفسه ، كما يحدث أحيانًا فى الصحف وبعض الآثار العلمية ، على ما هو مشهور ومعروف لنا جميعا .

هذه أمثلة قليلة أشبه بناقوس إنذار للتنبيه على ما يصيب العربية على المستويات اللغوية كافة، بسبب الوضع الحالى لرموز الضبط والشكل من عدم رسمها فى صلب الكلمة واحتمال إهمالها أو الخلط بينها. ونعنى بهذه الرموز بالذات رموز الحركات القصار والسكون ، والتنوين والشدة وهمزة القطع، وهى ما حاولنا التنبيه إلى وضعها والصعوبات الناتجة عن هذا الوضع تحت العنوان « المجموعة الأولى» من مشكلات الكتابة العربية – ص ١٧٢ وما بعدها .

أما مشكلات الكتابة التى مثّلنا لها بعنوان « المجموعة الثانية » ص ١٧٥، فهى مشكلات تتعلق بالرسم الإملائى ، من وجود رمز لا منطوق له، أو غياب رمز يستوجب النطق وجوده أو صور رسم الهمزة إلخ. وهذه – وإن كان بعضها يتعلق بكيفيات نطق المكتوب ، كما فى نحو «هذا – أولو» – لا تدخل فى جملتها فى هذا الإطار الذى نثير فيه قضية رموز الضبط التى تسجّل منفصلة ، ويحتمل إهمالها أو الخلط بينها ، الأمر الذى ينتج عنه الخطأ بينها، الأمر الذى ينتج عنه الخطأ فى قراءة المكتوب. وإنما أشرنا إلى هذه المجموعة الثانية هنا لمجرد بيان أن فى نظام الكتابة العربية شيئًا من الشوائب التى تستحق النظر والدرس. هذا بالإضافة إلى أن أمثلة هذه المجموعة أمثلة محدودة معدودة، ويبدو أنها أثر باق من تقاليد الكتابة العربية فى القديم.

تقييم

كل ما ذكرناه من نواقص وهنوات فى نظام الكتابة العربية لا يعنى التهجم على هذا النظام أو الحط من شأنه، أو محاولة الدعوة إلى

اطراحه والبحث عن بديل له ، كما يفكر فى ذلك بعضهم جهلا أو عدم إدراك لقيمته ووظائفه فى البناء اللغوى . كل ما أردنا بيانه وقصدنا إليه هو التنبيه إلى هذه النواقص ولفت أنظار الناس إليها ودعوتهم إلى تعرّفها ووجوب مراعاتها فى كل ما يكتبون . وذلك بحفزهم على استيعاب طبيعة هذا النظام ووظائفه وضرورة تطبيقها تطبيقا سليمًا كاملاً، حتى يسلم لسانهم من الخطأ والتجاوز فى قواعد اللغة وضوابطها، وتسلم بذلك لغتهم قوام شخصيتهم ، وإمارة هويتهم :

وليس يخفى على العارفين من الدارسين أن هذا النظام بنواقصه تلك أفضل بكثير من نظم أخرى فى لغات مختلفة . ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة الموجزة إلى بعض هذه النظم الأخرى ، وليكن نظام الكتابة فى اللغة الإنجليزية، وهى لغة مألوفة لدينا فى مدارسنا ومعاهدنا ، ويتعامل بها الكثيرون فى مجالات الحياة المختلفة . وليس بمنكور أن نظامها الكتابى يشكل صعوبة ظاهرة بالنسبة لجمهرة كبيرة من المتعاملين بها ، مع اختلاف نسبى فى حجم هذه الصعوبة، وفقاً للوضع الثقافى والاجتماعى لمن يخبرها ويوظفها فى الكتابة .

ويمكن تصنيف هذه الصعوبات إلى مجموعتين ، كما نهجنا على ذلك بالنسبة للكتابة العربية ، وإن مع فارق كبير بين اللغتين فى هذا الشأن .

المجموعة الأولى

وهى تنتظم صعوبات من نمطين متقابلين من الأمثلة ، على الوجه التالى :

١ – الإتيان بالرمز الكتابى دون مقابل منطوق له . وقد يقع ذلك فى أول الكلمة أو وسطها أو نهايتها ، نحو :

Know, debt, comb,

وقد يقع هذا النهج مرتين فى الكلمة الواحدة :

psychology . و(فارس) knight

كما قد يتكرر الرمز فى مقابل منطوق مفرد :

coffee supper

٢ – وقد يحدث العكس ، حيث ينطق الصوت ، وليس له ما يقابله فى الكتابة ، وإن كان ذلك مقصوراً على الحركات ، كما فى نحو centre ، فى الكتابة المسماة بالبريطانية (British) ، حيث لا مقابل كتابياً للحركة التالية للصوت (t) . وقد عالجت الكتابة الأمريكية مثل هذه الحالة ، فأثبتوا رمز هذه الحركة ، هكذا : Center.

وهناك حالات كثيرة من هذا الباب ، وإن كان الفرق يظهر فى عدم تمثيل الرمز للمنطوق تمثيلاً كاملاً ،حيث تكون الحركة طويلة ويكتفى فى تمثيلها برمز الحركات القصيرة . وهذا النمط من الأمثلة كثير كثرة فائقة وهذه أمثلته : go , cerious, fat حيث ترجمت الحركات الطويلة فى الأمثلة الثلاثة برموز الحركات القصار ، وهى (a,e, o) بهذا الترتيب .

هاتان الحالتان من القصور فى كتابة اللغة الإنجليزية تقابلان الحالتين الأوليين فى المجموعة الثانية من حالتى القصور فى كتابة العربية (ص ١٧٢ وما بعدها) ، حيث يبدو القصور فى كتابة اللغتين

متشابها أو متماثلاً فى مجمله . ولكن هناك فرقًا كبيرًا بين النظامين فى هذا الشأن : أمثلة الكتابة الإنجليزية فى هاتين الحالتين المذكورتين بالغة الكثرة ومنتشرة انتشارًا واسعاً ، بحيث يصعب حصرها أو الوقوف عليها، فى حين أن أمثلتها فى الكتابة العربية قليلة قلة ظاهرة ، إلى حدّ يمكن للإنسان العادى أن يحصرها ويستوعبها بكل سهولة ويسر. وهى فى الوقت نفسه بقية باقية من آثار الكتابة فى القديم ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا.

المجموعة الثانية

تضم هذه المجموعة من وجوه النقص والصعوبات فى نظام الكتابة الإنجليزية أنماطاً وصورًا لا مثيل لها فى نظام الكتابة العربية على الإطلاق . ومن ثم كانت المقارنة بين النظامين مقارنة شكلية، قصد بها مجرد التنبيه إلى امتياز النظام العربى وتفوقه على غيره من النظم فى ترجمة المنطوق وتصويره كتابة على وجه يمثل واقعه أو يقترب من هذا الواقع .

أما أمثلة هذا النقص وتلك الصعوبات فى نظام الكتابة الإنجليزية فهى كثيرة تجاوز الحصر والاستقصاء. ولنا مع ذلك أن نصنّفها إلى أنماط، وفقًا لخواصها وما تنتظمه من تجاوزات فى الرسم الإملائى، على ما يتضح بيانه فى السطور التالية :

(١) يصوّر الصوت الواحد أحياناً برمزين مختلفين (أو أكثر) ، نحو: fat و philosophy ، حيث أشير إلى الصوت الشفوى الأسنانى الاحتكاكى المهموس (f) بالرمز [f] فى المثال الأول وبالرمز [ph] فى الثانى.

وليس هذا النهج مقصوراً على الصوامت (consonants) ، بل لوحظ تطبيقه على الصوائت (Vowels) مثل: reader, demonstrator

فقد أشير إلى الحركة النهائية فى المثالين ، وهى صوت واحد نطقًا، برمزين مختلفين ، هما [e] فى المثال الأول [o] فى المثال الثانى .

(٢) قد يوظف الرمز الواحد لتصوير صوتين مختلفين: cat, certain

فالرمز [c] تصور الصوت [K] فى المثال الأول والصوت [S] فى المثال الثانى :

ومثله واقع فى حال الحركات أيضًا : put , but

حيث يصوّر الرمز [u] الحركة المركزية [ ] فى المثال الأول والحركة الخلفية الضيقة [u] فى المثال الثانى .

(٣) قد تتعدى المخالفة بين المنطوق والمكتوب إلى المقطع بأكمله أو فى جزء منه كما فى نحو : discussion , dictation

حيث ينطق المقطع الأخير من الكلمتين بصورة واحدة ، وجاء رسمهما فى الكتابة بصورة مخالفة .

(٤) قد تتعدد الرموز لتصوير منطوق مفرد . وهذا واضح بجلاء فى تصوير بعض الحركات : behaviour و colour

حيث أشير إلى الحركة الأخيرة فى المثالين ، وهى الحركة المركزية [ ] بالرمزين [ou] فيهما .

هذه أمثلة قليلة تنبئ بوضوح عما فى نظام الكتابة الإنجليزية من صعوبات وتعقيدات ، يشق على الكاتبين إدراكها ومتابعتها إلا بجهد جهيد واستيعاب كامل لهذا النظام .وهو أمر يبدو بعيد المنال على العامة وبعض

الخاصة فى أغلب الحالات . ذلك أن هذه التجاوزات فى جملتها لا تخضع لقاعدة أو معيار يمكن الاسترشاد به عند الحاجة .

وجملة القول فى ذلك أن نظام الكتابة الإنجليزية (وغيره) يخرج بكل وضوح عن ذلك المبدأ الذى قرره علماء الأصوات معياراً للألفباء أو النظم الكتابية الدقيقة أو المثلى ، وهو «رمز واحد لكل وحدة صوتية» one symbol for one unit .

وهنا يتبين الفرق جليا بين نظام الكتابة العربية ونظام الكتابة الإنجليزية. فالنظام العربى يخضع فى جملته لهذا المبدأ ، ويفى بمفهومه بصورة تكاد تكون كاملة . فلكل وحدة صوتية رمز واحد، يصوِّرها ويترجم نطقها فى أى موقع تقع فيه : لصوت الباء رمز وللتاء رمز وللثاء رمز إلخ. ويظل كل رمز ممثلاً للصوت الذى خُصِّص له ، دون تكرار أو اضطراب أو خلط فى هذا التمثيل . نعم ، هناك تجاوزات فى هذا النظام ولكنها قليلة محدودة معدودة يمكن تعرفها واستيعابها بسهولة. تظهر هذه التجاوزات بصفة خاصة فى ذكر رموز لا منطوق لها، وفى غياب رموز لأصوات منطوقة بالفعل ، كما فى (أولئك) مثلاً و « هذا » بهذا الترتيب . وأمثلة هذين النوعين من التجاوز لا تجاوز أصابع اليدين فى عددها .

وكتابة الألف الثالثة نطقًا مرة بالألف (دعا) وأخرى بالياء (سعى) يعدُّ خروجًا عن المبدأ السابق ذكره فى ظاهره، وبخاصة أن أمثلة هذه الحالة كثيرة إلى حدّ كبير . ولكن لحسن الحظ ، قد خضع هذا التجاوز لقاعدة مقررة ، ترشد الكاتب فى الحال إلى معرفة الوجه الصحيح فى كتابة هذه الألف ، الأمر الذى يزيح صفة التجاوز عن هذه الحالة ، لأنها

خاضعة لمعيار ثابت ، يسترشد به الكاتبون ، متى أدركوا هذا المعيار واستوعبوه .

أما مشكلة رسم همزة القطع فهى مشكلة متأرجحة بين الصواب والتجاوز. إنها من باب الصواب لوجود رمز هذه الهمزة [ء] فى كل حالاتها ، وقد تؤخذ على أنها من التجاوزات لتنوع صور كتابتها (على ألف أو واو أو ياء أو مفردة) . ومع ذلك ، قدم لغويُّو العرب ضوابط محكمة (أو ما أشبه أن تكون كذلك) لهذه الصور المختلفة ، الأمر الذى يرشح هذه الحالة ذات الصور المتعددة فى الرسم للخروج من إطار التجاوزات فى الكتابة . وقد فسَّر ابن جنى هذه الصور المتعددة - كما سبق ذكره - بواقع النطق عند بعض القبائل بقوله: «وإنما كتبت الهمزة على ياء تارة وعلى واو تارة أخرى: مراعاة لأصل التخفيف». وهذا يعنى مطابقة المكتوب للمنطوق .

تبقى أمامنا قضية رموز الحركات القصار والسكون والتنوين والتضعيف. هذه الرموز بوصفها التقليدى لا ترسم فى صلب الكلمة وإنما تسجل منفصلة عنها ، ومن ثم يحتمل إغفالها أو الخلط بينها ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا. وهى بهذه الحال ، قد تؤخذ على أنها ضرب من القصور أو التجاوز فى نظام الكتابة. نقول: نعم، هناك تجاوز، ولكنه تجاوز فى نظام الكتابة العربية وحده ، لا فى النظم الكتابية بعامة . ذلك أن الرموز موجودة ومقررة ، ومعروف قيمها وما تشير إليه من أصوات منطوقة . فالتجاوز إذن ليس فى الرموز ذاتها ، وإنما أسلوب رسمها أولاً، وفى إهمال أصحاب اللغة لها أو تجاهلها ثانيا.

وهذا هو التجاوز الذى لفت أنظار الدارسين ، وعدّه بعضهم ضربًا

من القصور فى نظام الكتابة العربية الذى ينبغى الانصراف إليه لعلاجه وتقويم شوائبه، مشيرين فى ذلك إلى هذه الحالة بالذات. ولا علينا هنا أن نشير إلى الجهود التى بذلت وتبذل فى إصلاح نظام الكتابة بعامة وفى العربية بخاصة .

إصلاح نظم الكتابة

أولاً : فى نظم الكتابة بعامة

لا يخفى على أحد أن الكلام أسبق من الكتابة ، أى أن الناس فى مختلف البقاع والأصقاع تكلموا واستخدموا ألسنتهم - لفترات لانعرف حدودها على وجه الدقة - فى تدبير شئونهم وتصريف أمورهم قبل أن يكتبوا أو أن يسجلوا ما تجود به ألسنتهم من أحاديث خاصة أو عامة . وبمرور الزمن ، تطورت أحوال البشر واتسعت دوائر نشاطهم فى الحياة ، وزادت أوجه اتصالهم بعضهم ببعض ، ففكروا وتدبَّروا ورأوا ضرورة تسجيل كلامهم وبعض أنماطه للحفاظ عليه وتقديمه إلى الأجيال الخالفة أو لتسهيل الاتصال فيما بينهم أفرادا وجماعات. فكان التسجيل للمنطوق ، وإن بصور مختلفة فى بداية الشوط : بالتصوير أو النقش أو ما أشبه ذلك ، إلى أن هداهم فكرهم إلى وضع رموز كتابية تفى بحاجة المنطوق وتصويره بوجه من الوجوه.

حاولت كل أمة من الأمم فى فترة ما من الزمن أن تضع للغتها نظامًا للكتابة بحيث يكون قادرًا على تصوير المنطوق تصويرًا يفى بحاجتهم قدر الطاقة، ومؤهلا لأداء الدور المعقود عليه إنجازه فيما رأوا.

فبرزت إلى الوجود نظم كتابية سميت تجاوزا الألفباءات (الأبجدية فى اللغات السامية ، أو اللغة العربية لأنها الأصل فى رأينا)،وإن كانت كلها

أو جلها ترجع - على ما يروى - إلى أصل واحد ، ومن ثم كان التشابه والتداخل فيما بينها .

ويبدو أنه بمرور الزمن حدثت فجوة من نوع ما بين المنطوق ونظام كتابته فى بعض اللغات ، بحيث أصبح التطابق بينهما ناقصًا من بعض وجوهه، كما نلحظ ذلك اليوم فى بعض الحالات.

والسر فى هذا التخالف النسبى بين المنطوق و المكتوب يرجع إلى سببين مهمين . أولهما : أن اللغة لا تبقى على حال واحدة ، بل يلحقها التطور والتغير من فترة إلى أخرى ، وبخاصة فى الأداء النطقى، فى حين تبقى الألفباء عادة على حالها دون تغيير أو تعديل يذكر . ومن هنا يأتى التخالف بين الجانبين ، بنسب متفاوتة ، وفقًا لظروف كل لغة . ثانيهما: أن بعض الأمم قد تقترض للغاتها نظم لغات أخرى ، أو بعض صور أو رموز منها ، أو تستعير كلمات كاملة منها بصورتها الأصلية فى لغتها. ومن هنا تظهر الفوارق أو التجاوزات فى الكتابة ، لأن لكل لغة خواصها الصوتية التى تقتضى وضع نظم كتابية خاصة بها ، تفى بأغراض هذه الخواص وتصويرها تصويراً مناسبًا.

وهكذا ، يمكننا أن نفسر تلك التجاوزات فى مطابقة المكتوب للمنطوق ، كما هو واضح فى بعض اللغات المعروفة الآن.

وقد شغلت هذه التجاوزات بعض الدارسين، ودعتهم إلى التفكير فى هذه المشكلة والعمل على علاجها ، تيسيرا على المتعلمين ، والمتعاملين مع اللغة المعينة كتبا ، وبخاصة غير أهل هذه اللغة من الأجانب.

ولقد برزت إلى الوجود ثلاثة اتجاهات ، فى سبيل إصلاح تلك النظم الكتابية التى لا تفى (أو يظن أنها لا تفى) بتمثيل الكلام المنطوق تمثيلا سليما .

الاتجاه الأول :

ينادى أصحاب هذا الاتجاه بضرورة اطِّراح الألفباءات القاصرة عن أداء وظيفتها فى تمثيل المكتوب ، والبحث عن ألفباءات أخرى - موجودة أو غير موجودة - تكون خيرا منها ، وأقرب تناولا وأوفى غرضا . وقد مال بعضهم إلى هذا الاتجاه بالنسبة للألفباء العربية (انظر فيما بعد).

الاتجاه الثانى :

لا يذهب أصحاب هذا الاتجاه مذهب الاتجاه السابق ، مع إقرارهم بوقوع تجاوزات ومآخذ واضحة فى نظم كتابة بعض اللغات ، إنهم يرون وجوب النظر فى الأمر بدقة ، بانتقاء تلك الصور الصارخة فى التجاوز والعمل على تعديل تهجئتها أو تبسيطها ، ومحاولة تقريب رسمها من المنطوق . وبعبارة أخرى ، إنهم لا يرون مانعا من التعديل الجزئى ، ولكن فى حدود ضيقة، بحيث لا تمسّ جوهر النظام الأصلى ، ولا تغيّر من خواصه الأساسية ، وبحيث لا يكون هذا النهج قاعدة عامة أو مبدأ يتّبع. وإنما يؤخذ الأمر بمنتهى الحيطة والحذر عند تطبيق هذا النهج ، حتى لا يفسد النظام كله. وهذا النهج هو ما أخذت به الولايات المتحدة ، عندما انصرفت إلى الألفباء الإنجليزية ، وصنعت بها صنعًا خفيفا رقيقا، لم يغيّر من أساسيات النظام الأصلى ولم يبعد به عن خواصه.

الاتجاه الثالث :

من رأى أصحاب هذا الاتجاه عدم المساس بالنظم الكتابية الموروثة التى يظن أنها قاصرة أو عاجزة عن دورها فى تمثيل المنطوق.تمثيلا مقبولا ، ويصرون على إبقاء هذه النظم بحالها ، وذلك لأسباب علمية وثقافية وعملية . يقرر هؤلاء أن الأخذ بمبدأ التغيير أو التعديل سوف

يجرنا إلى مشكلات متلاحقة على مر الزمان . ذلك أن اللغة (أية لغة) بطبيعتها ذات خاصة ديناميّة . فهى لا تبقى على حال واحدة، بل إنها دائمة التغير والتطور ، وبخاصة فى أصواتها وأنماط أدائها نطقا ، فكلما رغبنا فى مقابلة هذا التطور النطقى المستمر ، وحاولنا تصويره بالكتابة بشىء من الدقة ، كان علينا أن نعمد إلى تغيير أو تعديل الألفباءات والنظر فيها من وقت إلى آخر ، دون الوقوف عند حدّ أو زمن وحين، إذ إن اللغة المنطوقة لا تعرف حدودا زمنية تقف عندها جامدة دون تطور .

هذا بالإضافة إلى أن هذا المنهج المتتابع الحلقات فى تغيير أو تعديل نظم الكتابة ، سوف يقودنا - دون شك - إلى صعوبات ومشكلات لا قبل لنا بها ، وليس من السهل مواجهتها والعمل على التخلص منها بطريقة علمية عملية . من أهم هذه الصعوبات والمشكلات ما يأتى :

١ - القيام بهذه السلسلة المتتابعة فى التغيير والتعديل تحتاج إلى جهود كبيرة وأموال وفيرة .

٢ - الأخذ بهذا المنهج فى التغيير أو التعديل سوف يؤدى إلى الاضطراب فى النظم الكتابية ، إن عاجلا أو آجلا ، حيث إن الاستمرار فى هذا المنهج قد يصل بنا فى النهاية إلى ألفباءات تختلف اختلافا جذريا عن النظم التى طرحناها جانبا . وهنا تبرز مشكلة علمية ثقافية ذات أبعاد خطيرة ، تتمثل فى موقفنا من الآثار والنصوص الموروثة فى العلم والتاريخ والحضارة والفن ، إلخ المسجّلة بالنظم القديمة . فإما أن نضحى بهذه الآثار والنصوص ، وهذا شىء لا يمكن قبوله بحال ، وإما أن

نعيد رسمها بالنظم الجديدة ، وذلك أمر يكاد يكون مستحيلا ، لاحتياجه إلى جهد جهيد ووقت طويل ، بالإضافة إلى ما يتطلبه من أموال طائلة .

٣ - التغيير أو التعديل فى نظم الكتابة يعنى أن علينا فى فترة الانتقال أن نتعلم نظامين أو أسلوبين من الكتابة فى وقت واحد. وهذا أمر يشكل صعوبة ظاهرة على الجماهير العريضة ، وخاصة الناشئة من المتعلمين .

٤ - من المحتمل أن يقع خلاف بين الأمم الناطقة بلغة واحدة حول التغييرات أو التعديلات المقترحة. وهنا تظهر مشكلة التباعد أو التخالف الثقافى واللغوى ، والسياسى أحيانا بين أصحاب اللغة الواحدة.

ونذكر بهذه المناسبة أنه قد جرت مناقشة طويلة فى مجلس العموم البريطانى فى أوائل الخمسينيات من هذا القرن حول النظر فى علاج التجاوزات فى نظام الكتابة الإنجليزية. اشتدَّ النقاش واحتدم الخلاف فى هذه القضية لمدة طويلة ، وانتهى الأمر إلى إبقاء الحال على ما هو عليه ، وعدم المساس بهذا النظام الموروث لكتابة لغتهم .

ثانيًا : نظام الكتابة العربية :

خضع نظام الكتابة العربية للنظر والدرس بغية إصلاح ما اعوجَّ منه، وتقويمه وتهذيبه حتى يفى (بصورة من الصور) بأغراض تمثيل المنطوق تمثيلا صحيحا .

والتاريخ يحكى أن نظرات ودراسات مخلصة قد جرت فى هذا الشأن على مر الزمن. نصنفها جميعا بالتركيز على أهمها إلى مجموعتين ، إحداهما تتمثل فى جهود القدماء وثانيتهما فى محاولات المحدثين .

(أ) محاولات الإصلاح فى القديم :

تلقّى العرب نظام كتابة لغتهم أو «أبجديتها» عن السالفين من أبناء جنسهم . وكانت «أبجدية» بسيطة ، سجّلها التاريخ اللغوى فى صورة كلمات تجمع رموزها ، تسهيلا لتعرّفها واستيعابها ، وهى : «أبجد هوّز حطّى كلمن سعفص قرشت» وتبيّن لهم أن بها نقصا ، حيث أدركوا أن هناك أصواتًا ليس لها مقابل فى رموز هذه «الأبجدية» الموروثة . وهذه الأصوات برموزها جمعوها فى قولهم «ثخذ ضظغ».

وهكذا استقرّ لهم نوع من نظام الكتابة ، يشوبه شىء من القصور ، يظهر أساسًا (على ما يقال) فى خلوّ الرموز من النقط ورموز الشكل وضبط الكلمات . فنظروا وتدبّروا ورأوا إصلاح هذا الخلل . وجرى هذا الإصلاح فى القديم على ثلاث مراحل متتابعة .

الإصلاح الأول :

ويُنسب فضله (على ما يروى) إلى أبى الأسود ، حيث طُلب إليه أن يصنع شيئا ، لضبط الكلمات وشكلها ، حتى يُؤمن اللبس ويتجنب الخطأ والتحريف فى القرآن الكريم . فهداه فكره - بعد لأى - إلى وضع علامات مميِّزة للحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة) . وجاءت هذه العلامات فى صورة نقط ، لكل حركة نقطة ، وضعها فى أماكن مختلفة من الكلمة - على ما هو معروف - للتمييز بينها . وهكذا عالجوا - حسب تصورهم - مشكلة خلوّ الكلمات من الشكل - وسمّى هذا النقط «نقط الشكل» على ما يروى التاريخ اللغوى .

الإصلاح الثانى :

بأمر من الحجاج بن يوسف (على ما يقال) قام نصر بن عاصم وزميله يحيى بن يعمر بمحاولة إصلاح ثان مهم . يظهر أساسه فى نقط الرموز الموروثة التى كانت خالية من النقط. فالرمز [ب] مثلا بدون نقط كان يؤخذ على أنه باء أو تاء أو ثاء، والرمز [ح] ، كان يصلح بدوره لأن يكون حاء أو جيما أو خاء ، وكذلك الحال فى رموز أخرى مثل [د] و [ر] و [س] إلخ. فكان لابد من صنع شىء لإزالة اللبس بين الأصوات التى كان يمثلها رمز واحد ، وتمّ لهما ذلك بوضع نقطة تحت الباء ونقطتين للتاء وثلاث للثاء فوقهما، وصنعا شيئا من هذا القبيل فى تلك الرموز التى كان الواحد منها يمثل صوتين أو أكثر، وذلك بتحويل هذا الرمز الواحد إلى رموز مختلفة تارة وإهماله أخرى، حتى استقرّ الوضع على ما نعرفه الآن.

وسمّى هذا النقط «نقط الإعجام» ، والإعجام من «أعجم» ، والهمزة فيه للإزالة ، أى إزالة اللبس والخلط الناتجين من خلوّ الرمز من النقط. وقام الرجلان فى الوقت نفسه بتغيير ترتيب رموز «الأبجدية» الموروثة، وحوّلاه إلى الترتيب «الألفبائى» الذى نسير عليه منذ زمن طويل حتى الآن.

وبهذه الخطوة - خطوة نقط الإعجام - برزت مشكلة الازدواجية فى النقط : نقط الشكل الذى صنعه أبو الأسود وقصد به الدلالة على الحركات القصيرة، ونقط الإعجام الذى أريد به التفريق بين الرموز لتقابل الأصوات المختلفة. ومن ثم نشأت مشكلة التفريق بين النوعين من النقط . ويقال إنهم حاولوا التفريق بينهما بالألوان والأصباغ ، فكتبوا أحد النوعين بلون والثانى بلون مخالف .

الإصلاح الثالث :

وهو أهمها جميعا ، قام به إمام اللغويين العرب ، الخليل بن أحمد.

يبدو أن الخليل لم يرقّه هذا الوضع الملبس الناتج عن ازدواجية النقط . فعَمَد إلى نقط الشكل واستبدل به نظاما آخر مبنيا على أسس علمية دقيقة من الدرس الصوتى . ذلك النظام يتمثل فى وضع رموز الحركات القصيرة بصورها المعهودة لنا الآن .

تذوق الخليل - على عادته فى دراسة الأصوات - الحركات قصيرها وطويلها ، أى جرّبها نطقا . فوجد أن هناك علاقة الجزئية والكلية بين هذه الحركات : وجد أن الفتحة القصيرة فى «كتب» مثلا نصف الفتحة الطويلة نطقا فى «كاتب»، وعلامتها أى رمزها الألف ، وأن الكسرة القصيرة فى نحو «بِعْ» نصف الكسرة الطويلة فى «بيع» ورسمها الياء ، وأن الضمة القصيرة فى مثل «قُتِلَ» نصف الضمة الطويلة فى «قوتل»، ورمزها الواو، وبذلك وصل إلى تلك النتيجة البارعة التى يمكن التعبير عنها بقولنا : بما أن الحركات القصيرة أنصاف الحركات الطويلة نطقا وجب أن تكون العلامات أو الرموز للنوعين أيضا جارية على هذا النسق. وتطبيقا لهذا المبدأ العلمى الدقيق ، جعل علامة الفتحة القصيرة ألفا صغيرة توضع فوق الحرف، ورمز الكسرة القصيرة ياء صغيرة تكتب تحت الحرف ، وعلامة الضمة القصيرة واوًا صغيرة فوق الحرف . وبتعبير موجز يلخّص هذا النهج ويفسره ، نقول : لما كانت الحركات القصيرة أنصاف الحركات الطويلة نطقا وجب أن تكون نصفها كتابة.

وقد استوحينا هذا التفسير من عبارات رائعة ألقى إلينا بها ابن جنى العظيم ، تزيد الأمر وضوحًا وقوّة بيان . يقول ابن جنى : «اعلم أن

الحركات (القصيرة) أبعاض حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهى الفتحة والكسرة والضمة. فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة» .

ولم تقف جهود الخليل فى سبيل إصلاح نظام الكتابة العربية عند هذا الحد. أدرك بفطنته وذكائه أن هناك أصواتا لم توضع لها علامات، أى رموز تمثلها فى الكتابة . وهى التنوين والتضعيف ، فوضع علاماتهما المعروفة . ثم هداه فكره إلى وضع رمز همزة القطع [ء] ، ليفرق بين منطوق هذه الهمزة ومنطوق الألف التى كانت فى الأصل علامتها ، ثم وظفت فتحة طويلة فى نحو «قال»، ومما يحمد للخليل كذلك أنه وضع علامة للسكون [ْ] [1] . وهذا الصنع من الخليل دليل التفوّق النادر فى تذوق الأصوات . لقد أدرك الرجل ما لم يدركه كثير من الدارسين المتخصصين الآن ، وهو أن السكون - وإن كان سالبا نطقا - له وظيفة، بل وظائف مهمة على المستوى الوظيفى فى اللغة العربية ، إنه - كما أشرنا سابقا - عنصر إيجابى وظيفيا فى تشكيل بنيات الكلمة ، وهو كذلك دليل حالات نحوية كثيرة مقررة.

ومن العجيب واللافت للنظر كذلك أن هذا الذى أتى به الخليل فى سبيل إصلاح نظام الكتابة فى العربية، صار فى جملته مثارًا للجدل

---

(١) هناك آراء كثيرة حول صور رمز السكون ، تناولناها بشىء من التفصيل فى كتابنا «دراسات فى علم اللغة».

والشكوى فيما بعد حتى الآن . اختلف الدارسون فى تقييمه ودرجة كفايته لتجويد الألفباء العربية على الوجه المبتغى المأمول . وجرت محاولات ومناقشات حول هذا الموروث الخليلى (وغيره) ، بغية الانفلات من وجوه النقص أو القصور فى هذا الموروث فى نظر بعضهم إلى يومنا هذا. ولسوف نشير إلى هذه المناقشات والمحاولات فى إيجاز موجز ، مركِّزين على أهمّها وأولاها بالنظر فى السطور التالية :

(ب) محاولات الإصلاح فى الحديث :

لم يخل عصر من عصور العربية من محاولة النظر فى نظام الكتابة وإخضاعه للتجويد بوجه من الوجوه، ولسنا بمستطيعين فى هذا المقام تتبع كل هذه المحاولات التى برزت على مرّ الزمن الطويل، لكثرتها وتباينها واهتمام أكثرها بالجزئيات التى لا تشكل موقفا يعتد به. ولسوف نكتفى هنا بالإشارة إلى محاولتين اثنتين وقعتا فى العصر الحديث ، لأهميتهما ، بصدورهما عن هيئات أو جهات لها وزن ثقافى خاصّ، ولما آثارتاه من جدل ونقاش ، بين التأييد والمعارضة . وليس الترتيب هنا فى الكلام عنهما ومناقشتهما ترتيبا زمنيا، وإنما هو ترتيب أهمية وأفضلية فى النظر والدرس .

المحاولة الأولى :

فى أواخر الأربعينيات من هذا القرن شغل مجمع اللغة العربية بالقاهرة نفسه بالنظر فى نظام الكتابة العربية ، فى محاولة لإصلاح هذا النظام أو تجويده، على وجه يتخلص من شوائبه ويزيل صعوباته التى تواجه الكاتبين ، وبخاصة الناشئة وعامة المثقفين.

انصرف المجمع فى البدء إلى تشكيل لجنة دعاها «لجنة تيسير

الإملاء». وعكفت اللجنة على عملها الموكول إليها من المجلس ، وخرجت بذلك بمجموعة من الأفكار التى من شأنها - فى رأيهم - أن تخلص الرسم الإملائى المعهود من مشكلاته وصعوباته .

وعرضت هذه الأفكار على مجلس المجمع الذى شغل نفسه بدراسة هذه الأفكار واتخاذ قرارات مجمعية بشأنها. تكررت الجلسات والدراسات، وطال حولها النقاش بإخلاص وحماس، بين موافقين ومعارضين لما رأته اللجنة المذكورة، وانتهى الأمر بهم جميعا إلى اتخاذ توصيات (أو قرارات) ، وأذاعوها على الناس ، كما تبدو مسجلة فى «محاضر الجلسات» فى الدورة الخامسة عشرة المنتظمة لأعمالهم فى هذه القضية وغيرها من ١٩٤٨/١٠/٤ إلى ١٩٤٩/٥/٣٠م.

وبالنظر فيما أنجزته اللجنة والمجلس فى هذا الشأن تبين لنا أن عملهم اقتصر على مراجعة تلك المآخذ اليسيرة التى صنّفناها نحن تحت ما أطلقنا عليه «المجموعة الثانية» من النواقص فى نظام الكتابة العربية (ص ١٧٥ وما بعدها). وأهمها عدم مراعاة المنطوق فى الكتابة أحيانا ، كما فى نحو «هذا» أو العكس، وهو الإتيان برمز دون مقابل له منطوق ، كما فى «أولئك» .

واشتد النقاش والجدل حول كتابة الألف الثالثة نطقا مرة بالألف كما فى «دعا» وبالياء أخرى فى نحو «سعى» ومال الرأى فى مجمله إلى وجوب كتابتها بالألف جميعا حسب النطق الحقيقى لها .

وصرف المجمع وقتا طويلا فى معالجة صور كتابة الهمزة (كونها على ألف أو ياء أو واو) ، ومحاولة وضع ضوابط مستقرة لها ، يسير على هديها الناس ، ويتخلصون بذلك من الاضطراب البادى فى صور كتابتها المرويَّة فى أعمال الأقدمين .

هذا كل أو جلّ ما قام به المجمع فى سبيل إصلاح نظام الكتابة العربية . وواضح أن هذا كله لم يلمس المشكلة الحقيقية فى هذا النظام. وهى تلك التى تتمثل فيما أطلقنا عليه «المجموعة الأولى» من صعوبات ومشكلات فى نظام الكتابة (ص ١٧٢ وما بعدها) وأعنى بذلك كون علامات الحركات القصار والسكون والتنوين والتضعيف ورمز الهمزة ، ترسم منفصلة بعيدة عن صلب الكلمة ، الأمر الذى يؤدى إلى احتمال إهمالها أو الخلط بينها ، وتكون النتيجة الحتمية وقوع الخطأ فى اللغة صوتيا وصرفيا ونحويا . وهذا الذى نقوله قد وقع ويقع ، كما أشرنا إلى ذلك قبلا ووضحناه بأمثلة متنوعة.

وهذا كله يعنى فى عبارة موجزة أن المجمع شغل نفسه بإصلاح الرسم الإملائى ، لا بالنظر فى نظام الكتابة ، بوصفه كلا متكاملا . ومعلوم أن الصعوبات البادية فى الرسم الإملائى مقصورة على حالات محدودة فى أمثلة معدودة يمكن للمثقف العادى أن يدركها وأن يستوعبها، بشىء من النظر والتأمل .

وكان الأولى بالمجمع فى رأينا أن ينصرف إلى النظر فى وضع الرموز المشار إليها سابقا ، حيث إن رسمها منفصلة خارجة عن جسم الكلمة مآله الخطأ والخلط وإصابة بنية اللغة فى الصميم ، كما أشرنا إلى ذلك أكثر من مرة ، ويبدو أن الأمر فى ذلك شقّ عليهم علاجه ، فتركوه بحاله .

ومع ذلك، فقد جرت نظرات ومحاولات فردية من رجال المجمع وغيرهم لمعالجة النظام الكتابى كله . وقد رأينا أن نأتى هنا على واحدة من تلك المحاولات ، بعرضها ومناقشتها وإبداء الرأى فيها ، لما فيها من

إغراء ظاهرى ولما أثارته من جدل ونقاش إبّان الإعلان عنها ، ومازال صداها يتردد فى الأوساط العامة والخاصة من وقت إلى آخر .

المحاولة الثانية :

فى أوائل الأربعينيات من هذا القرن ، طلع علينا عبد العزيز فهمى باشا بمشروع مقترح للتخلص من صعوبات نظام الكتابة العربية وتعقيداته التى تواجه الكاتبين كبارا وصغارا، مثقفين وغير مثقفين ،

يتلخص هذا الاقتراح بالدعوة إلى كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية . ولقد كان لهذه الدعوة صدى واسع فى الأوساط العربية بين الخاصة والعامة على سواء ، فكان هناك من استهوته الفكرة ومال إلى قبولها ، لما فيها من جاذبية وإغراء، وأملاً فى تخفيف ما يقابلهم من عناء وجهد فى استيعاب بعض المجالات فى الكتابة. وفى الصف المقابل فى المعركة ، نصب قوم أنفسهم وجهودهم لمصارعة هذه الدعوة وردّها على أعقابها ، ورفضها جملة وتفصيلا . واحتمى الرافضون بمعايير قومية ، ومبادئ تقليدية ، تتمثل فى وجوب الاحتفاظ بنظام الكتابة كاملا غير منقوص ، لأنه عنصر أصيل متمم لخواصّ اللغة القومية ، وفى استبدال غيره به هزّة شديدة تصيب بناء اللغة فى الصميم .

هذا الرفض المبنى على تلك المعايير والمبادئ العامة مقبول ، ولكنه لم ينفذ إلى أعماق الحقيقة ، ولم يسطع أصحابه الكشف عما فى هذه الدعوة من خداع وتضليل ، ولم تمتد بصائرهم إلى تعرف ما تنتظمه وتدل عليه من جهل بخواصّ العربية على المستويات اللغوية كافة ، ومنها – بل ومن أهمها – نظام الكتابة المعيب فى نظر بعضهم .

ونحن – وإن قبلنا هذه المعايير العامة السابقة أسبابا للرفض –

سوف نعمد إلى معايير ومبادئ أخرى مأخوذة من طبيعة اللغة العربية نفسها، وموقع نظام الكتابة منها وعلاقته بها.

فى البدء نقول : اختيار نظام الكتابة اللاتينية بديلا للكتابة العربية اختيار يمكن التفكير فيه من الناحية النظرية الصرفة، ولكن هذا النظام بنفسه وفى نفسه مشحون بالنواقص والعيوب التى تحرمه الامتياز والتفوق على النظام العربى . من أهم هذه النواقص والعيوب ما يلى :

(١) كثرة الصعوبات والتجاوزات البادية فى تطبيقه على إحدى بنات اللغة اللاتينية نفسها وهى اللغة الفرنسية ، وكذلك الحال فى بعض المصطلحات والكلمات التى اقترضتها اللغة الإنجليزية من هذه اللغة الأم ووليدتها المذكورة ، على ما هو معروف لنا جميعا .

(٢) اختيار هذا النظام أو غيره بديلا للكتابة العربية أو غيرها ينبغى أن يأخذ فى الحسبان طبيعة اللغتين المنقول منها والمنقول إليها ، لتعرف خواصهما (والصوتية منها بالذات) ، وللوقوف على درجة صلاحيّة هذا النظام أو ذاك لهذه اللغة أو تلك .

(٣) من المقرر أن لكل من اللغتين اللاتينية والعربية خواصّها على المستويات كافة ، ومن ثم كان من الصعب ، بل من العبث ، أن تمثّل هذه الخواصّ أو تصور كتابة بنظام واحد . وإن حدث ذلك فالنتيجة معروفة لكل ذى بصر وبصيرة .

(٤) المقارنة بين النظامين اللاتينى والعربى مقارنة عامة تضع أيدينا على تجاوزات وهفوات فى الكتابة اللاتينية لا تقل كمّا وكيفا عن تلك التى نلاحظها فى الكتابة العربية . فهناك مثلا فى اللاتينية (كما يظهر ذلك فى كتابة وليدتها الفرنسية) رموز ليس لها مقابل نطقى،

وهناك أيضا أصوات لا تمثلها الرموز تمثيلا دقيقا . هذا بالإضافة إلى أن النظام اللاتينى خال تماما من رموز تقابل بعض أصوات العربية ، كالهمزة والقاف والعين والحاء ، وبها من جهة أخرى - رموز لا تقابل أيًا من أصوات العربية.

هذا الذى نقرره نقصد به إلى بيان أن اقتراح اتخاذ الكتابة اللاتينية بديلا للكتابة العربية اقتراح نظرى تنقصه الدقة والتأمل ، أما عند تطبيقه على العربية (وقد حاول بعضهم ذلك) فلسوف نقع فى مأزق صعوبات وتضحيات شديدة الخطورة على لغتنا وخواصّها المميزة لها على المستويات اللغوية كافة ، كما يتبين لنا ذلك من السطور التالية :

سوف نقصر كلامنا هنا على ما يحسب أهم المآخذ التى تشوب نظام الكتابة العربية وتحرمه من الدقة والكمال ، ونعنى بها رموز الحركات القصار والسكون ومالفّ لفّها من أولئك الرموز التى تسجل منفصلة عن جسم الكلمة، وهى رموز التنوين والتضعيف وهمزة القطع .

رموز الحركات القصار :

هذه الرموز (ـَـُـِـْـّـٓ) رموز مقررة ومحسوبة لبنات فى بنية النظام الكلى للكتابة، وتسجيلها منفصلة لا يعنى عدم غنائها ، ولا يلغى أدوارها ووظائفها فى اللغة بحال . إنها هناك ، ولكن النقص فى ترك بعض الناس لها ، أو الخلط بينها ، إما إهمالا أو جهلا ، حتى إن بعضهم (مثقفين وغير مثقفين) يحسبون أن «كتب» مثلا مكونة من ثلاثة أصوات لا من ستة، غير مدركين ما تنتظمه من حركات ثلاث ، هى فتحات ثلاث تتلو كل واحدة منها صوتا صامتا من أصوات الكلمة . وما كان لهذه

الكلمة أن تشكّل بنيتها تلك بدون هذه الحركات ، على الرغم من عدم تسجيل رموزها أحيانا .

وهنا ينبغى أن ننبه الناس إلى أن هذه الرموز الأربعة لها وظائف صوتية ، وصوتية - صرفية ونحوية.

أما من الناحية الصوتية فالأمر ظاهر ، فما كان ابتكارها وتشكيلها بهذه الصورة إلا لتدل على أصوات معيّنة محددة ، هى ما سموها بعرفهم الفتحة والكسرة والضمة ، وقد عرفوا خواصّها وسماتها المميّزة لها من القسم الثانى لأصوات العربية وهى ما سمّوها بالحروف أو الأصوات الصامتة بتعبير حديث ، والسكون هو الآخر له وظيفة فى النظام الصوتى للعربية . إنه يدل على عدم الحركة نطقا ، وهذا العدم يمثل وظيفيا عنصرا رابعا فى نظام الحركات، إذ هو يعمل عملها فى تشكيل الكلمات وبنائها ، فهو بذلك يستوى فى القيمة مع الفتحة والكسرة والضمة .

وأما من الناحية الصوتية - الصرفية ، فهذه الرموز (ـَـُـِـْـّـ) تمثيل كتابى للحركات (أو عدمها) التى لها دورها الأساسى فى البناء الصوتى - الصرفى ، الذى يميز كلمة من كلمة وصيغة من صيغة ، كما يظهر فى جميع التشكيلات والأبنية الصوتية - الصرفية . فأوزان الفعل وصياغة المصادر وأوجه التصريف والاشتقاق وغيرها كثير ، ما كان لها أن تظهر أو تبنى بصورها المعهودة بدون الحركات والسكون ، وتبادلها بعضها مع بعض ، وهذه الرموز المظلومة هى دلالتها والمنبئة عنها فى الكتابة .

وهاك مثالاً واحدًا للتدليل على ما نقول : الأصل الواحد ، وليكن «فعل» المشار إليه تقليديا بالفاء والعين واللام، مجرد لبنة لا قيمة لها بذاتها ، وإنما تظهر قيمتها بالتوليد منها ، والتنويع فى بناتها بفضل

الحركات والسكون ، فتصبح صيغا مستقلة ذات دلالات محددة . فهناك مثلا «فَعَل» بفتحتين، و«فَعِل» بفتح وكسر، و«فَعُل» بفتح وضم، و«فَعْل» بفتح وسكون . وهكذا كان هذا التشكيل بفضل الحركات، وإهمال رموزها أو تجاهلها فى النفس أو بالفعل يعنى ضياع محور التشكيل الصوتى - الصرفى فى العربية .

فإذا ما انتقلنا إلى النحو وأخذنا الإعراب ووجوهه مثلا للتدليل على أهمية هذه الرموز ووظائفها فى هذا الباب ، لتأكّد لنا أنها هى المنبئ الأول والأخير عن صحة الكلام وسلامته ، بمراعاة الحالات النحوية المختلفة . فالضمة علامة الرفع والفتحة للنصب (أو الجر فى الممنوع من الصرف) والكسرة علامة الجر (أو النصب فى جمع المؤنث السالم). والسكون دليل الجزم فى المضارع صحيح الآخر وبناء فعل الأمر فى حالات معيّنة. ومن اللافت للنظر أن هذه الرموز اشتدت علاقاتها بما تدل عليه من أصوات ، حتى أصبحنا نقول مثلا «مرفوع بالضمة» دون تمييز نفسى أو عقلى بين الرمز وقيمته الإعرابية .

رموز التنوين والتضعيف وهمزة القطع :

إنها ليست رموزا إضافية للتجميل أو التزويق ، إنها رموز تكشف عن أصوات حقيقية هى لبنات فى النظام الصوتى للعربية. ولكل منها بالإضافة إلى ذلك وظائف أخرى. فالتنوين ذو وظيفة صرفية - نحوية . إنه أمارة التنكير (وغيره) ، ودليل صرف الاسم ونزعه من باب الممنوع من الصرف . وللتضعيف وظيفة مماثلة صرفيا ونحويا، إنه ينقل الكلمة من وزن إلى وزن آخر ، ولكل من الوزنين دلالته الخاصة ، كما فى نحو «قتل × قتَّل» وهو كذلك وسيلة لتعدية الفعل اللازم، كما فى نحو «كرُم -

كرّم»، وتشارك الهمزة التضعيف فى هذه الوظيفة ، وظيفة التعدية ، وتزيد عليه وظائف أخرى ، كاستخدامها أداة استفهام مثلا إلخ.

هذه أمثلة لوظائف هذه العناصر الصوتية ، وتسجيل رموزها منفصلة عن صلب الكلمة لا يعنى عدم وجودها. إنها هناك ، ورموزها المعروفة هى تمثيل لها نطقا وكتابة ، وإغفالها يوقع فى الخطأ أو ربما يوحى لبعضهم عدم وجود ما تدل عليه من أصوات أو عدم أهميتها .

أما وقد تبين لنا أهمية هذه الرموز (رموز الحركات القصار والسكون والتنوين والتضعيف والهمزة) وتكشفت لنا قيمها فى البناء اللغوى صوتيا وصرفيا ونحويا ، فماذا يكون حالها وحالنا معها ، إذا استبدلنا بها رموزا لاتينية؟.

الإجابة عن هذا السؤال تقتضى فى البدء تقديم البدائل اللاتينية من الرموز . واختيار رموز الحركات بالذات فيه صعوبة شديدة ، لأن رمز الحركة فى اللاتينية وبناتها قد يمثل أكثر من لون صوتى بحسب السياق، ولكنا مع ذلك سنحاول تقديم أقرب الرموز اللاتينية إلى رموزنا العربية فى التحقيق الصوتى ، وأشيعها توظيفا واستعمالا فى تمثيل الحركة المعيّنة. ربما يكون فى هذا الاختيار تجاوز ، ولكنا هنا إنما قصدنا إلى مجرد بيان كيف يتم التبادل ويؤدى دوره على وجه مقبول .

لنفرض أن الفتحة يقابلها [a] والكسرة [i] والضمة [u أو o]، ويمثل التنوين بتكرار الرمز أو بنون [n] مسبوقة بحركة الإعراب، والتضعيف بتكرار الصوت الصامت المعين . أما الهمزة - وليس لها رمز مقابل هناك - فيمكن ابتكار رمز لها أو توظيف رمزها فى الكتابة الصوتية الدولية [ ] .

إلى هنا والأمر سهل بسيط . ولكنا عند تفعيل هذه الرموز البديلة فى التحليل سوف نقابل بتلوث لغوى غير مقبول شكلا وموضوعا ، وسوف نخلط بين خواص اللغتين خلطا عجيبا .

الفتحة (ـَـ) مثلا لها اسم فى العربية وأما مقابلها [a] فلا اسم له، وإنما يشار إليه بتصويره نطقا ، وكذلك الحال فى بقية الحركات. فإذا قلنا فى الأصل مثلا «فَعِل» بفتح وكسر ، فكيف نشير إلى هذه الحال عند توظيف [i-a] ؟ أنطلق عليهما الاسم العربى أم نشير إليهما بتصويرهما نطقا؟ اختياران «أحلاهما مرّ» ، كما يقولون . الاختيار الأول (وهو التسمية العربية) فيه تعسّف ظاهر وقلب للحقائق المعهودة فى الساحة اللغوية بعامة وفى اللغتين على وجه الخصوص. والاختيار الثانى أسوأ من صاحبه ، إذ إننا فى هذه الحالة نحشو اللغة العربية بعناصر أجنبية ، لا يقتصر أثرها على الجانب الصوتى ، بل يمتد إلى سائر المستويات اللغوية . وهذا أمر ظاهر لا مرْاء فيه .

ويزداد الأمر صعوبة وتعقيدا - بل وعبثا كذلك - إذا انتقلنا إلى تحليل الإعراب فى لغتنا . سوف أعفى القارئ من تسجيل الخلط الذى يقع عند تفعيل الرموز اللاتينية لبيان الحالات الإعرابية المختلفة . وله أن يجرّب بنفسه هذا التفعيل فى ضوء ما أشرنا إليه فى المثال الصرفى السابق (فَعِل - بفتح وكسر).

ومن الواضح أن هذا التخليط الناتج عن تفعيل الرموز اللاتينية فى حالات الإعراب ينطبق بحذافيره على الحالات الإعرابية بالحروف: الألف والواو والياء ، فهى كأبعاضها القصيرات فى هذا الشأن .

الألف مثلا علامة النصب فى الأسماء الخمسة وبديلها فى

اللاتينية (افتراضا) هو [aa] كيف نشير إلى هذه الحالة مستخدمين هذه الرموز البديلة ؟ الجواب هو كما قررنا سابقا فى حال الحركات القصيرة بل أشدّ تعسّفا وخلطا .

قد يتقدم إلينا مغامر، ويدعى صلاحية تسمية البدائل اللاتينية بالأسماء العربية المخصصة للمقابلات العربية على العكس مما نرى فيسمى [a] مثلا بالفتحة و[aa] بالألف وهكذا فى بقية الحالات . ونحن نقول هذا ادعاء ساذج؛ إذ يقتضى الأمر حينئذ إطلاق الأسماء العربية على كل الرموز البديلة ، أعنى الألفباء اللاتينية بتمامها من رموز الصوامت والحركات وغيرها .. وهنا نعود إلى أصل المشكلة وهو اطّراح الألفباء العربية واتخاذ الألفباء اللاتينية بديلا لها ، وهذا ما أثبتنا فساده من الناحية اللغوية الصرفة . ويبقى المأزق الكبير الذى نضع أنفسنا فيه ، غير مدركين عواقبه ونتائجه التى ربما تقضى على حضارتنا ومعارفنا جملة وتفصيلا. ذلك أن الأخذ بنظام الكتابة اللاتينية (أو غيرها) يثير هذا السؤال الذى لم يحاول الداعون إلى هذا المنهج التفكير فيه أو استيعاب مردوده.

والسؤال هو : ما موقفنا حينئذ من التراث المكتوب بالعربية؟ أنتركه على هون أم نقذف به إلى البحر؟، يبدو ألاّ فرق عند الجاهلين المغامرين الذين لا يعنيهم إلا رفع الصوت وإثارة الشكوك حول موروثنا وما يعنيه من الحفاظ على هوّيتنا وشخصيتنا ذات الحدود والرسوم التى تميزنا من غيرنا من الأمم .

والتفكير فى ترجمة التراث المكتوب بالنظام العربى إلى نظام الكتابة اللاتينية تفكير ساذج أيضا ، ينقصه العمق والتدبر فيما يستتبعه

هذا المنهج من مشكلات وصعوبات لا قبل لنا بها ، أنَّى لنا المال والوقت والجهد ، كى ننجز هذا العمل الضخم أو بعضا منه ؟ وأنّى تلك القوة البشرية التى يُمكن أن تتولى هذا الأمر على وجه مُرضٍ مقبول ؟ تساؤلات ليس لها من إجابات إلا الحيرة والدهشة ومحاولة التفكير من جديد، حتى يفيء الوعى ويعود الرشد إلى أصحابه .

وإلى هنا نصل إلى نهاية المطاف، فنلخص رأينا فى هذه القضية المعقّدة ذات الأطراف والأبعاد المتشابكة التى - إن حاولنا النظر فى بعضها لعلاج نواقصها - وقعنا فى مأزق التضحية بشيء من خواصّ اللغة وطبيعتها ، أو بشيء قليل أو كثير من موروثنا المكتوب بالنظام المعهود، وما أردنا بهذا البيان المسجل في بحثنا هذا إلاّ الكشف - بحيدة وموضوعية - عن طبيعة نظامنا الكتابى التقليدى، وما ينتظمه من مشكلات وصعوبات جديرة بالنظر والدرس بصورة علمية عميقة. وقصدنا كذلك إلى مواجهة تلك الشطحات الفكرية التى تطعن فى هذا النظام وتسمه بعدم الصلاحيّة للتوظيف فى العصر الحاضر. وهى شطحات تثار من حين إلى آخر، دون وعى أو إدراك لطبيعة العربية وخواص نظامها الكتابى.

نعم ، هناك عيوب ونواقص فى نظام الكتابة العربية ، وهى ذات شقين، أحدهما سهل تداركه والعمل على علاجه ، وهو ما أشرنا إليه تحت ما سميناه «المجموعة الثانية» (ص ١٧٥ وما بعدها) ، وهو أيضا ما شغل مجمع اللغة العربية به نفسه، وغيره من الهيئات ذات الاختصاص ، وهذا الشق فى الواقع خاص **بالرسم الإملائى ، لا بنظام الكتابة بوصفه كلًا متكاملاً .**

وقرارات المجمع (أو غيره) أو توصياته بشأن نواقص هذا الشق يمكن الأخذ بها ، شريطة اتفاق تام بين كل من يتعاملون بالحرف العربى والكتابة به ، وشريطة أن يفكر أصحاب هذه القرارات فى الوسيلة التى نعالج بها نصوص التراث المسجلة بالطريقة التقليدية التى تختلف فى بعض صورها عن المقترحات الجديدة .

أما الشق الثانى وهو ما سجّلنا أمثلته تحت عنوان «المجموعة الأولى» (ص ١٧٢ وما بعدها)، فهو يمثل المشكلة الحقيقية فى نظام الكتابة . ونعنى بهذه المشكلة كون علامات الحركات القصار والسكون والتنوين والتضعيف وهمزة القطع ، ترسم منفصلة عن صلب الكلمة .

القول باستبدال نظام الكتابة اللاتينية بالنظام العربى لعلاج هذه المشكلة ضرب من الخيال ، وشطحة فكرية خالية من التدبّر والنظر العميق. إن هذه الشطحة – لو أخذ بها – من شأنها أن تصيب العربية نفسها فى الصميم، إذ إن نظام الكتابة العربية ليست وظيفته مقصورة على تمثيل المنطوق ، بل تتعدى هذه الحدود وتعمل عملها فى البنية الصرفية – النحوية للغة ، كما أشرنا إلى ذلك بشىء من التفصيل .

ومهما يكن الأمر ، فنظام الكتابة العربية بوصفه الحالى – على الرغم مما يشوبه من هنوات ونواقص – ما زال أجود نظام وأحسنه للغة العربية، إنه يفوق غيره من النظم للغات المختلفة ، وهو كذلك – لحسن الحظ – جاء فى مجموعه وفقا للمبدأ الصوتى العالمى المشهور «رمز واحد لكل وحدة صوتية» One symbol for one unit .

علامات أو رموز الحركات القصار وما لفّ لفّها موجودة بالفعل ، ويبقى علينا أن نعيها وأن نوظفها بطريق سليم . ومن هنا نرى أن العلاج

العملى الفاعل لهذه الحالة هو ضرورة الإصرار على تسجيل هذه الرموز كاملة فى كل نص مكتوب ، وبخاصة فى معاهد العلم ومقرراتها بدءا بالحضانة وانتهاء بالجامعة . ومع ذلك ما زال باب الاجتهاد فى الإصلاح مفتوحا أمام العارفين المخلصين من ذوى الاختصاص .

ومعنى هذا كله أن النقد الموجّه إلى نظام الكتابة العربية ينبغى أن يوجّه إلى أصحاب اللغة أنفسهم، إذ يفوت بعضهم أحيانًا استيعاب هذا النظام، وإدراك قيمته فى بنية اللغة ، ويهملون أو يتجاهلون تطبيقه تطبيقا سليما كاملاً فى نصوصهم المكتوبة .

★ ★ ★

الفصل الثانى

مشكلات حديثة

وبـــه أربعة مباحث :

المبحث الأول : النظرة الاجتماعية والنزعة إلى التغريب.

المبـــحث الثـــانى : ســـيطرة العـــامـــيـــات.

المبـــحث الثـــالث : العـــربيـــة فى دور التـــعليم.

المبـــحث الرابع : العـــربيـــة لغـــيـــر العـــرب.

المبحث الأول
النظرة الاجتماعية والنزعة إلى التغريب

أتى على العرب فى العصر الحديث حينٌ من الدهر انصرفوا فيه عن ذوات أنفسهم ، ونسوا أو تناسَوْا مكانتهم فى التاريخ ووضعهم الحضارى ، وتجاهلوا مقوّمات الشخصية العربية والإسلامية ، والعوامل التى تحافظ على هذه الشخصية وتجعلها متميزة ومتفرِّدة بخواصها الأساسية .

كان من مظاهر هذا الانصراف وذاك التجاهل موقفهم العامُّ ونظرتهم الاجتماعية إلى لغتهم . خُيِّل إليهم خطأً أنه لا ضير عليهم ولا ضرر يصيب لغتهم هذه إن هم انفضوا من حولها فى حياتهم الاجتماعية وسلوكهم العام والخاص، واكتفى بعضهم بحسبانها لغةً مقصورا توظيفها على مواقف أو بيئات معينة كدور العلم ومعاهده وما أشبه ذلك من المؤسسات والهيئات التى لا تجد مناصًا من استخدامها ، ولا تستطيع- راضية أو كارهة - إلا أن تلجأ إليها ، وإن كان ذلك بصورة مكتوبة فى الأغلب الأعم. وظن آخرون فى بعض البيئات أن اللغة العربية لغةٌ معقدة صعبة ، لا تسعفهم فى مواقف التعبير العاديّة فى الحياة اليومية الجارية، وأن ما لديهم من رطانات أو لهجات أقدر منها على الوفاء بحاجاتهم اللغوية. كما ارتكب فريق ثالث خطأً فادحًا فى حق

العربية - حين ظنّوها لغة فئةٍ من الناس خاصة ، هى فئة المشتغلين بالتعليم العام وأمور الدين - أو قلّ - بحسب ما تخيلوا وقدّروا تقديرا غير صائب - هم رجال اللغة العربية ومن لفّ لفّهم .

وقد زاد من خطر هذا الاتجاه غير المحمود غزوُ الثقافات واللغات الأجنبية لبعض البلدان فى الوطن العربى . كان لهذه الثقافات واللغات بريقٌ مضلِّلٌ أغرى بعض القائمين على شئون العلم والثقافة فى هذه البلاد بالسعى إلى هذه الثقافات واللغات والجرى وراءها ، بل إلى فرضها فرضًا فى معاهد العلم وبيئاته المختلفة.

الشارع العربى فى عمومه مشغول بهمومه ومشكلاته الحياتية، فليس لعامة الناس أىّ دور فى قضية لغتهم العربية ومشكلاتها، إنهم درجوا على هذا السلوك ، ولم يجدوا قدوة أو جوّا عاما يلفت أنظارهم أو يوجههم إلى الأخذ بنصيب فى هذه المعركة ذات الأهمية البالغة فى حياتهم وكيانهم ، وهى أهمية وحدة اللسان . ولا يكون ذلك بالطبع إلا بالانتصار للغة القومية ، لغة العرب . وهكذا فقدت هذه المعركة أهم وأقوى عامل من عوامل إشاعة اللسان العربى وتفعيله وتنشيطه .

هذا بالإضافة إلى ما دخل هذا الشارع من خلط وتشويه فى التوظيف اللغوى : رطانات ولهجات شتى محشوَّة أحيانا بكلمات وعبارات أجنبية ، تُلقى دون وعى أو إدراك لآثار هذا التخليط على ثقافتهم وطرائق سلوكهم . يظهر هذا الخلط والتشويه بصورة أكبر وأوضح فى بعض البيئات والمواقع التى بالغت فى الميل أو النزعة إلى التغريب اللغوى والثقافى .

لافتات المحالّ التجارية ونحوها تسجّل باللغات الأجنبية ، أو تكتب

اللافتات الأجنبية بحروف عربية ، مع إهمال تام يكاد يكون مقصودا للغتهم . ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ غير المقبول ؛ إذ درجت بعض وسائل الإعلام المكتوبة والمنطوقة على هذا النحو ، حتى أصبح الجوّ اللغوى مضطربا ناشزا لا تُدرى طبيعته أو قوميته.

وهناك فى بعض المواقع شبه إصرار على طرح العربية جانبا، وإيثار توظيف اللغات الأجنبية . بحيث هذا بصورة دائمة مستقرة لا تتخلف ، حتى أصبح تقليدا ونظاما متبعا . لاحظ ما يجرى فى بعض الفنادق الكبرى ! العربى فيها غريب اللسان ، عاجز البيان، لا حول له ولا طول . المكالمات التليفونية وقوائم الطعام والشراب، وحوار المسئولين هناك مع الزوّار (أيا كانت جنسيتهم) ، كلها تسلك مسلكا واحدا ، هو طرح العربية (لغة القوم) جانبا ، وزحزحتها عن مواقعها الحقيقية ، والإلحاح على توظيف لغات ورطانات أجنبية، صانعين بذلك «بابلية» جديدة ، يختلط فيها الحابل بالنابل ، ولا تستطيع بحال إدراك قومية هذه الأماكن، أو هوية من يجوسون خلالها .

فإذا ما انتقلنا إلى مواقع أخرى ذات خصوصية ومسئولية دستورية وقومية فى التوظيف اللغوى ، ألفيت عجبا ، وملئت نفسك بالأسى والشجن . برزت بدعة مدارس اللغات ، ووجد الناس فيها ضالتهم من ميل إلى التغريب لغويا وثقافيا ، واقتصاديا كذلك . إنها - فى نظر بعضهم - المكان الأمثل لتربية أولادهم ، وتنشئتهم تنشئة تأخذ بيدهم نحو «التنوير» واتّساع المعرفة والظفر - فيما بعد - بخير المواقع التى تمنحهم الامتياز الاجتماعى والاقتصادى .

لا ننكر أن اللغة العربية فى هذه المدارس تلقى عناية ملحوظة، واهتماما مشكورا . ولكن هذا كله يضيع هباء ويصبح أثرا بعد عين وسط

هذا الجو الغريب الذى يجرى فى ساحة هذه الدور ذات الخطوة الضالة المضللة. هناك يجرى تعليم المواد كلها أو جلها باللغات الأجنبية ، الأمر الذى يعتم الجوّ على المتعلمين ؛ وربما يجرهم - طوعا أو كرها - إلى الخلط فى التفكير والاتجاه. وربما يدفعهم - وهذا واقع ملحوظ - إلى اصطفاء اللغات الأجنبية وما تحمله من ثقافات ، وتفضيلها على لغة القوم وثقافتهم . والنتيجة الحتمية لكل ذلك ضعف فى الانتماء القومى، وضياع لكل الجهود التى تبذل فى تعليم اللغة العربية.

وإن ننس لا ننس ما لهذا الخلط اللغوى من آثار على حياة الناشئة تربويا واجتماعيا . إن الصغير فى المراحل الأولى من التعليم لا يمكنه ألبتة أن يستوعب هذه البلبلة اللسانية ، وهو حين يكبر ويشب ينسلخ من قومه وبيئته الحقيقية ، وينضم إلى هذا الفريق المتفاخر بالامتياز الاجتماعى المدعوّ زيفا «بالأرستقراطية الجديدة»، وبهذا يصبح لدينا فئات أو طبقات اجتماعية متنافرة ثقافيا واقتصاديا . ومن ثم تهتز البنية الاجتماعية ، وتصبح مخلخلة الجوانب ، وليس من البعيد أن تنهار هذه البنية وتتفرق أوصالها وتئول إلى بنيات صغيرة متنافرة، لا يجمع بينها جامع الوئام والاتساق والوحدة العضوية ، ذات الأهمية القصوى فى بناء المجتمع

ليس معنى هذا بحال أننا ننادى بإهمال تعلم اللغات الأجنبية. إن هذه اللغات أصبحت ضرورة حتمية فى عصرنا هذا المائج الثائر بالثقافات والمعارف المختلفة. ولكن ليس من رأينا أن تطغى هذه اللغات على لغتنا القومية وثقافتنا المميزة لهويتنا والراسمة لشخصيتنا العربية.

وليست زحزحة العربية عن مواقعها الأصلية مقصورة على ما ذكرنا

من ساحات وبيئات ، فكثيرا ما يردد غير العارفين من الناس تلك المقولة غير الواعية التى تصف اللغة العربية بالقصور فى مجال العلم والتكنولوجيا، وتسمُها بالعجز عن الوفاء بحاجاتهما من المصطلحات الفنية وأدوات التعبير، وربما يبالغ بعضهم فى هذا الادعاء فيقررون أن هذا القصور وذاك العجزَ يُعدّان من الأسباب الرئيسة التى دفعت ببعض معاهد العلم (ككليات الطب والهندسة وما إليها) إلى اتخاذ اللغات الأجنبية أداةً للتعليم والدرس فيها، وإلى إهمال العربية أو عدم الاكتراث بها فى هذه الساحات العلمية.

والحق أن هذه المقولة إنما تصدر عن واحد من اثنين من الناس ، فقد يطلقها جاهل لا يعرف حقيقة اللغة وطبيعتها وما ينبغى أن تكون عليه علاقتها بمجتمعها الذى تعيش فيه، أو يروّج لها مضلّلٌ ينشد الانتصار لكل ما هو أجنبى، ويرمى إلى التقليل من شأن مقوماتنا الحضارية وأدواتنا الثقافية.

وتوضيح الأمر بالنسبة لشبهات هذين الجانبين كليهما سهل بسيط. ذلك أن أيّة عيوب أو أوجه نقص وقصور فى أية لغة لا ترجع إلى هذه اللغة بذاتها بقدر ما تُنسب إلى أهليها وإلى الظروف العلمية والثقافية التى تحيط بها وتتفاعل معها، فكلما حرَص أهلوها على إمدادها بالزاد ، وكلما ماجت البيئة المعينة بالنشاط العلمى والثقافى، نهضت اللغة واستجابت لهذا النشاط وأخذت فى استغلال طاقاتها وتنمية ثروتها وتعميق جوانبها ، ومن ثم تستطيع أن تُمدَّ هؤلاء وأولئك بطلَبتهم من الوسائل اللغوية اللازمة للتعبير عن علومهم وفنونهم . وكلما جَمُد التفكير العلمى وتخلّف النشاط الثقافيُّ ظلت اللغة فى موقعها جامدةً ، لا تُبدى

حراكا ولا تقدم زادًا ؛ لأنها بذلك قد فقدت عوامل النموِّ . وحرمت من عناصر النضْج الفنى .

إن اللغة تُعطى وتأخذ ، ولا يمكن أن يستمر دورها على العطاءِ وحده، وإن استطاعت ذلك أحيانا لأسباب تعود إلى أصالتها فهو محدود فى الزمان والمكان .

إن الذى حدث ويحدث فى حالتنا نحن أن بعض علمائنا فى العصر الحديث كفّوا عن الابتكار ، وجانبوا التفكير العلمى المبدع ، وقنعوا - فى أغلب الحالات - بالتقليد والنقل عن غيرهم . ومن الطبيعى أن نقل الفكرة أو تقليدها يستتبع حتما وبالضرورة نقل الوسائل اللغوية المعبّرة عنها واستخدام مصطلحاتها الفنية . فالمبتكر أو المبدع أو المفكر الأصيل يفكّر باللغة فى صمت، وهو يشغل ذهنه بمادته العلمية والفنية ، فإذا ما خرج هذا الابتكار أو ذاك إلى النور، وإذا ما أصبح الفكر الأصيل حقيقة واقعة صاحبت هذا وذاك فى الحال أدواته اللغويةُ القادرة على صياغته وبلورته وتقديمه إلى الناس بلغة هذا العالم أو الفنان نفسِه ، وهى بطبيعة الحال لغتُه القومية.

فلو أن علماءنا عمدوا إلى هذا النهج القومىّ فى التفكير العلمى لضمنا ثروة لغوية عربية تتناسب تماما وبكل دقة مع ما يُنتجون من علم أو يقدمون من فنّ ، لارتباط الجانبين ارتباطًا وثيقا وجودًا وعدمًا . أمَّا أن نصبح عالة على أقوام آخرين فى التفكير العلمى ، فلا مناص من أن نظل عالةً عليهم كذلك فى أداة التعبير ، وهى اللغة .

نعم ، قد يُقابَلُ هؤلاء العلماءُ بصعوبات لغوية معيّنة ، يتمثل أهمها فى العثور على التعبير المناسب أو المصطلح الدقيق الذى من شأنه أن

يحدّد هذا المعنى أو ذاك، وهنا ينبغى أن نشير إلى أن اللغة العربية بطبيعتها وأصالتها قادرةٌ على أن تُمِدَّهم بحاجتهم إذا دقَّقُوا النظر فى وسائلها التعبيرية، وما أكثرها . فهناك الابتكارُ على سبيل القياس ، أو الصوغُ من جديد، أو استعمال القديم فى المعنى الحديث على ضرب من المجاز أو التوسع فى الاستعمال ، ولهم فوق هذا أو ذاك أن يلجئوا إلى التعريب ، إن لم تسعفهم قُدراتهم اللغوية على الظفر بما يَنْشُدون من المادة العربية .

فى السنوات الأخيرة استخدم مصطلح «التعريب» فى مفهوم أكاديمى خاص، دعتْ إلى استحداثه ضرورات علميّة ومقتضيات قوميّة . ذلك أن دعوة عربية مخلصة نادت منذ فترة - وما تزال تنادى - بما سمّوه «تعريب العلوم» ويعنون بذلك زحزحة اللغات الأجنبية من مواقعها التقليدية التى احتلّتها - جبرا أو اختيارا - فى بعض الكليات العلمية، وإفساح المجال للغة العربية لتأخذ وضعها الطبيعى فى هذه الكليات وتؤدى دورها بتوظيفها فى تدريس الموادّ التى ما زالتْ أسيرة لأمشاج من اللُّسن غير العربية ، وخاضعةً لسيطرتها التى تمارسها فى حريّة وعناد باتخاذها الأداة الأساسية - أو الوحيدة أحيانا - فى التدريس وإلقاء المحاضرات الخاصة والعامّة فى بعض معاهد العلم ودوره المختلفة.

هذه الدعوة إلى التعريب تقف إلى جانبها أمور ذات أهمّية خاصة ، تؤهلها للقبول وترشحها للتطبيق. من هذه الأمور:

١ - أن اللغة العربية تيسِّر للطالب العربى العملية التعليمية ، وتساعده على سرعة الفهم والتحصيل والاستيعاب . والقول بأن الطالب العادىّ تعوزه الأداة العربية الفصيحة الصحيحة قول يحمل بطلانه فى

طيّاته : إذا كان هذا الطالب فى لغته القومية ضعيفا فهو فى اللغة الأجنبية أضعف ، وإذا كان عن توظيف العربية عاجزا فهو فى التعامل مع الإنجليزية أو الفرنسية أعجز، اللهم إلا إذا كان هذا الطالب العربى قد شبّ ونما فى بيئة أجنبية ثم رحل إلى مستقرٍّ أهليه . وهذا الطالب - فى رأينا - ليس داخلاً فى الحسبان بحال . ومنطق الأشياء يقرر أن الإنسان مهما جادت لغته الأجنبية لن يقوى على التعامل بها أو توظيفها بالقدر الذى يمنحه إيّاه «لسان أمّه» الذى استقّر فى عقله ووجدانه ولازمه منذ نعومة أظفاره .

هذا بالإضافة إلى أن ضعف الطالب فى لغته القومية لا يصلح مسوِّغًا مقبولا لزحزحة هذه اللغة وتمكين اللغات الأجنبية من طردها وإبعادها عن مواقع هى - فى عرف المنطق والتقاليد - أولى بها وأحقّ ، بل الأمر بالعكس، إذ تقتضى طبائع الأشياء فى حالتنا هذه توظيف العربية لا الأجنبية، لما فيه من صالح العربية بإعطائها فرصة التفاعل الحىّ، ونفع للمتعلم بدفعه إلى تجويد حصيلته منها وتحسين طرائق توظيفها.

٢ - التعريب يقدّم للعربية فرصة حقيقية للكشف عن طاقاتها وقدراتها ، ويمكنها من توظيف إمكاناتها ، تلك الطاقات والإمكانات التى لم يحاول بعض العلماء استغلالها أو تنشيطها ، وتركوها معطلة - قصدا أو عن غير قصد - حتى غدت - فى نظرهم - عاجزة عن الوفاء بحاجاتهم من وسائل التعبير وأدواته . ومن ثمّ توهّموا عجزا طبيعيا فيها وعُقْما خِلْقيا فى مادتها ، فانصرفوا عنها وألقوا بها خارج أسوار معاهدهم واستبدلوا بها لُسُنًا أعجمية مختلفة.

ومنح العربية فرصة التفاعل فى البيئات العلمية يزيد من ثروتها وينمّى محصولها ، كما يساعد الدارسين على التفكير بها وتعرفها ومحاولة توظيفها ، الأمر الذى يقودهم - فى نهاية الشوط - إلى إلْفها والتعامل معها ، وبذلك ينزاح عنها «توهم» ضعفها واتهامُها بالعجز عن ملاحقة العلوم وتطورها .

٣ - التعريب مطلب قومىّ [١] ؛ إذ ليس من المقبول شكلا وموضوعًا أن يظل العلم (أو بعض فروعه) فى البلاد العربية أسيرًا للغات أجنبية تفكيرًا وتناولاً وتحصيلا حتى هذه اللحظة . ذلك أن إيثار اللغات الأجنبية على لغتنا القومية فيه تقليل لشأنها وإضعاف لمنزلتها بين أهليها. وربما يوحى ذلك - لبعض المخدوعين والواهمين - أنه فى الإمكان طرح هذه اللغة والاستعاضة عنها بلسانٍ أعجمىّ . وتكون النهاية خلق جوّ علمى ثقافى مضطرب ، لا هو إلى الأجنبى ينتمى ، ولا هو إلى العروبة يُنسب . وإنما هو جوّ فاقد «الهوية» مشتت السمات مشوّه القسمات ، ليس له حدود ضابطة ولا أصول ثابتة. وهذا لعمرى هو الضياع القومىّ والانهيار الفكرىّ الذى ينذر بزوال فكرة الانتماء التى تعدّ اللغة قطبها الذى يتجسّد وتتمثل فيه كل القيم والمثل وأنماط السلوك الفارقة بين قوم وقوم والمميّزة لأمّة من أخرى .

---

(١) يتسق مع رأينا هذا ما رأته مؤخرا نقابة الأطباء إذ وافق مجلسها «على تشكيل لجنة تضم كبار الأساتذة والمتخصصين لدراسة موضوع تعريب مقررات كليات الطب وترجمة المراجع الأساسية التى يحتاج إليها الطالب ، كما تقرر سماع وجهات النظر المختلفة فى هذا الموضوع ورأى كليات الطب المختلفة والطلبة وغيرهم تمهيدا لاتخاذ الإجراءات التنفيذية. وكانت هناك أصوات تطالب منذ مدة طويلة بتعريب مقررات الطب، بمعنى أن يدرس الطالب باللغة العربية للقضاء على المشاكل الكثيرة» ١٩٨٧/١/٢٣.

٤ - الإصرار على توظيف اللغات الأجنبية فى هذه العلوم قد يؤخذ دليلاً على وجود نوع من النزعة إلى إظهار التفوق والامتياز ، على أساس أن هذه اللغات إنما هى لأقوام محسوبين فى عداد الأمم التى يُنظر إليها على أنها جديرة بالتقليد فى كل مجالات الحياة بوجه عام أو فى مجال معيّن فى أقلّ تقدير .

وهذه النزعة - إن صّح وجودها، ويبدو أن الأمر كذلك - لها وجهان من الخطر والخطأ من الوجهة القومية والعلمية على المستويين العامّ والخاص كليهما. أما أول هذين الوجهين فيتمثل فى إحداث هزّة فى السلوك الاجتماعىّ؛ إذ ربما تستهوى هذه النزعة بعضا من الناس مثقفين وغير مثقفين، وتجرهم - بعامل التقليد - إلى السير فى هذا الدرب الخادع، وينحازون -قصدا أو عن غير قصد - إلى كل ما هو مستورد أو منقول من ألوان العلم والفن الذى تحمله إليهم هذه اللغات ، ويحاولون التزيّن أو التجمّل بهذه الألوان تكلّفا واصطناعًا ، أو ادّعاءً بأنهم طبقة متميزة أو أنهم قطعوا شوطًا مرموقًا فى الوصول إلى مدارج رفيعة من سلّم الطبقات الاجتماعية . ومن ثم نرى هؤلاء الناس وأمثالهم يعلنون - ويلحّون فى الإعلان - عن أنفسهم باتخاذ أنماط من السلوك الاجتماعىّ توحى بهذا «الامتياز» الكاذب ، ويأتى على القمّة من وسائل هذا «الإعلان» توظيف اللغات الأجنبية فى حياتهم العامة والخاصة ، أو التشدّق بكلمات منها مشوّهة مخلوطة نطقا واستخدامًا ، كلما ألحّت عليهم نزعة الاستعلاء وتحرّكت فى نفوسهم «الخاوية» فكرة الامتياز .

وأما ثانى هذين الوجهين فهو ذو نسب قريب بالوجه الأول ومترتّب عليه نفسيًا وعلميا. ذلك أن السلوك الاجتماعى - مهما كانت أنماطه

ومصادره - لابد له - إن عاجلا أو آجلا - أن يصبح تقليدا وعادة ، فتستقر ملامحه وقسماته فى النفس وتنفذ إلى الفكر والعقل وتكوّن بذرة نفسيّة تنشد «التغريب» وتتطلع إليه كى تهيّئ لنفسها بيئة على شاكلتها ، تضمن لها النّمو وتمنحها عوامل البقاء والازدهار . والنتيجة الحتمية لكل هذا فقدان روح الانتماء القومىّ ، وإن بالتدريج ، وتعويد النفس على التقليد والتبعية فى مجال العلم والثقافة، وحرمانها من الأخذ بأسباب الابتكار والاعتماد على النفس. وذلك - فى الحق - ما نلمس بعض مظاهره وآثاره واضحة فى ميدان العلوم وبعض مناحى الفكر والثقافة فى العالم العربى بأجمعه.

تلك جملة من المسوّغات أو الأسانيد التى يعتمد عليها المنادون بضرورة «تعريب»، العلوم ، وهى مسوّغات وأسانيد مقبولة من وجهة نظرنا من حيث المبدأ ، قوميًا ولغويًا وعلميًّا وثقافيًا .

ولكنا لا نعدم أن نجد أقوامًا من الناس يرفعون عقائرهم، ويرسلون صرخاتهم بانفعال وحماس شديدين هنا وهناك ، منادين بأن الدعوة إلى «التعريب» دعوة إلى التخلف العلمى والجمود الفكرى. ذلك أنهم يتصورون أن هذا النهج سوف يقود إلى عزلنا عن العالم المتقدم ويباعد بيننا وبين ما يجرى فى حقوله العلمية من تطوّر وابتداع متلاحقين ، فيكون الجمود مآلنا والضعف العلمىّ مصيرنا ، ويحتج هؤلاء لرفضهم الدعوة إلى تعريب العلوم بمجموعة من الحجج ، نشير إلى اثنتين منها لأهميتهما ولمحاولة الكشف عمّا غلّفهما من غموض وما لابسهما من سوء تقدير وتجاوز فى النظر .

يدّعون أولا أن اللغة العربية (أو «لغة الأجداد») لغة جامدة غير

متطورة، وقفت مادتُها أو قوالب التعبير فيها عند حدّ لا يمكِّنها من مواكبة العلوم الحديثة أو الوفاء بوسائلها اللغوية، وهى وسائل متجددة سريعة الخطو فى الخلق والابتداع ، وإيثار العربية «القاصرة عن ملاحقة هذه الاستمرارية فى التجديد والابتكار» على اللغات الأجنبية فيه تعطيل لمسيرتنا العلمية وحرمان لنا من المشاركة الفعّالة أو الأخذ بنصيب مما ينعم به الآخرون من علم ومعرفة .

وهذه المقولة قد تبدو صحيحة فى ظاهرها ، ولكنها - بالقطع - مقولة مضلّلة عارية من الحق والصدق . ذلك أن هذا العجز الظاهر فى اللغة العربية يرجع فى الأساس إلى حرمانها من التوظيف فى هذه المجالات . إن هذا الحرمان قد فوّت عليها فرصة التفاعل وهدّد طاقاتها وإمكاناتها بالجمود؛ حيث لم يحرّكها أو لم يستغلها أحد، على الرغم من غنى مادتها وثراء محصولها ، فبدتْ غير قادرة على تلبية حاجات هذه الميادين العلمية من وسائل التعبير وأدواته . أما إذا طوِّعت هذه اللغة وأُفسح لها طريق الدخول إلى هذه الميادين فسرعان ما تطور نفسها وتجدّد حيويتها وتنمّى جوانبها .

واللغة العربية - كغيرها من اللغات - صالحة بطبيعتها للتوظيف فى مجال العلوم على اختلاف اتجاهاتها ومناحيها . والقول بقصورها أو عجزها عن أداء هذا الدور قول خال من النَّصفة وتعوزه الحجة وليس من المبالغة فى شىء أن نقرّر أو أن نعيد إلى الأذهان ما قرّره باحثون آخرون فى هذا الشأن، من أن «الدعوة إلى استعمال اللغات غير العربية فى دراسة العلوم لم تنبعث من عدم إمكان تيسير استعمال اللغة العربية فى العلوم الجديدة ، ولا هى ردّ فعل على موقف متين فى الدفاع عن الفصحى بمفهومهم الضيّق لها ، إنما هى منبعثة من دافع نفسى أعمق ،

وهو مدى ضعف إدراكهم لكيانهم العربى ومدى رغبتهم فى الحفاظ عليه وتنميته. إن موقفهم لا ينبعث من اعتقادهم بعجز اللغة العربية بقدر ما هو من إعجاب يصل إلى حد الاستسلام للحضارة الغربية» (١).

ويظنون ثانيا أن الدعوة إلى «تعريب العلوم» تعنى - بطريق مباشر أو غير مباشر- الدعوة إلى إهمال اللغات الأجنبية أو إبعادها وإخراجها من الحسبان فى ميادين العلم والثقافة والفنون إلخ . وهذا ظن واهم مرفوض ، إذ لم يدر بخلد أحد من الداعين إلى «التعريب» أن ننزلق إلى هذا الوهم أو مجرد التفكير فيه ، أو الانحياز إلى جانبه. إن الأمر على العكس من ذلك تماما : إنهم ينادون إلى ضرورة تعلّم هذه اللغات وإجادتها بالقدر الذى يُسعف المهتمين بالشئون العلمية بوجه خاص ، ويمكّنهم من فتح نوافذ جديدة تصلهم بالعالم من حولهم، وتمنحهم فرصة المشاركة والتفاعل مع الأجواء العلمية هنا وهناك .

وقد نسى الرافضون لدعوة «التعريب» أن هناك فرقًا كبيرًا بين إجادة لغة أجنبية للإفادة منها، وبين فرضها فرضًا فى معاهد العلم ، الأمر الذى يؤدى حتمًا إلى سيطرة هذه اللغات على كل مقوماتنا العلمية والفكرية والثقافية ، وإلى طرح اللغة العربية جانبًا فيجفّ ماؤها، وينضب معينها ، فتجمد مادتها وتكفّ عن المنح والعطاء ، ومن ثمّ يجأر غير العارفين بشكاتهم من جديد معلنين عجز لغتنا وقصورها .

نعم ، نحن لا ننكر أن الدعوة إلى التعريب تقابلها صعوبات لغوية معينة، يتمثل أهمها فى العثور على التعبير المناسب أو المصطلح الدقيق

---

(١) صالح أحمد العلى : «أسلوب الكتابة والهوية الثقافية القومية» من مجموعة بحوث ومقالات صادرة عن «مركز دراسات الوحدة العربية» بعنوان «اللغة العربية والوعى القومى» ص ١٧٨ - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤.

الذى من شأنه أن يحدد هذا المعنى أو ذاك تحديدا دقيقا ، وهنا تبرز مشكلة المصطلحات العلمية ، وهى قضية عالمية ، تحتاج إلى نظر خاص نورد موجزه فى السطور التالية :

ينبغى أن نشير إلى أن اللغة العربية بطبيعتها وأصالتها قادرة على أن تمد هؤلاء العلماء بحاجتهم من المصطلحات إذا ما دققوا النظر فى وسائلها التعبيرية، وهذا يقتضى علمًا واسعًا ودراية عميقة بالثروة اللفظية للغة العربية وطرق تصرّفاتها فى الكلمات من اشتقاق ونحت ونقل للمعانى بالتوسيع أو التضييق فى الدلالات أو التوظيف المجازى بكل أنماطه وضروبه، ولكن الذى يعكّر الصفو على غير العارفين هو إحساسهم بوجود فجوة واسعة بين المدلولات العلمية الحديثة والألفاظ العربية التى يعرفونها أو المسجَّلة فى المعاجم التقليدية . ومن ثمّ يجأرون بالشكوى من صعوبة العثور على ضالّتهم من الألفاظ أو المصطلحات العربية المناسبة لهذه المدلولات كلّها أو بعضها، وغاب عنهم فى هذا الشأن أمران:

أمّا أولهما فهو أن المفكّر المبدع المدرك لأسرار لغته يستطيع أن يلبّى حاجته من المصطلحات بطريق الوضع أو الابتكار وفقًا لقوانين لغته فى صوغ «المفردات» وخلْقها ، متى كانت الفكرة العلمية واضحة لديه ، ومتى كان هو مدركا لأبعادها وجوانبها . فالعجز فى العثور على المصطلح «القومى» العربى إذن ، إنما يرجع إلى قصور فى إدراك الفكرة العلمية أولاً، وإلى ضعف المعرفة للغة القوميّة ثانيا . وهذا - فى الحق - هو شأن كثير من علمائنا وباحثينا المعاصرين. وهناك نفر قليل منهم عنده إمكانية العثور على مصطلحاته من لغتنا القوميّة ، ولكنه يتعجل الأمور

ولا يكلف نفسه مئونة البحث والمعاناة فيقفز إلى اللغات الأجنبية يقترض منها ما شاء من مصطلحات وعبارات ، لأنها فى الأغلب الأعمّ حاضرة لديه ماثلة فى ذهنه ، إذ إنّ المادّة العلمية كلّها أو جلّها منقولة بالترجمة أو التصرّف أو التعريب . وينبغى أن يعلم هؤلاء وأولئك أن العلماء فى البلاد المتحضرة المنتجة لا يلجئون إلى معاجم لغاتهم إلاّ فى النزر اليسير من الحالات . والمشهور عنهم أنهم يبتكرون مصطلحاتهم ويصوغونها وفقا لأساليب هذه اللغات فى هذا الشأن ، ثم بكثرة الاستعمال والتوظيف تكتسب معانيها الخاصة وتنضم - بالتالى - إلى الثروة اللفظية للغاتهم العامة والخاصة على سواء. والنتيجة الحتمية لذلك هو الغنى البادى فى مفردات هذه اللغات ومعاصرتها أو مواكبتها المستمرّة للأفكار العلمية المتجددة.

وأما **ثانى هذين الأمرين** فيتمثل فى أن المعاجم العربيّة التقليدية لم تسجّل كل مفردات لغتنا . إنها - فى الأغلب الأعم - اقتصرت على تدوين ألفاظ «الفصحى» فى عصور متقدّمة ، ولم تشأ أن تسجل الكثير من مفردات العربية فى عصور تالية (وبعضها عصور ازدهار الحضارة الإسلامية العربية) بوصفها - فى نظر المتشددين - مفردات «مولّدة» أو دخيلة لا يجوز الأخذ بها أو قبولها ، ومع هذا - فيما لو دقّقنا النظر - ما تزال معاجمنا هذه زاخرة بثروة لفظية غنيّة تفوق مثيلاتها فى العالم الغربى ، فيما لو استثنينا ما درجوا على ضمّه إلى معاجمهم من كلّ مستحدث جديد من مصطلحات أو مفردات ، نتيجة التجديد فى العلم ومبتكراته .

أضف إلى هذا أن طرائق تنظيم المادة المعجمية وأساليب تقديمها

فى كثير من المعجمات العربية التقليدية تتسم بشىء من الصعوبة والتعقيد . فمنها ما درج فى ترتيب مداخله على النظام «الصوتى وفكرة التقاليب» كالعين للخليل والتهذيب للأزهرى والمحكم لابن سيده والجمهرة لابن دريد ، ومنها ما اتبع طريق الباب والفصل كالصحاح للجوهرى ، وكالقاموس المحيط ولسان العرب فى طبعتهما القديمة الأصلية . وكلها نظم وأساليب يعز على غير المتخصصين استيعابها وإدراك أعماقها ، ومن ثمّ يحرمون من الإفادة من هذه المعاجم أو العثور على حاجتهم فى سهولة ويُسْر . ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ ، بل إن مفردات المدخل أو المادة المعيّنة (ولتكن مادة «كتب» مثلا) تأتى مختلطا بعضها ببعض وفقًا لنظام (إن كان هناك نظام محدد) يحتاج من الباحث العَوْد إلى منهج هذا النظام للتعرف على أسسه وقواعده ، وهى فى الغالب غير منصوص عليها من المؤلف المعينّ ، أو غير موضّحة توضيحا كافيًا . كما يلاحظ الباحث أن هذه المفردات أو الكلمات لم يراع فى إيرادها أو ذكر معانيها التطوّر التاريخى فى استعمالها ومعانيها .

كل هذه الصعوبات وهذه الأوجه من القصور فى المعاجم العربية التقليدية (وهى المرجع الأساسى فى الأصل فى هذا الشأن وغيره) كانت - وما زالت - عائقا حقيقيا فى طريق الانتفاع بالمادة اللفظية للغتنا ، كما خدعت الدارسين غير المتخصصين فى المعاجم وفنونها وجرّتهم إلى إطلاق الصيحة المشهورة التى تعلن عن «فقر» الثروة اللفظية المناسبة للاستخدام فى الاصطلاح العلمى ووسائله التعبيرية .

وفى رأينا أن الأمر يقتضى منا وقفة متأنية مع النفس ؛ فنعمل على النظر فى معاجمنا التقليدية (وما أشبهها من كتب متن اللغة) ؛ فننتقى منها المادة اللفظية المناسبة لحاجاتنا العلمية ونغربلها غربلة

دقيقة علّنا ننجح فى تجميع حصيلة من المفردات المناسبة ، ونعمد إلى تصنيفها فى قوائم تلائم تصنيف الموادّ العلمية المفتقرة إلى وسائل التعبير الاصطلاحية . وربما يشجعنا هذا النهج على الاستزادة فى ذلك التقليد الحديث الذى جرى عليه بعض الدارسين المحدثين منذ فترة من إعداد قوائم مناسبة بالمصطلحات الضرورية لفروع العلم والفن، كما يبدو واضحًا الآن فى ميادين الفلسفة والطب والزراعة وبعض فروع الصيدلة . وفى هذا السلوك نفسه ما يربطنا بما يسمى فى القديم بمعاجم المعانى، كالمخصص لابن سيده ، ففيها عون كبير وفائدة محققة فى هذا الشأن .

وليس هذا فقط ، فقد يجرّنا البحث إلى إعادة ترتيب موادّ المعاجم التقليدية التى لم يتمّ حتى الآن تعديل مناهجها إلى نظام حديث يسهّل على الباحثين الحصول على مرادهم من الموادّ التى يحتاجون إليها [1].

ومع هذا كله، إذا لم نوفّق أو لم ننجح فى العثور على مادّة عربية خالصة ، أو لم تُسعفْنا قدراتنا اللغوية على الظفر بما ننشد من المفردات العربية، فلنا أن نلجأ إلى تعريب المصطلحات الأجنبية بصياغتها صياغة صوتية - صرفية توائم أو تتمشى مع خواصّ العربية ومع المنهج المأثور عن علمائنا فى هذا الشأن .

أما إذا كان العلم المعين منقولا كله أو بعضه أو كان مقلدًا ، كما فى حالتنا نحن العرب فى هذه الآونة الأخيرة من الزمن ؛ فإن قضية المصطلحات هذه تصبح مزلقًا من مزالق الخطر أمام الباحثين والمتعلمين جميعًا . وهنا يثار ذلك السؤال القديم الحديث :

---

(١) ظهرت طبعات جديدة للقاموس المحيط واللسان عدّلتْ ترتيب مادة هذين المعجمين إلى النظام «الألفبائى» العادى المتّبع فى المعاجم الحديثة ، كالمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وغيره .

أنترجم هذه المصطلحات أم نعربها أم نتركها على حالتها التى وردت إلينا بها ؟

ربما يسرع بعضهم إلى الإجابة ويقررون أن الترجمة هى أجدى الطرق وأنسبها فى حالتنا هذه ؛ لما فى هذا النهج من مزايا علمية وقومية . يتمثل أهمها فى الظفر بحقائق علمية جديدة ، قد ارتدت لباسًا عربيًا يرشحها للتمثيل والهضم والاستيعاب فى سهولة ويسر، بالإضافة إلى ما فى هذا النهج من إثراء اللغة العربية وتطويع مادتها .

وعندنا أن هذا الأمر لا ينبغى أن يؤخذ بهذه الصورة من التعميم ، وإنما ينبغى أن نأخذ فى الحسبان دائمًا وأبدًا طبيعة المصطلحات المعينة وطبيعة مفهوماتها ومعانيها، ومدى استيعابنا لهذه المفهومات والمعانى قبل أن نختار هذا الطريق أو ذاك من طريق النقل إلى العربية .

نعم، ينبغى أن نلجأ إلى الترجمة أولا، ولكن ذلك مشروط بشرطين:

أولهما : الفهم التام الدقيق لمفهوم المصطلح الأجنبى.

وثانيهما: وجود المصطلح العربى المناسب نطقا وصياغة واستعمالا، أى أن تكون صورته النطقية مقبولة مستساغة ، وأن يكون شكله الصرفى مأنوسًا ؛ بحيث يسهل استخدامه بطريقة تعمل على استقراره وانتشاره فى الوسط العلمى المعين. وليس من الضرورى أن يكون المصطلح العربى المناسب موجودًا بالفعل ؛ فقد نلجأ إلى الابتكار بوسيلة من وسائله المعروفة ، أو نقصد إلى كلمة قديمة فنستغلها فى معنى جديد ، أو أن نوسع فى إطلاقها ، فنضيف إلى دلالتها مفهومًا آخر حديثًا.

فإذا لم يتحقق هذان الشرطان أو أحدهما فالأولى أو الواجب - فى نظرنا - نقل المصطلح الأجنبى بصورته الأصلية دون تغيير ، إلى أن

تستقر الفكرة فى أذهاننا ، ويتضح مفهوم هذا المصطلح ويجلو غامضه ، وإلى أن نعثر على صيغة عربية صالحة ، وفقا للخواص اللغوية التى ذكرنا .

وليس فى استعمال المصطلح الأجنبى عيب أو ضرر فى مثل هذه الحالة ، إنما العيب والضرر يكمنان فى التضحية بحقائق العلوم والتورط فى استخدام مصطلحات غامضة أو عاجزة عن التعبير العلمى الدقيق . ومهما يكن من أمر ، فهذا الجواز موقوت ومشروط ، وعلى العلماء واللغويين معًا أن يتحملوا مسئولياتهم ويبذلوا ما وسعهم الجهد فى سبيل سدّ هذا النقص والتخلص منه .

على أن استعمال المصطلح الأجنبى أمر معروف مقرر فى جميع اللغات . ودليلنا على ذلك أن جملة من المصطلحات العلمية العربية ما تزال حتى الآن تأخذ مكانها فى لغة العلم فى جميع أنحاء العالم. والحق أن الذى يخلّصنا من هذا المأزق ليس هو ترجمة المصطلحات أو نقلها ، وإنما هو التفكير العلمى المبدع بصورة عربية.

وترجمة المصطلحات نفسها قد تكون سهلة ميسورة ، ولكنها - مع ذلك - لا تخلو من مزالق وصعوبات . أهمها اختلاف الباحثين والمفكرين فى ترجمة هذه المصطلحات اختلافًا واسعًا ، يصل أحيانًا إلى البلبلة أو التضارب أو الغموض ، الأمر الذى يؤدى أحيانا إلى فقْد الصلة بين مفهومى المصطلحين ، أعنى المصطلح الأجنبى المنقول ومقابله العربى الذى أريد به التعبير عن مفهوم الأول.

وبوسعنا أن نوجز ما قررنا بالنسبة للنظرة الاجتماعية إلى العربية ولموقف العلماء منها فى سطور قليلة .

النظرة الاجتماعية فى مجملها نظرة غير واعية أو غير مدركة لما آلت إليه العربية من «ترهّل» ، وانهيار لبنائها الأصلى ، حتى غدت أوصالاً متفرقة ، يشوبها الخلط والتشويه، أو قل ، إنها نظرة اللامبالاة من الكثرة الغالبية أو نظرة «الدونية» من نفر غير قليل .

أما بالنسبة للعلماء ولساحاتهم العلمية ، فليس للعربية وجود يذكر . وإن وجدت أو دخلت هذه الساحات على استحياء ، وقعت فى مأزق العِراك وتنازع الرأى فى صلاحيتها أو عدم صلاحيتها . وكثيرا ما تغلق الأبواب دونها ، ولكنها تفتح على مصراعيها للغات الأجنبية ، بحجة عدم الوفاء بحاجات ميادينهم العلمية ، وأفضلية اللّسن الأخرى فى هذا الشأن.

ونادى بعض المخلصين منهم بالانصراف إلى التعريب، أى توظيف العربية - قدر الإمكان - فى أعمالهم ، درسًا وبحثًا وتقديم المادة فى مدرجات دور العلم . ولكن هذا الاتجاه المنصف نفسه لم يلق قبولا عاما، وأدار له بعضهم «ظهر المجنّ» ، وظلوا مصرّين على سيرتهم الأولى من نبذ لغتهم القومية واطّراحها جانبا.

وإذا كان لنا أن نأخذ بهذا المنهج المنصف، كان علينا أن نسير فى طريقين اثنين متصلين غير منفصلين . أما أولهما فيتمثل فى تنشيط الفكر العربى وتنميته ، بتخليصه بالتدريج من التبعية والاعتماد على محصول الآخرين وزادهم العلمى ، وبإمداده بالعدّة والأدوات التى تحفزه إلى التدريب والتجريب فى ميدان الابتكار والبحث القومى المبدع. وربما كانت الوسيلة المثلى إلى ذلك هى العمل الجادّ المخلص على إعداد جيل من العلماء الشبان الناضجين ثقافيا وعلميا وقوميا لتحمّل التبعة وتولّى

مسئولية الريادة وتكوين مدرسة علمية مصرية أو عربية لها طابعها ولونها الخاص الذى يؤهلها لأن تجد لها مكانًا مناسبًا على خارطة البحث العلمى المتميز، شأنها فى ذلك شأن مراكز العلم وهيئاته فى العالم المتقدم الذى ما برحنا حتى هذه اللحظة نسلم له القياد طوعًا أو كرهًا وننساق إلى حظيرته ، ولا مغنم هناك سوى الفتات وفقدان الشخصية العلمية . ولسنا نعنى بذلك أننا ننادى بالانكفاء على أنفسنا والاكتفاء بما لدينا (إن كان لدينا شىء أصيل فى ميدان العلم) ؛ إذ المعارف إنما تنمو بل وتتأصل بتبادل الخبرات والاحتكاك المباشر المبنى على منهج الأخذ والعطاء .

أما الطريق الثانى الذى ينبغى أن نسلكه لتحقيق ما رسمنا من منهج لتحقيق «مبدأ التعريب» فى العلوم فيقتضى منّا التوجّه إلى لغتنا القوميّة، فنوفيها حقّها ونمكنها من أداء دورها فى هذا الميدان. ويكون ذلك - فى رأينا - بالتعامل معها على محورين : محور التجريب بتوظيفها فى العلوم بالتأليف المنشئ أو النقل بالترجمة ، ومحور النظر فيها وفى أدواتها التعبيرية وثروتها اللفظية والأسلوبية ، بهدف الوصول إلى مادة لغوية طيّعة قادرة على تشكيل الأفكار العلمية وصبّها فى قوالب دقيقة تتسم بالسهولة النسبية، وتمثّل روح العصر وحاجاته المتطورة المتجدّدة.

وهذا - بالقطع - يجرّنا إلى جوهر القضية ، وهى قضية اللغة العربية والفكر القومىّ الذى تشكّله هذه اللغة وتمثل حجر الزاوية فيه. فعلى شاكلة هذه اللغة - خصبًا ونماءً وحيوية - يكون فكرنا والعكس بالعكس؛ إذ هو وليدها المستمدَّة جوانبه ومظاهره من بين أحشائها ، وهى التى تمنحه الغذاء والرى . وهذا يقتضى منا العودَ إلى هذه اللغة

لتشخيص أدوائها والعمل الجاد المستمر لتخليصها من هذه الأدواء على المستويين الرسمىّ والشعبىّ معًا.

أما تشخيص الأدواء كلّها أو بعضها فقد عرض له من قبلنا كثيرون من الدارسين على فترات الزمن المختلفة ، وبخاصة فى العصر الحديث عندما تدفقت سيول العلم وانتشرت فى أرضنا العربية ، ولم تجد لدينا من جداول أو قوالب تعبيرية تضبط مسيرتها وتحصر حدودها وتحدّد مفاهيمها وتوجهها الوجهة الصالحة للأرض العربية ، وتعالجها علاجًا قوميًا ، كى تتأقلم وتصير سهلة المنال طيّعة المأخذ . وقد أوجزنا نحن فى بحثنا هذا جملة هذه الأدواء ، وألمحنا فى جملة ما قدّمنا إلى شىء من طرائق العلاج أو مناهجه .

أما العلاج الناجع الذى يخلّص العربية من عللها بطريقة علمية حاسمة فلم نصل إليه بعد؛ ذلك أن الجهود التى بُذلت فى هذا المضمار جهود فردية اقتصرتْ - فى أغلب الحالات - على أفكار جزئية تعالج علّة أو علّتين وتدع بقيّة العلل تنهش فى جسم العربية . أضف إلى ذلك أن غالبيّة هذه المحاولات صدرت عن هواة أو متخصصين تعوزهم مسئولية التنفيذ أو التطبيق الفعلى. وفى ظننا أن الجهات المسئولة لم تزل بعيدة عن الميدان، ولم تشأ حتى هذه اللحظة أن تقف وقفة حاسمة من هذه القضية.

أما جماهير الشعب - مثقفين وغير مثقفين - فهم منصرفون إلى ذوات أنفسهم ،يسرحون ويمرحون فى الميدان اللغوى ، بلا ضابط أو معيار مرسوم : كل فئة ثقافية أو طبقة اجتماعية لها نمطها الخاص وأسلوبها المعين فى التعبير كتْبا ونطقًا ؛ ومن ثم بقيت المشكلة بحالها تشكو الإهمال واللامبالاة وتترقب النظر فيها من جديد .

والأخذ بمنهج التعريب - وإن بالتدريج - لا يعنى بحال عدم العود إلى اللغات والثقافات الأجنبية ، بل لابد من الأخذ منها بنصيب . وليس فى هذا الأخذ عيب أو نقص أو إساءة إلى مقدَّراتنا وتقاليدنا. إن هذا الأخذ أو العود إليها يعطينا فرصة تعرف إنتاج العقل البشرى أنّى كان وأين وجد ، ويساعد على تنمية أفكارنا وإثرائها بكل نافع مفيد ، وذلك بطريق التفاعل بين الجانبين، المنقول منه والمنقول إليه .

ولكنا مع ذلك لا نقبل بحال أن تطغى هذه اللغات والثقافات ، بحيث تطمس حقيقتنا وتشوّه شخصيتنا وتصيب لغتنا فى الصميم : ومن ثم يصبح الناس إزاءها مضطربين ، غير مقدرين أهميتها لوحدتهم وقوتهم ووصلهم بتقاليدهم وأعرافهم .

ولقد أدرك هذه المعانى من قبل علماء أفاضل وشعراء مجيدون. فهذا هو «أحمد شوقى» - مدركا للعربية من أهمية فى ربط المسلمين بعضهم ببعض - ينصح الأتراك بنبذ محاولاتهم الاستعاضة عن اللغة العربية باللغة التركية ، وبالمبادرة إلى أن يتعلموا العربية لتكون لغة ثانية لهم : يقول :

شمل اللغات لدى الأقوام ملتئم والضاد فينا بشمل غير ملتئمُ
فقرِّبوا بيننا فيها وبينكم فإنها أوثق الأسباب والذمم

ويأتى «حافظ إبراهيم» - أحد روّاد المدافعين عن العربية وحماتها مقررا لما فى العربية من غنى وثراء وسعة محصول يفى بحاجة من يحاورها ويولّد من بناتها . يقول على لسان هذه اللغة :

وسعت كتاب الله لفظا وغاية وما ضقت عن آى به وعظاتِ

فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة ... وتنسيق أسماء لمخترعات؟
أنا البحر فى أحشائه الدر كامن ... فهل ساءلوا الغوّاص عن صدفاتى؟
أيهجرنى قومى ، عفا الله عنهمُ ... إلى لغة لم تتصل برواة؟
سرت لوثة الإفرنج، فيها كما سرى ... لعاب الأفاعى فى مسيل فرات
فجاءت كثوب ضم سبعين رقعة ... مشكلة الألوان مختلفات

* * *

المبحث الثاني

سيطرة العاميات

لكل لغة من اللغات صور من الكلام وأنماط من طرائق التعبير ، تختلف فيما بينها اختلافاً ما ، بحسب الظروف الثقافية والاجتماعية وما أشبه . وربما يشتد البعد وتكثر الفروق بين هذه الصور حيث تصبح ألوانًا من القول ، يتميز كل لون منها بمجموعة من الخواص التى تؤهله - إن عاجلاً وإن آجلا - لنوعٍ من الاستقلال أو الانفصال عن إخوته أو عن الأصل ، وتفنى به اللغة الأم .

هذه الألوان التعبيرية هى ما اتفق على تسميتها بالعاميات أو اللهجات. ووجود العاميات فى البيئة اللغوية المعيّنة أمر طبيعى محتوم ولا يمكن الفكاك منه. ويشهد على ذلك التاريخ الإنسانى القديم منه والحديث على سواء . غير أن النظر فى هذا الوجود وفيما يترتب عليه من آثار ثقافية واجتماعية وعلمية ، بل وسياسية كذلك، إنما يستند إلى ثلاثة أمور هى:

١ - نوعية التعدد من حيث القلة والكثرة .

٢ - درجة الاختلاف بين العاميات أو بينها وبين اللغة الأم .

٣ - موقع العاميات فى الاستعمال اللغوى ، العام والخاص جميعاً .

ومن المتفق عليه أنه كلما كثر تعدد اللهجات العامية واشتد الخلاف بينها أو بينها وبين اللغة الأم ، وكلما استفحل أمرها واشتد عودها فى

الوسط اللغوى المعين ، كان الأمر منذرًا بالخطر ، وداعيًا إلى النظر والتأمل . ذلك ، لأن مثل هذا الوضع ينبئ بكل تأكيد عن خلل فى النظم الثقافية والتعليمية، ويشير إلى ضعف فى العلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة فى الوطن المعين .

وإنه لمما يدعو إلى القلق والأسى معًا أن تتحقق هذه الأمور فى الوطن العربى ، على إطلاقه . فكثرة العاميات وتعدُّدها أمر معروف مشهور؛ فهناك فى هذا الوطن الواحد عشرات اللهجات العامية التى ينبئ عنها ويؤكد وجودها اختلاف الألسن وتنوّع طرق الأداء ، بل إن البلد المعيّن - وليكن مصرَ أو غيرها - تنتشر فى جنباته لهجاتٌ محلية لها سماتها وصفاتها الخاصة . وإنا لنلحظ كذلك درجات من الاختلاف واسعة بين هذه العاميات أو بينها وبين أصلها، ونعنى بها اللغة العربية .

أما أخطر ما فى الموضوع وأشده حاجة إلى الدرس والتحليل والبحث عن العلاج فيتمثل فى موقع هذه العاميات وطغيانها على مسرح الاستعمال اللغوى . فبينما تسيطر هذه العاميات على الشارع العربى وتفرض سطوتها على مجالات الحياة بشتى أنواعها وأوجه نشاطها ، نراها تحاول زحزحة العربية الفصيحة عن مواقعها وإبعادها عن أرضها ومزاحمتها فى اختصاصها .

إنك تسمع العاميّات فى الإذاعة -بصورتيها المسموعة والمرئية- كما تسمعها فى المحاضرات العامة ، بل كثيرا ما تستخدم فى فصول التعليم وقاعات الدرس بالمدارس والجامعات، ولسنا بحاجة إلى أن نشير إلى هذا التجاوز المعيب الذى يقع فيه بعض معلمى اللغة العربية حين يلجئون إلى هذه العاميات وجوها فى شرح مادتهم .

هذا الوضع الذى احتلته اللهجات العامية أغرى غير العارفين والجاهلين بأمور الثقافة والحضارة والتاريخ بالدعوة إلى استخدامها وسيلة رسمية أو أداة معترفًا بها فى مجالات التعبير وضروبه المختلفة . بل إن بعضهم قد جاوز الحدّ وغالى فى الأمر فادّعى أحقية العاميات بالاستخدام العام ، على أساس قربها وسهولة تناولها والتصرف فيها من الكثرة الكاثرة من أبناء الوطن العربى. وهذه فى الحق كلمة يُراد بها باطل.

لقد نسى هؤلاء أو تناسوا أن هذه دعوة ظالمة ترمى فى أساسها إلى النيل من الثقافة العربية التى لا يمكن لها أن توصف بهذا الوصف إلا بصياغتها بلغة القوم أجمعين ، وهى العربية المنسوبة إليهم جميعاً. هذا بالإضافة إلى ما تنتظمه هذه الدعوة من آثار ذات خطر كبير على ديننا وتراثنا وحضاراتنا .

وكأنى بهؤلاء القوم يسيرون وراء دعوة قديمة أطلقها بعض المغرضين من الذين يسعون إلى تشتيت القوى العربية وزعزعة الثقة بلغتنا التى هى من أهم العوامل التى تجمع بين العرب والمسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها.

لقد فات هؤلاء وأولئك أن العاميات -شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى - لها ظروفها وأسبابها التى لا يستعصى علينا النظر فيها وتشخيص أدوائها؛ ومن ثم نستطيع أن نعالجها علاجًا حاسمًا، ونصل بذلك إلى لسان عربى سليم يجمع صفوفنا ويوحد كلمتنا ويقوّى من أمرنا فى هذا العالم الواسع العريض .

إن اطّراح العربية من التوظيف اللغوى العام وإبعادَها عن [illegible] خدام

الحى المباشر نطقاً وحديثا يمنح اللهجات العامية فرصة ذهبية للذيوع والانتشار والاستقرار ، بل ربما يحيلها إلى لغات مستقلة أو ما أشبه. وهذا الذى نقرره ليس بِدْعًا من القول. حدث هذا للغة اللاتينية؛ حيث تعددت لهجاتها وتنوعت ، وبمرور الزمن ولأسباب مختلفة، استقرت هذه اللهجات وتعمقت جذورها وأصبحت فيما بعد لغات مستقلة، واختصت كل لغة ببيئة معينة. وهكذا صارت الأمة الواحدة أمما، واللغة الواحدة لغات وألسنا. ولم يَعُدْ بين هؤلاء وأولئك من روابط سوى ذكريات التاريخ وشىء من صلات الجوار، وشىء يسير من ألوان الثقافة العامة .

وفى ظننا أن ليس فينا - نحن العرب - من يقبل مثل هذا الوضع «اللاتيني» أو يرضى عنه ، أو يشارك - قصدًا أو عن غير قصد - فى الوصول إليه عاجلاً أو آجلا. ذلك أن واقعنا العربى فى القديم والحديث، وواقع لغتنا على مر الزمن لا ينسجمان مع هذا الوضع ولايسمحان بالانزلاق نحوه أو السير فى اتجاهه. فتاريخنا واحد وآمالنا وآلامنا وأهدافنا المستقبلية واحدة . ولغتنا كذلك -على الرغم مما واجهته من صعوبات وما أصابها من ضعف فى هذا العصر أو ذاك - ما تزال لغة عربية . وأما ما لحقها ويلحقها من ندوب وجروح . وما شابها ويشوبها من تشويه وخلط، فتلك أمور يمكن الوقوف معها لتوجيهها وتعديل مسارها لنُعيد إليها حيويتها وقوتها ، لتبقى خالدة ، كما أراد الله لها بنزول القرآن الكريم بها: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

وفى الحق -وبالحق- أنه لولا القرآن الكريم وحديث رسوله ﷺ ، ولولا ثروة عربية فصيحة صحيحة مسجلة فى شعرنا ونثرنا وتراثنا الواسع العريض - لولا هذا وذاك لكان مصير عربيتنا مصير «اللاتينية»

ونحوها من اللغات التى تفرقت لهجاتها شيعًا وتمزقت أممها طوائف وأحزابًا .

لدينا إذن لغة عربية، وما بدا ويبدو فيها من ضعف أو وهن وما حلّ ويحل بأهلها من عوامل الركود فى دنيا العلم والفكر والثقافة من وقت إلى آخر هو أشبه بسحابات صيف وكم من سحابات ظهرت فى الآفاق جميعها ، وكان الزوال مصيرها.

وهذه العربية فى صورتها المكتوبة صحيحة نوع صحة، أما صورتها المنطوقة فهى المشكلة الحقيقية، وهى التى تحتاج إلى وقفة قومية حازمة، وصولا بها إلى درجة ما من الصحة والتقريب بين مستوياتها ، أو للسير بها نحو «الوحدة اللغوية» .

و «الوحدة اللغوية» فيها تأكيد للذات ونُصرة للوطن وأهداف هذا الوطن . يروى تاريخ الحروب الحديثة أن «الكلمة القومية» (ومن شأنها أن تكون موحَّدة) كان لها دور فعال بجانب أسلحة الحديد والنار فى أثناء الحرب العالمية الثانية . من ذلك مثلاً ما روى من أن رجال المقاومة فى البلاد الأوروبية التى احتلها الغزاة الفاتحون كانوا يوظفون اللغة القومية أداة لتجميع المتفرقين وتثبيت قلوبهم وتأكيد هويتهم الوطنية . فما إن تنطق الكلمة أو الجملة حتى ينضم المقاتلون بعضهم إلى بعض ، استجابة لداعى الانتماء الوطنى الذى تفصح عنه لغتهم ، ويوجهوا ضرباتهم القاتلة إلى صدور الأجناد المحتلين . وحدث شىء مثله فى معسكرات تجميع الأسرى من مختلف الجبهات ، حيث كانت «الكلمة القومية» أنشودة هذا الفريق أو ذاك من هذا البلد أو ذاك. كما كانت بمثابة الزاد الروحى الذى يؤلف بين قلوبهم ويشحنهم بالحماس والاندفاع نحو

تحطيم خطط العدو ومقاصده. ولا يغيب عن البال أن البيئات أو الدويلات المستضعفة والموزعة ألسنة أهليها إلى رطانات من لغات مختلفة، كثيراً ما تلجأ إلى لسان أو أثر باق من لغة تاريخية لهم ، وتصنع من هذا اللسان أو الأثر لغة قومية تحدد هويتهم وتؤكد شخصيتهم . وهذا ما فعلته إسرائيل فى السنوات الأخيرة .

ونحن والحمد لله لم نصل بعد إلى هذا الوضع غير المقبول ، إذ ما زالت لدينا أرضية لغوية عربية صلبة ذات حدود مرسومة وضوابط معلومة، يمكن الاعتماد عليها والعمل على تنميتها وتفعيلها، بحيث تساير حاجات الزمن الحاضر ومعارفه الواسعة. هذه الأرضية تتمثل فى لغة القرآن والحديث، واللغة المكتوبة الجيدة التى يدفع بها إلينا كبار المثقفين والمفكرين وأهل الاختصاص فى القديم والحديث.

أما اللغة العربية المنطوقة فقد ضاعت وغرقت فى بحور اللهجات العامية والرطانات ذات الأمشاج المتنافرة والأوصال المتقطعة ، حتى أصبح اللسان العربى ألسنًا موزّعات متفرقات ، ليس بينها من صلة ظاهرة أو نسب قريب يلملم شتات القوم أو يجمعهم على كلمة سواء .

تلك محنة من محن العربية التى ألمت بها فى العصر الحديث ، ووقف الناس حيارى، متسائلين (أو متسائلا المخلصون منهم) ماذا نفعل، وما الحل؟

أخلاط من الآراء والاتجاهات ، كل ينبئ عن ذات صاحبه وعن نزعاته الفكرية والثقافية ، وحقيقة رؤيته للقضية من أبعادها المختلفة.

ويمكن تصنيف هذه الآراء والاتجاهات إلى أربعة:

الرأى الأول :

إنه فى حقيقة الأمر ليس رأيا مبنيا على أسس علمية أو فكرية. إنما هو مجرد موقف أو سلوك لغوى ينبئ عن اللامبالاة أو عدم إدراك للقضية وما يلفّها من آثار ومشكلات قومية وثقافية . إذا حاورت أصحاب هذا السلوك ، أجابوا بهزّ الكتفين، واكتفوا بترديد مقولات مغلوطة شائعة بين غير العارفين . يقولون مثلاً: « هذه طبيعة اللغة» ، فى كل زمان ومكان. إن اللغة بطبيعتها تتغير وتتوزع إلى أشكال وصنوف من الكلام ، تتمثل فى لهجات ورطانات قليلة أو كثيرة . وليس فى مقدور أحد أن يقف أمام هذا التيار الطبيعى الذى تسير به ومعه اللغة.

وهذه المقولات ونحوها تعوزها الدقة ، بل هى تجاوز الصواب ، وتصل إلى حدّ الزيف أو الجهل بحقائق الأمور . اللغة تتغير، نعم ! ولكن هذا التغير ليس من طبيعة اللغة ذاتها . والأولى أن نقول: إن اللغة قابلة للتغير والتطور، وهى - فى الوقت نفسه - قابلة لأن تحافظ على كيانها، وجمع شتاتها والتخلص من نوافرها وما يصيب جسمها وبنيتها من ندوب، بحسب الظروف والعوامل التى تحيط بها.

لقد اختلف العلماء أنفسهم فى فترة سابقة من الزمن حول هذه القضية. فقوم يرون أو يميلون إلى نسبة التغير إلى طبيعة اللغة، وحاولوا التدليل على رؤيتهم هذه بتفرق وتوزع اللغات هنا وهناك إلى أنماط من الكلام مختلفة، أو لهجات ورطانات ، سمّها ما شئت . ولم ينكر آخرون احتمال هذا التغير ، ولكن هذا يرجع -بكل تأكيد - إلى الظروف والعوامل الثقافية والبيئية والفكرية التى تلف اللغة المعينة ، لا إلى اللغة ذاتها . إن اللغة لا تموت أو تحيا بنفسها . وإنما تسير نحو هذا الاتجاه

أو ذاك بعوامل خارجية ، تتمثل جملتها فى تعامل أهليها بها ومعها ، وفى وسائل إمدادها وتنشيطها بالرى والغذاء . وهى قادرة على هضم كل ما يقدّم لها ، بل تزيده عمقاً وتوليداً ، وتفرز منه جديداً يزيد البناء قوة وتماسكًا ، وتجمّله بألوان تناسب الزمان والمكان اللذين ينتظمان هذه العملية المعقدة.

فهناك الحوار الدائم المباشر بينها وبين أصحابها ، وهناك العوامل الاجتماعية والثقافية والعلمية التى تعمل على تفعيل طاقات اللغة ، واستخراج مكنوناتها التى لا تنفد، ما دام العطاء موصولاً ، والزاد حاضرًا .

ولقد استقر هذا الرأى ، وأصبح مسلّمة من مسلّمات الدرس اللغوى الحديث ، وبه نأخذ ، وعليه نسير فى طرح قضية مشكلات لغتنا ، المتمثلة أساسًا فى غيابها عن الجو اللغوى العام ، وتهديدها بالعزل أو الحجب عن ساحتها الطبيعية . ومن أهم عوامل هذا التهديد سيطرة العاميات على الساحة اللغوية فى كل بيئة ومكان فى العالم العربى . وهذا يقتضى - فورا وبكل صدق وإخلاص - الحد من هذه السيطرة أو القضاء عليها ، بانتهاج نهج علمى مدروس ، وتخطيط مسئول يضمن الوصول إلى هذه الغاية أو السير فى طريقها. وما ذلك بمستطاع إلا بالنظر فى تلك العوامل والأسباب التى أفرزت هذه المشكلة ، وظنها بعضهم خطأ أو جهلاً أنها مشكلة العربية بذاتها، ناسين أو متناسين أنها مشكلة أهليها والعوامل التى تلفّها . وهذه هى سبيلنا التى رأينا أن نشغل بها أنفسنا فى هذا الكتاب جملة وتفصيلا .

الرأى الثانى :

هناك قوم بل أقوام وهيئات كثيرة تقف أمام مشكلة العربية والعاميات وقفة مخلصة ، ولكنها وقفة فكرية أو نظرية ، ليس لها انعكاس فاعل على التطبيق و الأداء الفعلى ، بسبب ما يحيط بهم وباللغة العربية من ظروف وملابسات تجعل هذا التطبيق والتفعيل صعبًا ، إن لم يكن مستحيلا. ينادى هؤلاء وأولئك بوجوب التخلى عن العاميات وما أشبه، والالتزام «بالفصحى» لغة الآباء والأجداد ، ولغة التراث بكل جوانبه وأبعاده . إنهم يدركون أن «الفصحى» أصابها ويصيبها التغيّر من وقت إلى آخر ، ولكنهم لا يعترفون بهذا التغير ولا يقبلونه بحال. إن ما تسلل إلى هذه «الفصحى» من أخلاط الكلام وأشتاته - ضرب من الخطأ الصرف ، يجب طرحه ونبذه بكل حسم وقوة .

إنهم يجهدون أنفسهم بترديد هذه المقولة وأشباهها ، ويحاول بعضهم تطبيق أفكارهم هذه فى فصول الدراسة ونحوها ، ولكن لا سميع ولا مجيب لمن ينادى . ذلك أنهم لم يصلوا -على الرغم من دعوتهم الصادقة هذه - إلى أعماق المشكلة واستيعاب العوامل والمؤثرات التى تحيل نداءاتهم هذه إلى مجرد أصوات، لا تلبث أن تطير فى الهواء وتصبح أثرًا بعد عين .

نعم ، كلنا يرمى إلى هذه الغاية ويتمنى على الله أن نصيبها ، ونحظى بتحقيقها ، إن عاجلاً أو آجلا . ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه، إلا بأسبابه وآليّاته الفاعلة . لم يفكر الكثيرون منا فى هذه الأسباب تفكيراً عميقاً جادًا ، ولم يحاولوا رسم الخطط المحكمة لهذه الآليات ، ومن ثم ظل الوضع على حاله : عربية غارقة فى بحر العاميات، ونداءات صارخة لانتشالها من هذا البحر .

لقد فات هؤلاء المخلصين (وإن كنا نؤيدهم من حيث المبدأ) أمران مهمان ينبغى أخذهما فى الحسبان ، حتى نظفر جميعًا بطلبتنا الغالية هذه فى نهاية المطاف .

أولهما : أن مظاهر التغير فى «الفصحى» واقع ملموس يدركه كل ذى بصر وبصيرة . ولم يقف التغير أو التطور (فى مفهوم بعضهم) على مستوى واحد دون المستويات الأخريات. هناك تغيرات فى أصوات اللغة وفى الألفاظ ودلالتها ، وفى طرائق تصريف هذه الألفاظ واشتقاقها ، وفى كثير من أنماط التراكيب. فليس من الحكمة إذن عدم الاعتراف بوجودها ، بل بتوظيفها (صوابًا أو خطأ) فى سلوكنا اللغوى أحيانًا . وينطبق هذا الذى نقول على هذا الجمع المخلص من الناس المنادين بالالتزام بالفصحى ونبذ ما لحق بها من تغيرات ، قليلة أو كثيرة .

أضف إلى هذا أن مصطلح « الفصحى » نفسه -وإن كان مصطلحًا قديما وموروثاً، له قيمة فكرية تقليدية ، شأنه فى ذلك شأن سائر الموروثات - هذا المصطلح معتّم المفهوم غامض الدلالة فى أذهان الكثيرين منا فى الوقت الحاضر. إذا أريد بهذا المصطلح لغة الأجداد فى الجاهلية وما تبعها من عصور العربية الزاهرة ، فهذا تفسير غير دقيق؛ ذلك أن لغة هذه العصور قد مسَّها التغير والتطور، وكثير من مظاهر هذا وذاك قد انضمت بالفعل إلى بنية العربية والتحمت بها وصارت جزءًا لا يتجزأ من هذه البنية، بل وصادفت أو صادف معظمها القبول من أهل اللغة، وهم الحكم والفيصل فى هذا التقدير. ولم يكن هذا القبول عبثًا أو اعتباطًا ، وإنما كان مبنيا على أساس صلاحية هذا الجديد الذى لم يمس أساسيات العربية وجوهرياتها ، وبمعيار فاعليته

فى التواصل العربى ووفائه بحاجات أهل اللغة ، وهى حاجات متغيرة متطورة دائماً وأبداً.

أما إذا أريد «بالفصحى » ذلك النمط العربى السليم من الكلام الذى يتعامل به ويتفاعل معه الآن الثقات والمخلصون لعروبتهم فى الكتابة والأداء النطقى الفعلى أحيانًا ، فالأولى حينئذ توظيف مصطلح آخر هو العربية أو «العربية الفصيحة» إنها «عربية» لأنها لغة العرب ومنسوبة إليهم وهى «فصيحة» ، لأنها ما زالت تحتفظ فى جملتها بقواعد العربية (الفصحى) وضوابطها المرسومة المعترف بها هنا وهناك . وإن شابتها الشوائب والشذوذات أو المتنافرات ، فتلك هى القضية التى تفرض علينا النظر والتأمل : ماذا نصنع حتى نضمن للغتنا الصحة والسلامة ، وتبقى لغة العرب أجمعين فى الحاضر والمستقبل؟

أما ثانى هذين الأمرين اللذين غابا عن نظر المخلصين الظانين بالجديد ظن السوء ، فإنه يتمثل فى أن الاكتفاء بالشكوى الكلامية غير ذى جدوى ، ولا مرد فعليا لهذه الشكوى ، مهما تكررت واشتدت. القضية شائكة معقدة إلى حد بعيد. النظر فيها وفى أبعادها يحتاج إلى تخطيط محكم ووقت طويل. بداية النظر تتحقق بالمحاولة والتجريب بالتعامل الكتابى والنطقى مع العربية ، وتحديد واضح محكم للعوامل الخارجية التى أصابت بنيتها وجسمها ، والعمل على التخلص منها أو حجبها قدر المستطاع، وإن بالتدريج.

الرأى الثالث :

يترجمه اتجاه سلكه ودعا إليه بعض الكتاب والمفكرين فى مصر فى منتصف هذا القرن تقريبا. يتمثل هذا الاتجاه تبنى ما سماه بعضهم

«اللغة الوسطية»، وهى تجمع بين العربية (الفصحى والفصيحة) والعامية، « لتصبح لنا لغة جديدة تتجاوب مع متطلبات الحياة وتتلاءم مع تطورها». وقد سلك هذا المسلك بعض الكتاب فى رواياتهم ومسرحياتهم ، وأطلقوا على هذه اللغة الجديدة « اللغة الثالثة » . ولكن هذه المحاولة لم تلق نجاحاً ، ولم يكتب لها البقاء دعوة وتطبيقاً ، كما أن نفرا منهم لم يعد إليها مرة أخرى.

وكان طبيعيًا أن تختفى هذا التجربة ، بل تموت إلى غير رجعة ، ذلك أنها لم تصادف قبولاً ولا سوقًا رائجة بين الناس ، خاصتهم وعامتهم على سواء. أدرك الخاصة المنحازون إلى اللغة الفصيحة السليمة أن هذه «اللغة الجديدة الثالثة» ضرب من العبث وإفساد لأداة التواصل اللغوى ، وأنها – فى الوقت نفسه – غير ذات جدوى فى معالجة القضية اللغوية ، بل زادتها تعقيداً ، ولم تلتفت العامة أيضًا إلى هذه اللغة لغرابتها وبعدها شكلاً وموضوعًا عما ألفوه واستقروا عليه فى التواصل ، وهو اللسان الدارج بلهجاته ورطاناته المعهودة .

والنظرة العلمية الصحيحة إلى هذه « اللغة الجديدة » تؤكد مسلك هؤلاء وأولئك فى رفضهم لهذا الجديد المشوه ، المولّد قسرا بطرق غير طبيعية . إنه أشبه بالثوب المرقّع الذى يأنف منه الخاصة، لعدم صلاحيته أو ملاءمته لأوضاعهم الاجتماعية والثقافية ، والذى لم يجد فيه العامة نفعا لهم ؛ إذ هو بهيئته تلك ليس ذا غناء ، ومن شأنه -إن عاجلا أو آجلا- أن تنقطع أوصاله ، وينهار نسيجه ، فتنكشف أجسامهم وتبرز عوراتهم .. ومن ثم انصرف الجميع عن هذه التجربة الفاشلة ، وعاد كل فريق إلى موقعه الأصلى، حيث كان ، – إلى ساحة العربية الفصيحة

والانضمام إلى حماتها ، أو إلى ساحة العاميّات حيث آنسها واستراح إليها ، وبقيت المشكلة اللغوية على حالتها، تترقّب أو تتوقّع الحل أو العلاج .

وعلى الرغم من موات هذه الدعوة إلى «اللغة الثالثة» التى سماها بعض الخبثاء « اللغة الخنثى » ، فقد أعقبتها نداءات خافتة ترشّح ما سموه « لغة المثقفين » للقيام بدور التواصل اللغوى العام، لانتظامها جملة غير قليلة من أصول العربية وقواعدها. وبذلك نظفر بصيغة لغوية جديدة تفى بحاجة المجتمع ، وتمهد الطريق إلى إصلاح لغوى منشود.

والرأى عندنا أن هذه النداءات - وإن لم يكن لها مردود واقعى - نداءات غير واعية بحقائق الأمور ، شأنها فى ذلك شأن الدعوة إلى «اللغة الخنثى» . ولنا أن نتساءل أين هذه اللغة ، وما حدودها ورسومها ، ومن هم المثقفون أصحاب هذه الحظوة ؟ المثقفون فى كل مجتمع فئات وطبقات ، وكذلك لغتهم أو لغاتهم أمشاج وأخلاط من الكلام. ربما تكون لغة خاصتهم المكتوبة لغة عربية صحيحة (نوع صحة) ، ولكننا فى ساحة الإصلاح اللغوى نعمد دائمًا إلى اللغة المنطوقة ، لأنها اللغة الحقيقية بالمعنى العلمى الدقيق ، وهى المصدر الأصلى لاستقاء المادة وضبط أحكامها وقواعدها . أما اللغة المكتوبة فهى لغة فيها اصطناع وتكلف، ولا يمكن الاعتماد عليها وحدها فى سياق قضيتنا هذه ، أو أية قضية أخرى من قضايا النظر اللغوى الصحيح .

وواضح أن اللغة المنطوقة فى ساحة المثقفين -خاصتهم وعامتهم - ما زالت تسير فى خط «اللغة الخنثى» محشوة بالمتنافرات والشذوذات من الكلام العامى ، بلهجاته ورطاناته، الأمر الذى يفقدها الصلاحيّة والقبول فى علاج المشكلة اللغوية. إنها -كأختها اللغة الثالثة (الخنثى) - صورة

من صور مشكلات العربية التى تتمثل أساسًا فى تعدّد الألسن واختلاط أساليب الكلام فى الوطن الواحد أو المجتمع الواحد.

ولنا أن نقرر بعدُ أن الداعين أو المؤملين فى الأخذ بأى من الاتجاهين السابقين (اتجاه اللغة الثالثة واتجاه لغة المثقفين)؛ نقرر أن هؤلاء وأولئك واهمون غير فاهمين . كيف يكتب النجاح أو الانتشار لأى من اللغتين دون تعيين لحدودهما وبيان لقواعدهما وأحكامهما؟ إنها حدود غائمة معوجّة الرسوم والخطوط ، وقواعد وأحكام مضطربة، متنافرة، بل متناقضة ، تنافر وتناقض الكلام الذى ينتظمها . إن الأخذ بهذين الاتجاهين - منفردين أو مجتمعين - أشبه ما يكون بالسير فى طريق معوجّ يأخذ بالسائر يمنة ويسرة ، حتى تنهار قواه وتدمى قدماه ، فلا يلبث أن يسقط على الأرض محروماً من الوصول إلى غايته .

الرأى الرابع :

يتمثل فى مبدأ الانحياز إلى العامية والانتصار لها، وإن فى صور مختلفة وبدرجات متفاوتة . والانحياز إلى العامية أو الدعوة إلى تأكيدها وتوظيفها فى التواصل اللغوى ، بكل أبعاده وسياقاته العلمية والاجتماعية اتجاه له تاريخ قديم. لكن هذه الدعوة قد اشتدت وطأتها ، وحمل لواءها نفر غير قليل فى الآونة الأخيرة ، وبخاصة من بعض «العلمانيين والحداثيين» ، مستندين فى ذلك إلى سعة انتشارها وسيطرتها على الجو اللغوى العربى فى عمومه ، حتى أصبحت كما لو كانت اللغة القومية- التى ينبغى رعايتها بالنظر والدرس، وتقوية أركانها بالتوظيف العام والخاص .

وينصرف مبدأ الانتصار إلى العامية فى اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول :

يرى أصحاب هذا الاتجاه قصر « العربية » (الفصحى أو الفصيحة) على الكتابة، كما هو حالها الآن فى غالبية الإنتاج المكتوب ، والإبقاء على العامية أو العاميات فى التوظيف المنطوق الذى يسلكه الناس هنا وهناك فى كل بيئة ومناسبة . وفى ذلك وفاء برغبة الناس وحاجتهم فى التعبير ، كتبا ونطقاً ، حسب الفئات والطبقات السائرة على هذا الدرب أو ذاك .

ولم يعرض هؤلاء لمشكلات «العربية » ، أو تفسير مسلكهم هذا الذى يسلكون، سوى أنها لغة صعبة معقدة الضوابط والأحكام، وعصية على التناول من الجماهير العريضة .

الاتجاه الثانى :

يرى الداعون إلى هذا الاتجاه - وهم كثرة من العامة وبعض الخاصة - وجوب نبذ « العربية » واطّراحها جانبًا ؛ إذ هى جامدة متخلفة لا تفى بحاجة التعبير الحديث ، ولا تقوى على مسايرة الفكر المتجدد المتطور ، إنها عاجزة الآن عن إمدادنا بالمصطلحات وما إليها من وسائل التعبير عن متطلبات العصر ، وما يموج فيه من اختراعات ، وإبداعات مادية وفكرية ، وما حل به من تكنولوجيا وفنون مستحدثة . زد على ذلك أن المتعاملين أحياناً «بالعربية» (الفصحى أو الفصيحة) قلة من الناس ، محصور نشاطها فى بعض الأروقة الضيقة والبيئات المحدودة. وجماهير هذه الفئة القليلة أنفسهم يعانون أشد معاناة عند الحوار معها ، وكثيراً ما يخلطون ويقعون فى مأزق الهروب منها والالتجاء إلى اللسان العام وهو العامية .

وهذه «العربية» فى نظرهم قد أدت دورها ، وانتهى هذا الدور بانتهاء عصرها، بدليل أن الجماهيرالعربية فى عمومها لم تعد قادرة على متابعة ما سجل بها من آثار أدبية وفكرية، ولا يستطيعون استيعاب هذه الآثار أوالإفادة منها .

حدث ويحدث هذا للفصحى أو الفصيحة ، فى حين أن العامية تسرح وتمرح على خشبات المسرح اللغوى العربى فى حيوية ونشاط دائمين متجددين : يتعامل بها الناس فى الشارع والمنزل ، بل وفى دور التعليم نفسها ، وفى المسرح والسينما إلخ ، فغزت معاقل « العربية» ، وغزت بالفعل أهم مواقعها المتمثل فى الإنتاج المكتوب نفسه ، كتبت بها الروايات والأقاصيص و «الشعر» ، وكثير من فنون القول والإبداع الثقافى والفكرى .

ويرى هؤلاء أيضًا أننا نخدع أو نخادع أنفسنا حين نجهد ونصرّ على تعليم لغة أو قواعد وضوابط لغة انسحبت من الميدان ، وبقيت أسلحتها وعدتها غير ذات فعّالية، لفقدان الخبرة والدربة لدى المصارعين فى هذا الميدان، وهم المتعلمون ولا يلبث هؤلاء المتعلمون أن يطرحوا هذه الأسلحة ، ويلقوا بها عرض الحائط، ويحتموا بما هو أجدى وأنفع وأكثر فاعليّة وأداء ، وهو اللسان الدارج بعامياته ورطاناته . وفى ذلك مضيعة للوقت والجهد فى سبيل الظفر بشىء انحسر مده، واختفى ظله، مهملين ظلاً وارفًا، ممتدة أبعاده ، كافيا لإظلال الجميع وحمايتهم ، وراحتهم بل ومتعتهم ، وهو اللسان العامى بكل فروعه وأوراقه.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تجاوز بعضهم ، وانصرف بعد هذا الموقف من «العربية» إلى محاكمة أهليها والقائمين على شئونها

تعليمًا وبحثًا ودرسًا. إنهم - فى رأيهم - متخلفون غير مثقفين، غير مؤهلين تأهيلاً كافيا لفهم أسرار اللغة وطبيعتها. إنهم مشدودون إلى القديم ، دون وعيه متمسكون « بفصحاهم» لأنها مصدر رزقهم الذى منه يقتاتون وعليه يعيشون. إنهم يطحنون فى الهواء ولا يعلمون . وامتد هجوم هذا الفريق إلى أساتذة اللغة من المتخصصين ورجال مجمع اللغة العربية. إنهم جميعاً مازالوا قابعين فى دورهم الضيقة ، معزولين عن الحياة الفائرة والمتجددة، التى أزاحت بضاعتهم (العربية الفصحى)، واستبدلت بها لساناً حيًا متفاعلاً مع المجتمع فى عمومه ، يلبى حاجة الجماهيرالعريضة، ويفى بأغراض التعبير وفنونه المختلفة .

وإمعاناً فى الانحياز إلى العامية، طلع علينا نفر من «العلمانيين والحداثيين » بصيحة العودة إلى « الشعوبية» فى السياق اللغوى الذى لا مناص من امتداده إلى سياقات الحياة الأخرى، القومية منها، والثقافية والاجتماعية والسياسية كذلك.

ادعى هؤلاء أن بين العامية المصرية واللغة المصرية القديمة نسباً قريباً وصلة حميمة ، وراحوا يتفننون فى إثبات هذا النسب وتلك الصلة فى أقوال لهم متناثرة مكتوبة وغير مكتوبة. العامية المصرية مملوءة بالألفاظ والمصطلحات وبعض العبارات التى ترجع فى أصولها إلى لغة الأجداد المصريين ، بل إن منهم من بالغ فى الأمر، وادعى وجود هذا النسب وتلك الصلة بارزاً فى قواعد النحو وطرائق تركيب الجمل وبنياتها المكونة لها، وقرر واحد منهم « تواجد واستمرار نظام النحو والصرف المصرى القديم فى لغتنا المصرية الحالية » . يفعلون هذا، ويسلكون هذا المسلك تشجيعا لغير العارفين ، وتجميعاً لهم حول عاميتهم المصرية ، دليل الانتماء إلى المصرية ، وأمارة الامتداد القومى المصرى .

وفى الحق ، إنهم لا ينكرون رجوع شىء غير قليل من أصول العامية المصرية إلى اللغة العربية، فأخذت منها، وسارت على هديها فى كثير من مظاهرها وخواصها وتفاعلت مع هذا المنقول إليها من اللغتين المصرية والعربية ، واستوعبت كل هذا المنقول، وصارت بهذا الأخذ المزدوج لغة لها كيانها وخواصها فى صورة «العامية المصرية» أو ما نعتوها «باللغة العربية المصرية». إنها عربية فى بعض أصولها وكثرة من ألفاظها، ولكن هذا كله قد «تمصّر بالاستعمال الطويل والمرور المطرد فى وجدان الشعب المصرى من جيل إلى جيل، فانطبعت بخصائص المجتمع المصرى وخصائص المصريين العقلية والنفسية واللسانية » .

وانتهى المطاف حول هذه القضية الشائكة بمناقشة جدلية ظاهرها الصحة وباطنها الزيف والتجاوز فى تقدير الأمور . يرى بعض الدارسين المنخرطين فى سلك المتخصصين اللغويين أن المصطلح « الفصحى أو الفصيحة» بمفهومه التقليدى القديم ، أصبح غير ذى موضوع ، وأن الأخذ بهذا المفهوم يقف حجر عثرة فى سبيل التطور اللغوى ، ويكفّ أبصارنا عن رؤية الواقع اللغوى الذى يلفّنا ونعيش فيه ومعه. «الفصاحة» ليست مقصورة على زمن دون زمن ، أو مستوى لغوى دون آخر . الفصاحة فصاحات : العربية فى عصورها القديمة فصيحة ، ولغة الصحافة الآن فصيحة، والعاميات كلها فصيحة أيضًا.

الرأى بالمناقشة والحوار :

هذا الذى مضى يمثل موقف تلك الطائفة أو الطوائف من الناس المنحازين إلى العامية والداعين إلى ضرورة اعتمادها أداة للتواصل اللغوي، وإن فى صور مختلفة شكلا ومتحدة هدفا وغاية .

ولنا أن نناقش هذه الطوائف - منفردة ومجتمعة - فى إيجاز شديد ، حتى نصل إلى حقيقة الأمر فى هذه القضية التى غابت بعض أطرافها وأبعادها على كثير من الناس ، عامتهم وخاصتهم على سواء .

إن شيئاً مما قالوه وصفا للواقع اللغوى العربى صحيح ، ونحن ندركه ولاننكر وجوده . ولكن هذا الوصف « الصحيح » مجرد تشخيص للداء ، ولم ينجح المشخصون فى وصف الدواء وتعيين صنوفه .

نعم ، العامية أو العاميات بلهجاتها ورطاناتها لها وجود واضح بارز للعيان هنا وهناك فى الوطن العربى ، ولها سيطرة ملحوظة على الساحة اللغوية العامة. وصحيح أيضًا أن اللغة العربية (الفصحى أو الفصيحة) قد انحسر مدّها عن كثير من ميادينها الأصلية ، واستعصى التعامل بها أو الحوار معها على جمهرة الشعوب العربية ، حتى فقدت شيئًا من حيويتها وصارت معقدة ، لا يقوى على التفاعل معها أو توظيفها عمليا إلا قله من الناس تربطهم بها مسئولياتهم أو مواقعهم الوطنية أو القومية.

ولكن ليعلم هؤلاء وأولئك أن اللغة (أية لغة) قابلة لأن تتنوع وتتوزع إلى لهجات ورطانات ، تمثل فى جملتها ما يعرف بالعامية أو العاميات أو اللسان الدارج. وعليهم أيضًا أن يعلموا أن هذا التنوع والتوزع ليس من طبيعة اللغة ذاتها، وإنما يرجع برمته إلى أسباب وعوامل قليلة أو كثيرة، تلفّها وتصنع فيها ما تصنع ، وبالعكس قد تكون هذه العوامل والأسباب موارد ثرَّة، تمدها بالغذاء والرى ، فيقوى عودها وتورق أغصانها ، وتعطى ثمارها شهية، تمنح القاطفين متعة وراحة

إذا استقرت لنا هذه الحقيقة (وهى مستقرة مؤكدة عند العارفين)، سهل علينا توصيف الدواء ، وتحديد نوعيته ومادته بمعايير علمية دقيقة.

وفى رأينا أن الأخذ بالعاميات بكل صورها وأشكالها ليس علاجًا للمشكلة اللغوية المعاصرة ، وليس عنصرا فاعلاً من عناصر هذا العلاج. إن الأمر على العكس من ذلك تماماً. ذلك أن العاميات بلهجاتها إذا استفحلت صارت لغات وزادت تنوعاً وشرذمة ، فنقع فى حلقة مفرغة لا يدرى أين طرفاها ، وتزيد المشكلة اللغوية تعقيدًا .

كل اللغات (كماقررنا أكثر من مرة) فى القديم والحديث وفى كل أرجاء الأرض قابلة للتغيّر والتفكك إلى أنماط كلامية مختلفة . ولكن الأقوام المتحضرين فى مثل هذه الحالة يجهدون ويكدون فى سبيل المحافظة على اللغة العامة (الأصلية) ، بغية الإبقاء على لغة تجمع شتاتهم وتعكس ذاتهم وتحافظ على قوميتهم . إنهم يفعلون هذا وهم يدركون أن العاميات موجودة ، وأن لها دوراً مهما فى بيئاتها الخاصة ، ولا يمكن القضاء عليها قضاء تاما بحال . إنما الممكن هو العمل على تهذيبها وصقلها ومحاولة تقريبها من اللسان الأصلى العام . وذلك سبيله النظر بإخلاص إلى تلك العوامل التى من شأنها أن تصنع هذا الصنع ، فيعملوا على إزاحتها والتخلص منها، والتى من شأنها أيضًا أن تحمى اللغة العامة من التفكك والانهيار. وهذا يمثل جملة ما نشغل به أنفسنا فى هذا الكتاب .

ومن هنا يتضح لنا أن الدعوة إلى العاميّة فى أية صورة من صورها دعوة خادعة مخدوعة .

إن القول بقصر «العربية» (الفصحى والفصيحة) على الكتابة وترك الحبل على الغارب للعاميات تسرح وتمرح فى البيئة العربية أداءً وتوظيفاً عامًا وخاصًا، وكذلك القول باطّراح «العربية» نهائيًا واعتماد العاميات

لسانًا أو لسنًا عامة – هذان القولان أو الاتجاهان سيسحبان القوم إلى مزلق أرادوا الخروج منه ولم يفلحوا ، وهو تعدّد اللهجات والرطانات بفعل الزمن وعوامل التغير والتنوع.

ومن المحتمل (وهو وارد بل واقع بالفعل) أن تطغى العامية وتتسرب إلى الكتابة، فيختلط الحابل بالنابل ، كما هو الحال الآن فى بعض الأعمال الأدبية (وغيرها) «شعرًا» ونثرا. وإيثار العامية على «العربية» فى كل المجالات كتّبا ونطقا ، يثير هذا التساؤل :

أى عامية تلك التى تمنح هذه الحظوة ، والتى اختيرت لها هذه «الفوقية» ؟. العاميات فى مجملها فى الوطن العربى ليست مرشحة لهذا الدور، لأنها هى نفسها أنماط من الكلام متفرقات متنافرات. واختيار عامية معينة اختيار نظرى بل خيار من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – تحقيقه ، لأن هذه العامية المعينة نفسها تنتظم عدة لهجات ورطانات ، وهذا واضح للعيان لا ينكره أحد .

ولنا أن نتساءل أيضًا بعد: ما معيار اختيار عامية معينة من عاميات البلاد العربية ؟ أهو « العمومية» وسعة الانتشار، أم قرب نسبها إلى «العربية» (عربية العرب) ؟. احتمالان واردان فى أذهان بعضهم ، بل أفصح عنه بعض الخياليين من رجال الدعوة إلى العامية ، وهما – فى الحق – احتمالان واهيان لا أساس لهما من النظر العلمى.

إن الأمر فى ذلك يحتاج إلى مسح لغوى عام وجهد جهيد ووقت طويل ، لإثبات أحقية هذه العامية أو تلك بتلك « الفَوقية » الخيالية .

ثم، لماذا نجهد أنفسنا فى معالجة المريض (العاميات) ، ونكفّ البصر تعسفا وقسرا عن الصحيح السليم المشوب بشىء من العلة التى

لا تلبث أن تزول بعلاج سهل ميسر ، وهو « العربية » ذات البنيان القوى والأساس الثابت الذى لا ينتظر من أهله وساكنيه إلا العود إليه لصقله وتهذيبه ، وتقوية أركانه ، حتى يبقى ملاذا لهم ، وسكنا مريحا، يجمع شتاتهم تحت سقف واحد، يحميهم من عوادى الزمان وتقلباته ؟

ألا يعلم هؤلاء وأولئك الداعون إلى إيثار العامية -بأية صورة من صورها - أن هذا النهج المخدوع له مردود وآثار علمية وسياسية لا قبل لنا بها؟. من أيسر هذه الآثار العمل على دراستها وتحليلها بغية وضع قواعدها وأحكامها ، حتى يكتب لها البقاء، ويسير الناس على هديها تعلّما وأداء . أين لنا هذا وكيف ؟ الإجابة عندهم ، إن استطاعوا ، وما هم بمستطيعين . ومن هذه الآثار كذلك وجوب النظر فى نظام كتابة هذه العاميات. النظام الحالى المرسوم بنيانه لكتابة «العربية » لم يكن فى تصور واضعيه (رحمهم الله) أن يكون نظاماً مخلخل البناء ، غير متناسق اللبنات ، حتى يقوى على مقابلة هذه الأنماط المتنافرات غير المتآلفات من الكلام (العاميات).

والأخذ بعامية معينة دون أخرى ، بالإضافة إلى ذلك يوقعنا فى مأزق قومى وسياسى معا . وهذا ما سوف تجرنا إليه تلك الصيحة التى يطلقها بعضهم، انحيازا إلى «العامية المصرية» وحدها ، واعتمادها لغة عامة للمصريين . وقد سلكوا فى إثبات أحقية هذه العامية للتوظيف مسالك شتى. لجئوا إلى إثارة فكرة الانتماء المصرى، وتأكيد الشخصية المصرية ، تشجيعًا للمصريين ، وحفزا لهم على قبولها ، ولم يشيروا فى قليل أو كثير إلى غيرها من أنماط الكلام العربى ، ضاربين أيضًا عرض الحائط «باللغة العربية» (الفصحى أو الفصيحة) .

جهدوا ويجهدون أنفسهم فى إثبات أن العامية المصرية تعود فى كثير من أصولها إلى لغة الأجداد المصريين. وحاولوا تأكيد ذلك بإيراد أمثلة وعبارات منوّعة تشى بأنها مصرية الأصل، واستطاعت «عاميتهم» أن تستوعبها وتتمثلها حتى صارت جزءا منها لا يتجزّأ.

تلك -فى رأينا - صيحة خادعة غيرمقبولة فى سياق البنية القومية والسياسية «العربية» . إنها خادعة (مخدوعة أيضًا) ، لأن جملة ما أوردوا وما يمكن أن يوردوه من أمثلة فى هذا الشأن لا تفى بحال لإثبات «الصلة الحميمة» والنسب القريب بين العامية المصرية واللغة المصرية القديمة. كل الذى يمكن قوله حتى الآن أن العامية المصرية قد تأثرت قليلا أو كثيرا بلغة الأجداد ، ولكن أصولها وجوهرياتها المشكلة لبنائها الحقيقى عربية صميمة ، وإن خضعت لشىء من التعديل والتطوير ، وفقاً للحياة المصرية وظروفها الحياتية .

ومن المعروف والمؤكد كذلك أن اللغات جميعها - فصيحات أو عاميات - تخضع لعامل التأثر والتأثير عند احتكاكها بعضها ببعض ، أو عند انتقال أهليها من لغة إلى أخرى ، لأسباب سياسية أو اجتماعية أو دينية .

اللغة العربية الأم نفسها خضعت لهذه الظاهرة-ظاهرة الاقتراض والإقراض . حدث هذا فى كل فتراتها الزمنية : فى القديم ، وهو معروف ومسجلة آثاره أو بعض آثاره فى أعمال الدارسين العارفين ، قدامى ومحدثين . أما فى الحديث فلا ينكر عارف بأسرار اللغات أن هناك تعاورًا أو اقتراضًا أو إقراضًا بين «العربية» فى الوقت الحاضر ولغات أخرى، أوروبية وغير أوروبية . يظهر هذا كله فى الألفاظ

والعبارات ، بل وفى أساليب نظم الكلام كذلك. ولم يقل أحد إن هذه اللغة أو تلك تعود أصلها إلى لغة أخرى ، أو أن بينهما صلة النسب لحمًا ودمًا . وإنما هو مجرد تعاور وتبادل ، وفقًا للحاجة ، والظروف التى تلفّ كل لغة .

والنظرة العلمية الدقيقة تؤكد أن العامية المصرية (وغيرها من العاميات العربيات) عربية البنية واللبنات الأساسية ، ولكن مستها أو لحقت بها عناصر دخيلة من المصرية القديمة وغيرها من اللغات .

هذا بالإضافة إلى أن فكرة الاحتماء بالعامية المصرية وحدها ، بوصفها أساسًا لعلاج المشكلة اللغوية ، فكرة تنتظم اتجاهاً إلى «الشعوبية»، وهو اتجاه غير مقبول ، وقد خبرنا مردوده وآثاره فى فترة من فترات تاريخنا القديم . وليس من النصفة أو المنطق فى شىء أن نحيى هذه الفكرة التى تفرّق ولاتجمع بين الشعوب العربية ، والتى من شأنها أن تقطع حبل الوصل بينهم ، أو تزيد أو تعمق ما يبدو بينهم - من حين إلى آخر - من مظاهر الجفاء وضعف فى الانتماء العربى العام.

إن الأخذ بهذه الصيحة مآله هدم القومية العربية ، وإصابة النظم السياسية العربية فى الصميم .

ومعلوم لدى الثقات العارفين أن اللغة الموحَّدة الموحِّدة (بفتح الحاء وكسرها) هى العامل الأساسى ، والعماد الحقيقى لبناء أية منظومة قومية وسياسية ، وغيرها من المنظومات السائدة فى الوطن الواحد. ومازلنا نقول ونؤكد أن البلاد العربية تكوّن وطنا واحدا ذا مصالح مشتركة عامة، وإن بدا لكل بلد من هذا الوطن الكبير ميل إلى تبنى بعض المصالح الخاصة ، وفقا لظروف هذا البلد أو ذاك . وهذا أمر طبيعى مقبول .

أما الذين لوَّحوا بأن العاميات لغات مقبولة أو ينبغى أن تكون كذلك، على أساس أنه ينطبق عليها المصطلح الذى ابتدعوا ، وهو «الفصيحة فصاحات»، فهؤلاء لنا معهم حوار علمى حول اختيار هذا المصطلح وبيان مفهومه . لقد أطلقوا هذا المصطلح إطلاقا عاماً يوهم بأن كل كلام - مهما كانت طبيعته ونوعيته - صحيح فصيح دون قيد أو شرط .

هذا الإطلاق غير دقيق ، ولا يلتقى مع المفهوم الصحيح لمعنى الفصاحة. نعم ، كل كلام صحيح فصيح ، بمعنى أنه معبّر وموصل ومصوغ وفقًا لنظم وأحكام معينة ، ولكن غاب عنهم أن هذه « الفصاحة» ليست مطلقة ، وإنما هى مقيّدة بقيود دقيقة .

كل كلام فصيح، أى فى بيئته الخاصة به، جغرافيا وثقافيا واجتماعيا وسياسيًّا كذلك. فكلام العامة ومن انتظم فى إطارهم كالحرفيين وأهل الصنائع والتجار والفلاحين و الشحاذين والسَّرَقة و«البلطجية» إلخ، كلام فصيح بالنسبة لهم ولبيئاتهم الضيقة ذات الأعراف والتقاليد السائدة بينهم والمعبّرة عن فئاتهم .

إذا أخذنا بهذه القيود تكون العاميات فصيحة ، لأنها تفى بأغراض أهليها ، وتلبى حاجاتهم التعبيرية فى مجال بيئاتهم ومهنهم ووضعهم فى مجتمعهم. ولنا حينئذ أن نتساءل : هل العاميات العربيات تقوم بهذا الدور فى المجتمع العربى، بوصفه كلا متكاملا جغرافيا وثقافيا واجتماعيا؟ بالقطع، الإجابة بالنفي. إنها عاميات - لا عامية واحدة - كل واحدة منها خاصة بأهليتها وبيئاتها ، ولا يمكن الادعاء بعموميتها وأهليتها للوفاء بحاجة التواصل اللغوى العام فى المجتمع العربى الكبير . وهذه (العاميات) بهذا الوضع ليست فصيحة بحال.

إنما الفصيح بالنسبة للعرب جميعا ، هو كلام العرب ،لا كلام قوم دون قوم أو منطقة دون أخرى . وهذا ينطبق برمته على «عربيتنا» المظلومة التائهة وسط الصراع الجدلى العقيم الذى يذهب يمنة ويسرة ، منحازًا أحياناً إلى العاميات وأحياناً نادرة نحو لغتهم الفصيحة وفقا للأعراف والتقاليد ، ولوفائها بحاجات القوم أجمعين .

والإيهام بفصاحة « العاميات » -منفردة ومجتمعة - يجرنا - إن عاجلاً أو آجلا - إلى مزلق سياسى خطير . كيف يتم التواصل اللغوى بيننا -كتّبا ونطقا- وكيف تسلم لنا وحدتنا المصيرية؟ بل قل، كيف يكونَ حالنا مع العالم الخارجي؟ أنعرض أنفسنا على هذا العالم بوصفنا أمة واحدة ذات لغة واحدة أم مجموعة من الأمم تفرّقها مجموعة من اللسن المختلفة ؟

«الفصاحة » مصطلحا لها قيود وشروط محكومة بالأعراف والتقاليد والوفاء بالحاجة ، يستوى فى ذلك أن يكون المجتمع صغيرًا أو كبيرًا حسب الحالة. وحالتنا توجب علينا تفسير هذا المصطلح بالمفهوم العربى العام ، لا بالمفهوم البيئى الضيق.

تلك جملة من الآراء أو الاتجاهات التى تتصارع فى الجو اللغوى العربى، وكلها أو جلها لا يدرى من أين نبدأ، وكيف وإلى أين ننتهي. البدء سهل يسير، ونقطة الانطلاق ثابتة لها حدود مرسومة معلومة ،وإن شابتها بعض الشوائب التى يمكن إزاحتها والتخلص منها بصدق النية، والتخطيط الواعى لتأكيد صلابة هذه النقطة، والقذف بعيدا بتلك الشوائب العالقة بها .

«العربية» (الفصحى أو الفصيحة - سمِّها ما شئت) لها وجود مؤكد ماثل للعيان. إنها هناك بجوهرياتها وأساسياتها ومجمل ظواهرها المميزة لها فى الكتابة الجيدة الآن. ولها حضور نسبى يزداد قوة وصلابة بمرّ الزمن فى الكلام المنطوق، وإن فى بيئات ضيقة وسياقات محدودة نسبيا.

ينبغى توجيه النظر إليها ورعايتها ، وذلك بسبيلين متصلين غير منفصلين ، أما الأول فيتمثل فى الإصرار على توظيفها - بصورة من الصور- والتفاعل معها بإمدادها بالغذاء والرى، وذلك بمنحها بنات الفكر وكوامن النفس والثقافة، حتى يصلب عودها وتقوى على مواجهة الرياح المترية الحاملة نوافر الكلام وشواذه من عاميات ورطانات، وأما الثانى فهو الانصراف إلى تلك العوامل والأسباب التى مسّتها وتمسّها وضيقت عليها الخناق، ورزأتها بشىء من العلة ، وبذل الجهد الصادق فى حجبها والإلقاء بها بعيدا . وهذا ليس بالمستحيل ، فاللغة بقوتها أو ضعفها من صنع أهليها .

والحوار الدائم مع اللغة خير وسيلة لتقويتها وحمايتها من الجمود والركود أو العزل عن ساحتها الطبيعية. والحوار مع اللغة يعنى منحها فرصة التطور وابتكار الجديد الذى من شأنه أن يقابل الأفكار المتجددة الملقى بها من قبل المحاورين . وهذا يعنى أيضا أنه لا ضرر ولا ضرار من أن تطور اللغة نفسها ، بتجميل طلائها وزيّها ، ما دامت محتفظة ببنيتها المميزة لها.

وهكذا تحظى اللغة ونحظى معها بالحسنيين معا : بقاء الأصل الثابت الممتد وجوده حتى الآن، وتجميله بالتزيّى بما يناسب كل عصر من أزياء مقبولة فى القدّ والقطع واللون حسب تقاليد مانحيها

وأعرافهم،وحسب قابلية هذا الأصل لتجديد أكسيته. وهكذا لم تكن ولن تكون العاميات علاجا للمشكلة اللغوية العربية ، بل العكس هو الصحيح . ذلك أن سيطرة العاميات والترويج لها من أبرز العوامل التى تهدد «العربية» وتزرع بذور الجفاء بينها وبين أهليها،وتبقى المشكلة على حالها، ولا من مجيب أو سميع .

★ ★ ★

المبحث الثالث

العربية فى دور التعليم

ليس وضع اللغة العربية فى دور التعليم بأحسن حظا منه فى أية بيئة أخرى عامة أو خاصة، كالهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمنزلية والشارع إلخ. إنه فى رأينا أسوأ حظا ، بمعيار أن دور التعليم هى المعلم والمرشد والموجه إلى اكتساب المعرفة وتقديم الخبرة لإعداد رجال المستقبل، مسلحين بما يمكنهم من التعامل مع الحياة بخيرها وشرها، وتحميهم من الهزات والصدمات التى يحملها الزمن فى طياته، والتى من شأنها أن تقعد بهم حيث هم ، أو تجرهم إلى مواقع الانهزام والتخلف .

هذا الوضع فى دور التعليم ليس بمستغرب أو غير متوقع فى إطار ما نرى ونشاهد من تلوث لغوى غير معروف أو غير مسبوق ، يتمثل فى صورة غبار يخيم على ساحة هذه الدور ويملؤها بالتراب الذى لم يجد من يزيله أو يطرحه بعيدًا عن هذه الساحة التى شكلت لتكون مركز الانطلاق نحو آفاق الدنيا واستثمار خيراتها ، بتفعيل طاقات زهرات المجتمع وقدراتهم العقلية وغير العقلية، وهم شباب الأمة وفتيانها الذين يبنون ويشيدون بسواعدهم القوية وعقولهم المتفتحة الناضجة.

أما هذا التلوث أو ذاك الغبار فيما يتعلق بشئون اللغة فقد دفعت به وأثارته فى جوّ دور التعليم عوامل كثيرة معقدة متشابكة. فهناك الجوّ اللغوى العام السائد استشاقه دون تنقية، وهناك المادة اللغوية وطرائق وضعها ومناهج تقديمها، وموقعها فى جدول الدراسة، وأوقاتها المخصصة

لها، وهناك وسائل هذا التقديم ، وأخيراً وليس آخرا يبقى «مايسترو» العملية التعليمية كلها ، وهو المعلم.

الجو اللغوى العام :

كصاحبه خارج أفنية هذه الدور: لسن معوجّة تصدر أصواتاً متنافرة ، تنافر أنماط الكلام من لهجات شتى مخلوط بعضها ببعض ورطانات أبعد ما تكون عن العربية المنسوبة إلى العرب .

يصدر هذا الكلام المخلوط من كافة المنتمين إلى هذه الدور، متعلمين ومعلِّمين ومسئولين على اختلاف مستوياتهم، وليس هذا السلوك مقصورًا على أفنية دور التعليم، بل يتجاوزها ويقفز به أصحابه إلى فصول الدراسة ومدرجاتها فى التعليم العام والجامعى على حد سواء . درج المعلمون فى كل المواد والتخصصات على تقديم هذه المواد وشرحها بهذه البلبلة فى الألسن، وانضم إليهم فى هذه السبيل كثير من معلمى اللغة العربية . وتجرى المناقشة -إن كانت هناك مناقشة -بينهم وبين المتعلمين بهذا الخليط المشوَّه من الكلام.

يحدث هذا ويقع ، فى حين أن دور التعليم هى القدوة والمثل الأعلى الذى يرجى منه ومعه أن ينصلح حال اللسان ، ويفترض فيه أن يبدأ المسيرة الصحيحة فى تربية الناشئة وتثقيفهم تثقيفًا قوميًا عربيًا. ولايكون هذا وذاك إلا بلسان عربى منتظم لتقاليدهم وأعرافهم، ومعبرًا عن شخصيتهم وشخصية أهليهم فى الماضى والحاضر.

والملاحظ فى السنوات الأخيرة أن هناك ميلا إلى تغريب اللسان بحشو منطوقهم بكلمات وعبارات أجنبية مشوّهة المبنى والمعنى ، رغبة فى إظهار التفوق وسعة المعرفة والانضمام إلى صفوف المتحضرين. وفى

مدارس اللغات بوجه خاص تقرع أذنك أخلاط من الكلمات والعبارات الأجنبية فى الأفنية وفصول الدراسة من المتعلمين والمعلمين جميعًا .

إنها فى الحق قضية قومية تقتضى نظرًا مخلصًا ، حتى يعود الأمر إلى نصابه الصحيح . إنها قضية « الفوقية» و « الدونية» . إذا اعوجّ لسانك برطانات أجنبية ، فأنت مثقف متحضر وحسبناك من الطبقة ذات الحظوة فى المجتمع . وإن أنت درجت على اللسان العربى فى كل حين وآن قدرناك من الطبقة الدنيا التى حصرت نفسها فى إطار ضيق محدود ، وحجبت عن نفسها النور وحرمتها من التفوق والتحضر .

النظرة «الدونية» إلى اللغة العربية وأهليها نظرة قديمة، واشتدت عمقًا واتساعًا فى السنوات الأخيرة، حتى ليكاد المتحدث بالعربية الآن يخشى على نفسه حسبانه متخلفًا ، فينزلق إلى التخليط اللغوى ، ويأتى بكلامه محشوًا بكلمات ومصطلحات من اللغات الأجنبية الموسومة -عند غير العارفين -بالفوقية .

وهكذا حرمت العربية من التفعيل فى ساحاتها وميادينها الطبيعية التى خصصت لرعاية الثقافة القومية ، وعلى القمة منها اللغة فى صورتها الصحيحة التى تجمع القوم على لسان واحد . وأنى لنا ذلك ، وجوها معتّم بشوائب الرطانات المحلية والأجنبية !

المـــادة :

امتدت النظرة « الدونية» إلى اللغة العربية إلى دور التعليم. إنهم فى التعليم العام يصنفونها مادة واحدة من حيث وضعها فى جدول الدراسة، والساعات المخصصة لها ، والدرجات الممنوحة لها فى الامتحان . إنها تتساوى فى ذلك مع مواد أخرى ، بل ربما ينزلون بها إلى درجة أدنى فى حالات كثيرة . والأعجب من ذلك أنهم يعدلونها فى الأهمية باللغات

الأجنبية التى ما أريد بها - حسب فهمنا - إلا مجرد الصقل والتثقيف وفتح نوافذ إضافية، تزيد من معرفة الناشئة ، وتمنحهم هواءً مختلفًا ربما ترتاح إليه نفوسهم ، فيحرصون على استنشاقه، حتى يألفوه بمرور الزمن ويحاولوا الانصراف إليه بعد، والتركيز على الاتجاه إليه فى صورة التخصص فى الدراسات العليا . وما أقل الراغبين فى هذا الاتجاه والآخذين به فى مجتمع وسيلته الأولى والأخيرة فى التعليم والتثقيف العام والخاص والتواصل الاجتماعى بمختلف مستوياته هى اللغة القومية - عربية العرب.

اللغة العربية مادة واحدة عندهم وساعاتها قليلة فى إطار أهميتها وعلاقاتها بغيرها من المواد. وتقع هذه الساعات - غالبًا - فى منظومة - البنية الزمنية للتعليم فى أوقات غير ملائمة للتحصيل والإفادة فكثيراً ما تقع هذه الساعات فى آخر اليوم الدراسى، أو فى أوقات يكون فيها الطلاب مشغولين بأنشطة أخرى ، يؤثرونها ويشتد إقبالهم عليها لقربها من طبيعتهم فى هذه السنّ المبكرة التى تعشق الحركة والنشاط، ولا تميل كل الميل إلى الاستقرار ساكتين هامدين فى فصول الدراسة .

وقصة الدرجات الممنوحة للغة العربية فى الامتحان - وبخاصة فى الثانوية العامة - قصة عجيبة، إنها درجات هزيلة بمعيار الأهمية وعلاقتها بدرجات المواد الأخرى . وقد أدى هذا - وهو واقع ملموس - إلى عزوف الطلاب عن دروس العربية ، وانصرافهم انصرافًا ملحوظًا إلى مواد أخرى ، حيث الفرصة أكيدة أو مواتية للحصول على مجموع أكبر يؤهلهم للالتحاق فيما بعد بما درجوا على تسميته كليات القمة .

والنظرة إلى اللغة العربية على أنها مادة واحدة فى بنية المقررات التعليمية نظرة غير واعية علميا وتربويا. اللغة العربية شجرة ذات فروع

متعددة ، كل فرع منها له نوع من الاستقلال ونوع من التبعية .. فهناك الأصوات والصرف والنحو والتذوق الأدبى، والثروة اللفظية ، وكلها - فى حساب العارفين - يقتضى حسبانها مواد ذات خصوصية توجب مقابلتها بما يفى بحاجتها من حيث الزمن والدرجة و التعامل معها لبنة من لبنات البناء العام لمقررات الدراسة .

لا ننادى بفصل هذه الفروع بعضها عن بعض فصلا تاما. وإنما أردنا التنبيه إلى أحقية كل فرع منها بما يقابل أهميته ويفى بحاجته من الزمن المخصص له والدرجة الممنوحة له فى الامتحان . هذا بالإضافة إلى أن بعض فروع اللغة ليس له وجود يذكر أو لا وجود له على الإطلاق فى مناهج اللغة العربية . كل دور التعليم العام - فيما أعلم - لا توجِّه أى اهتمام أو نظر نحو دراسة الأصوات ومشكلاتها وكيفيات أدائها نطقًا، فى حين أن الأصوات هى اللبنات الأولى المكونة للبناء الكبير، وأن تعرفها بل إجادتها نطقًا خير سبيل إلى الدخول إلى المستويات الأخرى التى تتداخل معها بل تكوِّنها ، ومن ثم يحظى الدارس بتجويد لغته واستيعاب قواعدها وسيطرته عليها .

وقواعد الإملاء وتحسين الخطوط لم يكن لهما أثر فى الدراسة إلى وقت قريب وما يجرى الآن من الالتفات نحو هذين الجانبين خطوة طيبة ولا شك ، ولكنها ما تزال خطوة قاصرة عن أداء دورها المناسب ، لقصر الوقت المخصص لها ،وإسناد القيام بهاتين المادتين إلى من لا يجيدونهما بل ربما لا يستطيعون صنع أى شىء فيهما على الوجه المقبول . يجرى هذا كله ، وهم لا يدركون أن قواعد الإملاء (نظام الكتابة) لها ارتباط وثيق بقواعد اللغة ذاتها . تأمل طرائق كتابة الهمزة ، وما يعرض لها من تغيّرات بحسب موقعها وعلاقتها بما يسبقها أو يلحقها من أصوات،

وتأمل أيضًا ظواهر الإعلال والإبدال وكتابة الألف « اللينة» فى الكلمات الثلاثية إلخ .

ونأتى بعد إلى أساليب وضع هذه المواد العربية، متصلة أو منفصلة، ومناهج تقديمها إلى الدارسين . يقوم بوضع هذه المواد وتأليف الكتب لها أناس ذوو اتجاهات وأذواق مختلفة . التنسيق بينهم فيما يضعون من موادّ العربية وفروعها معدوم أو يكاد يكون كذلك، فى حين أن أساليب التعليم الصحيحة ومبادئ التربية السليمة ، توجب النظر إلى « الشجرة العربية » (اللغة العربية بهذا الوصف) على أنها كيان ذو خصوصية ، له فروع تستمد وجودها منه ، ولها وجه من التبعية ووجه من الاستقلال . هذه النظرة المتكاملة إلى الأصل، مع منح كل فرع حقه بما يفى بموقعه من الأصل (استقلالاً وتبعية) فاتت المسئولين وواضعى الموادّ المختلفة ، بدليل ما نرى من اختلاف واضح (بل تنافر أحيانًا) بين موادّ فروع الشجرة ، فى الكم والكيف ، والمستوى وأسلوب كتابة المؤلفات وتحليل المادّة أو شرحها ومناقشتها .

فإذا ما انتقلنا إلى طرائق تقديم مواد هذه الفروع - متصلة أو منفصلة - فى فصول الدراسة، وجدنا عجبا. يعتمد تقديم مواد العربية فى الأساس على اللغة العامية بلهجاتها ورطانتها المختلفة ، فيصبح العمل كله غير ذى موضوع أو عبثا فى عبث .

المادة الأصلية (العربية) أصابها التعتيم واختلطت بها الشوائب، فحرمتها من صفائها ونقائها، وحرمت الدارسين من تناولها أو الحصول عليها أو الإمساك بشىء منها. اختلط الحابل بالنابل فى ذهن هؤلاء الدارسين المساكين ، وخرجوا من فصولهم ، وهم خالو الوفاض، مشحونة أذهانهم باضطراب لغوي، لا يفيد فى قليل أو كثير .

وزاد الطين بلة اعتماد كثير من المعلمين على «التلقين» الذى يشحن الذهن بقوالب جامدة دون تحريك أو تنشيط لقدرات التلاميذ وطاقاتهم، ودون إعطائهم فرصة إيجابية بالمناقشة والحوار .

يفعلون هذا وهم يعلمون (أو ينبغى أن يعلموا) أن اكتساب اللغة أو إتقانها يتم بمهارات أربع متصلة غير منفصلة. هى الاستماع والقراءة والكتابة والحديث . وأنى للناشئة أن يظفروا بهذه المهارات !!

الاستماع إلى عربية فصيحة صحيحة غائب، أو نادر . والقراءة (إن كانت هناك قراءة حقيقية) لها وضع هزيل زمنًا واهتمامًا. إنها تؤخذ من بعضهم كما لو كانت شيئًا ثانويًا ، يقصد به الترويح أو ملء الفراغ، فى حين أن القراءة (ونعنى بها هنا القراءة الجهرية) هى سيدة المقررات جميعًا. ففيها التعويد على أداء العربية أداءً صحيحًا ، وعن طريقها تثبت أساليب اللغة وقواعدها وضوابطها ، بالحوار والمناقشة ، ومراجعة المشكلات اللغوية برمتها . وبفقدان هاتين المهارتين (الاستماع والقراءة) تضيع حتما فرصة اكتساب المهارتين الأخريين : الكتابة والحديث . كيف يكتب الطالب بلغة سليمة صحيحة ، وهو لم يسمعها ولم يخبرها نطقًا بنفسه؟ وكيف يستطيع أن يتحدث بها وهو لا يعرفها المعرفة الكافية ، أو لم يخبر أداءها على وجه مقبول؟ أوقل ، كيف يتحدث بلغة عزلها المجتمع كله وزحزحها من ساحته، ومن فصول الدراسة على حدّ سواء ؟؟

هذا النقص الظاهر فى التعامل مع العربية لا يقتصر على التعليم العام ، بل امتد شبحه إلى الجامعة . نعم ، إنهم خصصوا لها أقسامًا علمية أو كليات كاملة، وأعطوا موادّها (أو أغلبها) أوقاتًا مناسبة لهذا المستوى من التعليم . ولكن ذلك كله لم يُجد ولن يجدى فى جو مشحون

بالعوامل والظروف التى من شأنها أن تشوِّه العملية التعليمية وتفسد عليها مسيرتها فى إنجاز دورها على الوجه المأمول .

أول شىء يلحظه النظر الدقيق إلى وضع العربية فى الجامعة غياب التنسيق بينها وبين التعليم العام فيما يتعلق بالمقررات ومفرداتها ، بحيث انقطع حبل الوصل بين الجهتين . يبدأ الجامعيون أعمالهم فى طرح مواد العربية وتقديمها وتعيين مفرداتها حسب ما يتراءى لهم وحسب أذواقهم الخاصة ، دون معرفة كافية بما تلقّاه طلاب التعليم العام، ودون الوقوف على نوعية ما تلقّوه كمًّا وكيفًا ، ومن ثم تحدث الفجوات أحيانا، ويقع التكرار غير المقبول أحياناً أخرى.

هذا بالإضافة إلى أن الجامعيين (بهذا الوصف) غالبًا ما ينسون أو يتناسون مستوى الطلاب الوافدين إليهم من التعليم من حيث درجة المعرفة أو التحصيل والاستيعاب للغة وموادّها. إن بعضهم ما يزال مشدودا إلى الفكرة القديمة التقليدية التى تعنى أن الجامعة للتخصص الدقيق ، لا للتعليم بمعناه العام. ويأليت هذه الفكرة الصحيحة من حيث المبدأ لها وجود حقيقى الآن ، ولكن الواقع الملموس لايشهد بذلك بحال، فيما يتعلق بوضع اللغة العربية بالذات. إن هذه اللغة مازالت تلحّ على الجامعة أن تأخذ بيدها فترعاها وتخلصها من ورطتها فى ذلك الجوّ العلمى المتنوّر ذى الأساليب والمناهج الصحيحة الدقيقة التى من شأنها أن ترقى بها وتعوضها عما شابها من نقص أو قصور فى تقديمها بالتعليم العام، أو فى المجتمع كله. ولكن لا سميع ولا مجيب لهذا النداء فى غالب الأحوال . بعض أساتذة الجامعة المسئولين عن اللغة العربية درجوا منذ وقت غير قريب على الكلام عن اللغة ، ولم ينصرفوا إلى تعليم اللغة إلا لماما، ظنا منهم أن الوافدين إليهم من التعليم العام قد وعوا واستوعبوا

الأقدار الكافية من المعرفة بالعربية وأساسياتها التى لا تحتاج إلى مزيد من الدخول فيها وإليها . وإنما هم فى حاجة إلى فلسفة الأمور وتقليبها على وجوهها، تمهيدا (على ما يدعى بعض الأساتذة) لتوجيههم ووضع أقدامهم على طريق التخصص الأكاديمى المناسب للجامعة ومسئوليتها. هكذا فعلوا وهكذا يفعلون ، وبخاصة فى دروس قواعد اللغة (النحو بمعناه الدقيق) التى يحلو لبعضهم أن يطّرحوها جانبًا ، وينصرفوا إلى مناقشة ما يلفها من مشكلات فى أصل وضعها وطرائق أو مناهج تقديمها فى القديم والحديث. يحدث ذلك كله والطلاب المساكين خلو تماماً من معرفة القواعد، وغارقون فى الكلام النظرى المتفلسف الذى لايدركون بدايته أو نهايته ، ولا جدواه بالنسبة لأوضاعهم الهزيلة فى معرفة اللغة ذاتها .

ينضاف إلى ذلك ما تشهده بعض الكليات من ازدحام رهيب فى مدرجات الدراسة التى تعج بالفتيان والفتيات الذين لا تستقر أوضاعهم فى أماكنهم . وقد ينصرف بعضهم إلى اللهو و « الشغب» البرىء أحيانًا الأمر الذى يقطع حبل الوصل بينهم وبين أساتذتهم .

وهكذا يخرج الطلاب من دروسهم فى الجامعة كما أتوا ، عائدين إلى أهليهم وذويهم «بخفَّى حنين» ، لم ينالوا من المعرفة اللغوية الصحيحة إلا ما اقتنصوه أو اقتنصه بعضهم بطريق المصادفة من جوّ غائم مشحون بالهنوات وأوجه القصور فى العملية التعليمية من الناحية العلمية والتربوية .

ولنا حينئذ أن نتساءل : ما أقدارهم من المهارات الأربع لاكتساب اللغة؟ إنها أقدار هزيلة أو معدومة أحيانًا . الاستماع إلى العربية الفصيحة الصحيحة غائب عن الساحة إلا فى القليل النادر ، وليست

القراءة بأحسن حظًا من صاحبها، إذ هى الأخرى تشكو الإهمال الكامل أو ما يشبهه إلا فى حالات قليلة عمد إليها مؤخرا المخلصون من رجال الأدب ونصوصه ، حيث يدربون طلابهم على القراءة الجهرية ، مع شىء خفيف من المناقشة والحوار . ولكن هذا القليل من الاستماع إلى الفصيح وقراءة نصوصه لاترشّحه ظروفه لتمكين الدارسين من الكتابة والحديث بلغة مقبولة تناسب أوضاعهم الجامعية التى قد تنتهى بهم غالبا إلى الدفع بهم إلى مواقع معلمى اللغة العربية.

ضعف فى ضعف من البداية إلى النهاية . ويزيد فى ضعف النهاية الدفع ببعض الطلاب إلى الكليات أو الأقسام المعنية بالعربية عن طريق التنسيق ، اعتمادا على مجموع درجاتهم فى الثانوية العامة ، ودون مراعاة ميولهم ورغباتهم . إن الطالب المسوق إلى هذه الكليات والأقسام بهذا النهج أشبه بمن يُلقَى به فى بحر عميق ، دون دراية بالسباحة وفنونها ودون دعم لقدراته وطاقاته بالتدريب العلمي، والتجريب المتصل، حتى يصلب عوده ويقوى على مصارعة الأمواج والتعامل معها بفن وحكمة .

كلنا يدرك هذا ويعلمه علم اليقين ، ونجأر بالشكوى. نهاية الأمر من ضعف الطلاب على المستويات التعليمية كافة ، وننسب الضعف فى كثير من الأحيان إلى صعوبة اللغة العربية وجمودها وتخلّفها عن مقابلة حاجة الدارسين. وبدلا من أن ننظر إلى المشكلة كلها مجتمعة بعواملها وأسبابها الحقيقية ، ننصرف (للأسف) إلى مستوى معين من مستويات اللغة، ونقدّره السبب الأول والأخير فى صعوبة اللغة وتقعيدها ، ونحسبه (أو يحسبه بعضنا) العامل الحقيقى فى بناء الحاجز المنيع بين اللغة الفصيحة ومتعلميها أو أهليها أجمعين .

ذلك المستوى المعين هو «النحو» ، فكأنه « اللغة » بحالها فى

مفهومهم، وليس الأمر كذلك على الإطلاق «انصرفوا أو انصرف بعضهم» إلى إصلاح النحو بتيسيره أو تهذيبه أو تصفيته من شوائبه (على ما يدعون) . وجرى العمل ويجرى فى هذا الإصلاح بطرق عدة : الحذف والإضافة ، أو ضمّ مسائل بعض الأبواب إلى أبواب أخرى، مع حشو المادة بأمثلة حديثة قريبة المنال وسهل تذوقها من الطالب. وعلى الرغم من هذا الجهد الجهيد المبذول فى الإصلاح لم يزل الأمر على حاله: صعوبة فى التلقى والفهم وعجز فى الاستيعاب والتذوق .

النحو (علم القواعد – grammar) ليس هو اللغة ، وإنما هو منظومة القواعد والقوانين الضابطة لأحكامها، والتى يسير وفقًا لها أهل اللغة. وليس يعنى تعليم النحو أو إجادته تعلّم اللغة أو إجادتها بالضرورة . النحو أشبه بقوائم البيت وقواعده، ولا خير فى الانصراف إلى هذه القواعد والقوائم ، دون الاهتمام بالبناء كله من مادة وأبعاد وإدراك لجوانبه ووظائفها مجتمعة، حتى نظفر فى النهاية ببناء متكامل ، يأوى إليه الناس للراحة والمتعة. وكذلك اللغة : بناء متكامل بمادته وقوائمه وقواعده . وكثير من الناس فى القديم درجوا على توظيف اللغة الفصيحة الصحيحة واستعمالها فى التواصل العام والخاص بإتقان ملحوظ دون أن يتلقّوا دروسًا قليلة أو كثيرة فى النحو ومسائله ، ونحن فى الحديث نوظف العامية ونتقنها ، دون أن نتعلم بالتلقين « نحوها» أو أن ندرك مسائله وأحكامه .

اللغة – بكل مستوياتها– لا تكتسب بالتلقين ، ولا بالتعليم وحده ، وإنما تكتسب بتفعيل ملكتها وتوظيفها التوظيف العملى ، بتوجيه النظر الدائم المستمر إلى مهارات هذا الاكتساب الأربع – السماع والقراءة والكتابة والحديث.

إن « الصبى» فى « ورشة » حرفته أو صنعته ، يجيد هذه الحرفة أو الصنعة دون الاعتماد على قوانينها أوضوابطها فحسب ، ولا بتعلمها منفصلة عن الأداء العملى كله. إنه فى البدء يشاهد «الأسطى» ويجرّب، ويستمر بالتكرار على هذا النهج حتى «يشرب» صنعته أو حرفته بكل تفاصيلها وأسرارها وقواعدها . قد يخطئ - وهذا وارد - فيدعمه «الأسطى» بلغت نظره إلى الحدود والضوابط الحاكمة لهذا الأمر أو ذاك.

وكذلك اللغة هى حرفة وصنعة ، تكتسب بالخبرة والمرانة والدربة، لا بتلقين قواعدها منعزلة عن بنائها.. نجح «صبيان الورش» والصنائع فى عملهم، وفشل طلاب المدارس والجامعات فى اكتساب اللغة ، لفقدان عناصر الاكتساب الصحيح لها جملة وتفصيلا، فكانت الشكوى التى انصبت خطأ وتركزت على « النحو » المظلوم الذى ظنوه العقبة الكأداء فى اكتساب اللغة، وهم فى ذلك التصور واهمون [1].

كم قضى طلاب العربية ودارسوها من الوقت والسنين الطوال فى تعلُّم «النحو» ، ولم ينالوا منه (ولا من اللغة) ما يمكنهم من استيعابها أو معرفتها معرفة جيدة، فى حين نجح (وينجح) «صبيان» الحرف والصنائع فى مهنهم ، لانتهاجهم نهج الاكتساب الصحيح ، من محاولة وتجريب ومرانة ، ثم دعم لمحصولهم المعرفى، إذا اقتضى الأمر ذلك .

يا ليتنا ندرك ذلك فى دور التعليم (فى الأقل) ونقدم للطلاب مادة لغوية مختارة فى صور نصوص جيّدة ، لا تخضع للأذواق الفردية أو الشخصية . والأمثل فى رأينا أن تتنوع هذه النصوص مبنى ومعنى

---

(١) التمثيل بصبيان «الورش» فى هذا المقام سبقنا إليه الأستاذ الشيخ محمد عرفة ، فى كتابه : «مشكلة اللغة العربية : لماذا أخفقنا فى تعليمها»؟

بحسب الفترات الزمنية المختلفة لحياة اللغة الفصيحة ، وينصرف الطلاب إلى حفظها بالتكرار، مع تشجيعهم على المزيد من القراءة فى صورة حرة أو رسمية ، مصحوبًا كل ذلك بالتجريب والدربة والمرانة على توظيف هذه اللغة ، حتى يتم لهم استيعابها بقواعدها (أى نحوها) ، وبذا نخطو الخطوة الصحيحة إلى الاهتمام بلغتنا القومية وتمكين الدارسين من اقتحام قلعتها والسيطرة عليها ، بوصفها بناءً متكاملاً، وليست «نحوًا» فقط، كما يجرى عليه العمل الآن فى المدارس والجامعات على حد سواء.

المعلـــم :

وندرج بعد إلى « ثالثة الأثافىّ »، بوصفها العنصر الذى حار الناس فى وضعه وكفايته ودوره فى العملية التعليمية، ونعنى بذلك معلم اللغة العربية. معلم العربية (وغيرها من اللغات) طوال العصور يقع فى موقع اجتماعى واقتصادى لايعدل أهميته وخطورته ، بحسبان هذا المعلم عماد العملية كلها ، ورائدها الذى يرود تلامذته والمجتمع بأسره إلى كسب المعرفة والتثقيف بكل صنوفه وضروبه، من خلال اللغة القومية؛ إذ هى الآلية الفاعلة والأداة الحقيقية لهذا الكسب وذاك التثقيف .

هؤلاء الرواد فى عصورهم المختلفة شاءوا أو شاء لهم القدر أن يقنعوا بمواقعهم تلك فى السلم الاجتماعى والاقتصادى ، حسبة لله والوطن ، أو لعل بعضهم ألقى بنفسه إلى هذا الموقع -مختارًا أحيانًا ومضطرًا أحيانًا كثيرة - حتى يظفر بشىء يشغله ويملأ فراغه ، ويؤاتيه بما يسد حاجته المتواضعة ويقيم أوده .

وفى السنوات الأخيرة اشتد عود المعلمين نسبيا وقفزت بهم مشيئة الله وظروف الحياة فى مجتمعهم إلى درجة ترشحهم للانضمام إلى قافلة

أوساط الناس (أو أدنى من ذلك قليلا) فى السياق الاجتماعى والاقتصادى .

وفى المقابل (أو هكذا كان الأمر) شابتهم بعض وجوه النقص والقصور فى آليات كفايتهم العلمية وإعدادهم الفنى ، بحيث أصبح الكثيرون منهم لا يحسنون صنعا ولا يملكون كفايات الريادة الصحيحة فى التوصيل والزحف نحو الأهداف القومية المرسومة أو المبتغاة.

ومن ثم كانت الصيحة العارمة للنظر فى هذا الوضع والعمل على إصلاحه. جرت - وما زالت تجرى - محاولات وأساليب منوعة، يرجى منها وبها الارتقاء بحال معلم العربية (وغيرها) من الناحيتين العلمية والفنية .

وكان من أهم هذه المحاولات وأكبرها أثرا (خيرا أو شرا) ما تفتقت به أذهان بعضهم ، بالدعوة إلى إنشاء ما سموه «كليات التربية » . زعموا أو زعم بعضهم أن إصلاح حال المعلم (أو بداية هذا الإصلاح) ينبغى أن يوجه منذ البدء إلى تجويد كفايته من الناحيتين العلمية (التخصص) والفنية (التربوية) معًا فى آن واحد. فكانت هذه الكليات بوضعها الحالي؛ إذ فيها وبها (على ما يزعمون) يمكن أن نصل بالمعلم إلى درجة أجود وأعمق، وأن نزيح عنه شوائب النقص والقصور التى تلفّ موقعه ، بوصفه معلما ومربياً .

هكذا زعموا. زعموا التجويد أو التطوير فأساءوا إلى الأصل ، وتوهموا التحديث فأغراهم المظهر الذى أفسد المضمون والمخبر . وبدأ إنشاء هذه الكليات على استحياء بواحدة أو اثنتين لسدّ النقص فى المعلمين التربويين. ولكن سرعان ما انتقلت حمّى التقليد (على عادتنا فى معظم سلوكياتنا) إلى معظم الأنحاء فى جميع الجامعات من أقصى البلاد

إلى أقصاها . وشمّر الفلاسفة من رجال التربية سواعدهم ودلفوا إلى هذه الكليات مهرولين ، يحملون ثقافة أمريكية لم تطوّع نفسها بعدُ للاستزراع فى أرضنا ، ولم تألفها أجواؤنا الإلّف الكافى للنفاذ إلى بيئتنا أو إلى حيث يريد لها أولئك الفلاسفة .

وكان ما كان . اختلطت مواد التخصص بمواد التربية وعلم النفس وما إلى ذلك من علوم تابعة . وكانت السيطرة المطلقة لموادّ العلوم الأخيرة من حيث الوقت والاهتمام. فالمفروض فى نظرهم أن التربية وعلم النفس وما إليها من علوم هى محور التركيز وهى الهدف الأول من التعليم فى هذه الكليات، بوصفها مرحلة إعداد المعلم تربويا ، وتأهيله لتعامله مع مادته وتلاميذه تعاملاً صالحًا راشدًا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، جاءت سيطرة مواد التربية وعلم النفس وتوابعها نتيجة طبيعية للجوّ الذى ساد هذه الكليات عند إنشائها . كانت السيطرة فى الإدارة والتنظيم والتنفيذ ووضع البرامج وتعيين الموادّ لرجال التربية وعلماء النفس ومن إليهم . ويبدو أن أهواءهم قد مالت نحو تخصصاتهم ، فمنحوها قدرًا ملحوظًا من الوقت والتفريع والتوزيع على جدول الدراسة ، تاركين هامشًا من ذلك كله للمواد التى سمّوها مواد التخصص كاللغات والطبيعة والرياضيات إلخ .

وهكذا وجد الطالب نفسه بين شقّى الرحى ، فيُطحن جُهده ويتشتت فكره بين طائفتين من المواد : مواد التربية وعلم النفس ولها الغلبة والسيادة ، ومواد التخصص وقد ألقى بها فى ركن ضيق من العملية التعليمية هناك .. ومن ثمّ كان اهتمام الطلاب بالطائفة الأولى وانحيازهم إليها ، ومرورهم مرورًا رفيقًا رقيقًا بمواد الطائفة الثانية، وربما حاول بعضهم تجاهلها ، اعتماداً على معرفتهم بهذه المواد أو بشىء منها فى أثناء الدراسة الثانوية.

ويزيد الأمر تعقيداً والحال سوءًا انشغال الطلاب فى الفرقتين الأخيرتين بالتربية العملية ، وما تستتبعه من وقت وجهد . فالطالب فى هذه المرحلة مشغول بإعداد المادة وتحضيرها وتدريسها ، متنقلاً من مكان إلى آخر قريب أو بعيد ، ومترقبًا المشرف أو المشرفين الذين منحوا فى هذه العملية موقعا فريداً ، بوصفهم المانحين أو المانعين لدرجة عالية خصصت للتربية العملية .. وهى درجة من شأنها أن تدرج بالطالب إلى القمة أو أن تنحط به إلى السفح .

ذلك هو وضع طلاب كليات التربية بنظامها الحالى . وهو نظام-كما تبين لنا مما سبق - يستحيل أو يصعب معه أن يُعدّ المعلم الكفء الواثق من مادة تخصصيه المستوعب لها استيعابا يعدل مسئوليته المستقبلية ، مسئولية الرائد الذى يقدم المعرفة والخبرة على أحسن وجه وأكمله. ولكن أنى لخريج هذه الكليات من هذا كله ، وقد تبعثر جهده وتوزّع وقته وتشتت فكره بين طائفتين من العلوم، تحتاج كل طائفة منهما إلى تفرّغ كامل وانصراف إليها ، وانشغال بها وحدها طوال مدة الدراسة المقررة .

لا ننكر أن الطالب الذى تلقّى علوم التربية والنفس، وخبر التربية العملية أصلح وأفضل من زميله الذى حرم من ذلك كله، فى توصيل المادة إلى التلاميذ، وفى التعامل مع هذه المادة ومع تلاميذه . ولكن أين هذه المادة التى يقوم بتوصيلها والتعامل معها؟ إنه - كما بينا وكما هو معروف للجميع- متواضع المحصول فى مواد تخصصه وضعيف فى بعض جوانبها وعاجز عن السيطرة عليها، بحيث لا يستطيع التعامل معها أو توصيلها توصيلاً كافيًا راشداً إلى طلابه .

ولقد انخدع كثير من الناس - وبخاصة فى دول الخليج العربى -

بهذا النظام ، فآثروا خريجى هذه الكليات وفضّلوهم على أولئك الذين فاتهم هذا الحظ ولم ينعموا بخيراته . وقد اعتمدوا فى هذا الإيثار وذاك التفضيل على تصور أن هؤلاء الخريجين أقدر وأكثر مهارة وفنا فى التعامل مع مواد تخصصاتهم وتوصيلها. ولكنهم نسوا أو تناسوا أو تجاهلوا حقيقة محصولهم العلمى من هذه التخصصات ، وهو محصول ضعيف لا يقوى على المقارنة أو المنافسة مع محصول الفئة الأخرى التى لم تنل حظا من التربية وعلم النفس إلخ .

ولقد فعل هذا الانخداع فعلته فى صفوف الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ؟ إذ هرول بعضهم وتزاحم على الالتحاق بهذه الكليات ، أملاً فى التخلص من شبح البطالة بالحصول على وظيفة عاجلة أو عقد عمل فى بلاد الخليج . ومن اللافت للنظر أن كثيرا من هؤلاء المهرولين إلى هذه الكليات فى السنوات الأخيرة هم من أصحاب المجاميع العالية، تاركين من خلفهم أصحاب المجاميع المتواضعة أو الضعيفة ليلتحقوا أو يقذف بهم إلى كليات «السفح»، وفى مقدمتها الكليات أو الأقسام التى قدر لها أن تخرج معلم اللغة العربية .

هذا هو وضع معلم العربية (وغيرها) فى الوقت الحاضر، وهو وضع يدعو إلى نظر مخلص أمين. الأوفق بل الواجب فى نظرنا ألا نجمع بين مواد التخصص وعلوم التربية وما إليها فى مرحلة دراسية واحدة . إن الجمع بين هاتين الطائفتين من المواد من شأنه أن يؤدى إلى التضحية بإحداهما. والذى حدث بالفعل وشاهدناه واقعا حيا هو أن التضحية أصابت مواد التخصص، لانشغال الطالب الانشغال الأوفى بمواد التربية وما إليها ، ولاهتمام المسئولين بها اهتمامًا أكبر. وكانت النتيجة التى لا مراء فيها تخلف خريجى كليات التربية بوضعها الحالى

فى مواد تخصصهم ، إذا ما قورنوا بنظرائهم من خريجى الكليات أو الأقسام التى حصرت اهتماماتها فى مواد التخصص .

إذن لدينا طائفتان من المعلمين . طائفة نالت قدرا مناسبا من مواد التخصص ، ولكنها حرمت من مواد التربية وفنون توصيل المادة إلى المتلقين ، وطائفة حظيت بقدر معقول كاف من مواد التربية وفنونها ، ولكنها لم تؤهل التأهيل اللازم فى مواد التخصص، وبذلك تخلفت عن نظيرتها فى التسلح بأساسيات مهنتها، وهى استيعاب المادة والسيطرة عليها .

وهذا وضع عجيب يستوجب حلاً سريعًا حاسمًا . والحل -فى نظرنا - سهل ميسور لو خلصت النيات وانزاحت الاتجاهات الفردية أو الشخصية . والحل الذى نقترحه ليس بدعًا من العمل وليس ابتكارًا من عندنا. إنه نظام كان معمولا به حتى وقت غير بعيد، وهو الذى قدّم لنا بل منحنا هذا الجمع الكريم من الحرس القديم الذى حمل جنوده ويحملون مسئولية التعليم فى أنبل وأرقى معانيها، تدريسا وتوجيها وإشرافا وتنفيذا ورسما للخطط والمناهج . أساس هذا النظام المقترح وركيزته الفصل التام بين مواد التخصص و مواد التربية وعلم النفس وتوابعها فى المرحلة الدراسية الواحدة . وهذا يقتضى قصر الدراسة فى كليات التربية على مواد التأهيل التربوي، دون مواد التخصص التى جرى العرف منذ زمن طويل على إلقاء مسئوليتها على الكليات المتخصصة دون غيرها . وهذا النظام يستتبع حتما النظر فى المدة الدراسية المقررة بكليات التربية بوضعها الحالى وجعلها سنتين (أو سنة) بدلاً من أربع، وتحويل هذه الكليات إلى معاهد عليا محصورة وظائفها فى علوم التربية وما إليها من موادّ من شأنها أن تؤهل المعلم تربويا وتعده الإعداد الفنى

الذى يمكنه من توصيل مواد تخصصه التى درسها واستوعبها فى مقارّها الطبيعية وهى الكليات المتخصصة.

وهذا النظام المقترح ذو الأصول القديمة يضمن لنا الظفر بالحسنيين ، لا بإحداهما فقط، كما هو الواقع الآن. يضمن لنا تجويد مواد التخصص فى كلياتها، وتجويد مواد التأهيل الفنى التربوى فى «معاهده» . هذا بالإضافة إلى أن قصَر المدة فى المعاهد المقترحة يعمل على جذب هذا النفر من الطلاب الذين يتسللون إلى التدريس عقب تخرجهم من كلياتهم دون إعداد فنى تربوى .

هذا وجه من الوجوه غير المقبولة التى تقابل معلّم العربية منذ بداية مراحل التعليم حتى نهايتها : تخلف فى التعليم العام واضطراب وفوضى فى قواعد التنسيق والأداء العلمى فى الجامعة ، وحيف بيّن لمواد التخصص (ومنها العربية) فى كليات التربية . النتيجة الحتمية لهذه الرحلة غير الراشدة الدفع بآلاف الشبان من معلمى العربية (وغيرها) إلى السوق التعليمية وهم خالو الوفاض من مادة التعامل مع السوق أو محرومون من الحنكة وفنيّة التسويق كذلك .

وغنى عن البيان أننا نحن الذين رسمنا خطوط هذه الرحلة المعوجة الطرق المضطربة المسالك، وليس المعلم -باختياره - بمسئول عما وصل إليه حاله، وما آل إليه وضعه. إعداد المعلم فى حاجة إلى نظر جاد وتأمل عميق ، حتى نضمن الظفر برجال ذوى كفايات علمية ومهارات فنية ، يتمتعون بمحصول علمى غنى عميق ، وبآليات فنية قادرة على توصيل هذا المحصول إلى تلاميذهم بمهارة وذكاء .

قد يعترض على هذا النظام المقترح بأنه يستغرق وقتًا طويلاً، من شأنه أن يصرف الطلاب عن الأخذ به، وأن يزهّدهم فى امتهان التعليم

حرفة وصنعة . ذلك أنه يعنى انتظام الطالب فى الدراسة ست سنوات أو خمسًا: أربعًا فى كليات التخصص وسنتين أو سنة فى «معهد التربية»، فى حين أن كليات التربية بنظامها الحالى تجمع بين الجانبين التخصصى والفنى فى أربع سنين فقط.

نقول ، هذا صحيح . قد يحجم الطلاب بسبب الطول النسبى لمدة الإعداد عن احتراف مهنة التعليم، وقد يزهد بعضهم فى الالتحاق بالكليات والمعاهد التى تعدّ المعلم . ولكنه ليس من الحكمة والمصلحة العامة أن نلتفت إلى هذا الوجه السطحى من المشكلة . فلننظر إلى الأمور بعمق ، ونتدبر الغايات والأهداف التى نودّ الوصول إليها من هذا النظام وذاك . غايتنا -بل وأملنا - الظفر بمعلم كافٍ علميا وفنيا ، طالت المدة أم قصرت . ولماذا نذهب بعيداً ، وأمامنا كليات الطب والصيدلة والهندسة مثلا ؟ إن الدراسة فيها جميعًا تستغرق ست سنوات أو خمسا، بالإضافة إلى ما يسبق هذه السنوات أو يلحقها من مدة قد تطول أو تقصر ، للإعداد أو التدريب.

قد يقال إن طول المدة فى كليات الطب مثلا له ما يسوّغه ، وهو صعوبة المواد فيها وأهميتها فى رعاية صحة الإنسان وسلامة بدنه ووقايته من الأدواء المحتملة التى تعوقه عن الإنتاج وتسيير دفة الحياة . ونحن نقول: إذا صدق هذا على هذه الكليات فإنه على كليات المعلمين ومعاهدهم، أصدق، وإذا قبلنا طول مدة الدراسة فى هذه الكليات فمن الواجب، بل من الأولى، انسحاب هذا الحكم على الكليات والمعاهد التى تتولى مسئولية تخريج المعلمين . ذلك أن إعداد المعلم أمر ذو خطر وبال ، لا يقل أهمية - بل ربما يزيد فى نظرنا - عن أهمية إعداد الطبيب ومن لفّ لفه من أهل الحرف المعاونة . فإذا كان الطبيب وزملاؤه يرعون صحة

البدن فإن المعلم يرعى صحة العقل، وإذا كان الطبيب وإخوته من أهل المهن الطبية يمثلون الدرع الواقية لجسم الإنسان من المرض والعجز عند التفاعل مع الحياة ، فإن المعلم هو وجاء العقل وراعيه: يتعهده بالسقّى والتنمية والصقل وتنشيط طاقاته وتوظيف قدراته التى امتاز بها الإنسان من سائر المخلوقات . فجسم بلا عقل ليس من الإنسانية فى شىء، وعقل بلا جسم ضرب من الخيال. إذن تعادل الفريقان (الأطباء والمعلمون) فى الأهمية والوظيفة بالنسبة للإنسان ، فلا مبالغة ولا ادّعاء إن آسينا بينهما فى المعاملة، دراسة ورعاية وتقديرا اجتماعيا واقتصاديا. وقد ألمح إلى هذه المساواة شاعر حكيم ، حين قال:

إن المعلم والطبيب ، كلاهما لا ينصحان إذا هما لم يكرما

ومعناه باختصار أن المعلم والطبيب فى درجة واحدة من الأهمية ، وأنهما لا يقدران على القيام بوظائفهما وتحمّل مسئولياتهما إلا إذا قوبلت جهودهما بما يعدلها ويفى بقيمتها من رعاية كاملة وعناية فائقة ، تتمثل فى الوفاء بحقهما علميا واجتماعيا واقتصاديا.

ولقد كان معلم العربية (وغيره) حتى وقت غير بعيد يعد إعدادا علميا وتربويا صالحا ، بل مثاليا. كان يؤهل علميا لمدة أربع سنوات فى كليته المتخصصة ، وتربويا فنيا لمدة سنتين أو سنة فى معهد التربية أو فى معهده بعد اجتياز فترة التخصص، كما كان الشأن فى «دار العلوم» فى فترة من الفترات ، يوم كانت معهدًا عاليًا تابعًا لوزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) . ولقد كان لدار العلوم قبل تحويلها إلى كلية وضمها إلى جامعة القاهرة ١٩٤٦ (فؤاد الأول آنذاك) أفضال كثيرة مشهورة مشهودة على أبنائها الذين سقتهم من معينها العلمى الذى لاينضب، وحملت بحنكتها وخبرتها ، مسئولية تدريبهم فنيّا وعلميًا فى الوقت نفسه.

كان هناك قبل هذا التاريخ بقليل «نظام الداخلية» الذى يضم الطلاب بين جوانحه ويكفل لهم الإقامة المريحة فى المبنى نفسه، مع تقديم وجبات الطعام اليومية. كان يقدّم كل هذا بالمجّان ، وتوّج هذا الفضلَ فضلٌ آخر ذو مغزى عميق فى سياقه سياق إعداد معلم اللغة العربية . كانت تقاليد «دار العلوم» العريقة إمداد الطالب عند التحاقه بها بمجموعة ضخمة من كتب الموروث من الفكر العربى والإسلامي، بشتى نواحيه وجوانبه ، من لغة وأدب وحضارة وتاريخ ، كالأغانى والأمالى والعقد الفريد ولسان العرب إلخ .

ولما ألغى نظام الداخلية قبيل ضم « الدار» إلى جامعة القاهرة عُوّض عنه بمنح الطالب مبلغًا من المال، وصل إلى ثلاثة جنيهات شهريًا. وظل هذا المنح قائمًا حتى تمّ احتواء جامعة القاهرة لهذا المعهد العريق الذى أدرك معنى إعداد معلم العربية ، وما ينبغى أن يقدّم له من علم وخبرة ورعاية لقاء ما سوف يتحمله من مسئولية ويقوم به من عمل فى سبيل خدمة العربية وكتابها العظيم – القرآن الكريم .

ولا يغيب عن بال أحد ، أنه لا خير فى مقرر أو منهج أو مادة ، ما لم يكن المعلم (مايسترو العملية التعليمية) على درجة عالية من استيعاب مادته وسيطرته عليها ، وما لم يكن حاذقا لفنون التربية وأساليب توصيل هذه المادة إلى طلابه فى سهولة ووضوح .

إنه العنصر الفاعل فى العملية كلها، فهو المعلم والمربى والمرشد والموجّه ، وهو القدوة فى كل حركاته وسكناته .

فالأولى بنا أن ننظر منذ البدء إلى أوضاعه العلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية . فإذا صلحت هذه الأوضاع صلح التعليم، وأصبح الركيزة الحقيقية للتقدم والتعامل مع الحياة بكل جوانبها

وأبعادها.. وفى النهاية نقول : إنه قائد المسيرة فليكن اختياره وإعداده معادلا لهذه القيادة وأهميتها فى السير بقوافل المتعلمين إلى الأهداف القومية ، المتمثلة فى إعداد رجال المستقبل .

وإذا كان من السهل إدراك مشكلة المعلم وإدراك جوانبها فى سياق مشكلات العربية فى عمومها ، فإن هناك مشكلة أخرى أعمق وأشد أثرًا وتأثيراً فى هذا السياق نفسه . تلك هى مشكلة النظرة الاجتماعية إلى اللغة العربية، وإلى ذوى الصنعة من أهليها . إنها مشكلة واقعة ولها صدى حقيقى فى كل الأجواء وكل البيئات ،وإن كان يخفى على الكثيرين منا تعرّفها وإدراك أبعادها ومردودها على اللغة وعلى أهليها ، محترفين وغير محترفين ، من الخاصة والعامّة ، محليا أو عربيا أو عالميا. وهذه هى القضية التى تدور حولها كل مشكلات العربية .

المبحث الرابع
اللغة العربية لغير العرب

كانت اللغة العربية - وما تزال - تحظى باهتمام كثير من العلماء والمفكرين من المستشرقين وغيرهم فى العالم بأسره ، لأنها لسان دين حنيف بهر الناس بمبادئه وقيمه وأخلاقياته، ولأنها لغة قوم ، فتحت الدنيا لهم آفاقها الواسعة ، ينشرون فيها العلم والسلام وحب الإنسانية ، ويمدون هذه الآفاق الواسعة بألوان جديدة من التفكير وأنماط السلوك التى رشحتهم لأن يدرجوا إلى القمة فى مناحى الحياة وفنونها لقرون طويلة .

فكان لابد لهؤلاء وأولئك من الانصراف إلى هذه اللغة، قوام شخصية هؤلاء المجددين، ومرآة ما استقرَّ فى نفوسهم من كوامن النور والخير والنعمة للإنسانية جمعاء ، فعكفوا على دراسة اللغة العربية وتحليلها وتجلية أبعادها واستنطاق أسرارها وطبيعتها ، وألقوا إلينا بآثار علمية ، أفادت منها الأجيال المتلاحقة ، وما تزال فى جملتها موردًا ثرًا للمائحين من بحرها الواسع العميق .

كان هذا فى البدء مثالاً واضحًا من صنع جملة من المستشرقين المخلصين الباحثين عن الحقيقة بلا زيف أو تعسّف أو ادعاء ، وإن اشتط المزار ببعضهم ، فزحزحتهم الأوهام ، أو نأت بهم السبل عن الوصول إلى هذه الحقيقة . جاءت بعض أعمال هذا الفريق الأخير غامضة أو معتّمة

بالنظر الشخصى ، أو متجنية على العربية وأهليها ، لعدم كفايتهم أو حيرتهم فى تقدير الواقع ، فمالوا عن الطريق السوىّ ، وطرحوا علينا آثارا تشهد بما تلجْلج فى صدورهم من بواعث الشك أو الحيف لما أقبلوا عليه من صُنع ، وهو إخضاع العربية وآدابها للنظر والدرس .

ومهما يكن من الأمر ، فقد كان هناك - وما يزال - الاهتمام بالعربية وآدابها ، وازداد هذا الاهتمام وامتدّ ظله واتسعت آفاقه ، حتى ضمت فيالق الجماهير العامة بكل فئاتها وطبقاتها فى العقود الأخيرة بصورة لافتة للنظر . ولم يعد الاهتمام بالعربية مقصورا على دراستها والبحث فى أسرارها وجوانبها بصورة علمية أكاديمية ، بل قد تخطى هذه الساحة الضيقة التى يعنى بها نفر من الدارسين المتخصصين ، إلى ساحات أوسع وأرحب ، تتمثل فى الإقبال الشديد على تعلّمها والأخذ منها بنصيب ، بوصفها أداة اتصال فاعل بأهليها ، وطريقا أمثل لتعرّف حياتهم وما يلفها من طرائق معيشتهم وأنماط تفكيرهم وسلوكهم . هذا بالإضافة إلى أن تعلم اللغة ذاتها، بثروتها اللفظية وقواعدها وضوابطها خير سبيل وآكدها فى الوقوف على تاريخ العرب وثقافتهم وحضارتهم ومعارفهم الموروثة والمعاصرة التى صنعت منهم أمة ذات كيان وخواص مميّزة ، ليس لأحد من العارفين أن يتجاهلها أو يطرحها جانبا .

والاهتمام الشديد باللغة العربية ودراستها دراسة علمية أكاديمية والإقبال المنقطع النظير على تعلّمها فى الوقت الحاضر ، يعكسه ما جرى ويجرى من التفاف العالم بأسره حول هذه اللغة ، والسعى حثيثا نحو تعرُّفها واكتسابها على المستويين الأكاديمى والتعليمى. يظهر هذا وذاك فى صور عدة ، من أهمها ما يلى :

(١) اتساع دوائر الاهتمام بالعربية وازدياد هذه الدوائر فى جامعات العالم ومعاهده العلمية ، حتى أصبحت موضوعا رئيسيا من مواضيع الدرس والبحث الأكاديمى الجادّ.

(٢) السعى الدائب النشيط نحو إنشاء معاهد ومدارس فى بلاد العالم على اتساعه وترامى أطرافه ، وظيفتها الأولى والأخيرة تعليم اللغة العربية لأبناء هذه البلاد، بقطع النظر عن ثقافتهم وحرفهم وأسنانهم.

(٣) الاهتمام الكبير الذى يوجهه العالم من حولنا نحو اللغة العربية على المستويين الاقتصادى والصناعى ، بحيث أصبح من المألوف أن تعقد بعض الهيئات الاقتصادية والصناعية دورات خاصة ، أو أن تنشئ فصولا لتعليم العربية للعاملين بها .

(٤) استقبال البلاد العربية كل يوم أعدادا ضخمة من غير العرب، يقصدون إلينا لتعلم لغتنا فى وطنها وبين أهليها، لأهداف وأغراض شتى. وليس من النادر أن ينضم إليهم إخوتهم ومواطنوهم من الذين قدّر لهم أن يعملوا فى بلادنا فى مجالات الحياة المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والحرفية والصناعية إلخ.

(٥) يتوج هذه الأهمية للعربية ويؤكدها ما رآه العالم بأسره من ضرورة الاعتراف بها لغة عالمية ، بحيث أصبحت من اللغات الرسمية التى تتعامل بها الهيئات والمنظمات الدولية ، على اتساع دوائرها وبيئاتها. ويستوى فى ذلك أن تكون هذه الهيئات والمنظمات علمية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية إلخ.

وهناك فى الجانب الآخر من الصورة إخوة لنا مسلمون - وبخاصة فى آسيا وأفريقيا ، أدركوا - بحق - أن دينهم الذى ارتضاه لهم ربهم لا

يمكن فهمه فهما صحيحا ، أو الوقوف على أسراره وتعاليمه السمحة إلا بمعرفة مناسبة بلسانه المبين ، وهى اللغة العربية . إنها اللغة التى واكبت هذا الدين أينما حل وأنّى ارتحل ، وحملت مسئولية نشره وشرفت بالتعبير عن مبادئه وأحكامه . ولقد أصبح هذا المطلب فى هذه الآونة الأخيرة بالذات ، مطلبا ضروريا ملحّا ، حيث ظهرت إلى الوجود كثرة من صور البدع والمذاهب والأفكار المضللة المزيفة التى يُخشى منها أن تشوّه صور الإسلام وتسىء إلى قيمه ومبادئه ، والتى لا يمكن دحضها أو الوقوف على زيفها وضلالها إلا باللغة العربية ، إذ هى اللغة الوحيدة التى تنتظم وسائل التعبير الصحيح عن هذا الدين ، وبيان حقيقة الأمر فيه .

أضف إلى هذا أن بيننا وبين هؤلاء الأقوام أرضية مشتركة من التاريخ والتقاليد والأعراف ، وهى أمور ذات أهمية بالغة فى تقوية أواصر الأخوة والصداقة . والطريق الأمثل والآكد إلى كل هذه الصور من أمور الدين والدنيا هو السعى الحثيث نحو الأخذ بنصيب من لغتنا العربية.

وإن ننس لا ننس فى هذا المجال إخوتنا وأبناءنا العرب فى مهاجرهم التى ارتحلوا إليها وانقطعت بهم سبل الاتصال المباشر بأهليهم فى ديارهم العربية. إن عروبة هؤلاء الإخوة والأبناء تشدّهم شدا نحو لغة أجدادهم وآبائهم، وتفرض عليهم تعلّمها واستمرارية هذا التعلم ، حتى لا يفقدوا خاصة الانتماء ، وإن شط بهم المزار.

ولا يغيب عن بالنا فى هذا المقام أيضا أن للعالم العربى الآن أوضاعا جغرافية وسياسية وثقافية واقتصادية ليس فى مقدور أحد أن

يتجاهلها أو أن يسقطها من حسبانه. هذه الأوضاع من شأنها أن تحرك العالم يمينا ويسارا ، وأن تعمل عملها فى شتى أنحاء الأرض، كما أنها تشغل رجال المال والأعمال، حتى صارت البلاد العربية محط أنظار الناس فى الشرق والغرب؛ إذ لهم بها حاجة، وفى الاتصال بها منافع ومصالح مؤكدة . ومن أهم سبل هذا الاتصال ووسائله اكتساب لغة هذه البلاد ، وهى اللغة العربية . فكان أن أقبل هؤلاء وأولئك على تعلم لغتنا، أو الظفر بحظ منها ، وإن فى صور وطرائق مختلفة ، حسب ظروفهم وحاجتهم .

والسؤال الآن : ماذا أعددنا من خطط ومناهج وموادّ لمقابلة حاجات هذه الفئات الزاحفة نحو تعلم العربية أو اكتساب قدر مناسب منها يفى بطلبتهم هذه ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال ، علينا أن نشير - بإيجاز - إلى واقع هؤلاء وأولئك واتجاهاتهم المختلفة فى هذا التعلم أو الاكتساب. إنهم يذهبون مذاهب شتى فى هذا الأمر ، لأسباب شخصية ، أو اضطراب فى اختيار هذا الاتجاه أو ذاك.

الملاحظ أن العالم غير العربى كان منذ زمن غير بعيد يركّز اهتمامه على درس أو تعلم اللغة العربية الفصيحة ، دون غيرها من أنماط الكلام العربى الذى اتخذ الآن أنماطا وأنواعا شتى تتمثل فيما يعرف بالعاميات . وقد كان اختيار هذا العالم لهذه الفصيحة يتمشى مع أهدافه وأغراضه ، ذلك أن العربية (بهذا الوصف) لم تكن فيما مضى مطلبا جماهيريا عاما، وإنما كان الاهتمام بها مقصورا فى الأساس على

مجموعة معينة من الدارسين والباحثين المهتمين بشئون العرب الفكرية والثقافية على مستوى علمى أكاديمى.

ولكن لما تقدم الزمن ، وكثرت صور اتصال هذا العالم الخارجى بالعرب، اختلف الوضع وتنوعت أهداف الإقبال على العربية وأغراضه. وأصبح الاهتمام موجها فى الأساس نحو تعلّم العربية ذاتها ، لا درسها وتحليلها ، كما يفعل المتخصصون. ذلك أن الجماهير العريضة التى انضمت إلى حوزة الاهتمام بلغتنا اختصرت الطريق إلى تعرف العرب والاتصال بهم ، إما لكسب معرفة أو ثقافة عامة، أو للحصول على منافع مادية، أو لقضاء مصالح مشتركة، أو لتمكينهم من تقديم مساعداتهم وخبراتهم الفنية ، أو للعيش معهم فى ديارهم لمدة قد تطول أو قد تقصر.

هذا الوضع الجديد واجه هؤلاء الراغبين فى تعلم العربية بمشكلة حقيقية. هى أن اللغة العربية الفصيحة لم يعد يستعملها العرب أنفسهم إلا فى مواقف محدودة ، تتمثل فى مواقف التعليم والمناسبات الرسمية وما أشبه، وأصبحت السيطرة اللغوية للعاميات بلهجاتها ورطاناتها ، حتى صارت الأداة الأساسية الآن للتعبير والتوظيف اللغوى العام فى الحياة اليومية الجارية . هذا بالإضافة إلى تعدد العاميات وتنوعها فى الوطن العربى ، بل فى البلد العربى الواحد .

ومن هنا اضطرب الراغبون فى العربية: أيتعلمون الفصيحة وهى قليلة التوظيف فى وطنها ، أم العاميات ، (وهى لا تمثل العرب جميعا) ، إذ هى - كما قلنا - متعددة الأشكال والألوان ؟

وكانت نتيجة هذا الوضع الشائك أن تفرقت وتنوعت اتجاهات

الدارسين ، واضطربوا فى اختيار المستوى اللغوى الذى يأخذون به . يظهر هذا الاضطراب من هذه الأمثلة من الصور اللغوية التى توزعت اتجاهاتهم نحوها :

١ - اختار بعضهم المستوى العربى الفصيح الصحيح ، جريا على التقاليد القديمة ، وكسبا لذلك اللسان الذى يجمع العرب على كلمة سواء.

٢ - نحا فريق ثان نحو ما يسميه بعضهم تجاوزا «العربية المعاصرة» أو الحديثة، المتمثلة أساسا فى لغة الكتابة ووسائل الإعلام من صحافة وإذاعة إلخ.

٣ - آثر فريق ثالث تعلم العاميات.

٤ - وهناك من سلك طريق التخليط بين الفصيحة والعامى من الكلام.

هذا هو وضع الراغبين من غير العرب فى تعلّم لغتنا واكتسابها : خلط فى خلط واضطراب فى اضطراب يحدث هذا ونحن ندركه ونعلمه، ولا نحرك له ساكنا ، ولا نسعى - بصدق - إلى تصحيح هذا الوضع ، أو تنظيم مساره، خدمة للدارسين وخدمة للغتنا.

ما الحل ؟

الحل فى رأينا سهل يسير ، إذا صدقت العزائم وخلصت النيات . إنه لمن الحتم أن يبدأ المسئولون فورا فى وضع خطة محكمة ، ذات أطراف وأبعاد محدَّدة ، من شأنها أن تفى بحاجة هؤلاء الراغبين فى تعلم العربية من الأجانب أو العرب المهاجرين ، ولا ينبغى أن تترك الأمور ، كما هى الآن فى العالم العربى بأسره .

نعم ، لا ننكر أن هناك جهودًا طيبة، حاولت وتحاول أن تسدّ هذا

النقص بصورة من الصور ، ولكن هذه الجهود فى أغلبها جهود فردية ، يقوم بها متخصصون أحيانا وهواة فى أغلب الأحايين. ولا ننكر أيضا أن بعض الجهات أو الهيئات العلمية والثقافية لها دور مشكور فى هذا الصدد . ولكن جهودهم جميعا ينقصها التكامل فى وضع المادة ، ويشوبها الخلط أحيانا بين مستويات اللغة، من فصيح إلى عامّى محلى ، وقد يعمد نفر منهم إلى الإغراق فى نوعية المادة فيسخون نحو النصوص التراثية والقواعد اللغوية التقليدية ، دون تطعيم لهذه النصوص بمادة مناسبة من فترات اللغة المتنوعة المختلفة ، ودون نظر فى هذه القواعد بالتركيز على جوهرياتها وأساسياتها ، وطرح مقصود للجزئيات والتفصيلات التى تعقّد المسيرة على الدارسين وتنفّرهم من العربية وأهليها معًا .

أهم الهيئات أو الجهات التى عنيت بمشكلة اللغة العربية للأجانب (ومن فى حكمهم من المواطنين العرب المهاجرين) المملكة العربية السعودية. أنشأت المملكة معاهد عدة فى أرضها الواسعة ، خصصت فى جملتها وتفصيلها لتعليم العربية لهذه الطوائف من الراغبين فى تعلم العربية . كما خصصت الإذاعة المصرية - مشكورة - منذ زمن بعيد شبكة إذاعية كاملة ، تتولّى هذا العمل القومى الكبير . وكذلك حاولت وزارتا الثقافة والتعليم فى مصر أن تدليا بدلوهما فى هذه السبيل .

ولكن هذه الجهود فى معظمها - وهى مشكورة غير منكورة - لم تزل بعيدة عن الوفاء بحاجات هؤلاء الناس بطريق علمى صحيح ، ففى السعودية سار العمل فيها ويسير على نهج قديم من حيث اختيار المادة وطرائق تقديمها ، حتى لتظن أن هذه الجهود صنعت لطلاب عرب من

المواطنين ، قصدا إلى صقل معرفتهم اللغوية وتعميقها، أو لإعدادهم إعداد كافيا للدرس الجامعى. ونستثنى من هذا النهج معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود (الرياض سابقا) الذى بدأ به العمل سنة ١٩٧٥م ، والذى ابتكر لنفسه طريقًا أفضل وأوفى بأغراضه . اختيرت المادة من العربية الفصيحة (كإخوته من معاهد المملكة) ولكن بصورة متدرجة من القديم إلى الوسيط والحديث ، ومنوعة فى فنون القول وأساليب التعبير. وجاء تقديم هذه المادة للدارسين على وجه صحيح سليم ، إذ تولى إدارة هذا المعهد وتولى مسئولية العمل فيه رجال ذوو كفاية علمية وفنية لهم خبرة واسعة للعمل فى هذا الميدان، ويحاول معهد اللغة العربية بجامعة مكة المكرمة. ومعهد اللغات بتونس اللحاق بصاحبهما فى الرياض فى هذا الشأن. وما يزال العمل فى هذه المعاهد الثلاثة يسير حثيثا بخطى واثقة نحو التجديد والصلاحيّة الكاملة.

أما جهود الهيئات أو الوزارات المعنيّة بهذا الأمر (نوع عناية) فى مصر أو فى كثير من البلاد العربية الأخرى ، فما زالت تتحسس الطريق الصحيح على استحياء ، لغموض الرؤية، أو لإسناد هذا العمل لمجموعة من الشباب، أغلبهم من الهواة أو غير المؤهلين تأهيلا كافيا علميا وفنيا .

والرأى عندنا أن تتولى مسئولية هذا العمل الكبير هيئة عربية عامة، مختارة عناصرها من الرجال ذوى الكفايات والخبرة ، وتحاول وضع خطة متكاملة تفى بحاجة الراغبين فى تعلم لغتنا ، حتى نتجنب هذا الخلط والاضطراب البادين فى الأعمال الفردية أو القطرية التى يشوبها النقص والقصور فى اختيار المادة العربية وطرائق تقديمها .

ونوجّه نداءنا الآن إلى بيت العرب (الجامعة العربية) وأمينه العام

لاقتحام هذه المشكلة ، والإتيان بما أتى العالم المتحضر بالنسبة للغاته، كما يظهر ذلك مثلا فيما صنعه الإنجليز من وضع خطة محكمة عامة، ظهرت آثارها فيما عرف عندهم باللغة الإنجليزية للأجانب English for Foreigners .

وفى جميع الحالات ينبغى أن نضع أمامنا أربع مشكلات رئيسية، يدور التفكير فيها ، ودرسها درسًا موضوعيًا قبل أن ننطلق إلى قاعات التعليم، حتى لا نقع في محظور الخلط والاضطراب، وحتى لا نخطئ الوسيلة والهدف جميعًا.

هذه المشكلات الأربع هى :

أولاً : اختلاف المستويات الثقافية للمتعلمين .

ثانيًا : اختلاف أهداف هؤلاء المتعلمين وأغراضهم من تعلم العربية.

ثالثًا : نوعية اللغة أو الصيغة اللغوية التى تقدم : حدودها وخواصها .

رابعًا : المادة اللغوية أو القواعد الأساسية لأصوات هذه الصيغة وصرفها ونحوها وبلاغتها ومفرداتها.

والواقع أن هذه المشكلات جميعًا مترابطة متكاملة ، ولا ينبغى عزل إحداها عن الأخريات ، كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، بل إن المشكلتين الأولى والثانية، ونعنى بهما اختلاف الأهداف واختلاف المستويات ، لا يمكن النظر إليهما نظرًا مستقلاً ، وإنما تتوزع جوانبهما على مسائل المشكلتين الأخريين. ذلك لأننا فى كل لحظة نحاول فيها تحديد نوع اللغة وتعيين قواعدها، لا بد أن نأخذ فى الحسبان الأوضاع الثقافية للمتعلمين ومدى ملاءمة المادة المختارة لهذه الأوضاع ، وأن نراعى كذلك مقاصد الدارسين التى قصدوا إليها من تعلم اللغة.

أما فيما يتعلق باختلاف المستويات بين المتعلمين الأجانب ، فمن المعروف أن هؤلاء المتعلمين ينتمون إلى بيئات متعددة ، ذات ثقافات متفاوتة ، وأنماط من السلوك والعادات متباينة ، فليس من المقبول علميا وتربويا إذن أن نقدم لهؤلاء وأولئك مادة موحدة فى الكليات والجزئيات ، حيث إن هذا الصنيع سوف يفوت على هذا الفريق أو ذاك فرصة التقبل والاستيعاب بالدرجة التى تناسب وضعه الثقافى .

واختلاف اللغات القومية بين الدارسين كذلك أمر ذو خطر ، ينبغى التنبه إليه منذ اللحظة الأولى فى وضع المادة وعند الممارسة الفعلية فى فصول الدراسة طوال الوقت. ذلك أنه قد ثبت من التجارب أن الطلاب يختلفون فيما بينهم فى درجة الفهم والتحصيل للغة العربية باختلاف لغاتهم القومية. إنه ليس من العدل أن نقارن طالبًا أوروبيا بطالب مسلم من باكستان أو نحوها من تلك البلاد ذات اللغات التى تأثرت باللغة العربية أو لها صلة من نوع ما بهذه اللغة، حيث إن هذا الطالب المسلم له نوع معرفة ببعض الكلمات أو المصطلحات الإسلامية، أو لعله يحفظ شيئًا من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، وكلها أمور تأخذ بيده نحو التقدم فى تعلم العربية بصورة أيسر وأسهل. لهذا كله، يرى بعض المربين، ونحن معهم متفقون ، وجوب توزيع الطلاب على فصول الدراسة بحسب لغاتهم القومية ، منعًا للاضطراب فى الدراسة ودفعًا للعملية التعليمية.

وتأتى بعد ذلك مشكلة تنوّع الدارسين من حيث الأغراض التى من أجلها يتعلمون لغتنا العربية ، وهذه مشكلة قد تغرى بتنويع الصيغة اللغوية التى تقدم إليهم،ربما يقبل بعضهم على تعلم العربية لأغراض تجارية أو اقتصادية أو سياسية ، أو لأهداف علمية وثقافية كما قررنا

سابقا ، أو ربما يكون القصد من هذا التعلم مجرد التعامل باللغة فى الحياة اليومية الجارية.

وهنا قد تنطلق أصوات بوجوب تلبية هذه الحاجات المختلفة إجمالاً وتفصيلاً ، بمعنى أن تقديم اللهجات العامية الصرفة لفريق ، والفصيحة العلمية المتخصصة لفريق آخر، والفصيحة العصرية (على ما يدعون) لفريق ثالث ، وخليط من هذا وذاك لمجموعة أو مجموعات أخرى. والواقع أن هذا المنهج يؤدى إلى تشويش واضطراب فى العملية التعليمية ، وأنه يصلح فى حالات معينة هى حالات الدورات التدريبية القصيرة ذات الهدف المحدد الذى ينتهى بانتهاء هذه الدورات .

أما تعليم العربية بصورة علمية متسمة بالاستمرارية النسبية فينبغى أن يكون على أساس اختيار الفصيحة منطلقًا للتعليم فى كل مراحله ، وإن جاز لنا أن ننوّع فى أساليب هذه اللغة وأنماط تراكيبها بحسب الحالة المعينة.

واختيار الفصيحة منطلقًا لتعليم العربية لغير العرب فيه إنصاف لأنفسنا وواقعنا العربى، وفيه خدمة لمقوماتنا الدينية والثقافية والسياسية، وهذا الاختيار كذلك فيه تلبية لأغراض المتعلمين ووفاء بحاجاتهم على المدى البعيد. ومعنى هذا أننا لا نستطيع أن نقدم العامية أو العاميات لهؤلاء الدارسين، لأن فى تقديمها مجانبة للصواب من جهتين.

الجهة الأولى : أن العامية أوالعاميات ليست لغة العرب فى مجموعهم وإنما هى صورة أو صور من الكلام تحمل فى طياتها مجموعة ضخمة من الفوارق والاختلافات التى تحرمها خاصة الوحدة اللغوية التى

تمثل العرب بوصفهم أمة واحدة . وهذا يقودنا إلى نتيجة واضحة هى أن هذه الصور من الكلام عاجزة كل العجز عن مقابلة حاجات المتعلمين الأجانب فى الإطار العربى العام، وأنها إن قامت بدور ما فى هذا الصدد فإنما ذلك مقصور على فترات زمنية محدودة وعلى بيئات عربية ضيقة. يظهر هذا العجز بمجرد أن ينتقل المتعلم الأجنبى من وطن عربى إلى آخر ومن بيئة عربية إلى أخرى.

الجهة الثانية : أن ترشيح العاميات لغير الناطقين بالعربية يواجهنا بمشكلة عملية لا نستطيع التغلب عليها أو التخلص منها. إذ كانت العاميات ذات صور عدة فى الوطن العربى: فأى عامية نختار؟ سؤال يوحى بالإجابة عنه، وهذه الإجابة هى استحالة الاختيار أو صعوبته.

وخلاصة هذا كله وجوب الإصرار على تقديم الفصيحة لغير الناطقين بالعربية، وذلك بقطع النظر عن تنوع حرفهم وصنائعهم واختلاف مقاصدهم التى يقصدون إليها من تعلم العربية، ولكن ينبغى الحذر والحيطة فى طريقة تقديمها واختيار مادتها .

على أن تقديم الفصيحة لهؤلاء المتعلمين ليس بالأمر الهين. ذلك أن الفصيحة اليوم لغة مكتوبة فى الأغلب ، وتنتظم هى الأخرى مجموعة من الفوارق اللغوية من بلد عربى إلى آخر . والعادة أن اللغة لا تعلّم مكتوبة ، وإنما تستغل فى تقديمها خبرات السماع والقراءة والحديث والكتابة جميعًا .

والملاحظ فى الآونة الأخيرة أن العرب فى مختلف أقطارهم إذا استخدموا لغتهم الفصيحة منطوقة بدت لنا فى الحال فروق صوتية واضحة ، من ذلك مثلاً اختلافهم فى نطق الثاء والذال والظاء ، والقاف

والجيم والضاد والراء إلخ. وأنهم يختلفون أيضًا فيما بينهم فى مواقع النبر «Stress» فى الكلمة والجملة وفى قواعد توزيع هذا النبر على المستويين المذكورين . وأن بينهم خلافًا فى أنماط التنغيم وموسيقى الكلام «Intonation» من جملة إلى أخرى .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الفروق الصوتية الأخرى التى تستطيع أن تدركها بمجرد أن تستمع إلى أى عربى يستخدم العربية الفصيحة منطوقة ، بحيث لا يصعب عليك تحديد بيئته أو بلده. وإذا ما انتقلنا إلى حقل المفردات والتراكيب ألفينا فروقًا أخرى يمكن للدارسين أن يتعرفوا عليها بسهولة.

ولكن ليس معنى هذا كله استحالة تعليم الفصيحة لغير العرب وتقديمها لهم فى صورة موحدة أو شبه موحدة. كل ما يحتاجه الأمر هو الدراسة العلمية الجادة التى تهدف إلى الوصول إلى صيغة لغوية عامة تنتظم الخواص العربية الأصلية المشتركة، وتخلو بقدر الإمكان من الفروق ذات السمات المحلية الخاصة ببلد عربى أو آخر .

فإذا ما انتهينا من اختيار الصيغة اللغوية المناسبة ، وهى العربية الفصيحة قابلتنا مشكلة قواعدها واختيار ما يفيد الدارس منها ، نظريا وعمليا . فمن المعروف أن من أبرز مشكلات تعليم العربية مشكلة قواعدها : ماذا نقدم من هذه القواعد وكيف نقدمها؟ ولسوف نحاول هنا الإشارة إلى بعض المبادئ العامة التى يمكن أن يهتدى بها فى تحديد نوعية القواعد التى تفى بحاجة المتعلم الأجنبى العام غير المتخصص والتى تمثل صدق أصول العربية وخواصها الأساسية.

وينبغى منذ البداية أن نقرر أن كثيرًا من المشتغلين بهذا الحقل

يقعون فى خطأ التفريط والإفراط عند تقديمهم العربية للمتعلمين ، أجانب كانوا أم عربًا. أما من حيث التفريط فإنهم يهملون تعليم أصوات اللغة ، ظنًا أن المتعلم يستطيع أن يستوعب ما يتعلم ويجيده بدون تعلم الأصوات. وهذا ، فى الحق ، خطأ كبير ، إذ إن الأصوات هى اللبنات الأولى للبناء اللغوى من عبارات وتراكيب . فإذا كان الأساس واهيًا ضعيفًا فلا أمل فيما أقيم عليه أو صيغ منه. ونعنى بذلك الجمل والأساليب التى تشكل اللغة المعينة فى مجموعها.

وإنا لنلحظ كذلك اهتمامًا مفرطًا أو مبالغًا فيه من بعض المعلمين فيما يختص بالإعراب ووجوهه المختلفة، بحجة أن الإعراب وتوجيهاته تمثل، فى نظرهم ، قواعد النحو الحقيقية. وقد جرّ هذا السلوك، بالإضافة إلى خطئه من الناحيتين العلمية والواقعية، إلى تعقيد التعليم والاهتمام بالظواهر السطحية، مع إهمال الجانب الأساسى فى قواعد النحو المتمثل فى نظم الكلام وتعليق الكلم بعضه ببعض.

ومن المقرر فى عرف الدارسين أن الظواهر اللغوية المختلفة تمثل كلاً متكاملاً لا ينبغى عزل جوانبه بعضها عن بعض إلا بقدر وفى حدود مرسومة، كأن يراد مثلاً التركيز على جانب دون آخر لأغراض التعليم أو الشرح المفصل. وهذه الظواهر هى المادة التى تستمد وتجرد منها القواعد الصوتية والصرفية والنحوية وغيرها من القواعد التى يراد تعليمها أو الوقوف عليها.

أما من حيث قواعد أصوات الفصيحة بصورها المختلفة فإنها مسجلة فى كتب المحدثين والأقدمين جميعًا ، ولكن أداءها الفعلى يختلف بصورة أو بأخرى من بيئة إلى بيئة، وربما من فرد إلى آخر . وهنا ،

يتحتم علينا أن نلجأ إلى صورة من النطق مشتركة ، تمثل الخواص الصوتية للعربية تمثيلاً صادقًا. وقد يساعدنا فى الوصول إلى هذا النطق أو الأداء النموذجى أن نعمد إلى مجموعة معينة من المتخصصين فى اللغة العربية فنأخذ منهم وعنهم حدود هذا الأداء مع مراجعة المجيدين من قراء القرآن الكريم واستشارة الآثار الصوتية حديثها وقديمها على السواء.

علينا فى هذا المجال أن نؤكد مبدأين مهمين، أولهما وجوب التركيز منذ بداية التعليم حتى نهايته على جانب النطق والأداء الفعلى للأصوات، لا على الجانب النظرى الذى يوقع المتعلم الأجنبى «وغيره بالطبع» فى متاهات تسبب له بلبلة واضطرابًا كبيرين.

ثانيهما ، هذا التقديم الفعلى ينبغى أن يأخذ فى الحسبان كل الجوانب الصوتية للغة، فينتظم نطق الأصوات المفردة والكلمات والجمل والعبارات ، فكما أن للأصوات المفردة حدودًا من الصحة فى النطق والأداء، فكذلك الشأن بالنسبة لكل ما تألف أو صيغ منها من وحدات لغوية أكبر . فالأداء الصحيح للكلمات مثلاً ينبغى فيه مراعاة قواعد النبر وتوزيعه توزيعًا سليمًا على مقاطعها، كما يجب الاهتمام بتوزيع الفواصل والوقفات والسكنات ودرجات البروز والشدة وما إلى ذلك من ظواهر وفقًا للقواعد المطردة.

أما الجمل والعبارات فإنما تظهر فيها وتتحدد معانيها بأدائها أداء موسيقيا أو تنغيميًا معينًا ، تقتضيه خواص التركيب اللغوى وتوجيه مقامات الكلام وظروفه المختلفة ، وكلنا يدرك أن الجملة الواحدة قد تؤدى أكثر من معنى باختلاف أنماط الموسيقى الكلامية أو التنغيم الذى

تؤدى به هذه الجملة فى هذا الموقف أو ذاك ، وبإيجاز نقول : إن طريقة أداء الكلام أو إلقائه فى صورة موسيقية معينة هى حياته وهى الكاشفة عن معانيه ومقاصده.

وإذا ما انتقلنا إلى النظر فى قواعد الصرف والنحو وجدنا أنها تمثل مشكلة حقيقية أمام متعلمى العربية من غير أهلها . ويرجع الأمر فى ذلك إلى أسباب كثيرة منوعة، من أهمها ، فى رأينا ، عدم التوفيق فى تحديد نوعية القواعد التى تقدم إلى هؤلاء المتعلمين، كأن نهمل مثلاً مراعاة أن يكون ما يقدم مناسبًا لمستويات الطلاب أو أغراضهم من تعلم اللغة ، أو أن نلجأ إلى حشد مسائل ليس فيها كبير غناء لهم، أو أن نبالغ فى كمية ما نختار من مادة، أو أن ننساق وراء الشكليات والأمور السطحية دون الاهتمام بما يمثل روح اللغة وخواصها الحقيقية. وقد يكون السبب فى هذا الصنيع غير الموفق الحرص على مجاراة نهج الأقدمين فى تسجيل كل شاردة وواردة بقطع النظر عن الفائدة العملية التى يجنيها المتعلم من كل ما ألقى إليه من قواعد .

وهذه بعض المبادئ أو الخطوط العريضة التى يمكن أن يستعين بها القائمون على اختيار القواعد الصرفية والنحوية للدارسين ، أجانب كانوا أم عربًا من غير المتخصصين فى هذا الفرع اللغوى.

وأول هذه المبادئ وأهمها هو ضرورة أن ندرك أن تعليم القواعد إنما هو وسيلة لا غاية فى ذاته، إنه وسيلة لاكتساب عملية الفهم والإفهام، فهم المسموع والمقروء ، وإفهام الآخرين ونقل الأفكار إليهم بالتعبير الشفوى والتعبير الكتابى ، ومقتضى هذا وجوب حصر الاختيار فى تلك القواعد التى تأخذ بيد المتعلم فى سهولة ويسر إلى هذا الجانب

العملى ، ونعنى بهذه القواعد ما تعرف بالقواعد الوظيفية. فليس من ضرورة إذن إلى الانسياق وراء مسائل التقدير والافتراض والتأويل وما أشبه من الأمثلة الجدلية والتدريبات الذهنية والقواعد الشاذة المتعددة الوجوه والمناحى فى التفسير والتحليل. ومن ثم يسوغ لنا أن نستبعد من قواعد الصرف مسائل الإعلال بالنقل والقلب والحذف وما شاكل ذلك من المراحل غير المتخصصة فى أقل تقدير، وأن نخرج أوزان الفعل الثلاثى ومصادره وأوزان جموع التكسير وما ماثلها من كل ما كانت طبيعته أقرب إلى «متن اللغة» منها إلى علم الصرف.

أما بالنسبة للنحو فهناك أبواب عدة يمكن تقديم أمثلتها على أساس أنها أساليب عربية تستعمل فى مواقفها الخاصة وظروفها المناسبة، دون الدخول فى متاهات التحليل الإعرابى الذى يعقد العملية التعليمية ويفوت على الدارسين اكتساب المهارات اللازمة لفهم اللغة واستخدامها استخدامًا وظيفيًا. من هذه الأبواب، التحذير والإغراء والندبة والاستغاثة وترخيم المنادى والتعجب ، وينضم إلى هذه الأبواب أبواب عرفت بالتعقيد فى التحليل اللغوى لأنها بنيت على أساس من الافتراضات الذهنية العقيمة أو على أساس من المنطق الأرسطى الذى لا يمثل فى كثير من وجوهه روح اللغة، من ذلك مثلاً بابا التنازع والاشتغال.

أما المبدأ الثانى الذى تنبغى مراعاته عند اختيار قواعد اللغة فيشير إلى أنه من الضرورى أن نأخذ فى الحسبان دائمًا وأبدًا أن قواعد الصرف لا تقدم مستقلة عن قواعد النحو. فالصرف فى أبسط تعبير، خطوة ممهدة للنحو، أو هو جزء أولى منه، لا تظهر قيمة أمثلته إذا أخذت منعزلة عن التركيب. ما الفائدة من قولنا مثلاً: «كتب فعل ماض»

و«يكتب فعل مضارع» ؟ إن فائدة هذه القاعدة إنما تظهر فى صحة قولنا: «كتب أمس» لا «كتب غداً» وفى قولنا «يكتب الآن أو غداً» لا «يكتب أمس» . وهكذا الحال فى حقيقة الأمر وواقعه فى كل مسائل الصرف مهما تعددت وتنوعت .

وثالث هذه المبادئ يتمثل فى وجوب الاهتمام بالتراكيب وخواصها المتعددة. فالاهتمام بالإعراب وحده أو التركيز عليه، فيه مجانبة للصواب من ناحيتين: الأولى، أن قواعد النحو لا تنحصر فى الإعراب ، فهناك قواعد نظم الكلام من تقديم وتأخير وتعليق مفردات الجملة بعضها ببعض، وهناك قواعد المطابقة فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير إلخ .. وكلها خواص نحوية لا تقل أهمية عن ظاهرة الإعراب، ولأمر ما ركَّز النابهون من علماء النحو والبلاغة على هذه الوجوه الأخيرة ، حيث نصوا على أن قيمة التركيب إنما تظهر فى نظم الكلام والتوليف بين وحداته المكونة له ، وإذا جاء النظم صحيحاً مطابقًا لقواعده جاء الإعراب صحيحاً لا محالة. الثانية، أن الاهتمام المبالغ فيه بالإعراب أغرى بعض الدارسين إلى الدخول فى مسائل جانبية شكلية، كمسائل التقدير والتأويل والافتراض وحشد الأمثلة الشاذة، الأمر الذى يحرم الدارسين من الوقوف على الخواص الأساسية للغة وهى خواص تأليف الكلام.

بعد الاتفاق على الصيغة اللغوية (وهى العربية الفصيحة) ، وعلى اختيار قواعدها المناسبة ، تأتى أهم مرحلة فى التعليم كله، وهى مرحلة تقديم المادة للمتعلمين فى فصول الدراسة أو بالتسجيلات الصوتية إلى غير ذلك من وسائل التقديم . إنها مرحلة فنية تربوية تقتضى البصر

بالأمور ، واتخاذ كل السبل الفنية التى من شأنها توصيل المادة فى يسر ووضوح.

لسنا هنا بصدد الدخول فى تفصيل هذه السبل وتقديم خطة متكاملة لها، فتلك قضية أخرى تحتاج إلى وقفة خاصة يتكفل بها جمع من الخبراء ذوى الدربة والمرانة من اللغويين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والتربويين.

ولكن لا علينا فى هذا المقام أن نشير إلى شىء من المبادئ العامة التى ينبغى أخذها فى الحسبان فى قضية تقديم المادة هذه . وهذه أمثلتها .

أولاً : بالنسبة للمتعلمين :

١ - نرى تصنيفهم بحسب السن والثقافة ودرجة معرفتهم باللغة المراد تعليمها وهى العربية الفصيحة فى حالتنا هذه ، ونفضل تصنيفهم كذلك بحسب لغاتهم الأصلية ، فذلك أدعى إلى التقارب فى الفكر ودرجة الفهم والاستيعاب .

٢ - تقليل أعداد الدارسين فى المجموعة الواحدة ، كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

٣ - إشعارهم جميعا بأنهم واقفون على أرض أجنبية ، تقتضى الجدّية فى التلقّى والمتابعة والاستيعاب ، كما تقتضى منهم معرفة مناسبة بثقافة أهل اللغة وأعرافهم وتقاليدهم ؛ إذ إن اللغة «الهدف» target language ، لها ارتباط عضوى بهذه الأشياء وغيرها .

ثانيًا : بالنسبة للمعلم :

وهو يمثل المشكلة الحقيقية فى تعليم اللغة لغير أهليها . لا خير فى مادة أو منهج أو أى شىء آخر ، ما لم يكن المعلم على درجة عالية من الكفاية التى ترشحه للقيام بهذا الدور الخطير. وبعبارة أكثر تفصيلا ينبغى أن تتحقق فيه الصفات الآتية :

١ - أن يكون على درجة عالية من التخصص فى اللغة «الهدف»، العربية الفصيحة فى حالتنا هذه ، وأن يكون على معرفة مناسبة بثقافة الدارسين ؛ فذلك من شأنه تقريب الشقة والتفاعل بين الجانبين .

٢ - أن يكون خبيرا بمبادئ علوم التربية وفنونها ، ذا دربة كافية فى تطبيق هذه المبادئ وتوظيفها التوظيف الأمثل .

٣ - وفقا لخطتنا المرسومة إجمالا فيما سبق ، عليه الالتزام باللغة العربية الفصيحة ، فى الدرس والشرح والخطاب الموجه إلى طلابه، فالكلام بالعاميات أو الخلط فى الأداء بين المستويين الفصيح والعامّى ، أمر غير مقبول وليس بذى جدوى فى تحقيق الأهداف المرسومة من تعلم العربية.

٤ - على معلم هذه الفئات أن يتجنب الترجمة ، ويخرجها من حسبانه، إلا فى بعض الحالات التى تفرض عليه فرضا الالتجاء إلى هذه السبيل، كما يحدث أحيانا - وبشىء من الحذر - مع البادئين من الدارسين ، وعند الإشارة إلى بعض المصطلحات ذات الأهمية فى الفهم والاستيعاب .

٥ - الأفضل اختيار المعلم ممن لهم معرفة بعلم اللغة التطبيقى ، لانتظامه المبادئ والأسس التى تعين المعلم (وغيره) على التوفيق فى إنجاز

مهمته . إن هذا العلم يلقى بين أيدينا بكيفيات إعداد المادة وتقديمها ، ونوعية مكوّناتها ، وأسلوب صوغها ، وما تحتاجه من تدريبات وما يناسبها من اختبارات إلخ.

٦ – علم اللغة التقابلى contrastive linguistics هو الآخر وسيلة طيبة لتيسير عملية التعليم وتسهيل الاستيعاب . فالمقابلة (لا المقارنة) بين أصوات اللغتين (الأصلية والهدف) وقواعد صرفهما ونحوهما مثلا قد تضىء الطريق أمام المتعلمين ، وتكسبهم فى ذات الوقت وجوه الاتفاق والاختلاف بينهما . وينبغى أن تطبق هذه السبيل (إن أُخذ بها) بحذر شديد عند الضرورة .

٧ – وأهم من ذلك كله التزام المعلم بتفعيل المهارات الأربع اللازمة لاكتساب اللغة مهما كان نوعها وكانت طبيعتها ، فى كل حين وآن الاستماع والقراءة والكتابة والحديث، مهارات أربع متشابكة متكاملة ، ينبغى أخذها فى الحسبان، بتعويد الدارسين عليها من أول لحظة، مع اختلاف متدرج فى الكم والكيف ، حسب المرحلة الدراسية.

وفى النهاية نقول : إذا راعينا هذا الخط المتواضع لتعليم لغتنا القومية ، فأكبر الظن أننا سنقدم عملاً جليلاً لخدمة هذه اللغة ، بانتشارها وتصحيح أوضاعها التى يشكو منها الناس مواطنين وغير مواطنين .

* * *

عودٌ على بدء..
أو
الخاتمـــة

عودٌ على بدء

كل ما سجلناه فى هذا البحث لا يعدو أن يكون محاولة علمية متواضعة للكشف عن شىء من مشكلات اللغة العربية وموقف الناس منها، خاصتهم وعامتهم على سواء . وقد عرضت هذه المحاولة لنقاط ست رئيسية ، لعل تدبرها والنظر فيها بصدق وإخلاص يقودنا إلى إزاحة هذه المشكلات والظفر بعد بجو لغوى صحيح ، يجمع العرب على لسان واحد.

هذه النقاط – ملخصة فى صورة عناوين – هى :

١ – اللغة العربية ، بمعنى لغة العرب ، فى وضع يسوده الاضطراب والخلط ، بين فصيح صحيح وعامّيات ورطانات ذات أشكال ألوان .

٢ – ينظر الناس إلى هذا الوضع نظرا متباينا ، فمنهم من انحاز للعربية، أو ما سمَّوه الفصحى أو الفصيحة ، دون تحديد دقيق للمفهوم، ولهم فى ذلك حججهم وأدلتهم المقبولة فى جملتها ، ولكن جابههم هذا السؤال : أين هذه اللغة الآن فى التوظيف العام أو الخاص؟ ومنهم من فقد الرؤية العميقة الصحيحة إلى القضية ، فدعا إلى تبنّى العاميات (منفردة أو مجتمعة) على أساس شيوعها وسيطرتها على الشارع العربى. وفريق آخر لا يرى مانعا من الخلط بين المستويات للوصول إلى مستوى ثالث ، سموه «اللغة الثالثة».

٣ – وهم القائلون بالعاميات أو بالخلط بين المستويات ، فاتهموا

العربية بالجمود والتخلف ، الأمر الذى لا يرشحها للتواصل الآن ، ولا يؤهلها لمقابلة حاجات أهليها من التعبير فى هذا الزمن المشحون بالمبتكرات والاختراعات الحديثة فى العلوم والفنون والآداب ، لحرمانها من وسائل هذا التعبير وأساليبه .

٤- حاولنا أن نبين بطلان هذا الوهم وزيفه. إنه وهم ناتج عن سوء فهم. ذلك أن الاتهام بالجمود والتخلف الأولى به أن يوجّه إلى أصحاب اللغة أنفسهم . فاللغة (أية لغة) لا تجمد ولا تتخلف بنفسها، وإنما ذلك كله يرجع إلى ذويها الذين لم يحاولوا أن يمدوها بالغذاء والرىّ من الأفكار التى تعمل على تنميتها واتساع مادتها وتنوع وسائل التعبير فيها.

٥ - الجمود والتخلف نتيجة حتمية لمجموعة من العوامل والأسباب التى هى فى الواقع من صنع أصحاب اللغة ، والعاكسة لظروفهم العلمية والثقافية والاجتماعية .

٦ - من هذه العوامل والأسباب ما هو قديم وما هو حديث، وكلها متشابكة متداخلة. منهج أو مناهج التقعيد فى القديم (والحديث أيضا) لها دور بارز فى تصعيب اللغة على العامة وأشباههم من أنصاف المثقفين، ومن ثم بعُد عنهم استيعاب قواعدها وتوظيفها توظيفا حيّا فاعلا. وبالمثل جاء نظام الكتابة التقليدى مشوبا بالقصور والنقص ، كما يتبين مثلا فى رموز الحركات القصيرة وغيرها مما يشير إلى بعض الظواهر الصوتية ، حيث جاءت هذه الرموز منفصلة عن بنية الكلمة إلخ.

أما فى الحديث فقد غرقت اللغة العربية فى بحر من المشكلات التى كادت تذهب بها وتحيلها أثرا بعد عين . من هذه المشكلات وأهمها:

النظرة الاجتماعية إلى اللغة التى لا تعدل قدرها وأهميتها، قوميا

وثقافيا وعلميا، وعزلها عن مواقعها الطبيعية واستبدال لسن مختلفة بها في بعض ميادين العلم والثقافة . ويزيد في هذا العزل طغيان العاميات وسيطرتها على الجو اللغوى العربى بأجمعه، ولم يجد ذلك كله منقذا لها من ورطتها ، حيث جاءت طرائق تعليم هذه اللغة ومناهجها في دور التعليم بعامة، عاجزة كل العجز عن تشخيص الداء وتقديم الدواء ، وانعكس كل هذا وبدت آثاره واضحة في وضع العربية خارج بلادها ، وفشل أهليها في عرض صورة مقبولة لها، وتقديمها بمنهج صالح للناطقين باللغات الأخرى .

هذه العوامل والأسباب (وغيرها)، أو هذه المشكلات التى واجهت وتواجه لغتنا القومية هى التى أفرزت هذا الوضع الشائن العجيب الذى ننسبه ظلما إلى اللغة ذاتها، وهى منه براء. إنه من صنعنا ونتيجة حتمية لكيفيات تعاملنا بها ومعها . علينا إذن أن نعمل على تصحيح هذا الوضع، وأن نحاول بصدق وإخلاص تعديل مسار لغتنا ؛ إذ هو المنطلق الحقيقى لتصحيح أوضاعنا وطرائق تعاملنا مع الحياة بكل جوانبها وأبعادها .

فما الحل ؟

قد تبدو الإجابة عن هذا السؤال سهلة ميسورة نظريا، ولكنها في حقيقة الأمر تمثل قضية شائكة معقدة إلى حدّ بعيد ، تحتاج إلى نظر واع، وصدق مع النفس لمراجعة أوضاعنا الاجتماعية والثقافية والعلمية التى فعلت فعلها وأصابت لغتنا بهذا الخلط والاضطراب ، والتى حرمتها من أداء دورها بوصفها لغة قومية. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، ينبغى العود إلى هذه اللغة نفسها ، لمراجعة مشكلاتها الموروثة والطارئة عليها،

بالنظر فى بنيتها وقواعدها ، وطرائق اكتسابها وتعليمها ، على وجه علمى صحيح.

ومن الحتم علينا أن نقرر منذ البدء أننا لسنا مشغولين بهذه القضية لصالح اللغة نفسها ، بقدر انشغالنا بما تمثله من قيم ومبادئ وأنماط سلوك، تميز أمتنا العربية من غيرها ، وتبنى كيانها وتحدّد هويتها فى عالم هائج مائج تذوب فيه الشوارد والنوافر من الفصائل البشرية التى تصرفها الرياح يمنة ويسرة ، لفقدانها قوام الوحدة والقوة والتآلف فى الاتجاه والسلوك . هذا القوام هو اللغة القومية .

نحن أمة واحدة ، بحكم التاريخ وما ينتظمه من موروث مشترك عبر الزمن الطويل، يتمثل هذا الموروث فى بنية متماسكة من قيم وتقاليد وأعراف وآمال وآلام ، واتجاهات عامة. ولقد أصاب هذا التاريخ فى منحها مصطلحا واحدا يجمع كل هذا وذاك ، ويوجز القول فى ذلك بكلمة واحدة هى «العرب» أو «الأمة العربية»، تحديدا لهّويتنا وتمييزا لكياننا فى هذا العالم الواسع العريض .

نحن أمة واحدة إذن بهذا المفهوم الذى نزعم اتفاق الناس عليه، ومطابقته للواقع فى الماضى والحاضر. ومعلوم أن كل أمة - والتاريخ يشهد والواقع يؤيده - تسعى جاهدة إلى أن يكون لها لسان واحد، أو مستوى لغوى موحّد أو شبه موحّد ، من شأنه أن يجمع النوافر من الأفكار والمتنابذات من الاتجاهات والأنماط السلوكية الثقافية والاجتماعية، ويشكل من أفراد هذه الأمة بنية قومية متماسكة الأطراف، تماسك هذه اللغة الموحّدة التى يجهد أصحابها فى تثبيت أركانها ، ودعم قواعدها ، حفاظا على كيانهم الذى تبلوره وتفصح عنه هذه اللغة.

والذى نراه ونؤكده أن لدينا أرضا صلبة وبنية قوية صالحة - بكل جدارة واستحقاق - لأن تكون أساسًا للوحدة اللغوية أو تجميع الشتات من أنماط الكلام وصقله وتهذيبه ، ولملمة أطرافه - بالتعديل والتجويد - حتى ينصهر الكل فى قالب واحد ، منتهين بذلك إلى صيغة لغوية ، بناؤها ثابت وطلاؤها متجدد ، تجدد ظروف الحياة وملابساتها .

هذه الأرض الصلبة ، والقطب الذى ينبغى أن ندور حوله ، ولا نجاوز ساحته إلا بقدر محسوب وفقا لمقتضيات الزمن وحركته، هو العربية الفصحى وامتدادها الفصيح الذى وصفناه سابقًا «بالعربية فى العصر الحاضر». والواقع أن هذا الامتداد الفصيح أقرب منالا وأطوع توظيفا، إذ إن له وجودا أوسع انتشارا ودرجة ملموسة من الاستقرار والكيان المميز فى أرجاء الوطن العربى فى عمومه ، وإن كانت توجّه إليه بعض الشظايا من الكلام المغلوط المخلوط التى قذفت وتقذف بها عوادى الزمان وتقلباته على غفلة من أهله .

هذا المستوى الفصيح الصحيح له وجود يذكر ولا ينكر ، وإن كان ذلك فى الكتابة فى الأغلب الأعم، كما فى تأليف الأعمال العلمية على مختلف المستويات ، وفى الصحافة والمجلات الأدبية والثقافية الجادّة ، وفى مجمل النشاط الكتابى الثقافى والسياسى الذى يسير على هدى الطريق نحو الهدف المقصود والغرض المطلوب ، وهو الحفاظ على الشخصية العربية ، وتأكيد دعائمها الممثلة فى اللغة الموحّدة .

ولكن هذا المستوى الفصيح الصحيح لا يوظف - للأسف الشديد - فى الأداء النطقى إلا قليلا وفى سياقات معيّنة وحالات محدودة. يظهر ذلك مثلا فى النشاط اللغوى لبعض المخلصين من القوم فى المحاضرات

والندوات العلمية وما إليها من اللقاءات والسياقات التى تحتّم على المعنيّين توظيف لسان عربى مقبول من الخاصة والعامة جميعا.

وليس يقتصر الأمر على هذه القلة فى الأداء المنطوق ، بل إن أكثر هذا الأداء يأتى فى صورة قراءة لنص أو عمل مكتوب ، ومعنى هذا أن لغتنا تكاد تكون محرومة حرمانا كاملا من الأداء النطقى الحرّ الذى يأتى عفوًا وطواعية ، مولّدا من مخزون لغوى مستقرّ، ومترجما لمحصول العقل والنفس من البنية الكامنة . وإذا حاول أحدهم الإتيان به ارتجالا دون إعداد سابق أو غير مقروء من الأوراق ، وقع فى خطيئة اللحن والخطأ.

هذا الوضع (حرمان لغتنا من الأداء النطقى) يمثل أهم المشكلات التى تهددها وتحرمها من عوامل تأكيدها وحريتها فى الحركة والنمو والازدهار وتثبيت أصولها وقواعدها . ذلك أن اللغة (أية لغة) لا يكتب لها الاستقرار والحياة الفاعلة إلا بتوظيفها نطقا والتعامل معها بهذا النهج فى النشاط اللغوى الخاص والعام ، قدر الإمكان . فمن المعلوم أن الكلام الحىّ المنطوق تنطبع آثاره بالتكرار فى الذهن ، وتكوّن بعدُ القواعد العامة والخواصّ المميزة للغة المعيّنة . ومن ثم يستطيع الإنسان أن يولّد منها ما يشاء حسب رغبته وحسب الظروف والسياقات المختلفة. ومن المقرر أيضا أن هذا التوليد يأتى على وفْق هذا المخزون من القواعد والخواص. إن خبرْتَ الفصيح أداءً ونطقا ، ولّدت فصيحا صحيحا ، وإن درجت على استعمال المغلوط أو أىّ نوع من الكلام فى صورة عاميات ولهجات ، كان الإنتاج على غرار ما مارسْت ووظّفْت . نحن الآن فى حياتنا العامّة نوظف اللهجات العامّية المتنوعة فى سهولة ويسر ، لا لأننا خُلِقنا بها . وإنما لأننا درجنا دائما على استعمالها فى كل حين وآن ، فلا

غـرابة إذن أن يأتى مـحـصـولنا اللغـوى الكامن والظـاهـر على وفق هذا الضرب من الكلام.

لا ننكر أن اللغـة الـعـربيـة المكتـوبة الآن تحظى بشىء ملحـوظ من الاستـقـرار ، وقـدر مـقـبـول من الصـحـة ، ولكن اللغة المكتوبة لا يمكن الاعتـمـاد عليـها وحدها فـى الإصلاح اللغوى . اللغة المكتوبة لا تخلو من عنصر التكلف والاصطناع : يكتب الإنسان ويعود إلى مكتوبه مرة ومرات، بغية تصحيحه أو صقله أو تجويده . وليس كذلك الكلام الحىّ المنطوق ، فهو المفصح الحقيقى عن الطاقة اللغوية الكامنة صحةً وفسادًا، ووحدة وتنوعًا ، وتكاملاً واضطرابًا .

والرأى عندنا على كل حال أن عربيتنا الفصحى وامتدادها الفصيح ينبغى أن تكون نقطة الانطلاق نحو علاج مشكلتنا اللغوية. الفصحى هى أسـاس الـعـمل وبداية المسـيـرة ، مـتـدرجين فى الطريق إلى امـتـدادها الفصيح الواقع بين ظهرانينا والميسور اعتماده عربية عامة ، لما يحظى به من انتشار نسبى وقدر معقول من التوظيف المقبول .

هذه اللغة الفصيحة هى اللغة الفصحى . وإن بدت فى ثوب جديد، لا ينقص من جسمها ولا يزعزع من بنيتها. ولا يعيب أوصالها بالضعف ، فالبناء ثابت مستقر، والطلاء متجدد ، يحفظ على البناء أصله وطبيعته ، وأصبح الكل مستقرًا بأصله جذابا ومريحًا للنفس بألوانه وطلائه.

وهذا لا يعنى بحال أن نفصل بين القبيلين فصلاً حاسمًا، أو أن نحاول الدعوة إلى زحزحة الفصحى عن أرضها ، أو أن نطوى أوراقها بزعم أنها أدَّت دورها وانقضى زمنها ، وأصبحت فى عداد الآثار الموروثة على ما يدعى بعض العابثين الزاعقين بصيحات التجديد والتحديث.

كل الذى نراه ونقصد إليه هو حتمية القيام بتخطيط لغوى واضح المعالم والحدود ، حتى نتخلص من ورطتنا اللغوية ، ونصل فى النهاية إلى صيغة لغوية يتفق عليها الجميع ويباركها العامة والخاصة. لغة من شأنها أن تحميهم من هذا التشرذم الكلامى وتقيهم خطيئة تفرق الأفكار وتنابذ الاتجاهات الثقافية البادين فى حياتنا نتيجة لتفرق اللسن وتنافر ألوان الكلام.

ونقطة الانطلاق فى هذا التخطيط ينبغى أن تعتمد على أساس قوى متين ، تفى طبيعته وخواصه بحاجة ما يبنى عليه وما يدور حوله من خطوط المنظومة التى يراد رسمها وتشكلها على وجه متكامل متسق الأطراف متآخى العناصر والمكونات. هذا الأساس ، فى رأينا هو «العربية» سميتها فصحى أو فصيحة، بلا فرق . فهذه اللغة - بهذا المفهوم - هى أساس البناء اللغوى الذى ينشده العرب (أو المخلصون منهم) كى يحميهم من عاديات الزمان وتقلبات أجوائه ، ويلملموا شيعهم وشواردهم ، وينضموا جميعًا تحت سقفه للراحة والاستقرار. ومن ثَمَّ يصبحون أمة واحدة ، لها بيت واحد ، هو «بيت العرب» المقام على أساس الوحدة اللغوية .

كل الذى نقصد إليه هو الوصول إلى وحدة لغوية ، هذه الوحدة اللغوية ، لا تكون ولا يتصور وجودها إلا على أساس ينتظم عناصر التوحيد، وما ذلك الأساس إلا الفصحى الفصيحة.

ونقول هذا استنادًا إلى عاملين أو ميزتين تمتاز بهما الفصحى من غيرها من اللسن واللهجات والرطانات المنتشرة هنا وهناك فى العالم العربى .

الميـزة الأولى : أن الفصـحى لسـان موحَّد موحِّد (بفتح الحـاء وكسرها) ويعنون بذلك أنها لسان موحَّد (بفتح الحاء) العناصر والمكونات فى جملتها ، براء إلى حدّ ظاهر من التنافر والتباين والتنوع المتمثل فى بلبلة الألسن اللهجية والرطانات المحلية والفردية . وهذه الخاصة المهمة هى فى الوقت نفسه سبيل من سبل توحيد البنيتين الفكرية والثقافية ، وهمـا – فى الحق وبلا منازع – أسـاس بناء المجـتـمع المتكامل المتناغم الأفكار المتناسق الاتجـاهات ، وهمـا أيضـا قـوام بناء الهـوية القـومـيـة والشخصية العربية بخصوصياتها التى تميزها من غيرها من القوميات والشخصيات .

والميزة الثانية: تتمثل فى أن الفصحى هى لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، والموروث العربى الإسلامى فى حقول الحضارة من لغة وأدب وتاريخ وفن وعلم إلخ. وهى أيضا الرابطة الحقيقية التى تربط الحاضر بالماضى ، وتشكّل منها تاريخًا متكاملاً ذا أساس متين وامتداد متجدّد نامٍ ، تجدّدَ الحياة وظروفها ونموَّ طرائق العيش فيها .

لغة هذا شأنها وتلك وظائفها فى المجتمع العربى قديما وحديثا يجب أن تعتلى العرش اللغوى ، وأن يدين لها الجميع ، وبقوانينها وأساليبها وفى دائرة مملكتها يتعاملون ويتواصلون ويفكرون وينتجون ويبدعون .

هذا بالإضافة إلى أن الفصحى غنية بثروتها اللفظية وتنوع أساليبها التعبيرية، الأمر الذى يسهل على المتعاملين بها توظيفها فى كل مجالات الحياة بلا فرق ، وعلى المستويات الثقافية والعلمية والاجتماعية كافة. ومما يؤيد هذه الخاصة مثلا ظاهرة الترادف التى تعنى فى دلالتها

العميقة أن مستخدام هذه اللغة لديه رصيد هائل من الألفاظ التى تصلح فى عمومها للتعبير عن فكرته المعينة ، وله فى الوقت نفسه حرية الاختيار من بين هذه الألفاظ بالتقاط أقربها وأدقها فى التعبير عن أفكاره وحاجاته . وبهذه السبيل لا يحار المرء فى البحث والجرى وراء ما غاب عنه من ألفاظ يحتمل أن تفى بأغراضه ومقاصده . وظاهرة الترادف هذه مشهورة معروفة ، حتى ليقال فى بعض الأوساط العلمية إن العربية أغنى لغات العالم فى هذه الخاصة.

ومما يزيد فى الطاقة التعبيرية للفصحى ، ويوسّع فى رصيدها اللفظى وفى مجالاتها الدلالية انتظامها لظاهرتى الاشتقاق والتوليد. فالمعروف أن الاشتقاق يعطى الفرصة كاملة لتقليب الأصل الواحد على وجوه متعددة متنوّعة ، فى صورة صيغ وأوزان مختلفة ، من شأنها أن تضيف جديدا إلى المحصول اللفظى للغة ولأهليها . والتوليد هو الآخر - ونعنى به هنا توليد المعانى - خاصة تدل على الكفاية اللغوية فى التعبير، وسبيل من سبل التنويع فى الدلالات ، بتعميمها وتخصيصها أو توسيعها وتضييقها ، على سبيل المجاز والاستعارة والكناية أو النقل من مجال دلالى إلى آخر .

ولا ننسى فى هذا المقام أن نشير إلى تلك الخاصة التى تنفرد بها الآن هذه اللغة، وهى خاصة الإعراب . فالإعراب المفترى عليه هو صمام الأمان حين تضطرب المعانى باضطراب بنية التركيب أو لمجيئها على وجه يخالف المألوف أو القاعدة العامة، لغرض بلاغى أو لهندسة هذه البنية على وفق لهجة أو استعمال لغوى خاص ، ومعناه أن هذه الخاصة - خاصة الإعراب - تزيد فى قيمة الفصحى ، وترشحها - مع غيرها من

الخواص - للتفوق على غيرها من أنماط الكلام الجارية فى السوق اللغوية فى الوطن العربى . ذلك أن الإعراب فى معناه الدقيق يعنى الحالات النحوية من رفع ونصب وجر وجزم ، ولكل حالة منها علامات ذات قيم صوتية مقررة، فإدراك هذه الحالات وربطها بعلاماتها الخاصة سبيل مؤكد إلى صحة الكلام وصحة الفهم ، فى حين أن غياب هذا الإدراك يقود حتما إلى اللبس وسوء الفهم .

إن المناداة بالفصحى لغة تواصل عام كتبا ونطقا فى العالم العربى مبدأ راشد ، نؤيده منطلقا لإصلاح لغوى يتبعه حتما إصلاح ثقافى اجتماعى علمى، بل سياسىّ كذلك . ذلك أن الفصحى أو الفصيحة هى المنقذ من هذه الفوضى اللغوية المتمثلة فى اللهجات والرطانات المنتشرة هنا وهناك، والتى تدل فى حقيقة الأمر على الفوضى الفكرية وعدم التآلف والتناسق فى الاتجاهات الحياتية عند العرب. ولسنا نبالغ فيما نقول ، فالواقع يؤيده، وتدعمه الحقيقة العلمية المقررة التى تقول : إن اللغة مرآة صادقة تعكس أفكار أهليها وتترجم بصدق اتجاهاتهم وأنماط سلوكهم، فكيفما تكن هذه اللغة من الوحّدة والتماسك أو التمزق والتفرق تكن أفكار الناس من التآلف والتوافق أو التنافر والتنابذ .

وإنا لنزعم أننا نحن العرب فى أشد الحاجة الآن إلى هذا التآلف وذاك التماسك فى الفكر والسلوك ، ولا يكون ذلك إلا بالاجتماع على كلمة سواء ، وقمة الكلمة السوية تتمثل فى اللغة الموحدة ، لا الموزّعة الأشلاء والأوصال. ولقد أدرك اليهود هذه الحقيقة حديثا، فعاودوا النظر فى وضعهم اللغوى الشائه المشحون بالألسن النازعة إلى الشرق وإلى الغرب كليهما، ونجحوا فى النهاية فى الظفر بلسان يهودىّ خاص بهم،

اشتقوه أو ولّدوه من عناصر مختلفة، وصارت لهم لغة موحّدة ، بها يتعاملون ويتواصلون. ومن اللافت للنظر أن اليهود لم يكتفوا بتشكيل لسان موحّد للتواصل العام ، بل وظفوا هذا اللسان فى بحوثهم ودراساتهم العلمية ، وفى الترجمة من اللغات الأخرى. يحدث هذا ونحن نرفع العقائر ونتصايح ونتصارع حول المستوى اللغوى الذى ينبغى اختياره: الفصحى أم العاميات ؟

إنها لمأساة أن تكون لدينا بنية لغوية عربية عميقة ، صالحة للتوظيف ومنتظمة لكل ماضينا بتراثه العلمى والحضارى ، ونسعى أو يسعى بعضنا إلى التهوين من هذه البنية والتقليل من شأنها ، ويحاول إزاحتها وإحلال بنية أو بنى لغوية هشّة محلها بادّعاء العصرية أو التحديث .

الحل فى نظرنا فى وحدة اللسان وتآلف عناصره المكوِّنة له بقطع النظر عن الاسم الذى يطلق عليه . نقول للمتصارعين المتصايحين حول اللغة ، اختاروا هذا اللسان الموحّد ، ولسوف يعودون إلى رشدهم ويشيرون على استحياء إلى ما تطلق عليه فى العرف العام «الفصحى» أو «الفصيحة» أو «العربية» كما نفضل نحن.

إن توظيف المصطلح «اللغة العربية» مجردًا من نعوته (الفصحى - الفصيحة وما ماثل ذلك) يخلصنا من شبهة المقابلة بينها وبين العاميات والموازنة بين الجانبين. إن هذه المقابلة مقابلة غير عادلة لعدم تكافؤ الطرفين من جهات عدة، أهمها- فى هذا السياق بالذات - عمومية «العربية» وخصوصية العاميات. ونحن نهدف إلى الظفر بما يغطى حاجة العرب جميعًا من وسائل التواصل فيما بينهم، واللغة العربية بهذا المفهوم هى

التى تلبى هذه الحاجة ، لأنها الأعمّ والأقرب إلى أذهانهم والأوفق سبيلا إلى الفهم والإفهام ، مهما اختلفت ديارهم وظروفهم .

وبهذا التفسير والتوجيه تخرج العاميات من الحسبان لفقدان خاصة العمومية المنشودة منها. فهذه العاميات ونحوها من الرطانات لُسنٌ خاصة محدودة التوظيف بيئة ومكانا. وهى كثيرة في العدّ والتنوع ؛ فقد تعدّ بالعشرات أو المئات ، وتتنوع وتتفرق ظواهرها إلى درجة تحول دون تبادل الفهم والإفهام بين أصحابها إلى حدّ ظاهر . التقينا فى باريس فى الخمسينيات مجموعة من الإخوة الجزائريين وحاولنا تبادل الأحاديث بلهجاتنا المحلية فلم نفلح، ولم يستطع كل فريق أن يستوعب مقولة الفريق الآخر. فلجأنا إلى العربية التى تجمع بيننا وحاولنا توظيفها بمستوى معيّن ، واستطاعت أن تكوّن منا صحبة نعمت بجوّ من الألفة والمحبة ووحدة الشعور والأحاسيس إلى أن افترقنا مشحونين بعواطف الأخوّة ومتعة لقاء الأشقاء .

إذن ، القضية قضية الوحدة ، وأساسها وحدة اللسان ، وإنا لنزعم أن «العربية» هى الصيغة اللغوية التى تنتظم بناء لغويا موحّدة أركانه ، متآلفة متناسقة ثوابته وجوهرياته، وإن بدا طلاؤه وأشكاله السطحية فى صور مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى، تجاوبًا مع الجو المحيط به. أما العاميات بلهجاتها فمهما كان وضعها جغرافيا واجتماعيا فليس لها هذا القدر من «العمومية»، وليس لها أيضا هذا القدر أو أدنى منه من تناسق العناصر وتآلف المكوّنات لبنياتها . إنها أمشاج من الكلام وأخلاط منه، تختلف صوره باختلاف موقعه الجغرافى أو الاجتماعى : لكل منطقة جغرافية صورة، ولكل طبقة اجتماعية لون. وهذا يلغى أحقية العامية

بلهجاتها فى التوظيف اللغوى العربى ، وينفى شرعيتها فى اتخاذها لسانًا عامًا للعرب.

ولكن هذا لا يعنى بحال إنكار دور العاميات فى بيئاتها الضيّقة الخاصة. إنها أدوات توصيل لغوى مقبول من أهليها ، وهو قبول لا ننازعهم فيه، وإن كنا نرشدهم إلى طريق أفضل وأعمّ نفعا لهم ولإخوتهم فى العروبة ، ونوجههم الوجهة الصحيحة ، بمحاولة اتخاذ «العربية» لسانًا عامًا أو الدعوة إليها أو - فى الأقل - قبول هذه الدعوة واستيعاب قدرها وأهميتها لخير العرب اجتماعيا وثقافيا وسياسيا .

ونحن لسنا مع القائلين بوجوب القضاء على العاميات وطرحها جانبا ، لأنها موجودة، وستظل قائمة طوال الحياة. إنها مرتبطة دائمًا وأبدًا بالفروق الفردية بين أبناء اللغة الواحدة من النواحى الجغرافية والاجتماعية والثقافية، والإمكانات العضوية والنفسية. وهذه الفروق واقعة لا محالة ، ووقوعها يستتبع ظهور اللهجات، التى - هى نفسها - تعنى الفروق فى الظواهر اللغوية التى جاوزت - بصورة أو بأخرى - حدود اللغة الأم وخرجت عن قواعدها المطردة العامة.

القضاء على اللهجات (ومعناها التنوع اللغوى) أمر مستحيل ، والقول به ضرب من العبث والتخبط فى رؤية حقيقة الأشياء . إنما الممكن، بل الواجب أمران. أولهما الانحياز بل التمسك والإصرار على اتخاذ لسان عام أداة للتواصل بين أفراد المجتمع الواحد، مهما تعددت وتنوعت لهجاتهم وألسنتهم الخاصة. وهذا اللسان العام فى حالتنا نحن العرب، هو «اللغة العربية» الموسومة بالفصحى أو الفصيحة . ونحن هنا نقف بشدة وحزم ضدَّ القائلين أو المنادين بتبنى العامية بلهجاتها

وإقرارها لسانا عربيا عاما. فالقول بنبذ اللهجات أو اطّراحها جانبا ينبغى أن يفسّر على معنى عدم الاعتداد بها - مجتمعة ومنفردة - وعدم اعتمادها أو إقرارها اللغة القومية التى تميز الأمة جميعا بكل طبقاتها وفئاتها من الأمم الأخرى .

الأمر الثانى الذى يجب النظر فيه والأخذ به يتمثل فى التقريب بين «العربية» أو الفصحى واللهجات. والوسيلة الأولى لهذا التقريب التثقيفى اللغوى الجاد، سواء أكان ذلك عن طريق التعليم العام أم عن طريق أجهزة الإعلام وكل وسائل الاتصال بين الناس ، ومنهج هذا التقريب - كما هو حادث فى بعض هذه الدوائر - توظيف عربية سهلة ميسّرة ، من شأنها تجميع المواطنين حولها ، لا تنفيرهم منها ، ويقابل هذا النهج مسلك آخر تلقى مسئوليته على ذوى الاختصاص من اللغويين ، أفرادًا أو جماعات أو هيئات، ونعنى بهذا المسلك أن ينظر المختصون فى العاميات بلهجاتها، ويحاولوا التقاط ما صح من ألفاظها وأساليبها ، أو ما يمكن تصحيحه أو تفصيحه ويمنحوه الشرعية اللغوية لضمه إلى اللغة الأم «العربية الفصيحة» .

وخلاصة القول هنا - وهى تمثل رأينا الذى تبنيناه ولا نحيد عنه - هو أن «اللغة العربية» (المنعوتة بالفصحى أو الفصيحة) هى لغة العرب، فهى لغة ماضيهم وقوام حاضرهم وعماد مستقبلهم ، وهى التى ينبغى رعايتها والعمل على تنميتها بتوظيفها الدائم والتعامل معها وبها. أما اللهجات - وإن كنا لا ننكر مواقعها فى بيئاتها - فهى خصوصيات لغوية لا تصلح المظلة العامة التى تقى البنية العربية من ضراوة التمزق والانهيار ، وتحميها من التنابذ والتنافر فى الاتجاهات والأفكار.

والقول بعجز «عربية العرب» (الفصحى الفصيحة) عن الوفاء بحاجات المجتمع التعبيرية فى هذا العصر قول يشوبه الزيف أو التضليل. إن «العربية» كغيرها من اللغات كفيلة بإمداد أهليها بما يحتاجون إليه من وسائل التعبير ، ما داموا يتحاورون معها ويحاولون تنشيطها وتفعيلها بتقديم الزاد لها من بنات أفكارهم ومكنون أنفسهم ومحصول معارفهم. فإن جفت هذه الموارد أو نضبت ، جفت اللغة وجمدت حيث هى ، فالعجز أو التخلف الأولى به أن ينسب إلى أصحاب اللغة لا إلى اللغة ذاتها .

وفى هذا المعنى يقول واحد من العارفين بحقائق الأمور : «الادعاء بأن الفصحى غير قادرة على التعبير خطأ وتجنّ . فما قصرت لغة عن خدمة من لديه فكرة يريد التعبير عنها . والمؤلف أو الكاتب الذى يحمّل لغته مسئولية ما يشعر به من نقص فى كتاباته هو مؤلف عاجز وهو المسئول الأول عن هذا النقص . فقد يكون من حسن حظ الكاتب أن يجد أمامه طريقا معبّدا وتقاليد يسير عليها ، وأن يستخدم لغة عَمِل على تجهيزها وصقلها قبله عدد من الكتاب المتتابعين ، ولكن الأمر لا يعدو أن يكون الاختلاف فى درجة الصعوبة [1] .

ونحن حين نقف وقفة حاسمة جازمة منادين بضرورة إصلاح المشكلة اللغوية بالعود إلى الفصحى الفصيحة (لغة العرب) وتخليصها من الشوائب والعوائق التى تلفها وتحرمها من مواقعها الطبيعية ، واعتمادها اللسان العام لكل العرب - حين نقف هذه الوقفة وننادى بهذا النداء، لا نعنى الاقتصار عند تقديمها وتعليمها على وضعها فى عصر دون

---

(١) دكتور مراد كامل : دلالة الألفاظ العربية وتطورها ، ص ١٥ .

عصر من عمرها الطويل. وإنما علينا أن نخبر كل عصورها، ونكشف عن مسيرتها وكيفيات تعاملها وتجاوبها مع أصحابها ، وفقا لحاجات كل عصر وظروفه. هذا المسلك المتدرجة خطواته من القديم إلى الحديث ، من شأنه أن يزيح الغمة عن لغتنا ، ويبين - لغير العارفين وهم كُثُر - أنها على درجة عالية من الطواعية والتكيُّف مع ما يجرى حولها وما تموج به مجتمعاتها من نشاط فكرى وثقافى وعلمى. ربما كانت صورتها فى عصر قديم صعبة أو معقّدة على الناشئة الآن ونحوهم من أنصاف المثقفين أو الزاعقين بحياة العامّيات ، لأغراض شخصية أو جهلا بحقائق الأمور، والسّر فى هذه الصعوبة وذاك التعقيد لا يرجع بحال إلى اللغة ذاتها ، وإنما مردّه إلى موقف الناس منها. ونعنى بذلك الاقتصار عند الطعن فى العربية بجمودها وتخلفها على التمثيل بحالها فى عصر أو عصور قديمة لها أوضاعها وظروفها الخاصة التى انعكست على اللغة ، ولم تقدم لها وسائل التحريك والنمو أكثر مما جاءت به ، وفقا لمقتضى الحال. ولو تدرجوا فى النظر إلى فتراتها المتتابعة ، لأيقنوا أن «عربيتهم» لغة ولود بطبيعتها، تمنح أهلها ما يحتاجون إليه من ذرارىّ ، وتلبس لكل عصر لباسه وتتزيّى بالأزياء المتجددة التى يخلعها عليها أصحاب اللغة أنفسهم.

اللغة العربية - بهذا الوصف - لغة واحدة ، أصلها ثابت مستقر، وبناؤها بأسسه وقوائمه ما زال ماثلا للعيان يصارع الزمن وتقلبات أجوائه وتغيرات أحواله. أو بعبارة واحدة موجزة: العربية راسخ بناؤها متغير طلاؤها، وهذا هو بيت القصيد فى هذه المشكلة: لغة ممتدة مسيرتها فى أصولها وجوهرياتها ، منسوقة خطواتها، ومنظومة فى التعاور بين هذه الخطوات، وفقا لحال الطريق التى تسلكها. فلا نكران

لهذا البناء ولا حجّر على هذا التعاور أو التعديل أو التجديد فى الخطوات .

وهذا الرأى الذى نراه من الوقوف بجانب القديم مع الاعتراف بالجديد الذى لا يخلّ بالبناء أو يهدّده بالفناء أو التشويه ، قد تبنّاه وحمل مسئولية الدعوة إلى استيعابه من قبلنا بعض المفكرين ذوى الرأى الراشد والحكمة والتبصر فى معالجة قضايانا المصيرية.

يقول طه حسين فى محاوراته مع الأستاذ مصطفى صادق الرافعى حول المستوى اللغوى الذى علينا أن نأخذ به ونتبناه: «لا أمقت القديم ولا آنف من الحديث ، وإنما أرى أنى وسط بين القديم والحديث وأرى أن لغتى يجب أن تكون مرآة صادقة لنفسى ولن تكون لغتى مرآة صادقة لنفسى إذا كانت قديمة جدًا أو حديثة جدًا».

ويفسر طه حسين قوله المجمل هذا بعبارة أوضح وأكثر بيانا فيقول: «فى اللغة إذن قديم لابد منه إذا أردنا أن تبقى اللغة وفيها جديد لابد منه إذا أردنا أن تحيا، وأنصار الجديد فى اللغة، والأدب لا يريدون إلا هذا النوع من الحياة، ليس من الجديد فى شىء أن تفسد اشتقاق اللغة وتصريفها وأن تعدى الأفعال بالحروف التى لا تلائمها، وأن تقلب نظام المجاز وضروب التشبيه، كل ذلك ليس تجديدًا وليس إصلاحًا للغة ولا ترقية لها، وإنما هو مسخ وتشويه، ليس أنصار الجديد بأقل كرهًا له من أنصار القديم . وليس من القديم الصالح فى شىء أن تتغير الحياة أمامك دون أن تشعر بهذا التغير أو تلائم بينه وبين اللغة، وليس من القديم الصالح فى شىء أن تكثر الأشياء المستحدثة التى تصطنعها فى

كل يوم بل فى كل ساعة فلا تستطيع أن تنطق باسمها إلا إذا وجدت لها اسما عربيا ورد فى المعاجم اللغوية القديمة» (١) .

ومن العجيب أن بعض الهواة من المشتغلين بالدرس الحديث على ما يقولون ، يزعمون أن طه حسين بهذا القول وأمثاله مما تناثر فى حديث الأربعاء يدعو إلى العامية أو يقف بجوارها ولا يمنع من الأخذ بها فى التواصل اللغوى العربى. والأولى بهؤلاء الهواة أن يعودوا إلى ما كتب الرجل فى هذا الشأن ويتدبروه بعمق وحيدة حتى يدركوا مقصده ، وهو المقصد الذى شغلنا به أنفسنا فى هذا الكتاب كله، وهو أن العربية ممتدة طوال عمرها وأن بناءها ثابت من البداية إلى النهاية، وأن طلاءها متجدد بتجدد العصور .

المشكلة اللغوية العربية فى حاجة إلى تخطيط صادق أمين، خالٍ من الانحياز والنظرة الشخصية والأيدولوجيات المذهبية، حتى نضع الأمور فى نصابها الصحيح. وليس يكفى هذا التخطيط المأمول ، وإنما المهم الأخذ به ومحاولة تطبيقه وإنجازه بروحه ، أو بنصه ، كلما أمكن ذلك، وإن بالتدريج، علّنا فى النهاية نصل إلى لسان قومى يجمع الكل على كلمة سواء.

والغاية التى نهدف إليها من هذا التخطيط المأمول هو العمل على أن يكون للعرب لغة ذات مستوى واحد عام ، يظلل العرب جميعا، بلا فرق بين إقليم أو وطن عربى دون آخر . وهذا يعنى التخلص من هذه الأشتات المتنافرات من مستويات الكلام، وقطع الطريق على تلك المحاولات الخادعة التى تهرب من الميدان وتلجأ إلى الاحتماء بزوايا

---

(١) طه حسين : حديث الأربعاء ص ١٢ ، ٣٥ .

جانبية، ربما تضيق على أصحابها فتقضى عليهم. ونعنى بهذه الزوايا الضيّقة تلك الشوارد والشراذم اللغوية ، الممثلة فى العاميات ولهجاتها. وهذه الشوارد والشراذم إن أخذ بها أو اعتمدتْ لسنا مستقلة من شأنها - شئنا أم لم نشأ - أن تحيل العرب إلى طوائف متفرقة متنافرة ، وأن تقضى على تاريخهم وموروثهم من أدب وفنّ وعلم وثقافة ، صارعتْ الزمن فصرعته ، وظل لها وجود ثابت مقرر .

★ ★ ★

تم بحمد الله

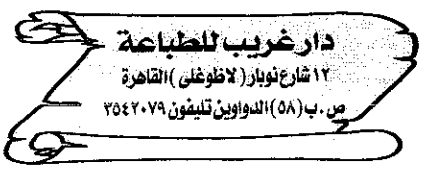
دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩